الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحيى فارس(المدية)

كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها

المناهج اللسانية الحديثة في دراسة الصرف العربي
قراءة في المنجز الوصفي والوظيفي بين الأصالة والتراث

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في اللغة العربية وآدابها.

التخصص: اللسانيات وتعليمية اللغة العربية.

إعداد الطالب: العمري صوشة.

إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد محمد صغير.

السادة أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مبارك تريكي	أستـــــــاذ	المـــدية	رئيسا
أحمد محمد صغير	أستاذ محاضر(أ)	المـــدية	مشرفا ومقررا
حميدي بن يوسف	أستـــــــاذ	المـــدية	ممتحنا
الزايدي بودرامة	أستاذ محاضر(أ)	سطيف 2	ممتحنا
عبد الرحمن الزاوي	أستاذ محاضر(أ)	المـــدية	ممتحنا
أمحمد بكار	أستاذ محاضر(أ)	المدرسة العليا للأساتذة(بوزريعة)	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018-2019 م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

وفاء وعرفانا بالجميل، أهدي هذا البحث المتواضع إلى:

من حماني ورعاني حيّا وحباني برضاه ميتّا...من أفرد قلبه لحبّي،
أبي العزيز...

من أرضعتني عطفا وحنانا، وسهرت ليلها لراحتي،
أمي الحنون، ...

من وهبتني حبا وحياة وإخلاصا، وأحاطتني بالصبر والرعاية،
صديقة دربي، ...

من أنعش روحي وسقاها حبا وحنينا، نور عيني وجلاء أحزاني،
ولدي وليد، ...

من أسعدني ميلاده وحن حضني إليه، مولودي الجديد،
ولدي براء، ...

من ساندني نصحا وتشجيعا ودعاء:
الزايدي بودرامة، أستاذا وصديقا وأخا.

سامي بلقيدوم، صديق الصبا ورفيق الدرب.

عبد المالك مدور خليل الشباب .

إلى كل من أغفلهم القلم سهوا لا عمدا

وإهداء خاصا للمشرف على تواضعه وحسن خلقه ورعايته للبحث

مقدمة

يعد التراث اللغوي العربي من أجّل وأعظم ما قدمت البشرية في دراسة لغاتها، فقد بذل علماء العربية الأوائل كل غال ونفيس، ولم يألُ أي منهم جهدا ولا وقتا في سبيل التنقيب والبحث، فغاصوا في أعمق البحار بأبسط الأدوات بحثا عن أجود اللآلئ. ولذلك كان عملهم إبداعا لا مثيل له؛ لأنهم أوجدوا الشيء من العدم، ثم إنهم لم يقفوا عند حدّ الوصف والتصنيف بل تجاوزوه إلى التفسير والتقعيد والتأصيل، إذ جمعت المادة اللغوية كيفما كانت،ثم صنّفت في مدونات منفصلة، وأُصّلت المعارف اللغوية صوتا وصرفا ونحوا ودلالة ومعجما، وقّعدت لها القواعد جملة وتفصيلا، وأوجدت التعليلات والتخريجات التي تفسّر القواعد اللغوية والعلاقات القائمة بينها.

وقد أخذ اللغويون من بعدهم هذا الزخم المعرفي على وجه التقديس والتعظيم، فكان عملهم إما شرحا أو تعليقا أو نظما ينشئونه قصد التعليم والتيسير، إيمانا منهم بأنه (ما ترك الأول للآخر شيئا) وأن (النحو والصرف قد نضجا حتى احترقا). فالنظرية اللغوية العربية بحاجة إلى فهم ما أنجزه اللغويون العرب الأوائل باستقراء المفاهيم وتفحص المصطلحات؛ لأن اللغة المستعملة لوصف القواعد والأصول تنّم عن فكر لغويّ أصيل ينتظر من يفهمه ويدرسه في عمقه. وهذا لا ينفي ما لتلك الشروحات والتيسيرات التي قدمهااللغويون والنحاة المتأخرون من فوائد جمّة في فتح العقول لما استغلق فهمه لتلك اللغةالعصيّة على جيلنا اليوم، ولكن لا بدّ أن نتجاوز تلك القواعد إلى مرحلة التجريد والتنظير.

وإذا كانت الحال هذه مع الدرس اللغوي العربي، فإن الوضع في العالم الغربي شهد حركة متواصلة في البحث اللغوي أدت إلى جهود متتابعة ونظرياتٍ ومناهج مترادفة أنتجت ما يعرف باللسانيات(Linguistics) على نحو مغاير للدرس اللغوي العربي هدفا ومنهجا، إذ غاية اللسانيات دراسة اللغات الطبيعية في ذاتها ولذاتها، فهي تنظر في نحو اللغات العام وليس في أنحاء اللغات الخاصّة كالعربية والإنجليزية والفرنسية، متتبعة في ذلك المنهج المقارن والتاريخي والوصفي.

لقد حظيت اللسانيات بمنزلة الرياضيات أو بما يقاربها، فتبوأت مركزية الإشعاع والاستقطاب المعرفي في العلوم الإنسانية بلا نظير، لما كان من فضل السبق في اعتلاء منزلة الصرامة العلمية والموضوعية والاحتكاك بالمعارف العلمية كالعلوم الطبيعية والرياضيات محاكية إياها في تصوراتها ومناهجها العلمية بما أمكنها إلى ذلك سبيلا.

ما فرض حتمية الاطلاع على النظريات اللسانية بمختلف مشاربها وتوّجهاتها، علّنا نعثر فيها على اجتهادات لغوية تكّمل درسنا اللغوي العربي، وتجعل منه درسا عالميا يؤثر ويتأثر أخذا وعطاء بالإيجاب والنفع مما يسهم في خدمة اللغة العربية ونشرها على نطاق واسع، وبهذه النظرة يصبح الدرس اللساني العربي مُسهِما في الإنتاج اللساني العالمي ومِلكا مشاعا للبشرية جمعاء ينطلق من ذاته

ويتفاعل مع الآخر من خلال تقديم أوصاف ونماذج بإمكانها أن تساعد على تطوير النظرية اللغوية العالميّة.

إن هذا الطّرح لا يفهم منه أننا نعلي منشأن اللسانيات الغربيّة وننقص من قيمة تراثنا اللغوي العربي، بقدر ما نودّ القول إن اللسانيات بعدّها دراسة علمية للغات الطبيعية واللغة العربية إحداها، فما المانع من النظر في أوصافها ومناهجها ونظرياتها؟ فلربما نعثر فيها على ما لم يصل إليه اللغويون العرب، فنأخذ بهذا الافتراض الأولي ونجري التجريب على اللغة العربية دونما مساس بخصائصها، وهذا ما يفترضه العلم والعقل، فإن وجدنا ما يخدم لغتنا أخذنا به، وإن كان غير ذلكنبهنا عليه وبيّنا اعوجاجه.

وكل هذا في حدود اجتهادات اللغويين العرب، إذ من غير الممكن علميا بناء الجديد دون فهم جيد للقديم؛ ويفرض هذا أيضا أن اللغويين العرب الأوائل عاصروا وعايشوا أهل الفصاحة والسليقة فهم لذلك أقدر على فهم اللغة العربية وسبر أغوارها.

وإن كان الفارق بين الدرس اللغوي العربي والدرس اللغوي الغربي أن هذا الأخير أنتج مناهج ونظريات مختلفة ومتآلفة في الآن نفسه ، أما درسنا اللغويّ العربّي يكاد يكون واحدا في أصوله ومناهجه إلى حدّ ما، وهذا يفضي إلى أمرين، أحدهما أن الدرس اللغوي العربي قد وصل إلى مرحلة النضج، وثانيهما يتمثل في أنه درس لم يفهم على نحو ما أراد له أصحابه من أهل النظر الأوائل.

وقد تأثر بعض اللغويين العرب من المحدثين باللسانيات الغربية الحديثة، فراحوا يتتبعون مناهجها ونظرياتها والأمل يحذوهم لتجديد الدرس والبحث في كثير من المفاهيم والتصورات اللغوية التي باتت من المسلمات القبلية في التراث اللغوي العربي تصحيحا وتقويما مستأنسين في ذلك بما جادت به اللسانيات الغربية من نظريات ومناهج لسانية حديثة، من أمثال: تمام حسان، وكمال بشر، ومحمد أيوب، وإبراهيم أنيس وغيرهم كثير.

لقد قوبلت جهودهم اللسانية بداية بالرفض المحفوف بكثير من التّوجّس من لدن بعض اللغويين، فظهر اتجاه أخذ على نفسه ضرورة الحفاظ على اللغة العربية وإبراز وجاهة جهود علمائنا المتقدمين تحسّسا من سبل التجديد التي تضمر فكرا غير فكرهم ودينا على غير دينهم بما ينبئ عن استدمار خفي في حلّة بهية

ولكن ما لبث أن بات الغريب قريبا وصار التجديد على غير عهده إحياء لقديم، فقد شق الفكر اللغوي العربي طريقه إلى غير القطيعة مع اللسانيات الغربية، فالتمس في المقولات اللسانيات مجالا رحبا لإعادة قراءة التراث اللغوي معتبرا بأن التوفيق بين التراث والحداثة هو الحل الأنسب، وإن كان

هذا الاتجاه وجد لنفسه ملاذا في اللسانيات لإبراز قيمة التراث اللغوي العربي، وهذا التوجه لا يختلف عن سابقيه جوهرا وإن تجلى على غير ذلك ظاهرا.

والواجب مدّ جسور الحوار بموضوعية بين الأوصاف والمناهجاللسانية الغربيّة وخصائص اللغة العربية في أصواتها وبنياتها وتراكيبها ودلالتها، ولا يكون ذلك إلا بوضعهما بين طرفي معادلة واحدة دون انبهار واستعلاء أو انتقاص وازدراء، وقراءتهما في حدود إثبات أوجه الأصالة والإبداع لكليهما دونما تحريف لحقائقهما بتسليط وإقحام ما ليس من التراث ولا هو من اللسانيات، وإذ ذاك يمكن القول إننا وضعنا أناملنا في بداية الطريق الصائب لبناء لبنات اللسانيات العربية الحديثة المتفاعلة مع الآخر من جهة والمتأصلة جذورها في ماضيها التليد من جهة ثانية، وهذا النهج قد سار على وفقه ثلة قليلة من اللسانيين المحدثين، لعّل أبرزهم: عبد الرحمن الحاج صالح، وأحمد المتوكل.

وقد أتى هذا البحث ليُدلي بدلوه في غمار المنجز اللساني الصرفي الحديث ناظِرا فيما قدّمه اللسانيون المحدثون من انتقادات سواء على مستوى المنهج والتنظير أم على مستوى المفاهيم والمضامين، وما رأوه من اقتراحات وبدائل في سبيل تجديده وترقيته، وكل ذلك في حدود ما تم تقديمه في إطار المنهج الوصفي والوظيفي دون غيرهما من المناهج اللسانية الغربية الحديثة. ونود أن نشير إلى أن المراد بالوظيفية وظيفية براغ الصوتية بالتحديد، لئلا يذهب القارئ بذهنه أن البحث ينظر في المنجز الوظيفي بكل مشاربه وتوجهاته. ونحن في ذلك نعمل على محاولة إجراء حوار بين المنجز اللساني الحديث وبين التراث الصرفي العربي، لنتبين أوجه الأصالة والجدة في المنجز الصرفي الحديث، وبناء على ذلك جاء البحث موسوما بـ:

المناهج اللسانية الحديثة في دراسة الصرف العربي
قراءة في المنجز الوصفي والوظيفي بين الأصالة والتراث

وقد قابلت بين الأصالة والتراث على خلاف ما هو شائع، مقابلة بين الجديد والقديم، انطلاقا من أنّ الأصيل هو الجديد لأنه متجدد في كل زمان ومكان والتراثي هو القديم الذي تمّ تجاوزه، ولذلك فالأصيل قد يكون قديما زمنا لكنه يظل جديدا. أو بعبارة أخرى يمكن القول إن الأصيل يمتلك ناصية السلطة المعرفية.

ومن الدوافع التي ألهمتني اختيار هذا الموضوع البحثي، أذكر ما يلي:

- قلّة الرسائل والأطاريح التي تبحث في الدرس الصرفي العربي من منظور المناهج اللسانية الحديثة، مقارنة مع ما قدم من بحوث أكاديمية في النحو والصوت والدلالة والمعجم.

- الرغبة في الاطّلاع على المنجز اللساني عامة والصرفي خاصّة عند اللسانيين المحدثين، لما يحام حوله من انبهار واحتفاء يدفع بنا إلى محاولة فهم طروحاته.
- التعرف على المبادئ والأسس اللسانية التي اتّكأ عليها اللسانيون لتجديد الرؤى اللغوية التراثية.

وقد جّرت هذه الدوافع إلى جملة من الأهداف يحاول البحث تحقيقها، أهمها:

- تعريف الباحثين بنطلقات الدرس الصرفي العربي الحديث ، وأهّم مقولاته واقتراحاته التجديدية.
- إبراز قيمة التراث اللغوي العربي في التحليل اللساني، بما يفنّد الحكم بعدم جدواه في ظل التطورات اللسانية الحديثة.
- بيان أن التراث اللغوي العربي على وجاهته يعدّ عملا بشريا يتميز بنسبيته كغيره من المعارف والعلوم، بما يدعو إلى ضرورة تطعيمه بالآراء اللسانية الحديثة الفاعلة والانتقادات البناءة.

إيمانا منا بأنه لا ينبغي أن نقف عند النظريات اللسانية الحديثة موقف المنبهر والمقلد لكل ما يأتي به الغرب على أنه جديد لم يسبق إليه، كما أن التراث اللغوي العربي لا زال بحاجة إلى مراجعة وقراءة في معطياته دون تعظيمه إلى حدّ عدم قبول أي رأي مخالف له.

إن هذه الرؤية الأولية تنطلق مما يجب أن يكون، باعتبار أنه قد تم دخول اللسانيات الغربية إلى الوطن العربي منذ زمن طويل، كما أن المكتبة اللغوية العربية تشمل دراسات وكتبا كثيرة اعتمدت على اللسانيات الغربية في دراسة اللغة العربية. وعملنا يأتي في هذا الوقت ليجري مسحا على واقع الدرس اللغوي والصرفي خاصة في ظل الدراسات اللسانية الغربيّة.

إن هذا المنطلق الذي يسوق الأطروحة يحمل في طيّاته تساؤلا جوهريا وإشكالا هاما نصوغه على هذا النحو:

- **إلى أي حدّ يمكن القول إن ما اقترحه اللسانيون العرب المحدثون أدّى إلى تجديد فاعل وبناء للدرس الصرفي العربي؟**
- **أو بعبارة أخرى، إلى أي حد يمكن الحكم عليه بأنه وصف لساني يتجاوز جهود اللغويين العرب، حيث يقترح بدائل لها القدرة على التأسيس والتنظير لدرس صرفي عربّي معاصر ؟**

ولمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نطرح جملة من التساؤلات الفرعية، على النحو الآتي:

- إلى أيّ حدّ يمكن قبول النقد اللساني الحديث للصرف العربي؟ وهل يمكن القول إن كل ما انتقد به المحدثون علماء الصرف العربي قائم في حقهم فعلا؟ وما هي الانتقادات التي لا زالت بحاجة إلى إعادة النظر فيها؟

- هل مست الانتقادات التي اقترحها الدارسون المحدثون قضايا جوهرية في النظام الصرفي العربي؟
- ما هي الآليات والمقولات اللسانية التي تدور في فلكها قراءتهم التجديدية للصرف العربي؟ وهل تتلاءم والنظام اللغوي العربي عامة، والصرفي خاصة؟
- هل الأوصاف والانتقادات المطروحة من لدن الدارسين المحدثين لها القدرة على تفسير قضايا الصرف العربي بطريقة ميسرة، ودون أن تتسبب في تعارضات من حيث المنطلق والمبادئ التي تأسس عليها؟

وفي سبيل الوصول إلى إجابة كافية عن هذه الأسئلة فقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول، حيث حاولت في المدخل المعنون بـ:(اللسانيات الوصفية والدرس اللساني العربي الحديث) تقديم وصف للمنهج الوصفي الحديث، وذلك بذكر أهم المنعرجات التي كان لها دور بارز في تشكيل الرؤية اللسانية الحديثة، وأهم المبادئ والمفاهيم اللسانية التي أثْرت البحث اللساني الغربي الحديث، والتي سيكون لها علاقة تأثير مباشر في المنجز الصرفي العربي الحديث، ثم تطرقت إلى واقع تلقي اللسانيات الحديثة عامة والدرس الصرفي خاصة، وانتهاء بتحديد أهم المشكلات الصرفية التي شكلت محور أعمال اللسانيين المحدثين.

أما الفصل الموسوم بـ: (الصرف العربي عند المتقدمين واللسانيين المحدثين، مفاهيم ومصطلحات) فقد خصصته للحديث عن الجانب المفاهومي والمصطلحي والتنظيري للصرف العربي، انطلاقا من أن المصطلحات مفاتيح العلوم، إذ تم التعرض لمفاهيم تأسيسية من مثيل الصرف، والتصريف، والاشتقاق، والصيغة، والوزن،...إلخ ثم ختم الفصل بذكر أهم المحاولات التي سعت لإعادة تنظيم وهيكلة الجهاز الواصف للصرف العربي.

وفي الفصل الثاني، الذي عنون بـ(قضايا الصرف العربي في ضوء المنهج الوصفي البنوي)، فقد تمت فيه مناقشة وطرح أهم القضايا الصرفية التي تطرق إليها اللسانيون الوصفيون، كأقسام الكلام العربي، وظاهرة الاشتقاق، وغيرهما.

وأخيرا طرح في الفصل الثالث الموسوم بـ(الصرف العربي من خلال المنهج الصوتي الوظيفي) الانتقادات التي وجهها اللسانيون المحدثون للصرف العربي عن طريق استثمار المنهج الصوتي الحديث، حيث تم التقديم لذلك بمبادئ الصوتيات الحديثة التي تسعفنا في فهم التصورات الصوتية الصرفية، ثم بعد ذلك تمت مناقشة التصورات الصوتية للصرف العربي، والمؤاخذات التي سجلها الدارسون المحدثون على جهود الصرفيين العرب، لأخلص إلى جملة من النتائج التي سجلت في الخاتمة.

وقد اعتمدت في عرض وطرح مادة هذا البحث على المنهج الوصفي، وذلك بتتبع ووصف التصورات والقضايا اللسانية الحديثة للصرف العربي ومناقشتها وتحليلها في حدود مقتضيات المبادئ والأسس التي انطلقت منها مقولاتهم النقدية للصرف العربي القديم.

وكانت جملة من المصادر والمراجع سبيلي ومرشدي في عرض ومناقشة كثير من التصورات الواردة في ثنايا هذه الفصول الثلاثة، وأهمها كتب تمام حسان، نحو: مناهج البحث، اللغة العربية معناها ومبناها، وكتب كمال بشر، نحو: دراسات في علم اللغة، علم الأصوات، كتب ابن جني، نحو: سر صناعة الإعراب، والخصائص، والكتاب لسيبويه، العربية الفصحى لهنري فليش،...، وغيرها.

ومن الصعوبات التي واجهتني أثناء هذا العمل، عدم توفر مراجع تعينني في أخذ تصور عام عن الموضوع، فقضايا الصرف العربي الحديث متناثرة بين العديد من الدراسات والكتب على شكل مقتضب، إلا أنني وجدت دراسة واحدة أعانتني على ذلك، وهي(دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، للباحث: عبد المقصود محمد عبد المقصود).

وفي الختام أحمد الله جل وعلا على كرمه ولطفه. كما أشكر الأستاذ المشرف **الدكتور أحمد محمد صغير** على إشرافه على هذا البحث، أشكره على توجيهاته وصبره وحسن خلقه وتواضعه مع طلبته، كما لا أنسى جامعة المدية لاحتضاني في مرحلة الدكتوراه، لاسيما قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب واللغات، حيث منحت لي كل التسهيلات أثناء فترات التسجيل، وأخص بالذكر الأستاذة هاجر نائبة العميد، وأعوان أمانتها، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأساتذة التكوين على مجهوداتهم وصبرهم علينا، خاصة الدكاترة: **أحمد محمد الصغير، حميدي بن يوسف، مبارك تريكي، جمال كاديك، ويوسف مقران**، وغيرهم.

وختاما، لكم مني كل الود والاحترام أعضاء اللجنة المناقشة على قبولكم قراءة ومناقشة هذا البحث وتقويم اعوجاجه.

مدخل

اللسانيات الوصفية والدرس اللساني العربي الحديث

أولا: مسارات التجدّد العلمي للسانيات الوصفية الحديثة:

1. من اللسانيات التاريخية إلى اللسانيات الوصفية:

تسعى العلوم اللغوية وغيرها إلى تحقيق صفة العلمية في نظرياتها ومعارفها، ولا تنعت المعارف بالعلمية إلا إذا توافرت فيها أربع خواصّ، وهي: الوضوح ويقصد به أن تكون الفكر المطروحة واضحة ومسجلة بصورة سهلة خالية من التعقيد، وأن تأتي هذه الأفكار متتابعة منطقيا. والنظامية وهي الأخذ بمنهج محدد في النظر إلى المادة المدروسة مع الالتزام به في العمل كله. والموضوعية وتتجسد بالنظر في الظواهر اللغوية نظرا واقعيا مباشرا، والحكم عليها حكما منضبطا حيث تصل إلى نتائج متسقة مع النظر والحكم. وإمكانية التطبيق وتتمثل في سلامة الوصول إلى أحكام عامة يمكن أجرأتها على مفردات أو جزئيات المادة محّل التطبيق.[1]

والدراسات اللغوية تحمل هذا الهّم المعرفي فتصبو إلى صبغ مضامينها المعرفية بالصبغة العلمية، ولذلك ظهرت مناهج لغوية متعدّدة لدراسة اللغوية وفهم كنهها، فـ"المادة اللغوية هي الجسم الذي تتعاور المناهج اللغوية بإمكاناتها المتعددة للكشف عن حقيقته، فما قد يراه الباحث من خلال منهج معيّن يكمله ويأزره أو يصححه ما قد يراه من جانب آخر من خلال منهج آخر."[2] وتعتبر نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أبرز المحطات اللسانية في تاريخ البحث اللغوي عند الغرب، نتيجة لظهور المنهج اللساني الوصفي في معالجة الظاهرة اللغوية والذيعُرف باللسانيات (Linguistique)، ولذلك فإن هذه الأخيرة"مدينة بعلة وجودها للمنهج أكثر مما هي مدينة للموضوع."[3] إن اللسانيات ليست الدراسة العلمية الوحيدة للغة، "فالنحو بمفهومه الواسع أسبق إلى اتخاذ اللغة موضوعا للعلم، ولكن اللسانيات وإن شاركته موضوعه فإنها قد استحدثت أسلوبا في تناول الظاهرة، والعلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في الهوية، وهذا هو الذي أكسب اللسانيات شرعية العلم المستقل بذاته."[4] ومما لا مناص منه، أنّ هذا التأسيس العلمي للفكر اللساني الحديث

---

[1] ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، 2005، ص(53-54-55).

[2] إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، دار حنين، عمان(الأردن)، ط2، 1996م، ص86.

[3] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، مطبعة كوتيب، تونس، 1997م، ص 192.

[4] عبد السلام المسدي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هو حصيلة إنجازات معرفية متعاقبة، فاللسانيات الحديثة كمنهج جديد في دراسة اللغة "تقوم على دراسة جهود الأقدمين والتنقيب فيها لتأريخها التأريخ الصحيح ولاستحيائها واستهدائها."[1]

ومن أهم المراحل التاريخية التي مرت بها اللسانيات الغربية، مرحلة النحو المعياري (Grammaire)، والتي" تعتمد المنطق بشكل جوهري وهي خِلْو من أي نظرة علمية، وتهدف إلى تقديم قواعد لتمييز الصيغ السليمة من غيرها."[2] فمنهجها معياري بحت يقوم على فرض القاعدة ابتداء بالكليات، ثم الجزئيات؛ أي أن القاعدة هي الأساس والغاية، فهي دراسة لا تتجاوز مجرد وضع القواعد والقوانين التي كانت" الأساس لثقافة القرون الوسطى بوصفها فنا عقليا بذاته، وبوصفها ضرورة لقراءة اللاتينية وكتابتها بشكل صحيح."[3] ثم ظَهرت مرحلة عرفت بالفيلولوجيا (Philologie) التي تهتم بالنصوص المكتوبة من خلال تحقيق المخطوطات وفك رموز الكتابات العتيقة، على نحو يمكن من القيام بأبحاث متخصصة فيها.[4]فاللغة ليست الغاية الوحيدة بقدر ما يُعَدُّ تحقيق النصوص وشرحها هو الهدف والمراد؛ لأغراض أدبية أو سياسية أو تاريخية،...، وتستخدم الفيلولوجيا النقد كطريقة لمعالجة النصوص بمقارنة نصوص ترجع إلى أزمنة تاريخية مختلفة. ولذلك فقد مهدت السبيل لمرحلة تالية لها.[5] "وإن كان من السهل على المرء أن يلاحظ،...، أن اللغات تتغير مع الزمن، فإنه فقط في نهاية القرن الثامن عشر قد أصبح هذا التغير موضوعا لعلم خاص."[6]

"ويرى بعض المؤرخين أن نشأة اللسانيات بدأت في القرن الثامن عشر مع وليم جونز، ...، وأدى ذلك إلى الاهتمام بالمنهج التأثيلي (Etymological) الذي يتوسل به لمعرفة القرابة والصلات بين اللغات وتطوراتها"[7] حيث بيّن الصلات التاريخية للغة الهندية القديمة مع اللاتينية واليونانية واللغات

---

[1] محمود السعران، علم اللغة(مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة، بيروت، د ط، د س ن، ص22.

[2] فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986م، ص11.

[3] روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، تر: أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997م، ص111.

[4] ينظر: محمود فهمي حجازي، أسس علم اللغة العربية، دار الثقافة، القاهرة، 2003م، ص21.

[5] ينظر: فرديناند دي سوسير، المصدر السابق ، ص11.

[6] أوزوالد ديكرو، و جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء(المغرب)، ط2، 2007م، ص26.

[7] محمد محمد علي يونس، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، ط1، 2004م، ص10.

الجرمانية.[1] وتنسب أول محاولة للتعرف على أوجه التشابه بين اللغات إلى دانتي صاحب الكوميديا الإلهية الذي قارن بين المفردات في بعض اللغات كالإسبانية والإيطالية والفرنسية، وتوصّل إلى أنها ترجع إلى أصل واحد، وميز دانتي بين ثلاث أسر لغوية هي الجرمانية واللاتينية واليونانية.[2]

وعلى الرغم من صعوبة تحديد تاريخ محدّد للسانيات التاريخية والمقارنة، فإن الملاحظات التي أشار إليها وليم جونز غير كافية بمفردها لقيام المنهج التاريخي، على غرار الدراسات التي قام بها فرونز بوب (Franz Boop) الذي أكّد فيها أوجه التشابه في جذور الأفعال والتراكيب في الأسرة اللغوية الواحدة التي تضمّ السنسكريتية واللاتينية واليونانية، حيث أثبت أن المقارنة بين اللغات بإمكانها أن تكون موضوعا لعلم مستقل، هو اللسانيات المقارنة.[3]

وتهتم اللسانيات التاريخية بدراسة اللغة الواحدة "من خلال تطوراتها عبر المراحل المختلفة منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر؛ لمعرفة تاريخها منذ العصور الأولى وأسباب تغيراتها الصوتية والصرفية والمعجمية والنحوية والدلالية، ...، وفيما يخص المنهج المتبع فإن الباحث يقوم بجمع عينات لغوية من الأسرة الواحدة، ويسجل التطورات المتتالية للكلمة الواحدة عبر مختلف العصور ثم يحاول جاهدا بناء الشكل الافتراضي الأول على أسس منهجية قام بتسطيرها أصحاب هذا العلم."[4] أما اللسانيات المقارنة أو الفيلولوجيا المقارنة فتهدف إلى "مقارنة لغتين أو أكثر على المستوى المفرداتي والنحوي والصوتي بغية الوصول إلى الأصول المشتركة وإعادة بناء اللغة الأولى في الأسرة الواحدة وتصنيف جميع اللغات كما تصنف الطيور والحيوانات، وتعد اللسانيات المقارنة علما تفسيريا بالدرجة الأولى لأنها تبتغي تفسير الظواهر التي تكمن وراء أوجه الشبه والاختلاف في اللغات المدروسة."[5]

ومنه، فالمنهج المقارن يتضمن أيضا المنهج التاريخي، "وهكذا قام المنهج التاريخي على تحّول معرفي استحال فيه علم التأثيل- وهو البحث في أصول الألفاظ عبر اشتقاقاتها- إلى علم النحو المقارن، وإذ تولد هذا من ذاك لم يكن له أن ينفَي وجود ما تولد عنه فبقي العلمان مترافقين."[6] ويرى بعض الباحثين أن اللسانيات المقارنة في القرن التاسع عشر هي نفسها اللسانيات التاريخية، يقول جون

[1] ينظر: روبنز، المرجع السابق ، ص148.

[2] ينظر: أحمد دراج، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2009، ص268.

[3] ينظر: أحمد دراج، المرجع نفسه، ص(128-129).

[4] أحمد مومن، اللسانيات (النشأة والتطور)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون(الجزائر)، ط2، 2005م، ص(63-64).

[5] أحمد مومن، المرجع نفسه، ص65.

[6] عبد السلام المسدي، المرجع السابق، ص199.

ليونز (john lyonz): "إن اللسانيات المقارنة كانت في مفهوم علماء القرن التاسع عشر تعني اللسانيات التاريخية."[1]

ولقد توصّلت اللسانيات التاريخية المقارنة إلى نتائج وفوائد لا يمكن إغفالها، حيث انتهى الباحثون " إلى رسم شجرة الأنساب بين أهم الألسنة البشرية في خريطة يعتمد التعاقب السلالي بمختلف انسلاخاته. ويكفيه أنه على صعيد التنظير المنهجي قد أتاح الجزم بأن تغير اللغة لا يتعلق بإرادة الإنسان بقدر ما هو وليد اقتضاء داخلي في ذات اللغة، ولئن اطّرد بأن الإنسان يغير اللغة فإنه أصبح من الاعتقاد الجازم أن اللغة هي بنفسها تتغير."[2]

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهر علم جنح إلى دراسة اللغة دراسة علمية بفضل العالم اللساني السويسري فرديناند دي سوسير (F- De Saussure) (1857-1913م) الذي غير "مفاهيم علم اللغة واتجاهاته من المتغيرات إلى الثوابت، ومن المعيارية إلى ملاحظة الواقع الفعلي، للغة، ومن الاقتصار على جانب واحد أو جوانب محددة إلى جوانب اللغة جميعها صوتية وصرفية ونحو ية ودلالية، كما انتقل بدراسة اللغة من هدفها التعليمي إلى هدف علمّي في المقام الأّول."[3] وفي هذا تجاوز للمراحل اللسانية السابقة، حيث رأى أن المعيارية" سامقة على اللغة ذاتها، وتهدف إلى تقديم قواعد لتمييز الصيغ السليمة من غيرها. إنها منحى معياري بعيد جدا عن الملاحظة الصرفة وله رؤية ضيقة محدودة."[4] فالدرس المعياري تعليمي بالأساس، ولذلك تعد رؤيته للغة ضيقة جدا. وأّما بالنسبة للفيلولوجيا فنظرتها للغة أيضا نظرة ثانوية؛ إذ "ليست اللغة هي الموضوع الوحيد لفقه اللغة الذي يرمي قبل كل شيء إلى تحديد وتفسير وشرح النصوص."[5] وأما اللسانيات التاريخية المقارنة، فعلى الرغم مما "لهذه المدرسة من فضل لا ينكر في فتح منعطف جديد، فإنها لم تكن تقوى على تشكيل العلم الألسني الحقيقي، لكونها لم تتوخ استخلاص طبيعة غرض دراستها."[6] ويتأسس تصّور دي سوسير للغة على أنها" نظام أو نسق، وما دامت تؤدي وظيفتها بوصفها نظاما رمزيا فلا

[1] أحمد مومن، المرجع السابق، ص66.

[2] عبد السلام المسدي، المرجع السابق، ص198.

[3] أحمد دراج، المرجع السابق، ص148.

[4] فرديناند دي سوسير، المصدر السابق، ص11.

[5] فرديناند دي سوسير، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[6] ينظر: فرديناند دي سوسير، المصدر نفسه، ص14.

بدّ من التّسليم بأنها لا تنطوي في ذاتها على بعد تاريخي، وعلى ذلك فالتناول التاريخي للظاهرة اللغوية ليس تناولا علميا، أما المنهج الوصفي فهو المنهج الصالح لدراسة اللغة على أساس موضوعي."[1]

إن اللسانيات الوصفية " تدرس أية لغة من اللغات على حدة دراسة وصفية في حالة معينة أي في نقطة زمنية معينة، ولا تقتصر في الواقع على دراسة اللغات الحديثة أو المعاصرة بل يمكنها أيضا أن تدرس اللغات الميتة."[2] فهي بذلك تتناول بالدراسة العلمية لغةً واحدة أو لهجةً واحدة في زمن ومكان محدَّدين؛ أي أنه يبحث في المستوى اللغوي الواحد. فالبحث الوصفي لا يمزِج بين المراحل التاريخية أو المستويات اللغوية المختلفة، كما أن الوصف يقتضي غضَّ الطرف عن مقارنة لغة ما بغيرها من اللغات، وعن مقارنة حاضر اللغة بغابرها.[3] ولكن ينبغي التأكيد على أن دي سوسير "لم يرفض البتة للسانيات الزمانية، ولم يعدها شيئا ثانويا أو غير ضروري، ولكنه ألحّ فقط على الفصل بينهما كي لا تدحض النظرة التطورية الوصف الآني، وكي تثبت كلّ واقعة في مجالها الخاصّ."[4]

والحديث عن الوصف لا يعني - على الإطلاق - أن البحث اللغوي قبل القرن العشرين لا يعتمد الوصف، والأمر نفسه بالنسبة للتاريخية، حيث لا يعني أن المنهج التاريخي أصبح بالإمكان الاستغناء عنه في القرن العشرين؛ إذ لا يمكن تصوُّر البحث اللغوي دون وصف الظاهرة اللغوية قبل تحليلها وتفسيرها؛ فالدراسة اللغوية التاريخية لا يتَأتَّى قيامُها على وجهها العلمي الصحيح دون الدراسة الوصفية للمراحل التاريخية التي مّر بها تاريخ اللغة موضوع الدرس."[5] "فنحن لا نستطيع أن ندرس اللغة العربية في تاريخها الطويل دفعة واحدة؛ لأنها لم تكن في تاريخها الطويل شيئا واحدا ثابتا ينتقل من جيل إلى جيل دون تغير بأي صورة من صور التغير وفي أي جانب من جوانب اللغة."[6] ولن يتأتى لنا فهم النظام اللغوي للغة معينة في حالتها السكونية دونما معرفة بجوانبها التاريخية، لذلك يجب أن ننتهج منهجا لسانيا وصفيا للأنظمة اللغوية حيث ندرسها دراسة وصفية ثم نجري دراسات تاريخية تطورية بين هذه الأنظمة اللغوية للغة الواحدة عبر أزمنة متعاقبة اعتمادا على نتائج الدراسة الوصفية لكل مرحلة لغوية على حدة.

---

[1] صالح ضامن، علم اللغة، بيت الحكمة، بغداد، د ط، د س ط، ص128.

[2] أحمد مومن، المرجع السابق، ص125.

[3] ينظر: إسماعيل أحمد عمايرة، المرجع السابق، ص02.

[4] ينظر: أحمد مومن، المرجع السابق، ص126.

[5] محمود السعران، المرجع السابق، ص242.

[6] محمود السعران، المرجع نفسه، ص(241-242).

فمبدأ البحوث اللسانية الحديثة في تحليلها البنوي الآني للألسنة البشرية نابٌع من منطلق عدِّ اللغة نظاما من الوحدات التي تتداخل فيما بينها في شكل عجيب، وتتقابل فيما بينها تقابلا تحصل به دلالة.[1] فجوهر اللغة عند دي سوسير لا ينصب حول العناصر الصوتية والنحوية المكونة للنظام اللغوي بقدر ما ينظر إلى الصلات المتبادلة بين هذه العناصر، حيث تتلخص البنية عند الوصفيين "في أن عناصر اللغة ينبغي أن تدرس أساسا متصلة غير منفصلة."[2]

إن اللساني الوصفي يهتم بما هو داخلي، ذلك أنه يدرس اللغة كما هي" فليس له أن يقتصر في بحثه على جوانب من اللغة مستحسنا إيّاها ، وينحّي جوانب أخرى استهجانا لها، أو استخفافا بها، أو لغرض في نفسه أو لأي سبب آخر من الأسباب ولا ترمي دراسة علم اللغة إلى علم أغراض عمليّة، فالباحث اللغوي يدرس اللغة دراسة موضوعية يستهدف الكشف عن حقيقتها."[3] ومن أبرز أسس المنهج الوصفي أنه يدرس اللغة على أساس شكلّي، فيهتم بالظاهر أكثر من عنايته بما هو دون ذلك كالمعاني والتفسيرات اللغوية[4] "وتحليل أنواع الصيغ المفردات اللغوية والكشف عن الأنظمة النحوية والصرفية للغة كنظام النفي والاستفهام والتجمعات المورفيمية ونظام السوابق واللواحق..."[5] ويعتمد في ذلك على الاستقراء والتقعيد في دراسة اللغة ثمّ التقسيم والتجريد بتسمية كل قسم من الأقسام الناتجة عن هذا الوصف وخلق المصطلحات الدالة على هذه الأقسام.[6]

2. المبادئ اللسانية السوسيرية :

ومن وأهّم المبادئ التي طرحها سوسير في محاضراته ما يلي:

أ- اللسان(Langage) ، واللغة(Langue)، والكلام(Parole):

يحدّد فرديناند دي سوسير الوصف اللغوي في ثلاثة مفاهيم، هي: اللسان، اللغة، والكلام، ويميز بين اللسان واللغة قائلا:" اللغة ليست سوى جزء جوهري محدد منه، وهي في وقت واحد نتاج

---

[1] ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2010م، ص25.

[2] محمود جاد الرب، علم اللغة(نشأته وتطوره)، دار المعارف، ط1، 1985م، ص90.

[3] رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م، ص9.

[4] ينظر: علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ط1، 1986م، ص15.

[5] على زوين، المرجع نفسه، ص12.

[6] ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة(مصر)،ط4، 2000م ص149. ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ط، د س ن، ص201.

اجتماعي لملكة اللسان، وتواضعات ملحة ولازمة يتبناها الجسم الاجتماعي لتسهيل ممارسة هذه الملكة لدى الأفراد وإذا ما نظرنا إلى اللسان ككل فإننا نجد تعدادا في الشكل واختلاطا فيه، وهو أي اللسان، يمتد إلى أصعدة مختلفة فيزيائية وفيزيولوجية ونفسية وذلك في آن واحد، كما ينتمي إلى المجالين الفردي والاجتماعي."[1] فاللسان ملكة ذات وقائع متعددة يصعب اكتشافها وتمثيلها إلا من خلال اللغة التي تجسيد لهاته الملكة وهي نتاج تواضعات اجتماعية، وهذه اللغة وإن كانت مؤسسة اجتماعية مكتسبة فإنها تتجسد هي أيضا في شكل نتاجات فردية، تسمى كلاما، فـ"للسان جانبان اثنان، فردي واجتماعي، ولا يمكن تصوّر أحدهما من دون الآخر."[2]

ب- المنهج التاريخي (Diachronique) والوصفي(Synchronique):

لقد ميزّ سوسير بين الدراسة التاريخية والوصفية تمييزا فاصلا بين مرحلتين مهمتين من تاريخ البحث اللغوي، ممَّا وضع اللسانيات في منعطف جديد مُناهِض لمفهوم التطور كمفهوم إجرائي في تحليل الظواهر اللغوية.

فأما الدراسة التاريخية فتهتم بتعاقب الأزمنة قصد الكشف عن التطورات التي تلحق اللغة، وأما الدراسة الوصفية الآنية فتُهمِل هذا الجانب، مُركِّزةً بذلك على جوهر اللغة بوصف نظامها الداخلي.[3]

ج- التلفظ والكتابة(Prenonciation et Ecriture):

ومن أهم القضايا التي لَفتَت انتباه دي سوسير الجانب الصوتي للغة "إذ أن دراسة الأصوات ذاتها هي التي تُقَدِّم لنا العون المراد، وقد فَهِم ألسنيو العصر الحديث أخيرا هذا الأمر آخذين في تقديراتهم بحوثا أسَّسها آخرون غيرهم (علماء فيزيولوجيا، منظرو الغناء...)، لقد أمَدَّ هؤلاء الألسنية بعلم أعتقها من الكلمة المكتوبة."[4] لذا استبعد سوسير ما هو مكتوب من البحث اللساني فـ"الغرض الألسني لا يتَحَدَّد بتنسيق الترابط بين الكلمة المكتوبة والأخرى المنطوقة، وهذه الأخيرة تشكّل وحدها هذا الغرض."[5]

---

[1] فرديناند دي سوسير، المصدر السابق، ص21.

[2] فرديناند دي سوسير، المصدر نفسه، ص20.

[3] ينظر: شفيقة العلوي، المرجع السابق، ص16.

[4] فرديناند دي سوسير، المصدر السابق، ص49.

[5] فرديناند دي سوسير، المصدر نفسه، ص39.

ويرى بأنّ الكتابة تمتاز(بطابع خداعي) ولا قيمة لشهادتها إلا إذا كانت مُستقّة وأن تكون قادرة على تَمَثُّل الأصوات المنطوقة دون إبهام، وأن تكون ذات شكْل واحد يتبنّاه اللسانيون في كافَّة اللغات، وتُسمى حينئذ كتابة صوتية، حيث يقول: "ويجب بناء المنظومة التصويتية للغة المدروسة وذلك أمام كل حالة، ونَعني بذلك بناء جدول الأصوات التي تأُخذ بها المنظومة نفسها..."[1] فهو يفضِّل العلامة المنطوقة على العلامة المكتوبة اعتمادا على الصوت اللغوي، وهذا ما قادته إليه نظرته العلمية في دراسة اللغة دراسة علمية، حيث تَمْثُل العلامة المنطوقة للملاحظة والتجريب.

د- ثنائية الدال والمدلول(Le signifiant et Le signfié):

تُعدُّ اللغة من وجهة نظر سوسير نظاما من الأدلة والدليل َوحدة تضمُّ: الدال، والمدلول، وهذه النظرة قائمة على نقد تصوُّر في الدراسات السابقة له، مفاده أن اللغة مدونة أو قائمة عبارات توافق قدرا من الأشياء، ومنه فإنّ الكلمة هي الرابط الذي يجمع بين اسم وشيء.

غير أن سوسير رأى بأن هذا "التصور الذي يجعلنا نفترض رابطا بين اسم وشيء إنما هو عملية بسيطة جدا، وهذا بعيد عن الحقيقة."[2] فالدليل اللساني لا يربط بين اسم وشيء، وإنما يربِط تصورا بصورة سمعية. والدال هو الصورة السمعية التي تدل على شيء معين، والمدلول هو التصور أو الشيء المراد بينهما. والصورة السمعية ليست الصّوت المادي الفيزيائي فقط، بل ذلك الأثر النفسي لهذا صلوت الذي تُكسِبُ نا إيَّاه حواسنا فالصورة السمعية حسية.[3]

ويؤكِّد على اعتباطية الدّليل، ومثال ذلك: فكرة (أخت) كتصور أو معنى لا يرتبط وتراتبية َ الأصوات المكونة لها، وهي (أ.خ.ت) أي أن العلاقة غير معلَّلة ولا مبرَّرة في الأغلب الأعم.[4]

هـ- المحور الاستبدالي والمحور التركيبي :

يقسم سوسير العلاقات التي تربط بين الأدلة اللسانية إلى محورين:

- **المحور الاستبدالي:** وفيه توُضَّح إمكانية تبادل الكلمات أو الرموز التي تشغَل موقعا ما في الجملة سواء من ناحية الشكل أم المعنى أم كليهما معا.[5] أو بعبارة أخرى هي علاقات تتحقق

[1] فرديناند دي سوسير، المصدر السابق، ص51.

[2] فرديناند دي سوسير، المصدر نفسه، ص(87- 88).

[3] ينظر: فرديناند دي سوسير، المصدر نفسه، ص88.

[4] ينظر: فرديناند دي سوسير، المصدر نفسه، ص(89 -90).

[5] ينظر: أحمد دراج، المرجع السابق، ص157.

"بإدراك الرابط الذهني بين العلامة اللغوية والعلامات التي يمكن أن تحُل محلها، مما يمكن أن تتَّسم معه خارج الخطاب بشيء مشترك وتترابط معه في الذاكرة مشكِّلة مجموعاتٍ تسودها علاقات مختلفة."[1]

- **المحور التركيبي:** تنظَّم من خلاله عناصر الجملة أو الكلمة في تتابع معين، بحيث يمثِّل كل عنصر منها موقعا في بنية الكلمة أو الجملة،[2] وهنا تكمن أهمية هاته العلاقات انطلاقا من "أن عبارة ما في تركيب ما لا تكتسب قيمتها إلا بتقابلها مع ما يسبقها ويليها أو الاثنين معا."[3]

و- مفهوم القيمة (Valeur):

اللغة نظام من الأدلة اللسانية تشتغل من خلال مبدأ القيمة الذي يقوم على الاختلافات والتشابهات بين هذه العلامات اللسانية، وتعمل آلية التشابه والاختلاف في ضوء مبدإ سمَّاه سوسير التقابل، حيث يقول:"إن علامتين تشتمل كل منهما دالا ومدلولا ليستا مختلفتين، وإنما متميزتان وحسب، ولا يوجد بينهما غير التقابل. وكل آلية لسانية سوف نتحدَّث عنها فيما بعد إنما تقوم على تقابلات من هذا النمط، وعلى الفوارق الصوتية والمتصوَّرة التي نفترضها".[4]

وهذه المبادئ التي تستند إليها اللسانيات الحديثة وجدت صدى في أوساط اللغويين بدراسة ما ورد فيها من أفكار مهمة جدًّا في التأصيل المنهجي والمعرفي للسانيات؛ ما أدى إلى حركية واستمرارية في بعث البحث اللساني نحو مسار الدراسة العلمية والتحليل الموضوعي، وظهور مناهج لسانية جديدة - تستمِد مفاهيمها من أفكار سوسير- استطاعت أن تكشِف عن مفاهيم لسانية جديدة، وهذه المفاهيم والتصورات من أبرز ما اعتمد عليه الدارسون العرب المحدثون في تحديد الدرس اللساني العربي الحديث والصرفي منه خاصّة.

---

[1] الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، دار القصبة، الجزائر، 2001م ص89.

[2] ينظر: أحمد دراج، المرجع السابق، ص157.

[3] فرديناند دي سوسير، المصدر السابق، ص149.

[4] فرديناند دي سوسير، المرجع السابق، الصفحة السابقة.

ثانيا: الدرس اللساني العربي الحديث (واقع التلقي):

إنه ولفهم طبيعة الخطاب اللساني العربي المعاصر في مرجعياته ومنهجياته المعرفية فإن ذلك يتطلب معرفة بالحركية التاريخية التي أسهمت في تشكله، وهذا أحد المداخل المعرفية التي ننفذ من خلالها نحو وصف منهجي وموضوعي لوصف هذا الخطاب، ولذلك يعُتقد أنّ" الخوض في تاريخية الخطاب اللساني في الثقافة العربية وفي ملابساته ضروري؛ لأن طرائق التشكل الأولي هي التي تتحكم – عادة – فيرسم صور التلقي وخصوصا عندما يلتبس التلقي ببنية فكرية عامة تُتوارث دون إعمال للعقل أو النقد والمساءلة،"[1] وهذا حال اللسانيات العربية المعاصرة، فلا بد من تجسير وربط للفواصل الزمنية ذات البعد المنهجي والمعرفي التي كان لها تأثير في تمثلات قضايا الدرس اللساني العربي المعاصر.

1. بدايات تلقي الفكر اللساني الغربي:

يمكن أن تحّدد بوادر تشكل الخطاب اللساني العربي المعاصر في تلاقحه مع الثقافة اللسانية الغربية في المحطات التاريخية الآتية:

- النهضة الفكرية العربية الحديثة، وما رافقها.
- المرحلة الاستشراقية وما رسخته من أعراف لغوية.
- إرهاصات تشكل الخطاب اللساني الحديث.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصور لا يتتبع هذه المحطات تاريخيا، بقدر ما ينُظر إليها على أنها منعطفات هامة أسهمت في تشكل الخطاب اللساني العربي الحديث في جانبيه المنهجي والمعرفي.

أ- النهضة الفكرية العربية الحديثة:

تعد هذه المرحلة بداية تلاقح الفكر اللغوي العربي بنظيره الغربي، وكان ذلك في مصر تحديدا بعد حملة نابوليون بونابرت(1798-1801م) ، ثم بعد ذلك اختلاط الإنجليز بالحياة المصرية؛ هذا ما أدى إلى دخول ألفاظ جديدة وحديثة في الساحة اللغوية العربية، ما أذن بنشاط الحركة اللغوية المتمثلة في عمليتي النقل و الترجمة التي حمل لواءها وفود البعثات التي تم إرسالها إلى أوروبا على عهد محمد علي.[3]

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة(دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، ط 1، 2009م، ص19.

[2] ينظر:حافظ إسماعيل علوي، المرجع نفسه، ص20.

[3] ينظر:حافظ إسماعيل علوي، المرجع نفسه، ص8.

ونتيجة لذلك تم إنشاء مدرسة الألسن و الترجمة سنة1837م التي ترأسها رفاعة الطهطاوي، وهذا الحدث يعدّ أول مظهر من مظاهر انتقال الفكر اللغوي الغربي إلى ميدان الفكر اللغوي العربي، حيث تحدث في مؤلفه ((تلخيص الإبريز في تلخيص باريس)) عما"وصل إليه البحث اللغوي في فرنسا سواء بالنسبة لدراسة اللغة الفرنسية أم بالنسبة للغة العربية على يد المستشرقين أمثال دي ساسي، وكوزان بروسفال."[1] كما عمل هذا الأخير على محاولة تيسير النحو العربي وقواعده في كتابه (التحفة المكتبية)، وكذلك الأمر بالنسبة لحسين المرصفي في(الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية) ومن بعدهما.[2]

أما ماعدا مصر من البلدان العربية فإن الوضع الفكري لم يكن ذا بال، سوى ما كان من أمر لغويي لبنان من أمثال: فارس الشدياق، وبطرس البستاني، ولويس المعلوف، وجورجي زيدان، وغيرهم من الاهتمام بالمعاجم العربية خاصة والفلسفة اللغوية حول أصل اللغة العربية، والبحث اللغوي تبسيطا وتيسيرا والتصحيح اللغوي، وغير ذلك.[3] غير أن الذي يميز هذه الأعمال اللغوية الأولية وغيرها أنها تسعى نحو ضرورة إعادة إحياء وبعث اللغة العربية من جديد، كما أنها استفادت من البعثات التي أرسلت إلى أوروبا، مما شكل أرضية خصبة لاستقبال الفكر اللساني الغربي.

كما ظهر في هذه المرحلة النهضوية التأثر الجلي بالبحث اللساني التاريخي والمقارن في كتابات جورجي زيدان(الفلسفة اللغوية) و(الألفاظ العربية) و(اللغة العربية كائن حي) "الذي سلك النزعة الداروينية ونظرية النشوء والارتقاء بالاعتماد على النظريات السائدة في القرن التاسع عشر."[4] وإلى جانب زيدان نجد أبحاث الأب أنستاس الكرملي(في تناظر اللغات العربية والإغريقية واللاتينية) الذي قام بتحليل الظواهر اللغوية من العربية الفصحى مقارنة باللاتينية والإغريقية، مستعينا " ببعض النظريات اللغوية التي كانت جديدة شيئا ما في وقته في محاولة منه النهوض بالعربية ولهجاتها، وبالنظر في اللغة عامة."[5]

---

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة(حفريات النشأة والتكوين)، المدارس، الدار البيضاء، 2006م، ص22.

[2] ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، المرجع السابق، ص 25 -26.

[3] ينظر : مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة(حفريات النشأة والتكوين)، ص(12،13،14،16).

[4] فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث(دراسة في النشاط اللساني العربي)، إيتراك، القاهرة مصر، ط1، 2004م، ص 12-13.

[5] محمود السعران، المرجع السابق، ص24 (هامش).

ولا ننسى إنشاء مجامع اللغة العربية، منذ بداية القرن العشرين، في القاهرة وسوريا والعراق والأردن وعمان، حيث حددت أغراض نشاطها في المحافظة على اللغة العربية والرقي بها لجعلها لغة راقية قادرة على مواكبة تطورات العصر في ألفاظها وتراكيبها وأساليبها، فعملت على وضع معجمات لمصطلحات العلوم والفنون، والبحث في اللهجات العربية الحديثة، وتيسير النحو العربي.[1] والناظر في هذه الأهداف يجد أن المجمع يعالج اللغة العربية على أنها قضية فكرية وحضارية، فالنشاط المجمعي لا يعتمد على مناهج اللسانيات الحديثة ونظرياتها، مما يوحي أنه لا ينظر إلى اللغة(في ذاتها ومن أجل ذاتها)، فـ" بصرف النظر عن مواقف المجمعيين تجاه القضايا اللغوية المدروسة، فإن مواقفهم لم تكن قائمة على أسس نظرية ومنهجية مستمدة من اللسانيات."[2]

ب- المرحلة الاستشراقية:

إن الأبحاث التي قام بها المستشرقون – على ما لها وما عليها – لها منزلة هامة من تكوين الخطاب اللساني العربي الحديث؛ لأنها" ما تزال تحتفظ بجدتها وأهميتها النظرية والمنهجية التي قد تساهم في تحليل أفضل ومعالجة أعمق لبنيات اللغة العربية في مختلف مستوياتها ولكثير من قضاياها، ...، يماثل ما قام به برجستراسر، وفيشر، وفوك، وبروكلمان، وغيرهم."[3]

وقد تم استقدام كثير من المستشرقين الألمان وغيرهم إلى الجامعة المصرية، مما ساهم في نشر مناهج البحث التاريخي والمقارن التي كانت منتشرة في أوروبا نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وليس بعد في الجامعة العربية والمصرية خاصة أساتذة مختصون في الدراسات اللغوية الغربية،[4] لذلك يعدّ البحث الاستشراقي نقطة اتصال هامة للفكر اللغوي العربي بالثقافة اللغوية الغربية، لأن المستشرقين كانت لهم معرفة واسعة بمناهج البحث اللغوي الغربي.

ت- إرهاصات تشكل الخطاب اللساني العربّي الحديث:

تشهد الأدبيات اللسانية العربية الحديثة أن سنة 1941م تعد بداية انتقال اللسانيات الحديثة إلى الثقافة اللسانية العربية الحديثة، وذلك بعد صدور كتاب علي عبد الواحد وافي(علم اللغة)، حيث

[1] ينظر: محمود السعران، المرجع نفسه ص25.

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة (حفريات النشأة والتكوين)، ص126.

[3] مصطفى غلفان، المرجع نفسه، ص91.

[4] ينظر: محمود السعران، المرجع السابق، ص26، وينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة (حفريات النشأة و التكوين)، ص(134 ،135).

يقول صاحب المؤلف:" لم تنفك موضوعات علم اللغة موضع عناية عدد كبير من أعلام الباحثين في أمم الغرب، وقد بذلت في هذا السبيل جهود قيمة مشكورة... وعلى الرغم من ذلك، لم يكتب فيه باللغة العربية – على ما أعلم- مؤلف يعتد به."[1] فقد ظلت المباحث اللسانية منحصرة في المنهج التاريخي – المقارن إلى حين صدور هذا الكتاب، ثم ظهرت دراسات لسانية أخرى حيث صدر كتاب (الأصوات اللغوية) لإبراهيم أنيس سنة 1947م. " وهو أّول كتاب مؤلف بالعربية يعرض الموضوع من وجهة نظر علم اللغة الحديث."[2]

وقد انتشر هذا الاتجاه في" الثقافة العربية بفضل الجهود التي أعقبت إبراهيم أنيس، والتي عرفت أبرز تجلياتها في تلامذته، وجهود بعض العائدين الجدد من المدرسة نفسها التي تخرج منها، وكان من أبرز هؤلاء عبد الرحمن أيوب، وتمام حسان، وكمال بشر، ومحمود السعران، ..."[3]

2. جدلية الأصالة و التراث، وأثرها في الخطاب اللساني العربي الحديث:

يصف أحد الباحثين بدايات تلقي اللسانيات الغربية في الساحة اللغوية العربية بقوله:" لقد كان اللسانيون العرب يتوّجسون مما قد يجابهون به من رود أفعال مناهضة لنشاطهم سواء من المشتغلين باللغة أو من الجهات الجامعية والمؤسسات العلمية التي ترعى النشاط اللغوي،...، فقد ساد الاعتقاد ولعله سائد لدى كثيرين اليوم أيضا بأن علوم العربية بلغت النضج والاكتمال، وهو اعتقاد جعل العربي ينظر بقداسة للإرث اللغوي الذي خلفه القدماء."[4] وهذا ما أدى إلى ازدواج في التصور بين من يرى ضرورة التشبث بالماضي والانغلاق على الذات حفاظا على الهوية ، وبين من يرى وجوب التجديد وعدم التقوقع في ماض تليد، لأن هذا يتنافى والبحث العلمي، مما يوحي بوجود هيمنة مزدوجة بين التراث اللغوي العربي وبين الفكر اللساني الحديث في الخطاب اللساني العربي المعاصر.

إن الاعتراض على دعوى التجديد في بدايات التلقي أمر لا مفر منه، غير أن عدم تجاوز هذا الوضع بالوصول إلى تصور علمي يضمن لنا خدمة اللغة العربية والرقي بها نحو العالمية يعد إشكالا منهجيا حقيقيا وعائقا أمام تطور اللسانيات العربية، وهذا حال اللسانيات في الوطن العربي ، وهذا ما يقره الدارسون المحدثون، فعلى الرغم من مرور ما يربو عن ربع قرن على انتقال الفكر اللغوي العربي

[1] علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر، ط3، 2004م، ص4.

[2] محمود السعران، المرجع السابق، ص27 (هامش).

[3] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة(دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)، ص44.

[4] فاطمة الهاشمي بكوش، المرجع السابق، ص16.

إلى مجال البحث اللغوي العربي" ما زالت اللسانيات في ثقافتنا تكرر الأسئلة نفسها، وتطرح القضايا نفسها، وما زالت بعض أبجديات هذا العلم مغلوطة أو شبه مجهولة في سوق التداول، وهذا ما يجعل الحصيلة ضعيفة مقارنة مع ما ينجز في الغرب."[1] وقد نشأ عن هذه الإشكالية أن الكتابة اللسانية العربية تمحورت في ثلاثة اتجاهات:

أ. التشبث بالفكر اللغوي القديم دون زيادة أو نقصان.

ب. تبني النظريات اللسانية الغربية الحديثة.

ج. العمل على التوفيق بين الاتجاهين السابقين.

إن هذه الاتجاهات الثلاث لا تخدم اللغة العربية على الوجه المنشود، فالاتجاهان الأوليان" ترانا أحد رجلين فإما ناقل لفكر غربي، وإما ناشر لفكر عربي قديم، فلا النقل في الحالة الأولى ولا النشر في الحالة الثانية يصنع مفكرا عربيا معاصرا؛ لأننا في الحالة الأولى سنفقد عنصر العربي وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر المعاصرة والمطلوب هو أن نستوحي لنخلق الجديد..."[2] ولا يعني أن نستوحي من الغرب دونما تمحيص، إيمانا بعدم تقليد التّر اث، فهذا يجّرإلى تراث غير تراثنا؛ لأن " الانقطاع عن مجموع التراث مع الالتجاء إلى تراث غيره مقلدين لمسالكه ومتشبهين بأصحابه أو إلى القول بالانقطاع عن أغلب التراث مقتصرين منه على ما يقيم صلتنا بتراث ماض غيره، فما ذاك إلا لقصور في التحقق بمعاني التراث أو قصور في معرفة أسرار المناهج التي سلطوها."[3]

غير أننا نلفي الفكر اللساني الحديث المتبني للنظريات اللسانية الغربية في دراسة اللغة العربية يفرض على اللغة العربية ما ليس منه، ويتمثل ذلك في أنه إذا خالفت الوقائع اللغوية العربية نموذجا " بني على لغة غربية وجب تكييف نسق العربية حتى يطابق توقعات النموذج، وإلا كانت لغة شاذة غير طبيعية في نظر الحداثي."[4] إلا أنّ هذا يخالف مفهوم النظرية التي تعمل على"تحديد موضوع البحث وإنشاء نموذج يمثل الموضوع ويخضع للوازم الصورية والتجريبية على التمثيل،"[5] و الموضوع هنا هو اللغة العربية مما يعني أن النموذج يجب أن يتكيف مع الوقائع اللغوية المدروسة، وإلا كان هذا فرضا لمفاهيم

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، منشورات زاوية، الرباط، ط1، 2007، ص11.

[2] زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط2، 1973، ص254.

[3] طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، ص(09 ، 10).

[4] محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، دار الأمان، الرباط،ط1، 2010، ص(73 ،74).

[5] حافظ إسماعيلي علوي وأمحمد الملاخ،قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009،ص80.

وتحليلات لا تتناسب واللغة العربية، على أن هذا لا ينفي كونها لغة مشابهة لغيرها من اللغات الطبيعية في خصائص معينة وتنفرد عنها بأخرى.

وأما الاتجاه التوافقي فما هو إلا وجه ثان يجسد الاتجاهين السابقين، ذلك أنه في الواقع اللساني العربي – عموما- " لا يعني سوى الانخراط الكلي في أحد التيارين الحداثي أو التراثي مع إظهار المشاركة والاهتمام بالآخر."[1] ويقع ضمن هذا التيار دراسة اللغة العربية في ضوء المناهج والنظريات اللسانية الحديثة عن طريق مقاربات مفاهيمة ومصطلحية ومنهجية لا يخدم اللغة العربية في شيء. وهذا ما يصطلح عليه بـ (إعادة القراءة) " التي تقُلم على عزل المفاهيم اللسانية عن السياق النظري والمنهجي العام الذي انبثقت منه، فإن ما تعتبره مفاهيم بسيطة مثل: مفهوم اللغة أو البنية أو...، هي في العمق مفاهيم مركزية ترتبط بمبادئ تصورية عامة تعتبر جزءا من بناء نظري دقيق و مضبوط".[2] إذا ينبغي على الباحث أن ينظر في المناهج اللسانية الحديثة في مبادئها ومنطلقاتها، ثم ينظر في مدى إجرائيتها وعدم تناقضها في دراسة اللغة العربية بشتى مستوياتها بدل النظر في اللغة العربية في ضوء هذه المناهج، وكأنها أمر مطاع وقرآن منزل يفرض اتباعها وتكييف بنى اللغة العربية بما يتلاءم ومعطياتها.

إن التحليل المقدم في خطاب إعادة القراءة يعمل على تأكيد أن كثيرا من المفاهيم والتصورات والمصطلحات وجدت عند اللغويين العرب القدامى سعيا منه على إظهار قيمة التراث اللغوي العربي وأصالته، فتشابه الأفكار أمر حاصل، غير أن هذا يجب أن لا يجرنا إلى القول بأن المتقدمين سباقون إليها لمجرد التشابه، بل لا بد من التمحيص والنظر في آلياتها المعرفية، ذلك " أن كل نص حامل لمضمون مخصوص، وأن كل مضمون مبني بوسائل معينة ومصوغ على كيفيات محددة بحيث لا يتأتى استيعاب المضمونية القريبة والبعيدة للنص إلا إذا أحيط علما بالوسائل والكيفيات العامة والخاصة التي تدخل في بناء هذه المستويات المضمونية."[3] مع عدم نفي أن التراث اللغوي العربي زاخر بالأفكار والتصورات التي تتفق مع ما وصلت إليه اللسانيات الغربية الحديثة.

فأي نص مبني على أصول نظر معينة، ومن رام فهم النص فمن باب الأولويات فهم الأصول التي بني عليها هذا النص، ومن دون ذلك لن يتأتى لنا تجاوز هذا النص أو الانتقاص منه أو القول بأنه

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي وأمحمد الملاخ، المرجع السابق، ص69.

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)، دار ورد، الأردن، ط1، 2013م، ص (209، 210).

[3] طه عبد الرحمن، المرجع السابق، ص23.

مشابه لنص آخر، نحو بناء معرفة جديدة منتجة، ويصطلح عليها طه عبد الرحمن بـ: الآليات الإنتاجية، أو الآليات الأصلية، أو الآليات التحتية. كما " أن هذه العملية لها انعكاسات منهجية سلبية إذا لم يحسن تقديمها على أكمل وجه، لأنها تقود غير المتمكن من البحث اللساني قديمه وحديثه إلى الاعتقاد الخاطئ بأن الفكر اللغوي القديم يغني كليا عن اللسانيات..."[1] فقبل التسرع في الحكم على أن الدرس اللغوي الغربي أو الدرس اللغوي العربي أحدهما أسبق أو وصفه أجدى لا بد من فهم المقولات اللغوية في كلا الدرسين واستنطاق النصوص ومقارنتها ظاهريا كما تدل على ذلك كلمات و جمل النصوص دون تأويل أو تعسّف يؤدي إلى الوقوع في مزالق منهجية وتحليلات ذاتية.

ويرى الأوراغي أنْ " لا أحد ممن حاول الجمع بين التراث العربي والثقافة الغربية استطاع أن يحل اللغز في هذه المعادلة من غير أن يغلب أحدهما ويغيب الآخر، فكان قضاء هذا المشروع بتركه والعدول المبكر عنه، وذلك بالعودة الصادقة إلى أحدهما دون قطع حبل الاستئناس بالآخر، ومن اللغويين العرب الذين تخلوا عن مبدأ التوفيق المعرفي بين تراث العربية ولسانيات الغرب، وعادوا من الثاني إلى الأول، ونكتفي بذكر الدكتور تمام حسان، إذ انقلب تراثيا منذ 1981."[2]

إلا أن حكم الأوراغي يبنى على عمومه، فهناك بعض اللسانيين العرب- على قلتهم- أمثال: عبد الرحمن الحاج صالح ، وأحمد المتوكل في نظرية النحو وميشال زكريا، ومازن الوعر، وغيرهم ممن أدخل الفكر اللساني العربي في حوار علمي حقيقي مع الفكر اللساني الغربي الحديث، مما جعله جزءا من درس لساني عام في إطار علاقة التأثر والتأثير والأخذ والعطاء، وبهذه النظرة يصبح الدرس اللساني العربي مسهما في الإنتاج اللساني العالمي، و ملكاً مشاعا للبشرية جمعاء ينطلق من ذاته، ويتفاعل مع الآخر.

ويؤكد أحمد المتوكل في إطار نظرية النحو الوظيفي على هذا الحوار التفاعلي المنتج قائلا:"سيمكّننا عقد الحوار بين الفكر اللغوي العربي والنحو الوظيفي فضلا عن تمحيص مشروعيته من تحقيق هدفين اثنين:

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية)، دكتوراه، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، عين الشق، ص106.

[2] محمد الأوراغي، المرجع السابق، ص67.

- إغناء النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصف الوظائف الخمس في اللغة العربية خاصة، دون أن يمس افتراض هذه التحليلات والمفاهيم بالمبادئ المنهجية المعتمدة في النحو الوظيفي ولا بنية النحو المقترحة.
- وتقويم مجموعة من الأوصاف المقترحة في النحو العربي أو البلاغة العربية."[1]

ولتحقيق حوار تفاعلي منتجٍ لابد من تحصيل معرفة شاملة وكافية عن مناهج المتقدمين والأمر نفسه بالنسبة للمناهج والنظريات الحديثة، معرفة لها قدرة تجاوز التقليد إلى الابتكار، ووضع مناهج ونظريات ملائمة تقف على أسس علمية وموضوعية، لا يتحكم فيها هوى الجديد ولا هوس القديم. وكما يرى طه عبد الرحمن أن النقل عن الآخر يسري على مقتضيين جوهريين"أحدهما: مقتضى تجدد المعرفة العلمية، والثاني: مقتضى خصوصية الموضوع المدروس."[2] وتحقيق هذين المقتضيين يتطلب منهجية حوارية، تعمل على تحديد المعارف والتصورات والمناهج، مع احترام خصوصيات المعارف المدروسة حتى لا نقع في قراءات للتراث تسعى للتخلص منه، غير أنها تتبنى تراثا آخر مغايرا لمقتضيات المعرفة موضوع النظر والممارسة(وهي هنا اللغة العربية).

وفي هذا الصدد يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن كثيرا من البحوث التي ينجزها اللسانيون العرب تتصف ببعض الهنات التي تتمحور حول ثلاث نقاط:

أ. تبني كل وافد من المنجز اللساني الغربي تحت دعوى أن اللغويين العرب لم يبلغوا مستوى الاجتهاد الذي توصل إليه العلم الحديث.

ب. التعصب لمذهب غربي دون آخر، وكأن ما دونه من أباطيل القول العلمي.

ج. تجاهل بعض الباحثين لما أنجزه اللغويون العرب، خصوصا ما اختصوا به دون غيرهم.[3]

ورغم ذلك ما زلنا نطرح إشكالية الحداثة والتراث في الأعمال اللسانية العربية، والملتقيات والندوات العلمية، وكأنها مربط الفرس، والحقيقة أن هذه مسألة " ليست من البحث العلمي بسبب وثيق، إذ ما هو المعيار لهذه أو لتلك؟ أهي النشأة بغير سبق؟ أهو التأثر من بعيد؟ أم من قريب؟ أهي المخالفة أم الموافقة؟...إن كل هذا وذاك لا يفضي إلى شيء في بحث نشأة العلوم وتطورها...إن العلوم عند

[1] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء(المغرب)، ط1، 1985م، ص10.

[2] طه عبد الرحمن، المرجع السابق، ص21.

[3] ينظر:عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص (12،13، 14)

العرب لا ينبغي أن تبحث في سياق الحداثة [1] وعدمها، وإنما في إطار التملك."[2] أو في إطار مفهوم الأصالة، و" الأصيل هو الذي لا يكون نسخة لغيره...، وهذا لا يعني أن الإنسان مجبر على ابتكار جميع ما عنده- هيهات ! بدون أن يراعي ما ابتكره الآخرون."[3]

فجدلية التراث والحداثة كانت ولازالت"مصدر ثراء وعائق بحث في الآن نفسه من بين عوائق إبستمولوجية و إيديولوجية أخرى حالت في أحيان كثيرة دون تخصيب النقاش في قضايا مختلفة تحتاج إلى تناول علمي وإبستمولوجي."[4] إنها عائق يبعد الدرس اللغوي العربي عن قضاياه الهامة المنوطة به الاشتغال عليها، غير أن هذا الحكم لا ينفي أن لهذه الجدلية فوائد أثرت البحث اللساني العربي إذ فتحت الباب على مصراعيه نحو بحث كثير من القضايا اللغوية التي كان يعتقد أنها أنهكت بحثا، كما أنها جعلت كثيرا من الباحثين التراثيين يطلعون على اللسانيات الغربية قصد التعرف على الجديد، وبيان قيمة التراث اللغوي العربي.

وعليه، فإن" الفصل أو الوصل بين النحو العربي واللسانيات دون الاستناد إلى إطار معرفي واضح تستبين فيه مواطن التشابه الاختلاف الاستدلالي بين الأنحاء القديمة والحديثة لم يعد منهجية مستساغة."[5] إذ المنطق العلمي والمنهجي يلزمنا البحث عن مكامن التآلف والاختلاف بين الدراسات اللغوية العربية و الدراسات اللسانية الغربية لتجاوز مجرد ادعاء الأفضلية والأسبقية من منطلق التجديد كيفما كان أو من منطلق حب التراث وفقط، إلى دراسة ذلك بكل موضوعية وجدّية.

ومما سبق، يمكن القول إن خطاب اللسانيات العربية يتجاوز مقوماته التي تكفل له تأسيسا يمكنه من التموقع والتمركز في البحث اللساني العام، من حيث المصطلح والمنهج والموضوع، نحو رسم رؤية منهجية للسانيات العربية ذلك أن النظر الإبستمولوجي بين "أن كل علم مؤسس يرتكز على ثلاث

[1] تم التصرف في النص المقتبس بتغيير مصطلح(الأصالة) بمصطلح(الحداثة)، لأن الأصيل لا يعني القديم بقدر ما يدل على الجدة والابتكار، فلا نقابل الأصالة بالمعاصرة.

[2] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس اللساني الحديث(بحث في المنهج)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص10.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص (11 ،12).

[4] حافظ إسماعيلي علوي أحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص19.

[5] حافظ إسماعيلي علوي أحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص (59،60).

مرتكزات: الموضوع، الأجهزة المفاهيمية، والمنهج المعتمد."[1] فلا بد للخطاب اللساني المعاصر، إذا هو أراد أن يصنع لنفسه منهجية حوارية مع المنجر اللساني الغربي، أن يؤسَّس على هذه المرتكزات الإبستيمية التي تخرجه من التقوقع الحالي بدل حوارات مع التراث واللسانيات لا تسمن ولا تغني من جوع. فمن دون النظر فيما قدم في الدرس اللساني العربي الحديث على مستوى الموضوع والمفاهيم والمصطلحات(الجهاز الواصف)، وعلى مستوى الأسس المنهجية والمضامين المتعلقة بالدرس اللغوي صوتا أو صرفا أو نحوا أو دلالة لن يكون بحثنا في المنجز المقدم شاملا في حدود ما هو موجود واقعا؛ لأن فهم المضامين مرتبط أيما ارتباط بالأجهزة المفاهيمية والمقولات اللغوية التي تضبطها وتنظم أجرأتها.

واقع الدرس الصرفي العربي الحديث:

وإذا كان هذا هو واقع الدرس اللغوي العربي الحديث عموما، فإن الدرس الصرفي العربي الحديث تأثر بجدلية الأصالة والتراث، انطلاقا من أن النظام اللغوي بمختلف مستوياته" يخترع ولا يكتشف، والواقع أن الخليل وسيبويه لم يكتشفا النحو العربي وإنما اخترعاه اختراعا، ويريد بعض الباحثين وقد لمس نواحي النقص في هذا الاختراع أن يحّسن النظام المخترع حتى يكون أداة أقدر على تفهيم النصوص العربية،...، وكل ذلك مجال مفتوح للبحث والتنقيب يتطلب الوعي الدراسي الصحيح، ولم يقفل فيه باب الاجتهاد."[2] واستتباعا لذلك نجد المؤلفات والكتب الصرفية الحديثة تنحو ثلاثة اتجاهات في التعامل مع الظاهرة الصرفية، وهي:[3]

1. اتجاه محافظ: يدرس موضوعات الصرف على المنهج القديم، مع حرص على سهولة العبارة ووضوح الفكرة وميل إلى التخفيف من التعليلات العقلية البعيدة، ويتصدر كتب هذا الاتجاه كتاب ((شذا العرف في فن الصرف)) أحمد الحملاوي (ت1932م)، والذي نسج على منوال كتابه كثير من مؤلفي كتب الصرف المنهجية، مع إضافة مسائل التمرين في بعض تلك الكتب.

2. اتجاه تجديدي: يدعو إلى إعادة كتابة قواعد الصرف في ضوء المنهج الوصفي، وصاَحب هذا الاتجاه الدعوة إلى التخلي عن الصرف العربي القديم وكتابة الصرف من جديد بعد تخليصه من نقائص

[1] محمد لمباشري، الخطاب الديداكتيكي بالمدرسة الأساسية بين التصور والممارسة(مقاربة تحليلية نقدية)، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 2002، ص30.

[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص58.

[3] ينظر: غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربية الفصحى، دار عمار، عمان(الأردن)، ط1، 2005م، ص275.

المنهج القديم التي يتخيلها الوصفيون، وبعض هؤلاء منظرون وبعضهم مطبقون، وهذا الاتجاه هو الذي سنتطرق إليه في هذا البحث.

3. اتجاه توفيقي: يعيد دراسة التراث الصرفي العربي وفق رؤية تقوم على أساس أن في الصرف العربي القديم ما يتوجب إهماله في الكتب التعليمية خاصة، وأن في المناهج الحديثة ما يمكن الإفادة منه في إعادة كتابة علم الصرف ومعالجة قضاياه وتحليلها، وبرز في هذا الاتجاه عدد من المحاولات الأولية مثل كتاب ((التطبيق الصرفي)) للدكتور عبده الراجحي، وكتاب ((الواضح في النحو والصرف)) للدكتور محمد خير الحلواني.

غير أن هذا لا يعني ثراء المستوى الصرفي في الدرس اللساني المعاصر، حيث يصف أحد الباحثين واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر مبينا جوانب القصور والضعف فيه، على النحو الآتي:[1]

– عدم مسايرته للتطور الحاصل في مستوى الدرس اللغوي المعاصر (اللسانيات الحديثة) مثلما هو الحال مع النّحو العربي.

– قلة العناية بالجانب التنظيري والمنهجي للنظرية الصرفية العربية، التي كان من الأولى الاهتمام بها قبل معالجة أي جانب من جوانب الصرف العربي فيما يتعلق بأحكامه وقضاياه.

– ارتباطه التام بالدرس النحوي على المستوى التنظيري والمنهجي، إذ الحديث عن المدارس الصرفية ومناهجها نسخة عن مثيلاتها في الصرف.

إن المستوى النحوي استأثر في القديم والحديث بالنصيب الأوفر من الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى أن النظام النحوي يعد من أبرز المستويات في الدراسات اللغوية؛ ذلك أنه تجسيد للقواعد اللغوية صوتا وصرفا، فالنحو لبّ الأنظمة اللغوية كلها ووجه تفاعلها وواسطة العقد بينها.

وعلم الصرف كغيره من العلوم له طرقه وقواعده التي ساهمت في ارتقائه بوصفه علما مستقلا بذاته له حدوده ومصطلحاته، فمنهج الصرف العربي عند المتقدمين لابد وأن يكون منهجا مستقلا منفصلا عن المنهج اللغوي العام وعن منهج النحو العربي؛ " لأن النظرية اللغوية في تراثنا اللغوي قد عرفت أمرين، هما:

أ. الجزء المشترك الذي يرد في مختلف فروعها، وهو ما تجده تحت ما أخذ عنوان الأصول النحوية من سماع وقياس إلى علل، مع أننا نجدها تتردد في مختلف فروع الدرس اللغوي.

[1] ينظر: عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي(دراسة في المفهوم والمنهج)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ع21، 2001م، ص60.

ب. الجزء الخاص بكل مستوى لغوي، وهو ما يظهر في النظرية النحوية بعينها، أو في النظرية الصرفية فقط... "[1]

فمن غير المنطقي وبعيد عن الموضوعية القول إن الصرف العربي قد استقل عن علم النحو شيئا فشيئا مكونا جهازه الواصف، ثم نرى بأن منهجه كمنهج النحو العربي، حيث يرى أحد الباحثين أن مناهج الصرفيين في القرنين الثالث والرابع الهجريين السماع والقياس والعلل والإجماع.[2] فأين هو الاستقلال المنهجي؟

كما أن هذه" المقاربات تنتهي إلى اختزال علوم متعددة في أطر نظرية ضيقة، كأن نعتبر البلاغة والنحو وعلم الكلام والأصول علوما تشدها آلية معرفية موحدة، ...، بل من المفروض الكشف عما يميزها في طرائق الاستدلال، وعلى تشقيق الأقوال في كل علم، والوقوف على جزئياته وتدقيق النظر فيه."[3] لقد تأثر الدرس الصرفي المعاصر بالدرس النحوي، إذ" الكتابة عن المدارس الصرفية لا تخرج عن الكتابة عن المدارس النحوية، وأصول الصرف مقيدة بأصول النحو، أو هي فرع عليها."[4]

فتراثنا اللغوي إذا، بحاجة إلى التنقيب من أجل" إعادة تصنيف ونقل من مجرد فن يهدف إلى تعليم الناس اللغة إلى علم تنظيري يقف على قدم المساواة مع علوم الطبيعة والرياضيات؛"[5] لأن علماء اللغة المتقدمين، فيما يرى تمام حسان، " حبسوا أنفسهم وحبسوا قراء شروحهم في أسر الكلمات، وشق على من يتصدى بعد ذلك للإحاطة بفلسفة أفكارهم أن يهتدي بسهولة إلى عالم هذه الفلسفة لأن هذه الفلسفة قد اختفت وراء غابات كثيفة من العناية بدلالات الألفاظ المفردة...، و إنما ساقوا من ذلك كلاما هنا وكلاما هناك أو نثر العبارات العارضة...في ثنايا مناقشاتهم للمسائل الفرعية. ولو قد جمعوا هذه العبارات لبنوا هيكلا نظريا ضخما التزم النحاة بمضمونه وإن لم يعنوا بصياغته."[6]

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، مصر(القاهرة)، ط1، 2006م، ص (59، 60)

[2] ينظر: حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م، ص87.

[3] حافظ إسماعيلي علوي وأمحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص33.

[4] محمد عبد العزيز الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص (51،52).

[5] محمد عبد العزيز عبد الدايم، المرجع نفسه، ص60.

[6] تمام حسّان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، 2000م،ص10.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعى بعض الباحثين المحدثين إلى الاستفادة من المناهج اللسانية الحديثة، غير أنه يسجل في الساحة اللسانية نفور الباحثين من التوغل في الدراسات الصرفية، ولعل هذا راجع ، كما يرى ذلك الطيب البكوش، إلى " كثرة ما فيه من التعقيد الظاهري، وكثرة ما يبدو فيه من شذوذ، وخضوعه مطلقا في ظاهر الأمر للسماع الذي يجعل القواعد تكاد تكون معدومة."[1]

ويصف أحد الباحثين الصرف العربي في ظل اللسانيات الحديثة بقوله:" ويدلنا البحث في نتائج الدراسات اللسانية الغربية الحديثة على أن هذه الدراسات لم تأت بجديد مفيد في دراسة النظام الصرفي العربي."[2] ومن أبرز المشكلات الصرفية التي واجهت الدرس الصرفي المعاصر ما يلي:[3]

- تحديد اختصاص هذا الفرع من الدراسات اللغوية.
- كيفية معالجة قضية الزمن، ومعرفة أهو زمن صرفي أم نحوي.
- قضية التداخل بين الصرف والتركيب ومادة المعجم.
- تعريف الكلمة، وتبين حدودها وأقسامها.
- محاولة إيجاد وحدات دقيقة للتحليل الصرفي.
- ولكن، هل تمكنت هذه المحاولات من تجاوز هذه العقبات الصرفية المطروحة في الساحة اللسانية المعاصرة؟ وهل كل ما جاء به البحث اللساني الغربي الحديث يعدّ جديدا في الدرس اللغوي العربي القديم؟ وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال يجب إجراء حوار بين ما قدمة الصرفيون وما أنجزه اللسانيون العرب المحدثون حتى نتبين وجه الجدة والوجاهة (الأصالة) في المنجز الصرف- لساني على المستوى المصطلحي والمفهومي (الجهاز الواصف)، وعلى مستوى المضامين والقضايا الصرفية.

[1] الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2، 1992م، ص25.

[2] رضا هادي حسون العقيدي، إحياء الصرف، دار الكتب والوثائق، بغداد، ط1، 2015م، ص02.

[3] ينظر: ممدوح عبد الرحمن الرمالي، الاتجاهات الحديثة في علم اللغة (اتجاه التحليل الصرفي ووحداته)، د ط، د س ن،، ص05.

الفصل الأوّل

الصرف العربي عند المتقدمين واللسانيين المحدثين

(مفاهيم ومصطلحات)

تمهيد:

يعّرف المصطلح على أنه:" كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معيّن."[1] فالمصطلحات وعاء حامل لبنية فكرية ومعرفيّة، لذلك تعد المصطلحات لغة ثانية تصف المفاهيم في جوهرها، وتعتبر مفاتيحا للعلوم؛ ذلك أنها تيسر ما استغلق فهمه لتأثيرها في السياق الذي ترد فيه حيث توجه مساره وتقيد مفهومه، فكأنما هي مصباح يوجه الباحث وينير دربه لفهم أصول العلوم ومضامينها وترسم له السبل التي يقتفيها في تفحّص المعرفة وتقصي المفاهيم والمدلولات.

1) الصرف لغة واصطلاحا :

أ. الصرف لغة :

ورد في لسان العرب في مادة (ص ر ف):" الصَّرْف: رَدُّ الشيء عن وجهه، صَرَفَه يصْرِفه صرفا فانصرف، وصارف نفسه عن الشيء صرفها عنه."[2] أي قلب وتغيير حال الشيء عن جهته، وغير بعيد عن هذا المعنى، ما جاء فيالقاموس المُحيط:"...وفي الكلام: اشتقاق بعضه من بعض، وفي الرّياح: تحويلها من وجه إلى آخَر."[3]

وفي مختار الصِّحاح" (الصَّرف) التّوبة. يقالُلا يُقبل منه صَرْف ولا عدْل...، وصَرفُ الدهر حدثانه ونوائبه"[4]؛ لأن التائب يتغير من حال العصيان والفسوق إلى حال الطاعة الانقياد، كما أن الدّهر يتغير من حال إلى حال.

---

[1] خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، ط1/ 2006م، ص11.

2 جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة (مصر)، مادة (ص ر ف).

3 مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)، ط8 ، 2005م، مادة (ص ر ف)

4 محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص(سورية)، ط1، 1989 م، مادة (ص ر ف).

وورد في التّنزيل قوله تعالى:"وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾"[1]؛ أي :"بيَّنا لهم الحجج والبراهين القاطعة، ووضَّحنا لهم الحق وشرحناه."[2]فتصريف الآيات تبيِينها.

فمدلول الصرف لغة التغيير والتحويل والقلب من جهة إلى جهة أو من حال إلى أخرى.

ب.الصرف اصطلاحا:

- **عند علماء الصرف:**

يرد مصطلح الصرف في الدرس اللغوي القديم ليدل على معنيين مترابطين، أحدهما "تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، واسمي الزمان والمكان..."[3]، والصرف بهذا المعنى "تغيير بناء الكلمة لاختلاف المعنى المراد كتغيير ضَرب إلى يضْرِب، وإلى إضْراب، وتغيير الرجل إلى رجال، وإلى رُجَيل."[4] وذلك بتحويل بنية الكلمة من البناء الأصلي إلى أبنية، أو هيئات معينة، مما يغير من الدَّلالة. إذ إن التغيير في البنية تغيير في المعنى: كرجل إلى رجال دلا لة على الجمع، وإلى رُجَيل دَلالة على التصغير.

والمعنى الثاني للصرف العلم "الذي يبحث في اللفظ المفرد من حيث بناؤه ووزنه، وما طرأ على هيكله من نقصان أو زيادة."[5] أو هو العلم الذي يدرس الكلمة المفردة وما لحروفها من أصالة أو زيادة، ومن صحة أو إعلال، ومن إبدال أو حذف أو إدغام أو إمالة، وما يعترض لآخر الكلمة مما هو ليس بإعراب ولا بناء كوقف أو غيره.[6]

---

1 سورة الإسراء، الآية89.

2 إسماعيل ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: مامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض(السعودية)، ط2، مج5، ص117.

3 خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م، ص23.

4 إبراهيم بن ناصف اليازجي، كتاب مطالع السعد لمطالع الجوهر انفرد في أصول الصرف والنحو، مطبعة المرسلين اليسوعيين، بيروت، ط2، 1881م، ص5.

5 محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط1، 1958م، ص125.

6 ينظر: حاتم صالح الضامن، الصرف، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1999م، ص11.

وحاصل الأمر أن كلمة(الصرف) ترد في اصطلاحات المتقدمين ويراد بها إجراء تغييرات لمختلف الأبنية الصرفية لغرض التطبيق والتمرن، كما توظف كاصطلاح لمجموع قواعد وأصول هذه التطبيقات، والحقيقة أن لا فرق بين معرفة قواعد العلم وأصوله وبين تطبيق هذه القواعد؛ لأنهما معرفتان متكاملتان فالعلم بالقواعد دون القدرة على تطبيقها لا يفي بالغرض، كما أن تطبيق القواعد دون معرفة أصولها أمر بعيد المنال.

والمراد بالبنية الهيئةُ التي تكون عليها الكلمة، والتي تتركب من عدد حروف الكلمة، وكيفية تركيبها في شكلها الإفرادي، وكذا حركاتها وسكونها مع النظر إلى أصالة الحروف من عدمها ، أي ما للكلمة من أصالة أو زيادة. ويصطلح على هذا المفهوم أيضا: البناء، والصيغة، والوزن، والزنة.[1] وذلك نحو: اسْتَخْرِج تتم صياغة شكلها على وزن(اسْتَفْعِل) ببيان عدد حروفها وحركاتها ميزانا مع تمثيل الحروف المجردة من المزيدة، وذلك بذكرها كما هي في الصيغة الصرفية، فـ(استفعل) هي البنية الشكلية التي وصفت هيئة كلمة(استخرج).

وأما أحوال الأبنية التي ليست بإعراب ولا بناء الابتداء، والإمالة، والتخفيف، والهمزة، والإعلال.[2] لأن الصرف لا يهتم بالتغيرات الإعرابية التي تعتري أواخر الكلمات، كما أنه لا يدخل ضمن مجال بحثه إلا الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، أما المبنيات فلا تجد لها سبيلا في علم الصرف.

– عند اللسانيين العرب المحدثين :

يعرف الصرف(Morphologie) عند ماريو باي على أنه العلم الذي يختص بدراسة الصيغ،[3] أيا كانت هذه الصيغة ما دامت بنية لغوية. وهو عند اللسانيين العرب المحدثين مستوى من مستويات التحليل اللغوي ويعّرف بأنه العلم" الذي يتولى دراسة بنية الكلمة، وقد وضعته الدراسات العربية تحت عنوان علم الصرف أو علم التصريف..."[4] وإذا كان علماء العربية المتقدمون يرون بأن الصرف يبحث عن" أحكام بنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة، وزيادة، وإعلال، وشبه ذلك، ولا

[1] ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، دروس التصريف(القسم الأول: في المقدمات وتصريف الأفعال)، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م، ص5.

[2] ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تع: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، ص50.

[3] ينظر: ماريوباي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998م، ص53.

[4] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)، 1980م، ص24.

يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال [المتصرِّفة] فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها."[1] إذ لا يدخل في الصرف الحرف والاسم المبني وكذا الفعل الجامد.

إنّ الصرفيين العرب سجلوا التغييرات التي" تقوم بالطريق الصرفي فقط كأن يكون من خلال تغيير الوزن أو بزيادة علامة، ولا يخفى أن الاختلافات بين أفراد المبنيات لا يتم عن طريق صرفي حيث لا يرد الاختلاف بين أسماء الإشارة مثلا تغيير الوزن أو بوجود علامة وغيابها، ...، إن تغيير البنية هذا لا يقوم على أساس قانون صرفي يمكن أن يطرد لمجموعة الأفراد المبنية."[2] فالتغييرات التي تعتري الضمائر – مثلا – غير قابلة للاطراد؛ إذ لا يجمعها قانون صرفي واحد، وذلك من قبيل (أنا – نحن)، فلا رابط صرفي بين ضمير المتكلم المفرد وضمير المتكلم الجمع سواء ميزانا أو علامة.

إن اللسانيين المحدثين "يرون أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها، وتُؤدي إلى خدمة العبارة أو الجملة، أو بعبارة بعضهم تؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية كل دراسة من هذا القبيل هي صرف. وعلى ذلك لا يمكن استبعاد أية صيغة لغوية، فالأسماء غير المتمكنة بل إن بعض حروف الجر مثل: (على وإلى)، يتغيَّر ألفه إلى ياء عندما يلحقه ضمير وصل في نحو: (عليك وإليك) بل تتغير وظيفتها إلى اسم الفعل."[3] وبهذا يمكن عد كل ما يخدم التركيب ضمن المستوى الصرفي، انطلاقا من أن المستوى الصرفي ما هو إلا خادم للمستوى النحوي، فلا عبرة إلا بما يحتاج إليه النحو والتركيب.

كما أن التغييرات التي تعتري البنية لا تقتصر على ما تعلق بزيادة العلامة أو ما كان عن طريق الوزن الشكلي، بل إن التغييرات الصرفية ترتبط أيضا فيما يعرف بالأجناس الصرفية كالجنس والعدد والشخص والزمن وغيرها.

واستنادا إلى هذه الرؤية الشمولية لجملة التغييرات الصرفية، قصر كمال بشر علم الصرف العربي على كل ما يخدم الجملة فقط ، وما عدا ذلك فلا علاقة له بالصرف العربي، ومما يدخل في علم الصرف ما يلي:

---

[1] محيي الدين عبد الحميد، شرح ألفية ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل بشرح ابن عقيل، دار الطلائع، القاهرة، ج4، 2009م، ص141.

[2] محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي(دراسة في المفهوم والمنهج)، ص24.

[3] رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ط1، 2005م، ص(4،5).

"تقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية وغيرها.

النظر من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع).

النظر إليها من حيث النوع (التذكير والتأنيث).

الكلام على الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة).

ولكن ليس من الصرف في نظرنا البحث في صيغ الأفعال من حيث أوزانها، وكذلك البحث في صيغ جمع التكسير من حيث أبنيتها."[1] وسنؤخر مناقشه هذا القول في آخر عنصر من هذا الفصل.

إذا لا يمكن استبعاد أية صيغة لغوية في الدراسة الصرفية، فالأسماء غير المتمكنة والحروف تدخل في مجال علم الصرف الحديث أيضا؛ مادامت تؤدي إلى اختلاف المعاني، ولذلك فهو"علم يتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية، وعلاقاتها التصريفية، والاشتقاقية من ناحية أخرى، ثم يتناول ما يتصل بها من ملحقات سواء كانت هذه الملحقات صدورا أم أحشاء أم أعجازا."[2] وهذه الملحقات ذات معنى وظيفي لا معجمي، حيث "لا تجد نون الوقاية مختصة بمدخل معجمي خاص، وسوف لا تجد كذلك كاف الخطاب ولا ياء المتكلم مع ورودها مفعولا ومضافا إليه. ولكنّك تجد معاني كل ذلك في النحو والصرف اللذين يحددان وظائفهما ومعانيهما الوظيفية."[3] إذ لا تتحدد معانيهما ولا وظائفهما إلا في مستوى الصرف والتركيب.

وإذا كان الصرف كل دراسة تتصل بالكلمة، أو بأحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة العبارة أو الجملة، فإن الموضوع الأساسي لعلم الصرف هو " دور السوابق، واللواحق، والتغييرات الداخلية التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة،... ، مثل: Dog و Dogs..."[4] ووفقا لذلك فمجال البحث في علم الصرف هو "دراسة الوسائل التي تتخذها كل لغة من اللغات لتكوين الكلمات من الوحدات الصرفية المتاحة في تلك اللغة."[5]

---

[1] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، 2005م، ص424.

[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص72.

[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص188.

[4] ماريوباي، المرجع السابق، ص54.

[5] حاتم صالح الضامن، علم اللغة، بيت الحكمة، بغداد، ص58.

بيد أن اللغات تختلف في الوسائل المستعملة في تكوين أبنيتها، فمن الحقائق التي أبرزتها اللسانيات الحديثة أن لكل لهجة أو لغة نمطها الخاص بها، حيث تهتم اللسانيات الحديثة بدراسة الأنماط التي تتخذها كل لغة لمفرداتها، دون أن ينظر إليها بمعيار الحسن أو القبح، بل تحاول تحديد وسائل بناء الكلمة في كل لغة هادفةً إلى تقرير الحقائق دون قدح أو مدح.[1]

ويبحث علم الصرف الوصفي موضوعات كثيرة " مثل أبنية الأفعال في لهجة معينة، وأبنية الأسماء في العربية الفصحى المعاصرة، والمشتقات في القرآن الكريم، والمصدر في الشعر الجاهلي، فهذه أمثلة لدراسات تتناول بناء الكلمة في مستوى لغوي بعينه وفي زمن بعينه."[2]

ويرى تمام حسان أن "دراسة الصرف لا تكون إلا دراسة رأسية، وتلك هي الصبغة التي يصطبغ بها منهجه. ونقصد بالدراسة الرأسية دراسة الجدول سواء أكان تصريفيا أم اشتقاقيا والواقع أن فكرة رأسية الجدول إنما يقصد فيما يقابل أفقية السياق، ولتوضيح الفكرة نورد المثال الآتي:

ضربتَ	اعتذر
ضربتِ	اعتذري
ضربتما	اعتذرا

إذا كنتم قد ضربتم زيدا فاعتذروا إليه

ضربتّن	اعتذري
ضرب	
ضربا	

وتبنى الفكرة الرأسية على الخلافات الشكلية في المادة الواحدة؛ أي اختلاف الصيغة الذي يتسبب عن التكييفات الصرفية المناسبة، أما الفكرة الأفقية فمبناها على العلاقات بين الأبواب النحوية في السياق."[3] وهذا ما يعرف بالمحور الاستبدالي أو العلاقات الأفقية والرأسية عند سوسير.

ويحدّد تمام حسان إلى جانب الجدول الرأسي ما سماه بالتوزيع الصرفي، ويبين فحواه وأهميته، بقوله: " فليس المقصود منه التصريف بل التحديد، خذ مثلا صيغة صرفية معينة، مثل: ضارب وقاتل موقوفا

[1] ينظر: حاتم صالح الضامن، المرجع نفسه، ص60.

[2] محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، ص22.

[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص189.

عليهما بالسكون،...، في انعزالهما عن السياق كما هما الآن، لم نستطع أن نحددهما تحديدا صرفيا دقيقا. فهما تصلحان اسمي فاعل وفعل أمر."[1] ويتم تحديد نوع الصيغة الصرفية في كل منهما عن طريق صرفي بأحد شيئين:[2]

- ورودهما في السياق حيث تبدو محددة بعلاقاتها المتشابكة.
- وضعها في توزيع صرفي على النحو الآتي:

ضاربْ	ضاربْ	ضاربْ	ضاربْ
ضاربي	الضارب	ضاربٌ أباه	ضارب إبيه
ضاربا	الضاربة	ضاربةٌ أباها	ضاربةُ أبيها
ضاربوا	الضاربان	ضاربان أباهما	ضاربا أبيهما
ضاربن	الضاربون	ضاربوون أباهم	ضاربو أبيهم
	الضاربات	ضارباتٌ أباهن	ضاربات أبيهن

حيث يتضح من خلال هذه التقابلات بين مختلف هذه الكلمات ما المقصود بـ (ضاربْ) في أولها، فقيمة الصيغة الصرفية تتحدد بالنظر إلى مختلف الصيغ التي تقابلها أو تجاورها.

فالصرف في اللسانيات الحديثة يدرس مختلف الصيغ التي لها معنى يفيد في التحليل اللساني للتركيب سواء أكانت التغييرات التي تتخللها يجمعها قانون صرفي أم لا، وذلك في حدود مقتضيات المنهج اللساني الوصفي من تحديد للمدونة من حيث المكان والزمان، اعتمادا على مبدأ الرأسية حيث تتحدد الصيغة الصرفية المناسبة من مجمل الاختلافات الشكلية للصيغة الواحدة، فالصرف ينظر في الإمكانات الصيغية المتعددة التي يمكن أن تحتل موقعا معينا للمادة الواحدة بما يتلاءم مع التركيب والسياق.

2) الصرف والتصريف والاشتقاق:

أ- بين الصرف والتصريف:

- **عند علماء الصرف العربي:**

[1] ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص191.

[2] تمام حسان، المرجع نفسه، ص (191، 192).

كانت مسائل الصرف وقضاياه تدرس مختلطة بالنحو، وبغيرهما من المباحث اللغوية في المراحل الأولى من الدرس اللغوي العربي، حيث"لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره"[1]؛ وخير دليل على ذلك تعريف ابن جني النحو بأنه" انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكبير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك. ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها."[2] إذ نراه، في حده للنحو، يجمع بين مباحث البنية كالتثنية والتحقير وبين مباحث التركيب كالإضافة.

ويظهر هذا الترافق جَلِيّا في كتاب سيبويه، الذي جمع بين دفتيه مباحث النحو والصرف، حيث جاءت موضوعات الجزء الأول في النحو، متناولا الكلمة، والنكرة والمعرفة، والأفعال اللازمة والمتعدية، وأسماء الأفعال...، وغيرها.وأما الجزء الثاني فأبوابه صرفية، ماعدا باب الممنوع من الصرف.[3]

ومن الواضح أن الفصل بين العلمين لم يكن قد ظهر آنذاك، ولم تتبلور أصول الصرف عن النحو حيث تفرد بحوث خاصة بكل من هذين العلمين، فأصول النحو ومقاييسه هي أصول الصرف، "واستمر هذا الاختلاط وهذا الاندماج بينهما طويلا من الزمن حتى لقد ظهر هذا السلوك نفسه في كتب بعض المتأخرين."[4] ولذلك نجدهم يزاوجون بين مصطلحي الصرف والتصريف، غير أن تتبعنا لمدلولات المصطلحين عند المتقدمين يوحي بأن ما يدل عليه ((الصرف)) غير ما يدل عليه ((التصريف))، وسنأتي على ذكر تعاريف أشهر علماء العربية من الأوائل والمتأخرين.

تحدَّث سيبويه(ت180هـ) عن مدلول التصريف بنص جاء فيه " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف، والفعل."[5] فالتصريف عنده أن تبني بناء لم تأت به العرب في كلامها قياسا على ما بنته، وهو المعروف عند النحويين المتقدمين بـ(مسائل

---

[1] عثمان ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، ج1، 1954م، ص(4، 5).

[2] عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج1، 1952م، ص34.

[3] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة(مصر)، ط6، 1988م، ص123.

[4] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة(مصر)، ط9، 1986م، ص221.

[5] عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988م، ج4، ص241.

التمرين)؛ كأن تبني كلمة بالقياس على كلمة أخرى، نحو: بناء(ضَبَ) على وزن (جَعْفَر) فتصير (ضَبْرَبْ). ومسائل التمرين وضعها الصرفيون لاختبار الملكات وتثبيت القواعد؛ أي إنها مسائل للتدريب والترويض على قوانين البدل، والحذف، والقلب، وغيرها من مسائل الصرف.[1]

أما المبرد(ت285هـ) فلم يوضح مفهوم التصريف ولم يجعله بابا في (المقتضب)، حيث قال في باب(هذا باب ما يسمى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة): "...وإن سميته (قُم) أو (بِع) قلت : هذا قُوم على وزن فُعْل، وهذا بِيع على وزن ِديك ، ...، وهذه حدود التصريف ومعرفة أقسامه وما يقع فيه من البدل، والزوائد، والحذف،لابد من ذكر شيء من الأبنية لتعرف الأوزان، وليعلم ما يُبنى من الكلام، وما يمتنع منه."[2] وهذا لا يختلف عما هو عند سيبويه من أن تبني بناء لم تأت به العرب في كلامها قياسا على ما بنته.

وينحو ابن السراج(ت316هـ) منحى مقاربا للمبرد في رسمه لحد التصريف، حيث يقول:" هذا الحد إنما سمي تصريفا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من تغيير وينقسم خمسة أقسام: زيادة، وإبدال، وحذف، وتغيير بالحركة والسكون وإدغام، وله حد يُعرَف به."[3]

فسيبويه والمبرد وابن السراج استعملوا مصطلح التصريف لا الصرف وقصدوا به مجموعة تمارين صرفية تجرى قصد التدرب على المسائل الصرفية وتثبيتها، بقياس بناء على آخر.

وبما أن سيبويه جعل للصرف أبوابا خاصة في موقع خاص من كتابه، يمكن عد كتابه ممثلا لمرحلة فاصلة لبداية حقبة جديدة، حيث أوحى تبويب سيبويه للمازني برؤية شاملة لمباحث الصرف، إذ صنع المازني كتابا أفرده للصرف سماه (التصريف)، ويعده بعض الباحثين أول كتاب أفردت فيه أبواب

[1] ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص05(هامش).

[2] محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، ج1، 1994م، ص173.

[3] محمد بن سهل ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،ط3، ج3، 1996م، ص231.

التصريف، ومسائله في مؤلف خاص.[1] غير أن المازني لم يعرف التصريف وبدأ مؤلفه بباب الأسماء والأفعال.[2]

أما ابن جني(ت392هـ) فألف كتابه (التصريف الملوكي)، وأبان فيه عن معنى التصريف بقوله:" أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير. فذلك هو التَّصُّرف فيها والتصريف لها، نحو قولك:(ضَرَبَ) فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضْرِب، أو اسم فاعل قلت: ضارِب،...،فهذا التصريف هو ما أريناك من التَّلعُب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها، وغير ذلك."[3]

فالتصريف وإن خُصِّصت له التآليف، وبُوِّبت له المسائل الخاصة به، لم يخرج عن معنى التصريف عند كل من سيبويه وابن السراج والمبرد.كما أن التصريف لم ينفصل عن إطار النحو كليا، إذ يعُدُّه الفارسي(ت388هـ) في (التَّكْملة) جُزءا من النحو، حيث يعرف النحو بأنه:"علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين: أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها."[4] وعلى الرغم من أن الفارسي فصل موضوعات الصرف في (التَّكملة) ومباحث النحو في (الإيضاح)، فإنه يعُدهما علما واحدا وهو النحو. كما نجده ناقش بعض المسائل النحوية استدلالا بها على قضايا صرفية.[5]

ثم بدأ علم الصرف يستقل عن علم النحو شيئا فشيئا، ومما يمثل به لهذه المرحلة كتاب (المِفْتاح في الصرف) لعبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) الذي " ضم موضوعات تُعدُّ أصولا في هذا العلم واقتصر فيها على الأصول والأسس في كل باب."[6]

ويُعرِّف الصرف بقوله:" اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة المفردة فتتولد منها ألفاظ مختلفة، ومعان متفاوتة."[1] فالتصريف أوسع دلالة على معنى التحول والتغيير من

---

[1] ينظر: محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته، مجلة التراث العربي، دمشق، ع(117، 118)، 2009م، ص(315، 369).

[2] ينظر: عثمان ابن جني، المنصف، ج1، ص7.

[3] ابن جني، التصريف الملوكي، شركة التمدن الصناعية، القاهرة(مصر)، ط1، ص(2-3).

[4] الحسن بن أحمد الفارسي، التكملة، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت(لبنان)، ط2، 1999م، ص(181،182).

[5] ينظر: الحسن بن أحمد الفارسي، المصدر السابق، ص(25، 26).

[6] عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)،ط1، 1987م، ص11.

الصرف.[2] ولعل هذا ما حدا بالمتقدمين من أهل الصناعة نحو اختيار التصريف بدل الصرف، إلا أن الجرجاني يميّزين المصطلحين فيَسِم مؤلَّفه بـ(الصرف) ويُعرِّف الصرف بمصطلح التصريف.

ويفسر أحد الباحثين هذا الترادف المصطلحي في أن " العنوان من وضع النساخ؛ لأن عنوان الكتاب هو (المفتاح في علم الصرف لعبد القاهر الجرجاني رحمه الله) فلا يمكن أن يقول عبد القاهر (رحمه الله) ما يدل على أن هذا العنوان قد وضع على مؤلفه بعد وفاته."[3] وقد يكون هذا واردا، كما أن بإمكان المؤلِّف أن يترحم على نفسه بتقدير(أدعو له بالرحمة)، كما قد يرد أمر آخر وهو أن المؤلف لعبد القاهر الجرجاني وأنه قد أضافه أحد النساخ إليه ترحما عليه، ويبقى هذا مجرد افتراض يحتاج إلى مزيد من التحري والتثبت.

وأما ابن عصفور(ت699هـ) فيجعل التصريف نوعين:" أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة الضروب من المعاني، نحو: ضرب، وضّرب، وتضّرب، ...، والآخر من قسمي التصريف تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم قَوَلَ إلى قَال..."[4]، ثم يبين لنا ما يدخل في التصريف مما لا يدخل فيه.[5]

وأما التصريف عند ابن الحاجب(ت686هـ) فهو" علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"،[6] والأصول عنده هي" القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات، كقولهم مثلا ((كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا))، والحق أن هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها."[7] بمعنى أن الأصول هي ذات التصريف، فالتصريف أصول تعرف بها أحوال الكلمة المفردة التي

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، المصدر نفسه، ص26.

[2] ينظر: سعد الدين التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزّي في فن الصرف، تح: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط8، 1997م، ص(ص26،27).

[3] جاسم صادق غالب الموسوي، إبستمولوجيا علم التصريف، دكتوراه، جامعة البصرة، كلية التربية، قسم اللغة العربية، 2012م، ص22.

[4] علي ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت (لبنان)، ط1، 1996م، ص33.

[5] ينظر: علي ابن عصفور الإشبيلي، المصدر نفسه، ص35.

[6] رضي الدين الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت(لبنان)، ج1، 1982م، ص01.

[7] رضي الدين الاستراباذي، المصدر نفسه، ص(1،2).

ليست بإعراب، وقوله بإعراب قيد يخرج التصريف عن حدود النحو، أي أن التصريف لا يهتم بأواخر الكلم.

ولقد" أخذت بحوث الصرف شكلها الأخير على يدي ابن الحاجب الذي هذب مسائله ورتب أبوابه وجمع ما تفرق بين مسائله في الكتب الأخرى، فكان كتابه (الشافية) من خيرة الكتب التي أخرجت في الصرف من حيث الإحاطة والتبويب. وكان ابن مالك من أواخر الذين بحثوا في موضوعات الصرف بحثا شيقا ممتعا، فقد فصّل في أبوابه ومسائله، ولم يجئ من بعده من أتى بجديد."[1]

فالتصريف أصبح يدل على المعنى العِلمي، إذ انتقل من طور النشوء إلى طور الاستواء على أصول ومبادئ يعرف بها، أو بعبارة أخرى التصريف صار علما قائما بذاته، ويستعمل مرادفا لـ(الصرف). كما أن مصطلح الصرف يدل على المعنى العِلمي حيث رافق ظهوره استقلال الصرف عن النحو، وأما التصريف فيدل على المعنى العَملي حيث ارتبط بما كان يعرف بمسائل التمرين، وذلك خلال أطوار النشأة الأولى. و"لهذا فإن بعضهم يعد التصريف هو المعنى العملي والصرف هو المعنى العلمي، أي التصريف يرتبط بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها والعمل فيها. والصرف يرتبط بالأصول الكلية التي يبنى عليها معرفة أحوال المفردات."[2] ويفسر ذلك أن " الحكمة على أية حال في الانتقال من التصريف إلى الصرف تكمن في الميل إلى الانتقال من مدلول التصريف اللغوي الذي يعني العمل وتغيير الأبنية إلى مدلول الصرف الذي يشمل مع التغيير العلم بالقواعد."[3]

والذي نستنتجه مما سبق، أن مصطلح التصريف رافق ما يعرف بمسائل التمرين، وهو ما ذكره ابن جني في (باب في الغرض في مسائل التصريف) حيث يقول: " وذلك عندنا على ضربين: أحدهما الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق به. والآخر التماسك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه. الأول نحو قولك في مثل جعفر من ضرب ضَرْبَب،...، فهذا عندنا كله إذا بنيت شيئا منه فقد ألحقته بكلام العرب وادعيت بذلك أنه منه... الثاني وهو نحو قولك في مثل فيعول من شويت شْوِيٌّ، وفي فعلول منه شووِيٌّ...، فهذا ونحوه إنما الغرض فيه التأنس به وإعمال الفكرة فيه لاقتناء النفس

[1] خديجة الحديثي، المرجع السابق، ص (39 ، ص40).

[2] خالد بسندي، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، مجلة جامعة الملك سعود، م20، الآداب 2، 2008م، ص (319، 320).

[3] محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته، ص09.

القّوة على ما يرد مما فيه نحو مما فيه."[1] فمسائل التمرين /التصريف تنبني على أن يأتي المتعلم بأفعال على وزن أسماء أو وزن أفعال لم ترد لهذه الأفعال، وأسماء على وزن أفعال أو أسماء ذات أوزان لا ترد للأسماء المراد تصريفها، الأمر الذي يتطلب الاعتماد على التطبيق لقواعد الميزان وأحكام الإعلال والإبدال، وغيرها. إنها تمنح المتعلم الارتكاز على ما يملكه من حصيلة لغوية إذ يبني صيغا وأوزانا على مثال ما لم يسمعه من العرب قياسا على ما سمعه عنهم بواسطة قواعد التصريف التي يتمرن عليها.

وقد اختلف النحاة والصرفيون في دلالة مصطلح التصريف، ويمكن تلخيص آرائهم فيما يلي:[2]

- التصريف هو البحث في أحوال الكلمة العربية: الأسماء والصفات والأفعال الصحيحة والمعتلة وما قيس على أبنية كلام العرب.
- التصريف هو بناء كلمة لم تنطق بها العرب على مثال كلمة وردت عنهم (النوع الأول من مسائل التمرين/التصريف).
- التصريف هو تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه من الصيغة، وهذا يندرج تحته القياس اللغوي(النوع الثاني من مسائل التمرين/التصريف). والاشتقاق وأبواب التصريف المعروفة من إعلال وإبدال وحذف وإدغام، ونحوها.
- التصريف هو ما عرض في أصول الكلام من التغيير.
- التصريف هو صوغ الأمثلة المختلفة من ماض ومضارع واسم فاعل واسم مفعول، ونحوها من الجذر الأصلي.

غير أن مجمل ما تشترك فيه هذه الدلالات لمصطلح التصريف عند النحاة والصرفيين الدلالة على المعنى العملي أكثر من العلمي، وإن كان كلا المعنيين يتداخلان في دراسة الصرف العربي فلا يمكن الاستغناء عن أي منهما. ويمكن القول إن الصرف أعم والتصريف أخص مما يدل على أن التصريف جزء من الصرف.

- **عند اللسانيين المحدثين:**

وسار هذا الترافق بين المصطلحين، حتى عصرنا الحالي، حيث يطلق الصرف ويراد به التصريف والعكس، ولكن الصرف أكثر استعمالا، وإن وجد التصريف فإنه يطلق مع الصرف جنبا إلى جنب على سبيل الترادف، إذ يُعرَّف التصريف بأنه علم الصرف.[1]

[1] عثمان ابن جني، الخصائص، ج2، ص487-488.

[2] ينظر: حسن هنداوي، المرجع السابق، ص (15،16).

وإنه لنجد هذا الترادف حتى في البحوث اللسانية الحديثة، فالطيب البكوش استخدم مصطلح التصريف في عنوان كتابه (التصريف وعلم الأصوات الحديث)، وعبد الصبور شاهين(المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي)، وديزيرة سقال (الصرف وعلم الأصوات) ، ولعّل السبب في اختيار الطيب البكوش مصطلح(التصريف) عنوانا لكتابه قد يكون مرد ذلك أنه تطرق إلى الجانب التطبيقي،كما هو عند المتقدمين، أو ما يرادف (conjugaison) بمعنى تصريف الأفعال وموضوع كتابه الأفعال لا الأسماء، في حين أن كلا من عبد الصبور شاهين وديزيرة سقال وظفا مصطلح الصرف في عنواني كتابيهما؛ لأنهما يسعيان نحو التنظير أكثر، وإن وجد شيء من التطبيق في كتابيهما.

وهذا يوحي أنهم يستعملون مصطلحي (الصرف) و(التصريف) وفقا لما عرف عند المتقدمين، أي للدلالة على المعنى العلمي والعملي على التوالي. وهذا ما يشير إليه عبد الصبور شاهين بقوله:" ونحن نرى أن المقصود بالمعنى العلمي هو مدلول (الصرف)، والمقصود بالمعني العملي هو مدلول(التصريف)...، وبذلك يقترب معنى (الصرف) من معنى مصطلح (المورفولوجيا) في الدراسات اللغوية الحديثة."[2] وإن كان هذا من حيث الدلالة على العلمية لا من جهة المفهوم والمضمون.

وأما مسائل التمرين أو التصريف عند المتقدمين فتعرف في البحث اللساني الحديث بـ(المورفولوجيا التعليمية)، ويقصد به "علم البنية التعليمي، وهو الذي يدرس القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها وتغيير أبنيتها بتغير المعنى، وما يتصل بها في لغة ما لمجرد جمعها وترتيبها وتنسيقها حتى يسهل تعلمها وتعليمها وتنسيقها ومراعاتها في الكتابة وفي الحديث."[3] وإن كان بينهما تمايز واضح، فمسائل التمرين ظهرت قبل انتظام العلم وأصوله، أما المورفولوجيا التعليمي فهو جانب تطبيقي لمسائل العلم قصد التسهيل والتيسير، وإن كان هذا الفرق تاريخيا لأن مسائل التمرين وإن ظهرت أولا فإنها لا زالت لصيقة بهذا العلم؛ لأن أصول العلم وقواعده والتمرن عليها لا يمكن الفصل بينهما.

ويُقسَّم علم الصّرف في اللسانيات الغربية الحديثة إلى قسمين هما: علم الصرف الاشتقاقي أو المعجمي وعلم الصّرف التّصريفي، فأما الأوّل فيعرف بالمصطلح الفرنسي(Morphologie Dérivationnelle)، وهو علم يهتم بدراسة اشتقاق المفردات دون نظر إلى دورها في التركيب،

---

[1] ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع السابق، ص125.

[2] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص23.

[3] علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص08.

وأما الثاني فهو المقابل للمصطلح الفرنسي(Morphologie Flexionnelle)، وهو العلم الذي يُعنى بدراسة ما يعتور وحدات اللغة من وجوه الزيادات المتعلقة بمقولات الجنس والعدد والتعيين والمطابقة والبناء للمعلوم وللمجهول، وغيرها من المقولات النحوية.[1]

وإذا كان علم الصرف التراثي لا يفّرق بين مصطلحي (الصرف والتصريف) على مستوى المفهوم والوظيفة حسب محمد شندول، وإن كنا قد قدمنا تفريقا بين المصطلحين آنفا، فإن محمد شندول رأى أن يجب الفصل في هذه القضية اعتمادا على معطيات اللسانيات الحديثة، فجعل مصطلح علم الصرف مختصا "بدراسة الوحدات المعجمية خارج التركيب، فيبحث في كيفية تكونها وأنواع أنماطها الصيغية وطرائق تولدها وعلاقاتها الشكلية...، وهو بهذا مكون من مكونات علم المعجم الذي هو أشمل منه؛ لأن علم المعجم لا يهتم فقط بالجوانب الصرفية للوحدات المعجمية بل أيضا بجوانبها الصوتية والدلالية."[2]

وأما مصطلح "التصريف يعنى به العلم الذي يدرسا ما يدخل على تلك المفردات من مقولات تصريفية، وهي داخل التركيب."[3] وعلى هذا فالبحث الصرفي الحديث له اصطلاحان متمايزان هما الصرف والتصريف، فأما الأول يدرس الصيغة الصرفية منعزلة عن التركيب أو قبل دخولها في التركيب أي يدرسها كوحدة معجمية، والتصريف يدرس الصيغة داخل التركيب عندما تدخل عليها مقولات الجنس والعدد وغيرهما، وفي هذا تجاوز للمفهوم التراثي لمصطلحي الصرف والتصريف الذي يجمع بين المصطلحين في صنف علمي واحد.

في حين نجد أن عصام نور الدين يرى ضرورة الفصل بين مصطلحي ((الصرف)) و((التصريف)) على النحو الآتي:

- تصريف الفعل La conjugaison
- صرف الاسم La déclinaison

إن عصام نور الدين، وإن اعتمد هذا الفصل بين المصطلحين، إلا أنه لم يخرج عما رسمه المتقدمون في ما يدخل في مجال الصرف؛ ذلك أنه رأى أن "التصريف يختص بالأفعال المتصرفة والصرف بالأسماء

[1] ينظر: محمد شندول، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، مركز النشر الجامعي، تونس، 2015م، ص17.

[2] محمد شندول، المرجع نفسه، ص17.

[3] محمد شندول، المرجع نفسه، ص16.

المتمكنة مع استبعاد الحروف والأسماء الموغلة في البناء لشبهها بالحروف والأفعال الجامدة؛ لأنها أشبهت الحروف وكذا الأصوات نحو(غاق)؛ لأنها حكاية صوت وليس لها أصل معلوم."[1] كما أنه خالف اللسانيين المحدثين فيما انتقدوا به علماء العربية حيث اعتمد الأصل الافتراضي، ولم يدخل في مجالي الصرف والتصريف الحروف وغيرها كما فعل غيره من اللسانيين المحدثين.

ب- بين الصرف والاشتقاق:

– عند علماء الصرف:

يستعمل المتقدمون إلى جانب (التصريف) (الاشتقاق)، فبينهما ترادف بيِّن، والتصاق واضح في استعمال أهل الصناعة من اللغويين؛ لأن الحدود بينهما شبه غامضة، حيث يقول ابن جني: " ويجب أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا واتصالا شديدا."[2]

ومما يُمثل به لهذا التداخل والالتصاق قول ابن جني الذي يرى بـ"أن التصريف، إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ فتبني منه مثال جَعْفَر فتقول: ضَرَبَ ...، وكذلك الاشتقاق أيضا".[3]

فالاشتقاق إذا :" أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا وهيئة كضارب من ضَرَبَ."[4]

ويُفرق ابن عصفور بينهما حين يقول: "التصريف لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به."[5] فهو بذلك إحداث الاشتقاق، أو كما يقول الخليل:"التصريف:اشتقاق بعض من بعض."[6] لذلك نجد السيوطي في معرض حديثه عن الاشتقاق يقول:" وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ ."[7]

---

[1] عصام نور الدين، المصطلح الصرفي(مميزات التذكير والتأنيث)، الشركة العالمية للكتاب، ط1، 1988م، (80،81).

[2] عثمان ابن جني، المنصف، ج1، ص3.

[3] عثمان ابن جني، المصدر نفسه، ج1، ص4.

[4] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ج1، 2010م، ص346.

[5] علي ابن عصفور الإشبيلي، المصدر السابق، ص31.

[6] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: محمد المخزومي، إبراهيم السامرائي، ج7، د س ن، ص109.

[7] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص285.

وهو عند عبد القاهر الجرجاني " نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنى وتركيبا وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيد المشتق على المشتق منه بشيء كضارب أو مضروب يوافق ضربا في جميع ذلك."[1] في حين يعرف التصريف بأنه "تصرف الكلمة المفردة فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة."[2] ووِفقا لعبد القاهر الجرجاني فالتصريف أوسع من الاشتقاق، أي أن الاشتقاق جزء من التصريف.

ويمكن القول إن الاشتقاق يتعلق بالمعنى والصيغة معا، والصرف يتعامل مع الصيغ في تغيراتها التي تؤدي إلى اختلاف المعاني أو اختلاف البنية دون المعنى.

و الاشتقاق ثلاثة أنواع:[3]

1. الاشتقاق الأصغر:

إذا توافقت الحروف الأصول مرتبة من غير اعتبار لما يفصل بين هذه الأصول من حروف زائدة، "كضرب فإنه يدل على مطلق الضرب فقط، أما ضارب، ومضروب ويضرب واضرب فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفا، وضرب الماضي مساو حروفا وأكثر دلالة، وكلها مشتركة في (ض ر ب) في هيئة تركيبها، وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتج به."[4]

2. الاشتقاق الصغير:

إذا اتفقت الحروف الأصلية دون ترتيب، نحو: حِمد ومدح، جذب وجبذ، وهو الذي يسميه ابن جني الاشتقاق الأكبر، وكذلك السيوطي في المزهر، وهو"أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحدا منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك رد بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد."[5]

3. الاشتقاق الأكبر:

---

1 عبد القاهر الجرجاني، المصدر السابق، ص62.

[2] عبد القاهر الجرجاني، المصدر نفسه، ص26.

[3] ينظر: محمد بن علي الشوكاني، نزهة الأحداق في علم الاشتقاق، تح: بن عيسى باطاهر، المكتب الإسلامي لإحياء التراث، ط1، 2004،ص (32، 33).

[4] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص285.

[5] عثمان ابن جني، الخصائص، ج2، ص(133، 134).

وهو تناسب بعض الحروف الأصلية في النوعية وبعضها في المخرج، نحو: ثلب وثلم، أو تناسب بعضها في النوعية فقط أو في المخرج فقط.[1]

والملاحظ على أنواع الاشتقاق سالفة الذكر، أن أقرب الأنواع إلى مفهوم الصرف أو التصريف هو الاشتقاق الأصغر، وهو النوع المحتج به والمتفق عليه عند أهل اللغة والنحو، فإذا" أطلق الاشتقاق تعين الأصغر لأنه المتبادر عند أهل النحو والصرف والمعاني والبيان، وتعين الآخران عند أهل الاشتقاق لأنهما المتبادران في اصطلاحاتهم."[2]

وهذا أن الصرفيين لم يهتموا بالنوعين الآخرين من الاشتقاق، فقد كانوا " يتركون القول فيهما إلى حفظة اللغة ونقلتها عن العرب، وإنما كانوا يستروحون إليهما ويتعللون بهما عند الضرورة أو عند خفاء أصل كلمة من الكلمات أو خفاء معناها."[3]

- **عند اللسانيين المحدثين:**

وإذا كان الصرفيون يفرقون بين مصطلحي التصريف والاشتقاق، وإن كان تمييزهم بين ما يكون للاشتقاق وبين ما هو من الصرف يتسم بالضبابية إذ لم تحدد المعايير التي يقوم عليها هذا التمييز، فإن علماء اللغة المحدثين يفرقون أيضا بينهما إذ يرون أنه"إذا كان التغيير الذي يراد إقحامه على الكلمة يؤدي إلى تغيير معناها الأصلي تغييرا يوافق التواضع والاصطلاح لا الخروج من الحقيقة والمجاز. ففي الإنجليزية كلمة(Happy) إذا أضيفت لها اللاصقة الصرفية (un) غدا معناها عكس الجذر لذا عدّ هذا التغيير من باب الاشتقاق وليس التصريف."[4] فالاشتقاق بذلك يخرج الكلمة من جنس كلمي إلى آخر لا عن طريق المجاز، وإنما لغاية توليد كلمات جديدة.

ويفرق في هذا المجال بين مصطلحين هما: (Derivation) و(Etymology)، وكلاهما يعرفان بالمصطلح العربي بالاشتقاق، غير أن بينهما فرقا شاسعا، "فالمصطلح الأول يمكن أن نترجمه بالاشتقاق، وهو يدل عند علماء اللغة على الطريقة التي تتكون بها الكلمات، وذلك عن طريق

[1] ينظر: محمد بن علي الشوكاني، نزهة الأحداق في علم الاشتقاق، ص33.

[2] محمد بن علي الشوكاني، المصدر نفسه، ص33.

[3] خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص251.

[4] عبد الرزاق هنداي، آثار الدرس اللساني في تفعيل الدرس اللغوي العربي، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر02، قسم اللغة العربية وآدابها، 2013م، ص40.

إضافة السوابق واللواحق والدواخل إلى جذر ثابت. ومثل هذه الحالات لا تبقي الكلمة على حالها من حيث الاسمية والفعلية، ولكن هذه الإضافات قد تحول الفعل إلى صفة، مثال ذلك:

Show ⟶ Showly أو الفعل إلى اسم، مثال ذلك: Read ⟶Reader"[1]

وهذا هو الاشتقاق المراد في هذا الموقع من البحث.

أما المصطلح الثاني (Etymology) " فيستعمل في علم اللغة التاريخي(Historical linguistics) ويبحث في الأصول المشتقة منها الكلمات داخل عائلة لغوية معينة."[2] وهذا المصطلح لا يعنينا هنا فهو ينتمي إلى البحوث التاريخية التي تبحث في أصول المفردات.

ويصنّف محمد عبد العزيز عبد الدايم التغييرات التي تعتري الأبنية في الصرف العربي، باعتبار أن التغييرات الصيغية هي عماد الصرف، إلى:[3]

1. تغييرات اشتقاقية: وهي جملة التغييرات التي تنتقل عن طريقها الكلمة من قسم كلمي إلى آخر، إذ تقع على عملية إنتاج الأقسام المختلفة للكلام رئيسة وفرعية، وتتحقق هذه التغييرات بالقالب الصرفي (الوزن بمفهومه العام) باستثناء النسب الذي ينتقل به قسم الكلمة بزيادة صرفية لا بتغيير القالب.
2. تغييرات تصريفية: وهي التي تتغير بها حالات الكلمة الصرفية دون أن يتغير بها القسم الذي تنتمي إليه الكلمات وذلك بحسب الأجناس الصرفية كالنوع والعدد ونحوهما، ويتحقق بعضها بالقالب الصرفي كجموع التكسير والبناء للمجهول، وبعضها الآخر بالعلامة كما في التثنية وجموع التصحيح والتأنيث، وبعض ثالث لا يقوم فيه التغيير بزيادة العلامة ولا بتغيير في القالب، كما هو الحال مع الضمائر واسم الإشارة والاسم الموصول.
3. تغييرات فونولوجية(صوتية/تشكيلية): وهي تغييرات لا تؤثر على القسم الكلمي الذي تنتمي إليه ولا على الحالة التصريفية للكلمة، وهي تغييرات الإعلال والإبدال والقلب والإدغام والحذف، وتتميز بأنها تغييرات صوتية بحتة.

---

[1] حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998م، ص73.

[2] حلمي خليل، المرجع نفسه، ص73.

[3] ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي(دراسة في المفهوم والمنهج)، ص (22،23).

وهو بذلك يفرق بين التغييرات التي تتعلق بالاشتقاق والتغييرات التي تلحق بالتصريف، فالأولى تنتقل بالكلمة من قسم كلمي إلى آخر، أي أن الكلمة بذلك تغير انتمائها المقولي. وأما الثانية فتتغير بها الحالات التصريفية للكلمة كالتثنية والجمع والإفراد(العدد) والتذكير والتأنيث (الجنس)، وغير ذلك. وأما التغييرات الفونولوجية فهي تنتمي إلى علمي الصرف والصوتيات، بواسطة تجاور الأصوات في بنية الكلمة مما يؤدي إلى تغييرات صرفية تفرضها العلاقات والقوانين الصوتية لتحقيق الانسجام الصوتي.

أما صبري المتولي فيرى عدم التمييز بين مصطلحي (الصرف) و(الاشتقاق) ، ويعّرف علم الصرف بأنه العلم الذي "يبحث فيه عن اشتقاق الكلمات الفروع من أصولها، وعن أحكام بنية الكلمات من حيث التجرد والزيادة والصحة والاعتلال، وعن المعنى الصرفي للمشتقات وأصول البناء وقوانين التحليل."[1] فعلم الصرف هو علم الاشتقاق، ولا يرى مبررا للفصل بينهما كما فعل علماء الصرف العربي، "فالصرف والاشتقاق لفظان دالان على مدلول واحد وهو نفس العلم باعتبارين مختلفين:[2]

- فإذا نظرنا إلى العلم باعتباره عاملا على اشتقاق الكلمة الفرع من الكلمة النواة الأصلية أو الوحدة المعجمية أو الجذر سميته علم الاشتقاق.
- وإذا نظرت إليه باعتباره عاملا على التصريف سميته علم الصرف.

والناظر في هذا التصنيف يبدو له أنه يفرق بين المصطلحين باعتبار الموضوع والوظيفة(المحتوى) لا باعتبار الاصطلاح والشكل، وبهذا يمكن القول بأنه وإن لم يفرق بين مصطلحي (الصرف) و(الاشتقاق) فإنه لا يختلف عمن سبقه في التمييز بين ما يكون من الاشتقاق وما يكون من التصريف وظيفة وموضوعا، وهذا خطأ منهجي فادح وقع فيه؛ لأن الاختلاف في الموضوع يقتضي التمييز بين المصطلحات حتى تتمايز العلوم والمعارف بتمايز أنساقها المعرفية.

3) الوحدة الصرفية (الكلمة – المورفيم):

أ- وحدة التحليل الصرفي عند المتقدمين:

استعمل علماء اللغة العربية القدامى مصطلح (الكلمة) في البحث اللغوي لا سيما الصرفي منه، فهي مدخل أساسي في دراسة اللغة وتصنيفها وأبسط وحدة دالة في الكلام العربي، فكل حديث عن

[1] صبري المتولي، علم الصرف العربي (أصول البناء وقوانين التحليل)، دار غريب، القاهرة، 2002م، ص20.

[2] ينظر: صبري المتولي، المرجع نفسه، ص20.

التراكيب ومقتضياتها والجمل وأنماطها يستلزم الابتداء بالمقولات(الكلمات) وأصنافها ووظائفها. ولهذا يجد المطلع على جل كتب النحويين إن لم نقل كلها أنها تُفتتح بالحديث عن الكلمة وأقسامها بدءا بسيبويه ومن تلاه من علماء النحو العربي.

غير أنه "من الحقائق الساطعة من كتابات النحاة الأقدمين أن اصطلاح الكلمة لم يحظ بحدّ ضابط لمجاله الاستعمالي أو تأسيس لإطاره النظري، بل كان التركيز موّجها نحو أقسامها وأصنافها"[1]، إذ نجد سيبويه(180هـ) يقول في باب (هذا باب علمِ ما الكلم من العربية):" فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى."[2] فهو تعريف يخلو من أي تحديد أو محاولة لرسم حدود لتعريف الكلمة ومفهومها، والأمر نفسه مع شارح كتاب سيبويه السيرافي(368هـ) الذي توقف عند حدّ الكلمة، واكتفى بشرح سبب اختيار المصطلحات دون أية محاولة منه لتحديد مفهوم الكلمة.[3] وكذلك المبرّد (285هـ)، حيث قال:" فالكلام كله: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام – عربيا كان أو أعجميا – من هذه الثلاثة."[4] إلا أنه أضاف أن هذه القسمة الثلاثية للكلمة لا تقتصر على اللغة العربية دون غيرها. وكذلك الأمر عند ابن السراج(ت316هـ) في كتابه الأصول، حيث ذكر أن "الكلام: يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف."[5] فنحاة القرنين الثالث والرابع لا يحدون تعريفا للكلمة كمصطلح له حدوده وأبعاده التي تشكل مفهومه استنادا إلى ما ذُكر سالفا.

والكلمة عند ابن الخشاب(567هـ) " هي اللفظة المفردة، وإن شئت قلت: الجزء المفرد."[6] وغير بعيد عن هذا عدّ الزمخشري (538هـ) "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي

---

[1] فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي،عالم الكتب، الحديث، إربد(الأردن)، ط1، ج2، 2011م، ص389.

[2] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق،ج 1، ص12.

[3] ينظر: الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، ج1، ص50.

[4] محمد بن يزيد المبرد، المصدر السابق، ج1، ص141.

[5] محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، ص36.

[6] عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، المرتجل، تح: علي حيدر، ص04-05.

جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف."[1] ونستنتج من هذين التعريفين أن الكلمة تحدّ بثلاثة مقاييس، هي: اللفظ، المعنى، الإفراد.

فأما المقياس الأول فهو يحيل إلى النطق أو الصوت، وهذا التحديد له أهمية بالغة في تحديد مفهوم الكلمة لما فيه من الدلالة على الاعتماد على المنطوق دون المكتوب، كما أن الاعتماد على المكتوب دون المنطوق يوهم بأننا بصدد عنصر لغوي واحد، نحو الرجل والرجلان والرجال، في حين أن الاعتماد على المنطوق من شأنه أن يحلل هذا العنصر أو الوحدة اللغوية إلى عنصرين فأكثر.

وأما المقياس الثاني فهو المعنى، وهو يشكل إلى جانب المقياس الأول اكتمال الوحدة اللغوية التي تتشكل من الشكل والمحتوى، فلا يمكن عدّ الكلمة منتمية إلى لغة ما إلا إذا دلت على معنى معين داخل النسق اللغوي. وحتى يتم ذلك لا بد أن يتميز هذا المعنى بالوضع، والمراد بالوضع ما تواضع واصطلح عليه الواضع الأول للغة.

المقياس الثالث وهو الإفراد، وهذا المقياس يشترط في الوحدة اللغوية- الكلمة أن تدل على معنى مفرد غير قابل للتجزئة إلى أجزاء ووحدات مفيدة مستقلة عن بعضها بعض من حيث المعنى واللفظ، إذ " الكلمة يمكن أن يتجزأ معناها ومع ذلك تعتبر كلمة واحدة إذا تعذّر تجزئة لفظها، كما يمكن أن يتجزأ لفظها بدون أن تعتبر أكثر من كلمة إذا ما استحالت تجزئة معناها."[2] فالفعل(ضرب) يدل على الزمن الماضي والحدث (الضرب)، غير أنه من غير الممكن تجزئة لفظه لمعنيي الحدث والزمن، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمركبات والمنحوتات، نحو: عبد الله، وحضر موت، والتي يمكن أن يتجزأ لفظها دون معناها فهي تعد من قبيل الكلمة الواحدة، وإن كان ظاهرها أنها كلمتان.

فالإفراد ينبغي أن يرتبط باللفظ والمعنى، ذلك أن الصرفيين والنحاة العرب لم ينسبوا كل دلالة في اللفظ إلى جزء من أجزاء هذه اللفظة، الأمر الذي منعهم عن التكلم عن وحدة صرفية أصغر من الكلمة، إذ ليس لعناصر الدلالة في الكلمة تقابل في أجزاء اللفظ دائما؛ فأسماء الأفعال – مثلا – نحو: صه، مه، تتركب من دلالتي الحدث والزمن مع عدم وجود أجزاء صرفية يمكن تمييزها بعضها عن

[1] محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان(الأردن)، ط1، 2004م، ص32.

[2] عبد القاهر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت(لبنان)، ط1، 1993م، ص25.

بعض، ويسمى هذا المعيار بمعيار التركيب أي أن يركب بين المعنى واللفظ، أو بعبارة أخرى ينفرد كل معنى بلفظ أو جزء من كلمة وإلا فهو ليس كلمة في اعتبار الصرفيين القدامى.[1]

وبهذا يمكن القول اعتمادا على المعايير الثلاثة" الجزم بأن إشكال الكلمة قد حُلّل داخل الكتابات النحوية العربية، فمن خلال معيار الشكل ضبطت صفتها الصوتية / الفيزيائية التي تمنحها حيزا وجوديا في الطبيعة الإنسانية، ومن خلال معيار الدلالة تحدد صفة الكلمة المعنوية المؤسسة على الوضع والقصد، ومن خلال معيار التركيب تعطى لها صفتها الإفرادية المستقلة مقوليا وتأليفيا. لذا سنجد أن هذه المعايير /المفاهيم هي الحاضرة في حدود النحاة، من سيبويه إلى السيوطي مع اختلاف بسيط يتعلق بضبط المفاهيم وأجرأتها، وعلى هذا الأساس لا نصادف خلافا نحويا حول مقتضيات المقولة أو حدودها، لأنه أمر حسم فيه النقاش."[2]

ولعلّ النحاة أحسوا بوجود وحدة أساسية أخرى غير الكلمة "قد سمّوها أحيانا العلامة (علامة التأنيث)، و(علامة الجمع)...أيضا تمييزهم بين دلالة اللواصق ودلالة الصيغ، واللواصق والصيغ هي مورفيمات وليست كلمات، ومن شواهد تمييزهم بين دلالة اللاصقة (قد يطلقون عليها لفظ العلامة ودلالة الصيغة) قد يطلقون عليها اسم البنية أو البناء أو المثال."[3] فهم يفرقون أحيانا بين الصيغة ودلالة اللاصقة، ولا يطلقون لفظ العلامة إلا على ما أضاف دلالة للكلمة كالجنس(التأنيث)، والعدد (الجمع والمثنى). ويطلقون على الكلمة الصيغة صرفيا، وهذا يكشف " عن وعيهم بقيام العلامة بزيادة دلالة على دلالة الكلمة، وبأن الكلمة أصبح لها جزآن دلاليان،...، لقد رأوا أن علامتي التأنيث والتثنية وياء النسبة وأداة التعريف وياء المضارعة ليست من أصول الكلمات الداخلة عليها ولا من الزيادات الصرفية التي تغير الوزن، ويعني ذلك أن الصرفيين العرب لم يغفلوا عن تركب اللفظة المفردة من دلالتين إحداهما من الكلمة الأساس والأخرى مما دخل عليها مما لم يروه كلمة لعدم استقلاله ولانتفاء الإعراب عنه."[4] ومفهوم الاستقلالية أحد المعايير سالفة الذكر التي استند إليها الصرفييون العرب.

---

[1] ينظر: فؤاد بوعلي، المرجع السابق، ج2، ص300 وما بعدها.

[2] فؤاد بوعلي، المرجع نفسه، ج2، ص395.

[3] محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا، ص247. نقلا: ممدوح عبد الرحمن الرمالي، الاتجاهات الحديثة في علم اللغة (اتجاه التحليل الصرفي ووحداته)، ص (27 ،28).

[4] محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي (دراسة في المفهوم والمنهج)، ص (9،30).

ب- وحدة التحليل الصرفي عند المحدثين:

تعد الكلمة مادة البحث الصرفي، وأهم الوحدات اللغوية، فالفعل (كتب) يتكون من تتابع الكاف، والفتحة، والتاء، والفتحة، والباء، والفتحة، وبقية كلمات هذه المادة مثل: كاتِب، ومكتَب،ومكتوب، وكتابة، تتكون بإضافات إلى صوامتها، وهذه الإضافات تكون في مواقع مختلفة من الكلمة، فإذا كانت في أولها تسمى الدواخل، وإذا كانت في أواخرها تسمى اللواحق.[1] وهذه الإضافات هي التي تضفي معانيَ مختلفة على الكلمة الجذر، وهو ما يعرف عند المتقدمين بعمليات الاشتقاق.

إلا أن الدراسات الحديثة جعلت مصطلح المورفيم(Morphème) مادة البحث الصرفي بدلا من مصطلح الكلمة لصعوبة تحديده، والاتفاق على مدلوله في مختلف اللغات الإنسانية، وكثرة تفسيراته التي جاءت من تاريخه الطويل عبر مجالات المعرفة المتعددة ، نحو: الدين، والفلسفة، والنحو القديم.[2]

ويوضِّح الباحث صلاح الدين صالح حسنين أن من الأسباب التي أدّت إلى استخدام مصطلح المورفيم في الدراسات اللسانية الحديثة بدل مصطلح الكلمة ما يأتي ذكره:[3]

أ. إن الكلمة ليست أصغر وحدة مكونة للجملة، فهناك كلمات يكون مفردها جملة، نحو:(قُم) فهذه الكلمة واحدة غير أنها تعبِّر عن جملةبعينها، فلا تُعدُّ كلمة مفردة ولا جملة مركبة.

ب. توجد بعض العناصر اللغوية لا يمكن عدُّها كلمة غير أنها هامة في التركيب، نحو:حروف الجر، واللواحق التي تعبِّر عن التثنية، أو الجمع، أو التأنيث، والضمائر المتصلة التي تتصل بالفعل مثل (ضربني، وضربْته)، ومثل اللواصق كأداة التعريف (أل).

ج. هناك وحدات معجمية مركبة من وحدتين مثل: معد ِيكرب، وحضرموت، فهي وحدات تركيبية من كلمتين فكيف يتم وصفها نحويا؟

---

[1] ينظر: حاتم صالح الضامن، علم اللغة، ص57.

[2] ينظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق،ط3، 2008م، ص191.

[3] ينظر: صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم، الرياض(السعودية)، 1984م، ص150.

ف"مفهوم الكلمة كما هو متداول في الدرس اللغوي القديم لم يعد ملائما للدلالة على مفهوم الصرفة بالمعنى اللساني الحديث، فالكلمة ليست قابلة لأن تكون أساسا للتحليل الصرفي أو التركيبي نظرا لدلالتها العامة أو لعدم دقتها ثانيا."[1]

إن مفهوم (الكلمة) في البحث اللساني العربي الحديث يعدّ إشكالا من الناحية التحليلية الإجرائية، "إذ يفضي تحليل عدد كبير مما يعتبر كلمات إلى تفكيكيها إلى وحدات مفيدة أصغر منها ، بل يمكن عندما ندفع النظر إلى أقصى حدّ أن ننفي وجود كلمات أحادية المعنى باستثناء الحروف وأشباه الحروف. ذلك أن الأسماء التي قد تعتبر نموذجا للكلمة الممثلة للوحدة الدنيا المفيدة تحتوي دوما بالإضافة إلى معناها الوضعي على معنى مقولي واحد أو أكثر كالإفراد والجنس..."[2] ومثال ذلك كلمة (الرجل) فهي تدل على معناها الوضعي المتعارف أو المصطلح عليه كونه (إنسانا+ ذكرا+ شهما +قويا+...) و معناها المقولي الذي يدل على اسم ذات، واللاصقة البدئية (ال) التي تدل على المعرفة.

فالكلمة، وإن عوملت في التحليل النحوي على أنها وحدة صرفية نحوية أساسية، فهي ليست كذلك، لأنها ليست الوحدة النحوية الصغرى، "وتبدو أهميتها في التحليل لا من دلالات المعنى المرتبطة بها وإنما مما تضيفه إلى الكلمات التي ارتبطت بها من خصائص تتعلق بالسلوك التركيبي."[3] إذ لا يتعلق الأمر بالكلمة في حدّ ذاتها فقط بل إنها لها تأثيرا فيما يجاورها من كلمات داخل السياق التركيبي، مما يوجب إيجاد وحدة تحليل تفي بالغرض وتخدم التحليل الصرفي النحوي على سواء. ذلك أن اللواحق والسوابق تحمل معاني وظيفية كالواو والنون في(مسلمون)الدالة على الجمع وياء النسبة وغيرهما تشكل وحدات صرفية صغرى تؤثر على معاني الكلمات المعجمية بل إنها تؤثر على الكلمات المجاورة لها تركيبيا، ما فرض محاولة إيجاد مصطلح صرفي بديل عن الكلمة ويراعي تحليل أصغر الوحدات الدالة.

---

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت(لبنان)، ط 1، 2013م، ص131.

[2] عبد القادر المهيري، عودة إلى مفهوم الكلمة، آفاق اللسانيات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت(لبنان)، ط1، 2001، ص03.

[3] ممدوح عبد الرحمن الرمالي، المرجع السابق ص35.

غير أن مفهوم الكلمة لا يزال متداولا في الساحة اللسانية، فعلى الرغم من الوضع الذي وضعت فيه الكلمة من التشكيك في حقيقتها والاحتراز من استعمالها "لكن هذا المفهوم صمد أمام الانتقادات الموّجهة إليه...، ولئن كانت أسسه النظرية واهية فإن حقيقته اختبارية مما يفسر عدم اختفائه من أحدث البحوث اللسانية والتداولية."[1] لهذه الأسباب، وغيرها، بدأ تشكل فكرة المورفيم بدل الكلمة، فاستخدام المورفيم يحدِّد ويوضّح أجزاء الجملة سواء أكانت كلمات أم أجزاء كلمات، فهو مصطلح عام ودقيق في الوقت نفسه.[2]

وفي مقابل ذلك يقر فندريس(Vendryes) بأنْ "ليس للكلمة إذن تحديد عام يمكن تطبيقه على كل اللغات، اللهم إلا إذا كان هذا الذي يقترحه الأستاذ ميبه، وهو يترك الصورة التي يعبر بها عن الاستعمال النحوي للكلمة: (تنتج الكلمة من ارتباط معنى ما بمجموع ما من الأصوات قابل لأن يستعمل استعمالا نحويا ما)."[3] فالاعتداد في التصور اللساني الحديث في تحديد مصطلح تحليلي جديد خلفا لمصطلح الكلمة يعتمد على الدلالة التي يمكن أن تحملها أصغر الوحدات الصرفية، وهذا يختلف باختلاف الأنظمة اللغوية، فاللغة العربية – مثلا – ذات نظام اشتقاقي أكثر منه إلصاقي، ولذلك فإن مصطلح (المورفيم) كوحدة لسانية إجرائية يصلح في تحليل اللغات الإلصاقية أو السلسلية التي تعتمد على إضافة زوائد صرفية إلى الكلمة -النواة دون تقييد بقانون صارم، نحو:Form، Former، Informer ، وهكذا. أما اللغات غير الإلصاقية فهي بنية ذات تقييد خاص تنتج نتيجة التحول الداخلي عن طريق زيادة الصوائت إلى الجذر الصامتي، ثم تنتج جذوع عن طريق الزوائد الصرفية محددة تتم بواسطة قواعد معلومة ، نحو: قطع، قطّع، قاطع، تقاطع.

فكلمة قطّع على وزن فّعل زيد لها التضعيف إلا أن التضعيف(الشدة) ليس مورفيما بل إن بنية الكلمة كلها (فّعل) يمكن أن تعد مورفيما، فرمز التشديد عندما أضيف إلى صيغة (فعل) دل على المبالغة، ولكن هذه الدلالة الصرفية تنبع من الصيغة الصرفية(فّعل) لا من التشديد بمفرده، وهذا التحليل سيفيدنا في الفصل الثالث عند الحديث عن التضعيف صوتيا. ما يفرض مراعاة الفروقات بين

[1] عبد القادر المهيري، عودة إلى مفهوم الكلمة، ص28.

[2] ينظر: صلاح الدين حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص150.

[3] فندريس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950م، ص124.

الأنظمة اللغوية المتعددة، وبهذا يمكن القول إن الكلمة في النظام اللغوي العربي أقرب من المورفيم؛ لأن العربية لا تعتمد الإلصاق إلا قليلا كعلامة الجمع والتثنية والنسب.

- **مفهوم مصطلح المورفيم:**[1]

المصطلح الأساس في التحليل الصرفي الحديث هو الوحدة الصرفية أو ما يطلق عليه المورفيم، حيث أشار ماريوباي إلى ذلك بقوله:"إن علم اللغة الوصفي الحديث يَفصِل مصطلح مورفيم على المصطلحات التقليدية مثل: النهايات التصريفية، والجذر، والأصل."[2] والوحدة الصرفية قد تكون " كلمة أو جزءا من كلمة في بدايتها أو وسطها أو نهايتها، وقد تكون المغايرة بين الصيغ كالمغايرة بين فعل (المبني للمعلوم)،وفعل (المبني للمجهول)، وقد تتكون الوحدة الصرفية من وحدة صوتية أو أكثر ..."[3] وذلك نحو: الهمزة الاستفهامية(أمحمد أقبل)، أو همزة التعدية (أخرجت هند القطة)، فهذان مورفيمان يحملان وظيفة دلالية صغرى، وأقل ما يُبنى عليه المورفيم حرف أو فونيم واحد.

ويعرَّف المورفيم عند ماريو باي " على أنه أصغر وحدة ذات معنى، فبينما النحو التقليدي قد يصف Dogs أنها تشتمل على أصل هو Dog، ونهاية تصريفية تفيد الجمع هي (s) يصف علم اللغة التركيبي Dog و s كليهما على أنهما مورفيمان، أو وحدتان ذواتا معنى تحمل إحداهما المعنى الأساسي للكلمة، وتَحمِل الثانية فكرة الجمعية الإضافية."[4] وعلى هذا، فالمورفيم أصغر وحدة صرفية ذات معنى، سواء شكلت المعنى الأساس (النواة)، أو كانت زوائد صرفية ذات معنى إضافي أو هامشي كما هو في السيمانتيك.

وهناك تعريفات كثيرة للمورفيم في المدارس اللغوية الحديثة، وتتفق في أن المورفيم هو أصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى، أو وظيفة نحوية. ولعل أهم هذه التعريفات تعريف بلومفيلد له بأنه "صيغة لغوية لا تَحمِل أي شبه جزئي في التتابع الصوتي والمحتوى الدلالي مع أية صيغة أخرى."[5] والظاهر من هذا التعريف أن الصيغة اللغوية التي تُحدُّ بأنها مورفيم تشكل أصلا في ذاتها من حيث

---

[1] لا يوجد فرق بين المورفيم أو المونيم فالـ monémes بحسب مصطلح اللساني الفرنسي أندري مارتيني، و morphèmes باصطلاح الأمريكيين. ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية (منهجيات واتجاهات)، ص117.

[2] ماريوباي، المرجع السابق، ص54.

[3] كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، ص220.

[4] ماريوباي، المرجع السابق، ص54.

[5] محمود فهمي حجازي، المرجع السابق، ص90.

الشكل(الصوت) والمحتوى(المعنى)، فالكلمات قطع، قطّع، تقطّع تختلف من حيث التتابع الصوتي والدلالي فهي مورفيمات مستقلة، غير أن هذا التحليل يصلح مع اللغات الإلصاقية، وكأننا بذلك عندما نضيف زوائد معينة نكوّن كلمة جديدة، في حين أننا في اللغات الاشتقاقية نجد أن الكلمات ترتبط بينها بعلاقات اشتقاقية محددة وليست مجرد إضافة لواحق أو سوابق. إذ تجمعها دلالة واحدة وهي الدلالة المعجمية للنواة بالإضافة إلى معنى إضافي مرتبط بالصيغة بين تفّعل وفّعل فهما إذا تحملان شبها صوتيا ودلاليا بالصيغة النواة (قطع).

والمورفيمات في نظر فندريس "عناصر صرفية تربط بين الأفكار التي يتكون منها المعنى العام للجملة، وهذه الأفكار واضحة في السيمانتيمات (semanteme)، أو نواة المعنى المعجمي."[1] ويوضح تمام حسان الفكرة قائلا:" فالمورفيمات تعبر عن العلاقات بين السيمانتيمات[المعاني الدلالية]، وهذه الأخيرة عناصر موضوعية من الأفكار؛ فالمورفيم في عمومه أصواتي(صوت أو مقطع أو عدة مقاطع) يدل على العلاقات بين الأفكار في الجملة."[2] نستنتج إذا، بأن المورفيمات دوال صرفية أو بنى صوتية تدل على العلاقات الدلالية التي تربط بين مختلف عناصر الجملة، ونبين ذلك بالمثال الآتي:

الأستاذ يدّرس، فهذه الجملة تحمل فكرتين هما الأستاذ وفعل التدريس، ولتكوين هذه الجملة لابد من عنصر يربط بين هاتين الفكرتين، وهو هنا صيغة الغائب(هو)؛ أي هو يدرس، أو في قولنا: كان الأستاذ يدرس، ف(كان) هنا دلت على العلاقة بين الفكرتين أو السيمانتيمين(فكرة الأستاذ وفكرة يدرس)، وهي الدلالة على استمرار الأستاذ في فعل التدريس في زمن مضى.

وتدل المورفيمات على معاني الفصائل النحوية، والمراد بالفصائل النحوية "المعاني التي يعبر عنها بواسطة دوال النسبة، فالنوع والعدد والشخص والزمن والحالة الفعلية والتبعية والغاية...إلخ. كلها فصائل نحوية في اللغات تسعى دوال النسبة إلى التعبير عنها، وتصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمال الصرف العام."[3] فالمورفولوجيا العامة تعمل على تصنيف أجناس الفصائل النحوية وتنظيمها حسب المورفيمات الدالة عليها في مختلف اللغات، ففي اللغة العربية – مثلا – يتم تصنيف المورفيمات وعلاماتها كالعدد نجد أن اللغة العربية تميز بين المفرد والمثنى والجمع في حين تميز اللغة

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص170.

[2] تمام حسان، المرجع نفسه، ص171.

[3] فندريس، المرجع السابق، ص126.

الفرنسية بين المفرد والجمع فقط، ويعبر عن المثنى بألف ونون أو ياء نون فنقول محمد ومحمدان ومحمدين، فالألف والنون أو الياء والنون مورفيمان دالان على التثنية، وهكذا دواليك.

والأمر نفسه مع أقسام الكلام؛ إذ يتم تصنيفها وفقا للمورفيمات التي تجمعها فالاسم له مورفيمات معنوية فهو ما دل على مسمى في ذاته غير مقترن بزمن، ومورفيمات صوتية كأن يقبل علامات من قبيل دخول (أل) للتعريف وقبول دخول علامات الجر، وغيرها.

وفي سياق تحديد مصطلح المورفيم نجد تمام حسّان يفرق بين ثلاثة اصطلاحات"أولاها ((باب))، والثانية ((مورفيم))، والثالثة ((علامة))...، وإذا أردنا التمثيل للترابط بين هذه الاصطلاحات الثلاثة، نقول مثلا: إن باب الفاعل يعبر عنه مورفيم خاص هو الاسم المرفوع وعلامته محمد مثلا."[1] ولكن ليس كل اسم مرفوع مورفيم خاص بالفاعل، فالمبتدأ – مثلا – اسم مرفوع والخبر أيضا ونائب الفاعل، وفي هذا الصدد يرى تمام حسان أن العلاقة بين نظام المورفيمات ونظام الأبواب غير لازمة، " أي أنه لا يلزم أن يقُابلَ كل باب في نظام الأبواب مورفيماً في نظام المورفيمات. وربما كان ذلك ممكنا في اللغة التركية."[2] ذلك أننا نجد المورفيمات تتشابه في اللغة العربية، كما سبق التمثيل له.

ومما يلاحظ أن المورفيم يتجاوز الاصطلاح الصرفي إلى التركيب، فهو ليس خاصا بالبنية بل يوظف للدلالة على الأبواب النحوية، وذلك واضح أكثر في قول تمام حسان "والمورفيم اصطلاح تركيبي بنائي لا يعالج علاجا ذهنيا غير شكلي، إنه ليس عنصرا صرفيا ولكنه وحدة صرفية في نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفية."[3] مما يعني أن المورفيم يدخل ضمن علم القواعد Grammaire، إذ لا يمكن أن ينظر إليه بأنه مجرد عنصر بسيط في نظام البنية بل وحدة قائمة بذاتها تتشكل حسب علاقتها بنظام خاص من المورفيمات ذات الوظائف الدلالية التي تفيد في خدمة التركيب النحوي، "فكل كلمة طائفة من المورفيمات المتراصة أي طائفة من الوحدات من نظام مورفيمي لا يمكن دائما أن تعبر عنه علامات وعناصر صرفية."[4] إذ الكلمة الواحدة تعبر عن العديد من المورفيمات، ومثال ذلك كلمة (مسلم) تعبر عن مورفيم العدد (مفرد)، وعن مورفيم الجنس

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص173.

[2] تمام حسان، المرجع نفسه، ص172.

[3] تمام حسان، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص172.

(ذكر)، وهذه المورفيمات تحمل معاني وظيفية لا معجمية ، وأما دلالتها عن الانتماء الديني فهي دلالة معجمية.

فمورفيم العدد – مثلا - لا يعبر عنه بعلامة أو عنصر صرفي كما هو الأمر بالنسبة إلى مورفيم التأنيث فعلامته غيابية، أو هو مورفيم عدمي. غير أن كمال بشر يرى أن "الوحدة الصرفية تشمل الأمرين معا: الصورة اللفظية ومعناها الصرفي. نحن ممن يرون عدم الفصل بين أجزاء الحدث اللغوي، ونرفض كل ثنائية فيه."[1] وهذا التصور مفاده أن التغيير في المبنى(الشكل/الصورة اللفظية) يؤدي بالضرورة إلى التغيير في المعنى، فالشكل والمحتوى متلازمان، لا يمكن الفصل بينهما.

ويرى ريمون طحان ضرورة استعمال مصطلح المميز(Marque) بدل مصطلح مورفيم؛ " لأن المورفيم يصلح في دراسة اللغات الإلصاقية، وأما اللغات التي تلجأ إلى الكسوع وإلى التغير الداخلي كاللغة العربية، فالأحسن أن نتكلم عن مميز وعن كلمات مميزة، وذلك أقرب إلى الواقع اللغوي."[2] فمصطلح المميّز أقرب إلى طبيعة اللغة العربية ذات النظام الاشتقاقي، ذلك أن الكلمات المشتق بعضها من بعض تتمايز فيما بينها من حيث الشكل والمحتوى، إلا أنها تتآلف لفظا ومعنى أيضا، في حين أن المورفيم، كما عرفه بلومفيلد سالفا، لا يحمل أي تشابه صوتي أو دلالي مع صيغة لغوية أخرى، وهذا يتنافى مع النظام الاشتقاقي للغة العربية، كما أن المصطلح من حيث تسميته يتميز بالبساطة والوضوح في دلالته على خلاف مصطلح المورفيم أو الوحدة الصرفية الذي يتجاوز التحليل الصرفي إلى النحو باعتبار بعض العناصر النحوية مورفيمات كما ذكر ذلك تمام حسان.

وقد حاول ريمون طحان الفصل بين النحو والصرف من خلال تحديده لأبرز معالم المميز الصرفي، على النحو التالي:[3]

- للمميز وظيفة صرفية لذا يتعامل معه في حدود وظائفه.
- يمثل لوظيفة المميز على شكل جبري، نحو: مؤمن/مؤمنان(ان=2)، مؤمنون(ون= 3 وأكثر)، هنا/هناك(ك=متوسط)، هنالك(لك= بعيد)، ...
- يلحق المميز الأفعال والأسماء غالبا ويكون المميز موجودا أو غائبا، حيث يمثل له ثلاثيا، فالمفرد يقابله المثنى والجمع، أما المتكلم فيقابله المخاطب والغائب.

---

[1] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص223.

[2] ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت (لبنان) ،ط2، ج1، 1981م، ص129(هامش).

[3] ينظر: ريمون طحان، المرجع السابق، ص(130، 131).

- القيم الخلافية بين مميزات الأفعال وبين مميزات الأسماء طفيفة مقارنة مع المميزات التي تشترك فيها، نحو: المشتكي**+ان** يلتمس**+ان**، المجتهد**+ون** يطالع**+ون**، فالاسم والفعل في اللغة العربية يتحليان بمميزات متماثلة.
- يحمل المميز الدلالات الآتية: العدد(المفرد والمثنى والجمع)، الجنس(المذكر والمؤنث)، التعريف والتنكير، الحيّز المكاني(البعد، والتوسط، والقرب)، الحيز الزماني(الماضي، والحال والاستقبال)، الهيئة(المشاركة والمبالغة والحدوث والطلب، ...) الشخص(المتكلم، والمخاطب والغائب).

ومن أهم ما يختلف فيه المميز عن المورفيم أنه يتعامل وينطلق من الوظيفة، فالصيغة الصرفية هي التي تحدد الوظيفة الصرفية لا العنصر الإضافي، ومثال ذلك أن (فعل) متمايزة عن (فاعل)، ومن غير المقبول أن نقول إنّ الألف هي المميز بل الصيغة (فاعل) هي المميز على خلاف نظرية المورفيم فالألف هو المورفيم الذي ميز فاعل عن فعل. وهذا التصور للمميز يتعلق بالاشتقاق في اللغة العربية حيث إنّ القالب الصرفي هو الذي أضاف معنى جديدا في حين أن المعنى المعجمي يتعلق بمادة أخرى اشتق منها، أما المورفيم فينبني على الفصل بين الصيغتين.

- **تصنيفات المورفيم وأنواعه:**

يمكن تقسيم المورفيمات بعدها عنصرا صوتيا إلى ثلاثة أنواع:[1]

1. مورفيمات تتألف من صوت واحد، نحو: الضمة القصيرة في عبارة(جاء أحمد) الدالة على الإسناد أي إسناد المجيء إلى(أحمد)، ونحو الضمة الطويلة الدالة على الإسناد إذا كان المسند إليه واحدا من الأسماء الخمسة، مثل:(جاء أبوك)، وكذلك النون الساكنة الزائدة للتنوين الدالة على التنكير، نحو:جاء رجل، والتاء الدالة على وقوع الحدث من المفردة المؤنثة الغائبة، نحو:جاءت.
2. مورفيمات تتكون من مقطع واحد، نحو: في، وعن، ولم، وغيرها من المقاطع المتألّفة من صوتين فأكثر للدلالة على مقولات نحوية خاصة بها موجودة في كتب النحو.
3. مورفيمات متكونة من عدة مقاطع، نحو: الهمزة، والسين، والتاء المعبِّرة على الصيرورة، نحو: استْوق الجمل، واستْحجر الطين، وتدل كذلك على الطلب، نحو: استغفر العبد ربه.

ويشير تمام حسان إلى هذا النوع الثالث من المورفيمات بقوله:" وفي الصرف مورفيمات لها أسماء خاصة كالطلب، والصيرورة، والمطاوعة، واللزوم، والتعدي، والافتعال، والتكسير، والتصغير، والوقف

[1] ينظر: حاتم صالح الضامن، علم اللغة، ص (58،59).

...، تعبر عنها على الترتيب علامات هي: استفعل، وانفعل، وأفعل، وفعل، وافتعل،وصيغ التكسير، والتصغير، وعدم الحركة."[1]

وهناك مورفيمات تتكون من طبيعة العناصر الصوتية الدالة على المعنى، أو التصور، أو من ترتيب هذه العناصر الصوتية، وهذا ما يُعرَف بـ (تبادل الأصوات الصائتة)، ويمكن أن يمثَّل لها في العربية بالمقابلة بين:

1. المفرد، وجمع التكسير في حالات معينة، وذلك نحو كلمة (رَجُل) المفردة، وجمع التكسير منها(رِجال). حيث يلاحظ أننا لا نظيف عنصرا صوتيا جديدا إلى المفرد، وأنّ القيمة المورفولوجية لكلمة(رجال) تدل عليها بطبيعة أصواتها، وترتيبها مقابل طبيعة الأصوات الصائتة، وترتيبها في مفرد (رجل).

2. المبني للمعلوم، والمبني للمجهول عن طريق التغيير في العناصر الصوتية الصائتة فقط، نحو: ضَرَب وضُرِب، و قال وقِيل، وباع وبِيع.

3. اسم الفاعل، واسم المفعول نحو: مُعْطِي و مُعْطَى، ومستخرِج و مستخرَج .

4. صيغتين من حيث التنغيم، ففي بعض اللغات نعثر على صيغتين متشابهتين صوتيا غير أنهما تنطقان بنغمة مخالفة، فيكون لكل منهما معنى. وهذا واضح في كثير من اللغات الصينية وبعض اللغات الإفريقية .

5. ويضاف إلى ذلك الوقف الذي يعد عنصرا مورفولوجيا هاما، وكذلك الصمت، وهذا ما يلاحظ في أداء القراءات القرآنية .[2]

وتُصنف المورفيمات حسب الموقع الذي تشغلُه الكلمة الدالة على المعنى في الجملة، ففي بعض اللغات يحدِّد موضع الكلمة من الجملة علاقتُها بسائر الكلمات، ولو تغير معنى الجملة ككل فالموضع له قيمة مورفولوجية في هذه اللغة، نحو: «Pierre Frappe Paul » فلو قلنا« Paul » مكان « Pierre» لأصبح « Paul »هو الضارب و «Pierre » هو المضروب[3]. ومثال ذلك في اللغة العربية الجملة التالية: ضرب موسى عيسى، وضرب عيسى موسى. فالحركة الإعرابية مقدرة على ألف الاسم المقصور، ولا تُعرف القيمة المورفولوجية لهما إلا بموضعهما إما فاعلا وإما

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص173.

[2] ينظر: محمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص(222، 225).

[3] ينظر: محمود السعران، المرجع نفسه، ص226.

مفعولا به غير أن هذا المثال أشد ارتباطا بالمورفيم النحوي، وأما المورفيم الصرفي فذلك في كلمتي(مختار ومختار)، حيث لا تعرف قيمتها التصريفية إلا في حدود العلاقات السياقية.

كما نجد إلى جانب هذه التصنيفات للوحدات الصرفية تصنيفا ينظر إليها حسب التصنيف الشكلي إلى وحدات صرفية حُرّة ، ووَحدات صرفية مقيَّدة. فأما الوحدات الصرفية الحرة، فهي التي تستقل بنفسها، ويمثلها في العربية الضمائر المنفصلة، والأدوات، والأفعال، والأسماء، وغيرها. وأما الوحدات المقيَّدة، فهي التي لا تستقل بنفسها،كالضمائر المتصلة، وهمزة(أفعل)، وألف (كاتب)، وتاء التأنيث في (فاطمة) و(كتبت)...[1]*

و يُمثل لهذين النوعين من المورفيمات بكلمتي (مسلمون) و(مسلمين). فهما تتكونان من وَحدة صرفية حرة هي(مسلم)، ووَحدة صرفية مقيدة هي الواو والنون الدالة على جمع الذكور حالة الرفع، وكذلك الياء والنون الدالة على جمع الذكور حالة النصب والجر.

- **بين المورف والمورفيم:**

وهناك اختلاف بيْن مصطلحين متلازمين هما المورفيم والمورف(Morph)، ولتوضيح الفارق بينهما نمثل بكلمة (أكبر) التي تدل على:

1. معنى صوتي عام هو معنى التفضيل.
2. صيغة التفضيل(أفعل) وهي علامة على معنى التفضيل.

فيطلق على المعنى الصرفي(التفضيل) اسم المورفيم، ويطلق على الصيغة العلامة التي تعبِّر عنه اسم المورف(Morph) .[2] ويعَرف كل من المورفيم والمورف في اللغة العربية بالوزن والصيغة، فالصيغة هي المورفيم، والوزن هو المورف ومثاله كلمة (شارك) فهي مورفيم يدل على المشاركة، ووَزنه الصرفي (فاعل) هو المورف.[3] ومعنى المشاركة يفهم من الصيغة (فاعل) لا من الكلمة في معناها المعجمي، ذلك أن قولنا: قاتل زيد عمرا يدل على المشاركة أيضا، في حين أن (قتل) لا يدل على المشاركة، فالفعل الدال

---

[1] ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، بيروت(لبنان)،ط1، 2006م، ص113 .

* إن النظام اللغوي للغة العربية لا يقبل هذا التحليل المورفيمي، فالألف في (كاتب) ليست مورفيما بل صيغة (فاعل) في شموليتها هي المورفيم.

[2] ينظر:صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص151.

[3] ينظر: صلاح الدين صالح حسنين، المرجع نفسه، ص(151، 152).

على المشاركة يدل على أن أحدهما فاعل والآخر مفعول، فالمورفيم في شارك وقاتل وضارب يدل على المشاركة ويعبر عنه بمورف واحد هو فاعل.

غير أن اللغات تختلف في أنظمتها البنوية فلا يعبَّر عن مورفيم ما بنفس المورف، كما هو الحال مع اللغات المعربة، حيث نلاحظ أن المورفيم قد يظهر بصور متعددة، وعلى سبيل المثال فإن مورفيم التأنيث في اللغة العربية يأخذ ثلاث حالات، هي: تاء التأنيث كفاطمة، والألف الممدودة كصحراء، والألف المقصورة كحبلى؛ ونتيجة لذلك ظهرت فكرة الصور الصرفية.

- **بين الألومورفات والمورفيم:**

وهناك فرق بين الوحدات الصرفية والصور الصرفية في اللسانيات الحديثة، فالصور الصرفية (Allomorphe) لها وجود مباشر منطوق ومسموع، وأما الوحدات الصرفية الجامعة للصور الصرفية فلا شك أنها موجودة غير أنه وجود غير مباشر.[1] ومثال ذلك في اللغة العربية مورفيم المطاوعة، والذي يعبر عنه بالألومورفات مختلفة، هي:[2]

1. الألف والنون في صيغة انفعل مثل انكسر.
2. الألف والتاء في صيغة افتعل مثل: اعتدل.
3. التاء وتضعيف العين في صيغة تفعَّل مثل: تكسَّر.

وكذلك الأمر في صيغة(افعنلل)، نحو: فرقعت القوم فافرنقعوا، إذا تفرقوا.

فالمورفيم يدل على معنى معين قد يعبر عنه بصيغة واحدة أو مورف واحد، وإذا تعددت المورفات أو الصيغ اصطلح عليها بالصور الصرفية، حيث ينطوي المورفيم على مجموعة من الألومورفات أو من الصور الصرفية التي تعبر عن معنى مورفيمي واحد.

ولكن، قد يحدث العكس بأن نجد صيغة واحدة تدل على أكثر من مورفيم، كبعض الصيغ التي تدل على مورفيمي التعدية واللزوم، نحو: صيغة (فعلل) تدل على مورفيم التعدية في:دحرج الولد الكرة، وتدل على مورفيم اللزوم في:دَرْبَخ زيد، إذا طأطأ رأسه. ولما كانت الصيغة هي الباب الذي يفهم منه المورفيم، فالأمر هنا يختلف حيث إن الصيغة واحدة والمورفيمات متعددة، فكيف نحدّد المورفيم المناسب للصيغة نفسها؟ وهذا من بين الصعوبات في تطبيق مفهوم المورفيم على اللغة العربية وغيرها من اللغات التي تفهم في إطار السياق.

---

[1] ينظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص92.

[2] ينظر: صلاح الدين صالح حسنين، المرجع السابق، ص152.

- **المورفيم العدمي:**

تشمل بعض العبارات على مورفيمات غير ظاهرة كما في: كتب الدرسَ، التي تتكون من المورفيمات الآتية: فعل، وفاعل، ومفعول به. فالفعل علامته(كتب) والمفعول علامته(الدرس)، وأما الفاعل فليس له علامة ظاهرة فهو مضَمر في الفعل الماضي. ويعبَّر عن هذه الحالة بالعلامة العدمية(Monème Zéro).[1]

وتدلّ العلامة العدمية على "أن الكلمة موجودة بمعناها، ولكنها مختفية غائبة في مظهرها اللفطي المحسوس. ويظهر ذلك عند مقابلتها بغيرها بالاستبدال، إذ يظل موقعها فارغا يرمز له بالعلامة العدمية".[2] كأن نقابل الجملة الفعلية السابقة: كتب الدرس بالجملة الفعلية: قرأ التلميذ الكتاب، فنجد أن الجملتين ذات نمط واحد، غير أن عنصرا في الجملة الأولى غائب، فيفهم من ذلك أن هناك مورفيما صفريا هو مورفيم الفاعل.

وعليه، فإن العلامة هي" العنصر الذي يعبر عن المورفيم تعبيرا شكليا وتوجد في النطق، وهي إما أن تكون عنصرا أبجديا، أو غير أبجدي، أو فوق الأبجدي بمعنى أنها تكون في شكلها كمية، أونبرا، أوتنغيما، ويعبر عنها إما إيجابيا، أو سلبيا بعدمه."[3] وتجدر الإشارة إلى أن الهنود هم من اخترع المورفيم الصفري، إذ يحل مشكلة غياب المورفيم في بعض النماذج، وهذا التمثيل يدين مباشرة إلى بانيني (Panini)، وأقره سوسير وأطراه بلومفيلد، غير أنه انتقده نفر قليل من اللسانيين المحدثين أمثال نايدا، وهاس، وذلك لسوء استخداماته في الأدبيات اللغوية.[4]

ومما سبق، فإن المورفيم " مبنى صرفي له صور متعددة، ووظائف تتجلى في بيان العلاقة بين الكلمات ذوات الدلالة المعجمية، وتحليل أشكال الصيغ ومعانيها الوظيفية، وتوضيح المقولات الصرفية والنحوية الرئيسية."[5]

ولكن، لا يعني أن استخدام المورفيم بعد إزاحة مصطلح الكلمة من التحليل الصرفي عدم وجود صعوبات في التوظيف والتطبيق، " إذ في الحقيقة يصادف الدارس كثيرا من الصعوبات عند التطبيق

---

[1] ينظر: صلاح الدين صالح حسنسن، المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[2] خولة طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص92

[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص172.

[4] ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي (دراسة في المفهوم والمنهج)، ص29.

[5] أحمد محمد قدور، المرجع السابق، ص206.

على الأبنية الفعلية والاسمية المجردة ومع بعض المشتقات التي يشترك فيها أكثر من مشتق، مثل: مختار ومحتل ومختل لاسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي أو المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي أيضا، مثل: فعال، مقام مسار ونحو ذلك. ومثل: اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المعتل الوسط الذي يحتمل الأصل الواوي واليائي، مثل: قال قولا، قال قيلا قائل، ...، إذ يصعب استخدام أي عنصر يميز الأصل الواوي من اليائي، وليس من وسيلة إلا السياق."[1] وسبب ذلك، أن "ثمة اختلافا بين الطبيعة الإلصاقية للنظام الصرفي للغات الهند-أوربية، والطبيعة الاشتقاقية للنظام الصرفي للغات السامية، بما فيها اللغة العربية."[2] يقول تمام حسان:" اللغة العربية بطبعها وذوقها وطرق صياغتها تأبى عملية الإلصاق على الطريقة الغربية، وتلجأ إلى طريقة أخرى هي طريقة الاستعانة بالصيغ الصرفية ذات المعاني."[3] وهذا ما نبهت إليه النظرية الخليلية لعبد الرحمن الحاج صالح.

ج- مفهوم الكلم في النظرية الخليلية الحديثة:

1. تحليل الوحدات، المنهج والمفاهيم الأساسية:

تنطلق النظرية الخليلية الحديثة في تحديد الوحدات اللغوية الصرفية وغيرها من أن "اللغة كلها مجار وبنى، وليست فقط صفات مميزة ونظاما من المتقابلات كما كان يزعم البنويون."[4] وقد جرهم إلى ذلك أنهم يتتبعون خطى الفلسفة الأرسطوطالسية، حيث إن "جوهر هذا المذهب هو مبدأ الهوية، فيكتفي أساسا بتشخيص العناصر والوحدات بانيا كل ذلك على مبدإ التقابل بين العناصر الصوتية[وغيرها]، وهو أساس النظرة التشخيصية التي ينظر أصحابها دائما إلى الأشياء كأشياء وكذوات حتى ولو كانت أحداثا."[5] فالبنويون يسعون للكشف عن اللغة وعناصرها (وحداتها) وتحديد هويتها بواسطة الصفات المميزة لها، ونمثل لذلك بالتحليل التقطيعي في النظام الصوتي، "إذ لا يمكن للأصوات أن تعتبر جزءا من اللغة إلا من خلال هذه العلاقات والمقابلات (...) وطريقة استنباط هذا النظام الصوتي من المادة الحاضرة وهي الأصوات المدركة الموصوفة حيث يتم الاستنباط بواسطة

[1] محمد عبد الوهاب شحاتة، أنواع المورفيم في العربية، علوم اللغة، دار غريب، القاهرة ، مج1، ع2، 1998م، ص269.

[2] فاطمة الطيب الهاشمي، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث(دراسة في النشاط اللساني العربي الحديث)، ص132.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، 1994م، ص152.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة(مفاهيمها الأساسية)، كراسات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ع07، 2007، الجزائر، ص06.

[5] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج1، 2012، ص210.

الاستبدال والحذف والإضافة."[1] فتتحدد الوحدات الصوتية مثلا بإمكانية استبدالها بقطعة أو أكثر تتموضع في مكانها مع بقاء الكلام مفهوما، فإذا تغير المعنى بتغيير الوحدة الصوتية حُكم على هاته الوحدة بأنها جزء من النظام الصوتي وإلا فهي مجرد أداء صوتي (ألوفون).

أما النحاة العرب الأوائل فإنهم " لايفترضون شيئا بل ينطلقون من واقع اللفظ وواقع الخطاب في الوقت نفسه. فينظرون في الكلام الطبيعي أي في المخاطبات العادية ما هو أقل ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد." [2] ويستنتج من ذلك أمران:

– **أولهما اعتماد التحليل اللفظي**، ذلك أنّ " اللفظ كصورة ونظام من البنى والصيغ شيء، وما يمكن أن تدل عليه هذه الصيغ شيء آخر، وإن كان بينهما علاقات إلا أن هذه العلاقات ليست علاقة تواز وتناظر؛ لأن اللفظ يدل على معنى بالوضع –وهو الأصل- ثم هذا الوضع يتحول إلى معان جزئية لا نهاية لها."[3] فاللفظ ذو كيان مستقل عن الإفادة، كما أن المعاني تتعدّد وتتجزأ حسب غايات الخطاب ومستوياته. لذلك يجب عدم الخلط بين اللفظ والمعنى في التحليل اللغوي.

ولما كانت النظرية الخليلية الحديثة تعتمد واقع اللفظ منطلقا في تحليل وتشخيص الوحدات اللغوية، فإنها تتصور أن التحليل العربي " أفقي وعمودي معا يقع على المحورين في آن واحد أي يراعي في نفس الوقت القرائن اللفظية التي تكتنف الوحدة وكل الوحدات التي يمكن أن تقع موقعها، وبذلك يتوصل إلى شيء مفيد جدا، وهو مفهوم المثال أو الحدّ وهو بنية أو صيغة تندرج فيها عدة وحدات."[4] ومنه فإن الوحدات في النظرية الخليلية لا تعتمد المحور الاستبدالي فقط، كما هو الحال في اللسانية البنوية، بل إنها تحلل الوحدات بالنظر إلى المحورين في آن واحد، فتنظر في الزيادات والقرائن التي يمكن أن تواكب وحدة ما، بالإضافة إلى النظر في الوحدات التي يمكن أن تقع مكانها.

– **مبدأ الانفصال والابتداء:** فالنحاة الأوائل ينطلقون في تحليلهم للوحدات اللغوية من إمكانية الوحدة للانفصال والابتداء، وهذا المبدأ يحدّد مبدأ لفظية الوحدة، فالقطعة الصوتية (كتاب) هي أقل ما يمكن أن ينطق به، إذ يمكن أن تستقل بنفسها وتنفصل وهذا يمكنها من الابتداء، "فالانفصال والابتداء يمكن الباحث من استكساف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام، وبهذا ينطلق الباحث

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص49.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة(مفاهيمها الأساسية)، ص69.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص91.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص 89.

من اللفظ أولا(...) هذا المنطلق هو في نفس الوقت وحدة لفظية لا يحددها إلا ما يرجع إلى اللفظ وهو الانفصال والابتداء ووحدة إفادية لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة."[1] فهي وحدة لفظية استنادا إلى مبدإ الانفصال والابتداء اي استقلا ليتها كوحدة صوتية، ووحدة إفادية لإمكانية كونها جملة مفيدة في جواب من يسأل: ماذا تحمل؟ فتجيب: كتاب. فالوحدة أو القطعة الصوتية ((كتاب)) وحدة لفظية وإفادية في الوقت نفسه.

إن الإطار التحليلي للوحدات اللغوية في اللسانيات البنوية يعتمد التحديد بالجنس والفصل، وهو التساؤل عن الجنس الذي ينتمي إليه شيء ما أو عنصر معيّن، ثم ينظر في داخل الجنس الواحد عن الفصول أو الصفات التي تميزه عن غيره من أفراد هذا الجنس. حيث يتم تشخيص الوحدات " بإدراجها في أجناس متداخلة بعضها في بعض؛ لأنهم لم يهتموا بالنظر في العلاقات المباشرة(غير المتداخلة) التي تربط بها العناصر التي تدخل فيها(...) وهي نظرة قاصرة لأنها لا تعرف إلا التحديد بالجنس والفصل، وتقتصر بالتالي على التصنيف الساذج الذي لا يعرف إلا اندراج الشيء في الشيء."[2] فيكتفون بمجرد التصنيف والفصل بين العناصر اللغوية في فئات أو أجناس تشترك في صفة واحدة أو مجموع الصفات، وهذا التحديد على أهميته فإنه ذو نظرة جزئية لأنه يحكم على الوحدة بأجزائها لا في شموليتها.

أما النحو العربي فإنه يتجاوز هذه النظرة بإجراء عنصر على آخر في علاقة مباشرة لاستنباط البنية التي تجمع الوحدات اللغوية، "وهذه هي ميزة القياس النحوي الأصيل(...) ويتم القياس النحوي بحمل شيء على شيء بجامع بينهما وليس هذا الحمل اندراجا بل تطبيقا رياضيا: مجموعة على مجموعة فيظهر بذلك التكافؤ بين المجموعتين في البنية."[3] ويقابل مفهوم المجموعة رياضيا مفهوم ((الباب)) في النحو العربي الذي "يتكون من نظائر، وهو مجموعة من العناصر المتكافئة وقد تكون خالية أو وحيدة العنصر ، إلا أن النظير عند النحاة يختلف عن أفراد الجنس تماما. فهذه الأفراد تشترك في صفة عامة وبهذا الاشتراك يتكون الجنس ثم تتميز فيما بينها في داخل الجنس بالفصول."[4] فالقياس النحوي أو حمل الشيء على الشيء ، يتجاوز التحديد بالجنس والفصل ويشمله، فهو يتسم بالعموم،

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص219.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص210.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة(مفاهيمها الأساسية)، ص06

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص139.

"لا عموم المفهوم بل عموم سلوكه ومجرى أفراده، فما يدخل في الباب غير منظور إليه في ذاته بل في هذا المسار الذي يسير عليه كل أفراد بابه."[1] فأفراد الباب(الوحدات اللغوية) لا تربطها صفات ذاتية تميزها، ولا تعيّن في انتمائها كعنصر من جنس فقط بل بمساواتها وتناظرها مع عناصر ووحدات الباب التي ربما تنتمي إلى فئات مختلفة وغير متشابهة إلا أن أي عنصر في هذه المجموعة(=الباب) يتقابل ويساوي جميع عناصر الباب في الصيغة والبناء، وهذا هو المراد بالقياس أو حمل الشيء على الشيء.

فالغاية البحث عن التكافؤ بين الوحدات التي" قد تكون بعيدة بعضها عن بعض من عدة أوجه ومع ذلك يكتشف النحوي ميزة واحدة تجمعها-إجرائية دائما (...) البحث الدائم عن النظائر فيما يختلف من الأمور أشد الاختلاف ومحاولة الاكتشاف عن الجامع الذي يجمعها في أعلى مستوى من التجريد."[2] وهذه الميزة التي تجمعها تختلف كل الاختلاف عن البحث في هوية العناصر والوحدات اللغوية التي تعتمد الاندراج أو الاشتمال؛ لأن "التقابل هنا تقابل نظيري يحدث خارج الفئة أي حاصل بين فئة وأخرى وفي فئة أوسع منها."[3]

وإنما الذي يجمعها هو المجرى، والمراد به"المسلك أو السبيل الذي يسلكه العنصر اللغوي أو المجموعة من العناصر في الكلام فيما يخص تركيبه وإعرابه أو تصريفه وغير ذلك مما يمس اللفظ أو البنية."[4] وهذه هي الميزة الإجرائية التي تنظر إلى الوحدات أو العناصر اللغوية كسلوكات كلامية تجعل من اللفظ منطلقا في التحليل، وهو ماسبقت الإشارة إليه.

وللمجاري حدود تحدّدها وتضبطها، وهذا خلافا للبنوية طبعا، والحدّ "عند سيبويه ومن اتبعه في ذلك، وصف مميز لمجرى الكلام والتراكيب، وبالتالي وصف لطريقة إنتاجها وصوغها أو بنائها."[5] فالحدّ هو الضابط الإجرائي، مما يعني أنه لا يحدّد المفاهيم والمعاني بل يضبط الإجراءات التي تتولد منها الوحدات اللغوية. وتتم صياغة هذا الحدّ الإجرائي في ما يعرف بـ(المثال/الصيغة)، وهو"مجموع الرموز المرتبة التي تمثل بها بنية الباب وفائدتها عظيمة إذ هو تمثيل علمي للواقع غايته الجمع في باب واحد بين عناصر مختلفة بالكشف عن أهم شيء فيها وهي صيغتها المشتركة لا صفاتها الذاتية

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص135.
[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، ص(138-139).
[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص217(هامش).
[4] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص(122-123).
[5] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، ص122.

فقط."[1] فالمثال هو الحدّ الإجرائي لأنه يرسم ويمثل العمليات التي تتولد بها الوحدات اللغوية، أو بعبارة أخرى هو بناء العنصر اللغوي وتجسيده على شكل مثال، ومنه بالبناء غير المثال (فالمثال عند النحاة القدامى صورة للبناء وليس هو البناء بالذات(...) هو تمثيل للكلام ولا يتكلم به."[2] فالبناء هو العنصر اللغوي المتلفظ به في واقع الاستعمال، والمثال هو تمثيل هذا العنصر وصياغته تجريديا.

ويتم هذا الإجراء التوليدي للوحدات اللغوية بالتحويل وهو إجراء أو حمل شيء على شيء، أو هو عمليات تفريعية من الأصل إلى الفرع، وهو تحويل يخضع لنظام من القواعد، كما أن هذا التفريع تقابله عملية عكسية تعرف عند النحاة بـ((ردّ الشيء إلى أصله)).[3] والأصل أساس العمليات التحويلية فمنه ينطلق التفريع وإليه تردّ الفروع، إذا هو "العنصر الذي يؤخذ منه عنصر آخر بزيادة تحّوله إلى وحدة أخرى، وتكون بذلك فرعا على الأول. "[4] وبذلك فإن الأصل هو العاري عن كل زيادة أو إضافة، وتفرع منه الفروع بزيادات يحتملها الأصل.

وتجّر العمليات التحويلية التفريعية إلى تحديد وتعيين مواضع الوحدات اللغوية "في بنية الكلام أو الكلم أي في المثال المجرد لا موقعه الحقيقي في مدرج الكلام ولهذا فالموضع قد يكون فارغا."[5] فالموضع ليس موقع العنصر أو الوحدة اللغوية في مدارج الكلام الملفوظة في الاستعمال، وإنما المراد به المواقع التي يحتلها عنصر ما ولا يمكن أن يحتلها غيره ولو لم يكن موجودا في الكلام، وإنما يبقى موقعه محفوظا في حال ما إذا أراد هذا العنصر الظهور مرة أخرى، ولذلك يوصف الموضع بأنه "اعتباري يقع في داخل بنية معينة، وما البنية إلا مجموعة من المواضع مرتبة ترتيبا اعتباريا غير مواز بالضرورة لتسلسل الكلام الملفوظ." [6] ومثال ذلك حرف الجر و(ال) فهما عنصران لغويان لا يدخلان إلا على الأسماء، ومرتبتهما تكون قبل الاسم حيث يرد حرف الجر أولا ثم (ال)، لكنهما قد لا يظهران في الكلام الملفوظ إلا أن موضعهما يبقى اعتباريا في البنية التي يمكن وقوعهما فيها.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص319.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص279.

[3] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص217.

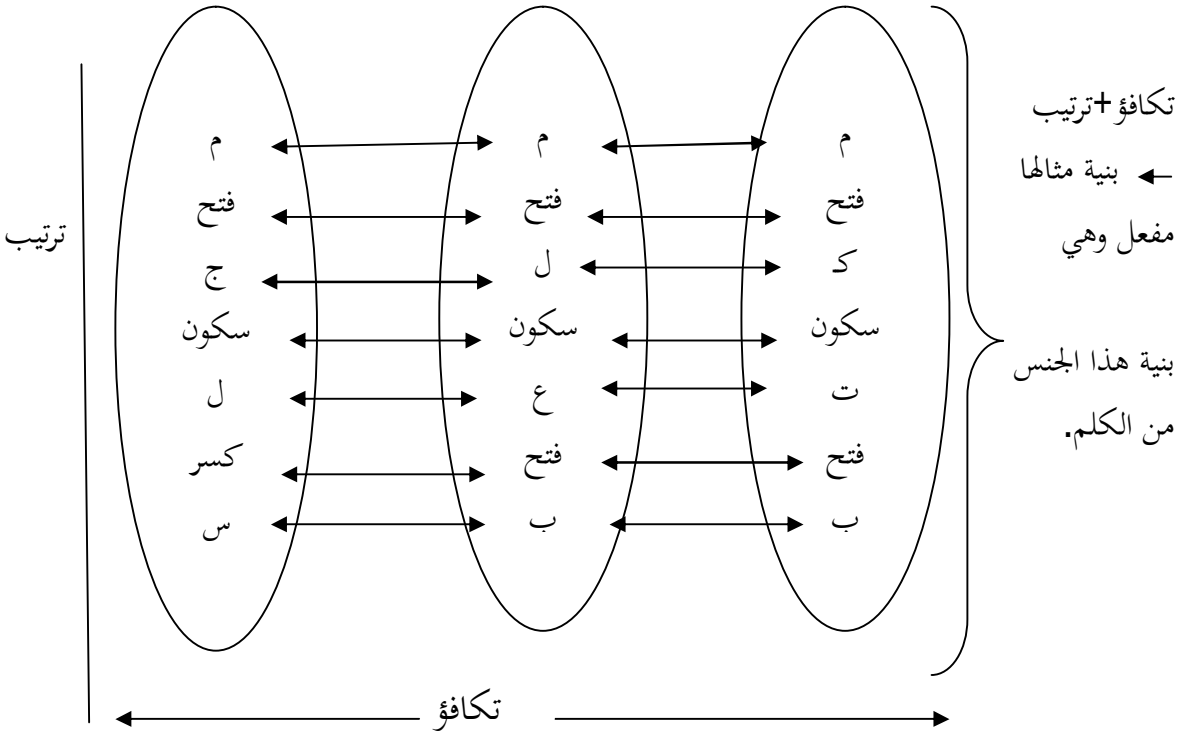
[4] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص140.

[5] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ، موفم للنشر، الجزائر، ج2، 2012، ص50.

[6] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص124.

فإذا كانت اللسانيات البنوية تبتغي التعرف على الوحدات القائمة بذاتها وبالتالي جنسها، فإن النحاة العرب يتجاوزون ذلك بالنظر في المجاري والمواضع التي يحتلها العنصر اللغوي مع غيره من العناصر وإن كان بينهما اختلاف في الصفات المميزة، كما هو عند البنوين، فهم بذلك يسعون للكشف عن دور العنصر ومكانته في المجموعة أو الباب الذي ينتمي إليه، فعلماء العربية " ينطلقون من هذه التحويلات نفسها لتحديد الوحدات، يحملون القطع القابلة **للانفراد** بعضها على بعض فتظهر المواضع التي تختص بها كل وحدة ومجموع هذه المواضع مرتبة تكّون مثالا ويفعلون ذلك بالنسبة لكل مستوى من مستويات اللغة."[1] ومما يمثل به في مستوى الكلم المتصرفة اسما الزمان والمكان، حيث يتم استخراج هذه الوحدة الصرفية الدالة على الزمان أو المكان، وفقا لما تم طرحه سابقا، ويمكن أن تجسد هذه العمليات الحملية هكذا: [2]

(أ-مكتب) (ب-ملعب) (ج-مجلس) المثال الجامع=مفعل.



2. مفهوم الكلمة والمورفيم:

سبق وأن ذكرنا أن النظرية الخليلية الحديثة تفصل بين اللفظ والمعنى في تشخيص الوحدات الصرفية والنحوية وغيرهما، وواقع اللفظ هو المنطلق في تحليل العناصر أو الوحدات اللغوية إذ اللفظ يدل على

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص264.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص38.

المعنى وضعا.ويتم ذلك من خلال النظر في مجرى الوحدات وحدودهاا ومثُلها؛ فالصيغة أو المثال له أهمية بارزة في النظرية الخليلية الحديثة، لذلك يعدّ "من العبث أن يحاول المحلل أن يكتشف في كلمة مثل ((أصحاب)) ما هي القطعة الصوتية التي تدل على الجمع(...) وهذا خلافا لكمة ((مسلمون)) فزيادة الواو والنون هي وحدها تدل على الجمع، وهذه الزيادة اللاحقة هي ميزة لأكثر اللغات الأوروبية."[1]

إن النزعة التقطيعية ليس بإمكانها أن تحلّل الكلم العربية تحليلا علميا، فاللغات تختلف في بناء ألفاظها ودوالها، فاللغة العربية على خلاف اللغات الأوروبية التي تبنى دوالها على انضمام قطعة إلى أخرى، ويفسر عبد الرحمن الحاج صالح ذلك بأن" مفهوم المجموعة ذات الترتيب تنقصهم، وكذا مفهوم الموضع كما يتصوره العلماء العرب."[2] فبنى اللغة العربية تجمعها علاقات تكافؤ وتناظر، ما يجعل التحليل التقطيعي الذي اقترحه اللسانيون المحدثون للكلمة العربية لا يلائمها؛ " لأن الكلمة العربية كل متكامل الأجزاء لا وجود لأحدها دون المجموعة المرتبة ترتيبا خاصا. فالتحليل ينبغي أن يكون إجماليا شموليا أو بعبارة أخرى ألا يكون خطيا وأفقيا فقط مثل التسلسل الكلامي بل عموديا أيضا كما فعله العلماء العرب أي التحليل إلى مادة أصلية (ك ت ب) وإلى بناء أو مثال."[3]

وعلى هذا، فإن للوزن أو المثال أهمية كبيرة في تشخيص وتحليل الوحدات في اللغة العربية عوضا عن المورفيم الذي دعا اللسانيون المحدثون إلى إبداله بمفهوم الكلمة، دون وعي منهم بالفروقات بين هذين المفهومين، فالوزن" تمثيل دقيق لبنية الكلمة العربية يتجاوز التحليل التقطيعي التسلسلي الذي يفضي إلى فرض مفهوم ((المورفيم المتقطع)) في اللسانيات الحديثة."[4]

ونظير هذا التصور الشمولي للوحدات اللغوية تعّرف الكلمة في النظرية الخليلية الحديثة بأنها "كل قطعة صوتية دالة غير قابلة للتحليل إلى عناصر مقطعية صغرى، ولها استقلالية تسمح لها بالظهور في إحدى مواضع اللفظة كما يمكن لها أن تتعاقب مع عناصر [لغوية] أخرى بما فيها العنصر العدمي."[5]

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص252.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص213.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص307.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة(مفاهيمها الأساسية)، ص09.

[5] Hadj-sala , A , linguistique arabe et linguistique généralr , T2 , pp169-170.

نقلا عن: حميدي يوسف، تعليم الوحدات الصرفية في اللغة العربية (دراسة نقدية على ضوء مفاهيم المدرسة الخليلية الحديثة)، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع ، ، ص192.

ويستنتج من هذا التعريف للكلمة أنه مبني على مبدأين اثنين هما:

– **مبدأ الاستقلال:** وهو مبدأ لفظي، ويوضح عبد الرحمن الحاج صالح ذلك بقوله:" كل لفظ دال (وهو المورفيم) إما أن يكون مبنيا مع غيره في بنية الكلمة(كألف ضارب وميم مكتب)، وهذا ليس بكلمة عند النحاة بل مكّون لبنية الكلمة، وإما أن يكون قابلا للانفصال التام(ينفرد في الكلام ككتاب ومنزل) أو الانفصال بالحذف والاستبدال(حروف المعاني والضمائر المتصلة)، وياء النسبة وتاء التأنيث هي كلمة مبنية مع الكلمة بناء غير لازم ويقول سيبويه أنها مضمومة وهي في الواقع كلمة لإمكانية حذفها مع بقاء الكلمة الأولى."[1]

فمقياس الكلمة الانفصال، وهو نوعان:

– **انفصال تام:** وهي أن يكون اللفظ قابلا للانفصال والانفراد في الكلام، أي أن له استقلالا كاملا، فيمكن أن يبتدأ ويوقف عليه، نحو: كتاب، قلم.(وهذا يحكم عليه بأنه كلمة).

– **انفصال غير تام(جزئي):** وهي ما يمكنه الدخول والخروج في كلمة بإمكانها الانفصال والانفراد، فهي مبنية مع الكلمة بناء غير لازم، ذلك أن حذفها لا يؤدي إلى تلاشي الكلمة، وهذا ما يجعل منها كلمة أيضا، نحو: تاء التأنيث وياء النسبة وكذلك الضمائر المتصلة، فهي " ليست مستقلة لفظا مع أنها كلمات يمكن أن تحذف ويستبدل بها غيرها دون أن يصاب الشيء الذي دخلت عليه بأي ضرر، هذا هو تحديد الكلمة عند الخليل."[2] أما الميم في (مكتب) ليست كلمة؛ لأن حذفها يؤدي إلى تلاشي الكلمة، فتصير (كتب) بدل (مكتب) أي تنتقل من الاسمية إلى الفعلية، وهذا خير دليل على أن التحليل اللفظي أولى وأجدى.

وهنا يظهر الفارق بين المورفيم والكلمة، فالكلمة ليست دائما لفظا دالا(مورفيما) يقول عبد الرحمن الحاج صالح:" لا بدّ من التمييز بين العنصر الدال الذي يمكن أن يحذف دون أي ضرر أو تغيير للعبارة وهو الكلمة(...) والتاء في ((افتعل)) وحروف المضارعة فهذه مورفيمات ولكنها ليست كلما؛ لأنها عناصر داخلة في صيغة الكلم فهي من مكونات الكلمة وليست من مكونات اللفظة."[3]

– **مبدأ التعاقب:** وهو إمكانية تعويض الكلمة بعناصر ووحدات لغوية بما فيها العنصر العدمي أو الصفري، فـ" أحرف المضارعة تتعاقب فيما بينها إذ يمكن أن يحل أحدهما مكان

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة(مفاهيمها الأساسية)، ص07.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص326(هامش).

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص221.

الآخر في بنية الفعل المضارع ولكن لا يمكن لها أن تعوض بالعنصر العدمي دون إخلال بالبنية الخاصة بالفعل المضارع، وهذا خلافا للكلمة التي يمكن أن تتعاقب مع العنصر العدمي دون إخلال بالنسبة الأصلية للعنصر اللغوي."[1] فبحذف أحرف المضارعة تتلاشى صيغة ومثال الفعل المضارع، أما الكلمة فيمكن أن يخلو موضعها في الكلام فتعوض بالعنصر العدمي(Ø)، ومثال ذلك(الـ) يمكن أن تتعاقب مع عناصر لغوية أخرى كحرف الجر دون أن تتغير الكلمة الموصولة بها، ويبقى موضعها اعتباريا ولو لم توجد في الكلام الملفوظ. و"قد تكون الكلمة مورفيما أي وحدة دالة، وذلك نحو: (كتاب) وقد تكون أكثر من مورفيم نحو (مكتب)، و(يكتب)"[2] فالميم والياء مورفيمات دالة لكنها ليست كلما. ومما سبق، فالكلمة تتحدد بإمكانية الدخول والخروج مع بقاء موضعها، يقول الحاج صالح: "الكلمة هي الجزء الذي يمكن أن يدخل ويخرج دون أي ضرر للوحدة التي تدخل فيها."[3]

3. مفهوم اللفظة والكلمة:

تقترح النظرية الخليلية الحديثة عوضا عن تقطيع الكلم إلى قطع منفصلة "الكشف عن البنية التي تتجاوز مستوى الكلمة فتشمل زوائدها (كل في موضعه) وذلك مثل (فهم) فهذه القطعة عوض أن تقطع ثم يبحث عن احتمالاتها يجب أن تقطع مع لوازمها في عملية واحدة؛ إذ الكلمة مع ما يلازمها تكون وحدة تسمى اللفظة."[4] واكتشاف عبد الرحمن الحاج صالح لهذا المفهوم الأصيل في فكر النحاة العرب الأوائل له علاقة وثيقة بالمفهوم الرياضي المجموعة أو الباب في الفكر اللغوي، فالتصور السليم للكلمة لا يبنى على تحليلها إلى قطع استنادا إلى الصفات المميزة بل إلى انتماء العنصر اللغوي (=الكلمة هنا) إلى عنصر أو مستوى أكبر منه للتعرف على ماهيته ودوره في المجموعة، أو بعبارة أخرى تحلل الوحدة اللغوية بالنظر إلى موقعها في المستوى الذي تنتمي إليه أو هي جزء منه، حيث تكّون مع نظيراتها تكافؤا وتناظرا.

---

[1] حميدي يوسف، تعليم الوحدات الصرفية في اللغة العربية (دراسة نقدية على ضوء مفاهيم المدرسة الخليلية الحديثة)، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع ، ، ص192(هامش).

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص14(هامش).

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص251(هامش).

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص106.

إن مفهوم اللفظة يتحدّد من مبدإ (الانفصال والابتداء)، فمنطلق التحليل في النظرية الخليلية الحديثة "كل ما ينفصل ويبتدأ به وهي صفة الانفراد، ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه، ولهذا يجب أن ينطلق من أقل ما ينطق به مما ينفصل ويبتدأ به(= ينفرد)."[1] فهي بذلك نواة لكونها تشكل أصلا لغيرها، ولقد سمى النحاة الأوائل كسيبويه هذه النواة" بالاسم المفرد و((ما بمنزلة الاسم المفرد))، وأطلق عليها ابن يعيش والرضي اسم ((اللفظة)) وترجمناها بـ((lexie))."[2]

فاللفظة هي القطعة التي لا يمكن أن يوقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيدا، أو بعبارة أخرى يجب أن تتحقق فيها الوحدة اللفظية والوحدة الإفادية (وهو المراد بالانفصال والابتداء)، كما سبق ذكره.

وقد مثل عبد الرحمن الحاج صالح بالوحدة اللفظية #كتاب# فهي وحدة مفيدة لإمكانية أن تكون جملة في جواب من سأل: ما بيدك؟ فيكون الجواب كلاما مفيدا بلفظة يمكن أن تنفصل ويبتدأ بها وهي:كتاب. ثم تجرى العمليات الحملية على هذه القطعة بحملها على قطع أخرى لها منزلة الانفصال والابتداء من قبيل: بكتاب بالكتاب، كتاب كبير. فكل هذه العبارات تكّون كلاما مفيدا لا يمكن أن يوقف على جزء منه, ثم ترتب هذه العبارات تفريعيا، حيث يكون بعضها أصلا لبعض. وتعدّ هذه العبارات مكافئة للنواة الأصل أو هي بمنزلتها من حيث الانفصال والابتداء (=الانفراد) بإلحاقها بها بالتفريع بواسطة الزوائد يمينا ويسارا. [3]

فالوحدات في مستوى اللفظة "ليست هي الكلم مجردة من لوازمها بل هي وحدات يندمج فيها الاسم والفعل مع ما تقترن به لزوما من أدوات مخصصة له وغير ثابتة (على صورة دخول وخروج) بل ومن وحدات مماثلة (أي من جنسها ومستواها) تخصصها(...) وعلى هذا فإن العبارات مثل: رجل- الرجل- رجل الغد- بالرجل- مع الرجل- الرجل الذي قام أبوه أمس في الصباح الباكر إلخ. كل واحدة منها بمنزلة اسم واحد."[4] فكلمة رجل وحدة لفظية وهي النواة والأصل المتجردة من الزوائد، وكل ما يمكن أن يدخل على هذه اللفظة من الزوائد(التحويل والتفريع) لا يغير من كونها لفظة، مع أن العبارات المتفرعة عنها هي كذلك تكون كلاما مفيدا ولا يمكن أن يوقف على جزء منها، فهي

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص219.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

[3] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص249.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص192.

بمنزلتها أو هي تكافئ منزلتها، مما يعني أنها لفظة متفرعة عن اللفظة الأصل. "وعلى هذا فالاسم المجرد عن الزوائد هو الذي سموه بالمفرد في زمان سيبويه،(...) فكل هذه الوجوه من تصرف الاسم هي اسم واحد- وهي متساوية بعضها إزاء بعض- إذ كل واحد منها يبقى اسما واحدا ولا تغيره الزيادة عن ذلك(...) وفي داخل هذه الوحدة القابلة للزيادة دون تغيير ماهيتها لا يجوز الفصل بين عناصرها ولا تقديمها بعضها على بعض لهذا السبب نفسه."[1]

ولما كانت اللفظة تتمثل في " اللفظة الاسمية –ويسميها سيبويه ((ما بمنزلة الاسم المفرد أو الاسم الواحد))- ومنها اللفظة الفعلية. وهما عبارة عن الصيغة التي ترتبط فيها العناصر التي تدخل على الاسم وتخرج، والتي تدخل على الفعل وتخرج. "[2] فإن النحاة الأوائل قد سموا هذه الزيادة بالتمكن، وقد أدركوا عند حملهم للنواة على غيرها مما هو أوسع وأطول منها بالزيادات أن للتمكن درجات ومستويات، إذ "ليست كل الأسماء تحتمل كل الزوائد، فهناك الممنوع من الصّرف لا يحتمل التنوين والكسر- إلا في حالات معينة- وهناك العلم المعرف بنفسه لا تدخل عليه أل وهناك المبني لا يدخل عليه الإعراب، وغير ذلك."[3] والأمر نفسه بالنسبة للفعل.

ويبين عبد الرحمن الحاج صالح أن هذه الزوائد تربطها باللفظة النواة علاقة وصل لا بناء، "ومعنى ذلك أن هذه العناصر داخلة في وحدة الاسم وصيغته لا البنائية الخاصة بباطن الكلمة بل التي تحصل بالوصل والانضمام لتتميم النواة(التي هي الاسم المجرد من الزوائد = المفرد)"[4] فهذه الزوائد وإن كانت جزءا من اللفظة إلا أنها موصولة وليست مصوغة في بنائها، ومثال ذلك الوصل الذي يحدث بين أل وما تدخل عليه أو ما بين المضاف والمضاف إليه.

وهنا يظهر الفرق بين الكلمة واللفظة، فـ"هذه الزوائد تدخل وتخرج وهو ما يتصف به الإدراج الذي يتم بالوصل وليس كالادراج الذي يحصل بالبناء. فالوصل يحصل في داخل اللفظة، أما البناء فهو يحدث في داخل الكلمة."[5] يضاف إلى ذلك أن "الكلم هي العناصر التي تتكّون منها اللفظة: فالأصل مثل (كتاب) هو لفظة تحتوي على عنصر واحد، وهذا العنصر هو كلمة فهو مجموعة ذات

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص126.
[2] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 89.
[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص14(هامش).
[4] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص128.
[5] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص222.

عنصر واحد. أما (الكتاب) فهو متساو تمام لـ(كتب) من حيث إنه يقوم أحدهما مقام الآخر في بنية الكلام(لهما موضع واحد في مستوى الكلام) إلا أن (الكتاب) يتكون من عنصرين أي كلمتين."[1] فالكلمة هي كل ما يمكن أن يدخل في إحدى المواضع الخاصة باللفظة، سواء كانت اللفظة النواة أو الزوائد التي ترتبط بها.

وانطلاقا من هذا التصور يمكن للباحث والمحلل اللغوي أن يبني المثال والحدّ الذي يتحدد به الاسم والفعل كلفظة "فحدّ الاسم من الجانب اللفظي يكون كالتالي:

هو وحدة لغوية يولدها الدخول على الاسم المفرد والخروج منه لعدد من الزوائد وصلا لا بناء."[2] وقد فعل النحاة العرب بالفعل مثل ذلك" فللفعل أيضا حده ومثاله إلا أنه يختلف عن الاسم في أنه متفرع إلى ثلاثة حدود الماضي والمضارع والأمر والأصل في الماضي هو الغائب؛ لأنه يأتي على أقل ما يمكن أن ينطق به: الفعل +علامة عدمية تمثل ضمير الغيبة ثم تتفرع عليه الأمثلة بزيادة ضمير الرفع ثم ضمير النصب على يساره والزوائد التي تخص الفعل ك((قد)) وغيرها."[3]

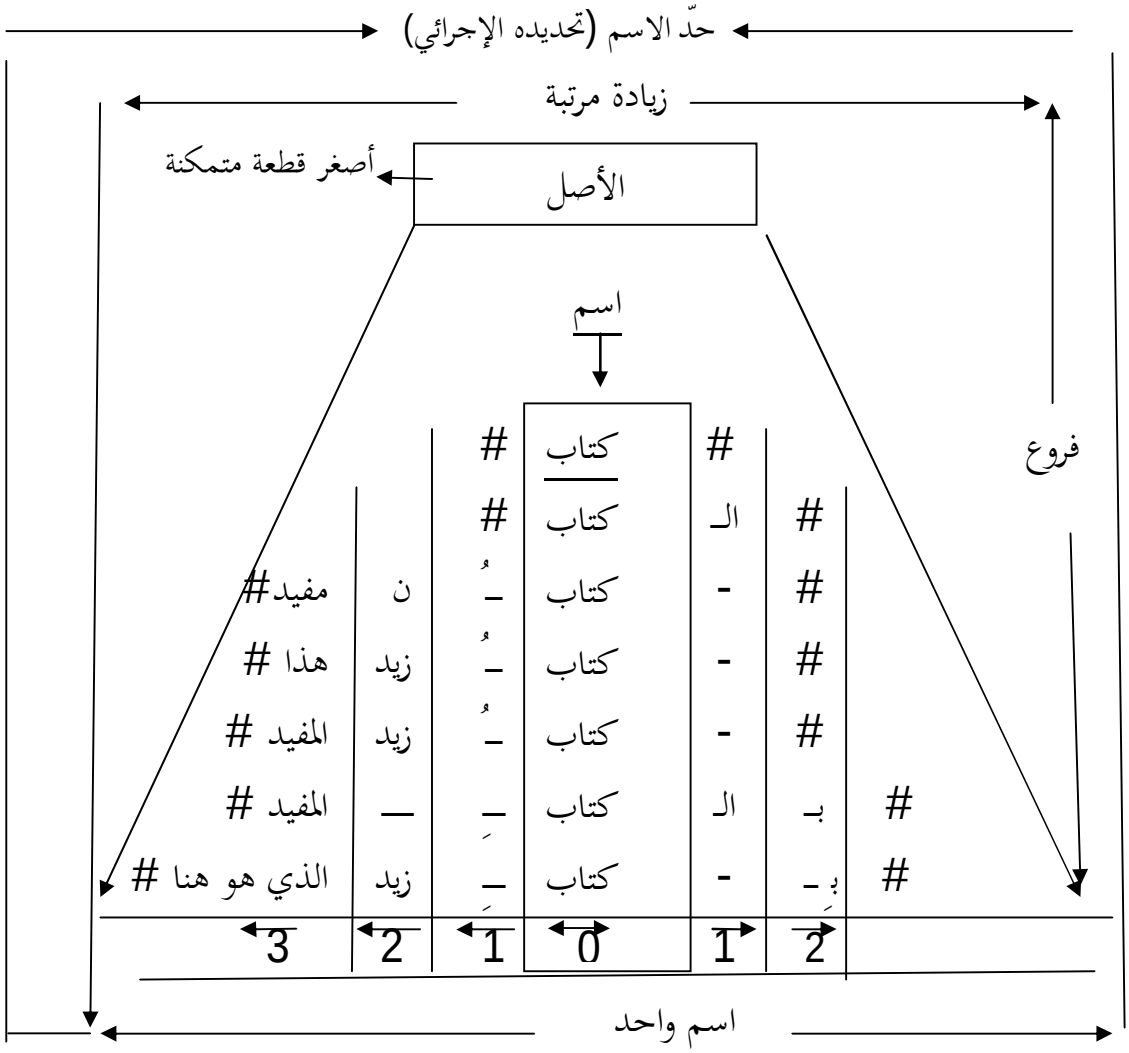
وقد مثّل عبد الرحمن الحاج صالح لحدّ الاسم لفظيا كالتالي:[4]

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص326.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص132.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة(مفاهيمها الأساسية)، ص72.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه ص76.



4) الميزان الصرفي:

الميزان الصرفي هو معيار من الحروف وضعه علماء الصرف؛ حتى يعرفوا به ما للكلمة من أصالة أو زيادة. ولمَّا كانت أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثية عَدُّوا أصول الكلمات ثلاثة، وقابلوها عند وزنها بثلاثة أحرف هي: الفاء، والعين، واللام.

ويصوِّر هذا الميزان الحركات، وذلك مثل: حَسُنَ على وزن(فَعُلَ)، و خَرَجَ على وزن(فَعَلَ)، وهكذا. ويُسَمُّون الحرف الأول فاء الكلمة، والثاني عينها، والثالث لامها.[1] فالميزان الصرفي عبارة عن "مقولة منهجية تأتي على شكل صيغة تجريدية ذات مكونات أساسية ومكونات إضافية، يستطيع الباحث باستخدامها وقياس المنطوق إليها معرفة المحذوف والأصيل والزائد."[2]

[1] ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص53. وينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص29.

[2] سعيد مصلوح، دراسة نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 1989م، ص221

ويعرف أيضا بالتمثيل؛ لأنه يمثل ويصف الموزون لقول أبي حيان الذي نقله عنه ابن عصفور، "التمثيل: تُقابِل الأصول بالفاء والعين واللام، فإن لم تفن الأصول كررت اللام حتى تفني. والزوائد إن لم تتكرر من لفظ الأصل بقيت في المثال، أو تكررت وزنتها بالحرف الموزون به الأصل."[1]

وهو عند سيبويه التصريف والفعل، حيث يقول:"هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل."[2]

ويظن عبد الرحمن الحاج صالح أن "ابن أبي إسحاق هو أول من جعل(فعل) رمزا لكل أصل يشتق منه، وهذا ليس ببعيد إلا أن اتخاذ الفاء كرمز لكل حرف أصلي من المرتبة الأولى، وهكذا بالنسبة إلى للعين واللام بحسب المرتبة فهذا تجريد وتعميم خطير، ولاشك أن الخليل هو صاحب هذا التجريد العظيم الفعالية."[3]

وأما إذا كانت الكلمة مبنية على أكثر من ثلاثة أحرف فهي على ثلاثة أنواع:[4]

الأول: الزيادة الأصلية:فإذا كانت رباعية نضيف إليها لاما، وذلك نحو : جَعفر على وزن (فَعْلَل)، وإذا كانت خماسية نُضيف لامين، وهي في الأسماء خاصة نحو: سَفْرَجل على وزن(فَعْلّل).

الثاني: الزيادة الناشئة عن تكرار حرف أصلي:سواء أكان التكرار للإلحاق، نحو: جَلْبَب، فالباء الثانية زيدت لإلحاق الكلمة بنحو: دَحْرج، أم لغير الإلحاق، نحو: هَدَّب،وقَطَّع ويوزن بتكرار اللام أو العين (قَطَّع) على وزن (فَعْلَل)، و(هدَّب) على وزن (فعَّل).

الثالث: الزيادة غير أصلية، ولا ناشئة عن تكرار حرف أصلي:وهذا يوزن بالميزان مع زيادة الحرف غير الأصلي نحو: (قائم) على وزن (فاعِل) و(اعشوشب) على وزن (افْعَوْعَل) ، وإنْ حُذف في الميزان يُحذف مايقابله، نحو:(قاضٍ) وزنها (فاعٍ).

وأما فيما يرتبط بتصور اللسانيين المحدثين للميزان الصرفي فسنؤخر الحديث عن ذلك إلى موضعه المناسب لذلك بإذن الله تعالى.

---

[1] علي ابن عصفور الإشبيلي، المصدر السابق، ص19.

[2] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج4، ص242.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر (العاصمة)، 2012م، ص32.

[4] ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص(30،31).

5) مصطلح الصيغة بين الترادف والاستقلال:

تعتبر الصيغة في التحليل الصرفي جزءا من المنهج فهي بذلك ليست حدثا لغويا بل هي وحدة يستعان بها في تحليل البنى الصرفية، "واكتفاء الصرف بالصيغة كاكتفاء الأصوات بالصوت واكتفاء التشكيل بالحرف والمقطع استكفاء فرضه التحليل، وإلا فليست باللغة."[1] فهي بذلك تعدّ "مفهوما إجرائيا بالغ الأهمية وأداة تنظير في كل الأعمال التي تناولها الصرف العربي."[2] فهي مصطلح تنظيري وأداة إجرائية في الجهاز الواصف للصرف العربي.

فهي أداة ينظر إليها باعتبارها "تلخيصا شكليا لطائفة من الكلمات تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته، ثم إنها باعتبارها علامة لا بد أن تدل على معنى خاص هو معنى المورفيم."[3] ومثال ذلك صيغة (فاعل) فهي علامة على معنى وظيفي مورفيم المشاركة تختصر الكلمات التي تقع تحتها من قبيل: جادل، قاتل، ناضل. ويرى تمام حسان أن الصيغة"بالنسبة إلى أمثلتها المختلفة ميزان صرفي."[4] فهي بذلك عملة واحدة ذات وجهين، حيث هي علامة لما تدل عليه من معنى وظيفي خاص بالمورفيم، وهي ميزان صرفي بالنظر إلى ما يندرج تحتها من كلمات كما سبق التمثيل لذلك.

وتجدر الإشارة بأن الصيغة الصرفية قد لا تدل على المورفيم بمفردها فتستدعي اللجوء إلى المثال وإلا بوسيلة نحوية، خارجة عن النظام الصرفي، هي السياق، ومثال ذلك: صيغة (فْعل) التي تشترك للدلالة على الصفة المشبهة والمصدر ك(شْهم) و(ضْرب) فغموض الصيغة يفكه اللجوء إلى المثال، فنفهم أن (فهم) مصدر و(شْهم) صفة، وأما (عدْل) فهي تصلح لتدل على صفة أو مصدر فنلجأ إلى السياق.[5]

غير أن هذا الاشتراك المصطلحي بين الصيغة والوزن يقع عندما يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان فالفعل ((ضرب)) صيغته (فعل) وميزانه (فعل) أيضا، ولكن العلامات قد تطرأ عليها تغييرات تخالف الأصل الصيغي الذي تندرج تحته نتيجة لظواهر الإعلال والإبدال أو النقل والحذف،

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص176.

[2] ينظر: المهيري وآخرون، من الكلمة إلى الجملة، ص49 نقلا: محمد شندول، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، ص62-63.

[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص173.

[4] تمام حسان، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص174.

فلا يحدث توازن بين العلامة والصيغة الصرفية، نحو: ضرب (فعل)، والأمر منه على صيغة (فعِل)، والأمر من (وقى) عند صياغته على منوال (افعل) يئول إلى (قِ)، وما يقابل هذه العلامة في الصيغة هو العين المكسورة. فصيغته التي يندرج ضمنها هي (افعل)، وما هذه العين المكسورة إلا تمثيل للميزان ولا تمثل الصيغة، فالتفريق بين الصيغة وهي ((مبنى صرفي)) وبين الميزان وهو((مبنى صوتي)) تفريق هام جدا له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات.[1]

فالصيغة هي علامة على الانتماء المقولي لا يعتريها التغيير، أما الميزان فيلحقه التغيير إذ يصور العلامة لا في أصلها الصرفي وإنما في حقيقتها الصوتية أثناء الاستعمال، وبهذا تعدّ "الصيغة باعتبارها علامة على المورفيم لا يدخلها الإعلال أما باعتبارها ميزانا صرفيا فهو يدخلها، ...، وتدخل الصيغة في الجدول كما تدخل الأمثلة، فنحن نستطيع أن نصّرف الصيغة من غير الاستعانة بأمثلتها، مثال ذلك: أنا افتعلت، أفتعل..."[2]

وكأننا بهذا الفصل بين مصطلح الصيغة والميزان نفصل في الوقت نفسه بين ما ينتمي إلى اللغة وبين ما ينتمي إلى الكلام ، أو هو فرق ما بين البنية العميقة والبنية السطحية على التوالي.

ولبيان ذلك بصورة أفضل، يورد تمام حسان الجدول التالي:[3]

المعنى	الصيغة الصرفية/ المبنى الصرفي	العلامة	الميزان
الطلب	استفعل	استخرج	استفعل
الطلب	استفعل	استخار	استفال

ومما سبق، فإن تمام حسان يوازي بين مصطلحي الصيغة والبناء أو المبنى الصرفي، وكذا بين مصطلحي الميزان والمثال،[4] وبين الهيكل والهيئة والشكل. والهيئة مصطلح عام تشترك فيه الصيغة والميزان، فالهيئة أو الهيكل أو الشكل[5] تمثيل وتصوير للعلامة صيغة وميزانا، كما يتضح أن التمايز بين

[1] ينظر:تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص(144،145).

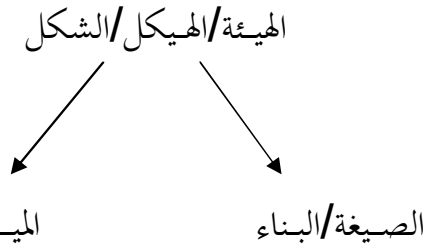
[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 175.

[3] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص145.

[4] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص(144-145).

[5] ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص(144-145).

الصيغة والوزن هو تمايز شكلي يقتضيه المنهج ذلك أن المعنى الصرفي لا يتغير بين الميزان والصيغة. ونبين ذلك بالمخطط الآتي:



وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفصل المصطلحي والمنهجي في الوقت نفسه بين الصيغة والميزان وجد من قال به من النحاة، حيث أجاز بعضهم فيما حذف منه شيء أن يوزن باعتبار أصله قبل الحذف، نحو: يُدْفِعُ)، وفي هذا يقول الاستراباذي شارحا قول ابن الحاجب في الشافية:" إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله يعني وإن كان في الموزون حَذف حُذف في الزنة مثله... قوله((إلا أن يبين بينهما)) أي: يبين الأصل في المقلوب والمحذوف، يعني أنك إذا أردت بيان الأصل في المقلوب والمحذوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه وهو وهم لأنك لا تقول: إن أشياء مثلا عند سيبويه فْعلاء إذا قصدت بيان أصله بل الذي تزن بفعلاء ما ليس فيه قلب، وهو أصل هذا المقلوب. تقول أصل أشياء على وزن فعلاء، وكذا لا تقول إذا قصدت بيان أصل قاض فاعل فلا يكون أبدا وزن نفس المقلوب والمحذوف إلا مقلوبا ومحذوفا."[1] أي إذا وقع في الموزون تغيير من حذف أو غيره أعملت ذلك في الصيغة أيضا، فوزن قاض فاع بحذف اللام. أما إذا أريد بيان أصل المقلوب أو المحذوف لم يقلب في الوزن فيقال في قاض فاعل لبيان أصله، لكن الاستراباذي رأى غير ذلك، فإذا أريد بيان أصل الموزون فلا يقابل قاض بـ(فاعل)، بل أضاف شرطا وهو قولك أن أصل قاض إذا جيء دون تغيير يكون على (فاعل).

ومن هذا النص نستنتج، ما يلي:

– يرى كل من الاستراباذي وابن الحاجب أن الأصل في الوزن أن توزن الكلمة كما هي في الواقع، وهذا يقترب من تحديد تمام حسان من أن الميزان / المثال مبنى صوتي.

[1] رضي الدين بن الحسن الاستراباذي، المصدر السابق، ج1، ص(31-32).

– لم يذكر الاستراباذي وابن الحاجب مصطلح الصيغة في مقابل مصطلح الوزن، مع جواز أن يبين الوزن الأصل الذي ينتمي إليه.

– يوافق الاستراباذي ما قال به ابن الحاجب على شريطة أن يوضع قيد (أصل) مع ذكر الميزان حتى لا يختلط الأصل مع الفرع، وأما تمام حسان فبدل أن يضع كلمة أصل كما فعل الإستراباذي نجده يخصّص لذلك مصطلح الصيغة.

ويذكر تمام حسان أن "الصرفيين علقوا أمر اختلاف الصيغة والميزان على النقل والحذف، فأبانوا ما يرد من ذلك في الميزان مع التذكير دائما بأن الصيغة تحكي قصة أخرى، أما مع الإعلال والإبدال فإن علماء الصرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال، بحيث إنهم زعموا في (قال) وهو ينتمي إلى صيغة فعل أنه على وزن (فَعَل) أيضا وليس على وزن (فال)."[1] وهذا أمر حاصل عند الصرفيين، غير أنه وجد من زعم أن الإعلال يؤثر في الوزن فيبين الوزن التغيير الصوتي الحادث كما هو في الواقع. فقد جاء في شرح الشافية لابن الحاجب أن عبد القاهر الجرجاني رأى في المبدل عن الحرف الأصل أنه يجوز أن يعبّر عنه بالبدل فيقال في قال إنه على وزن فال، ويحمل على هذا أيضا ما كان مبدلا من تاء الافتعال من نحو: اضطرب فنقول وزنها افْطَعَل لا افتعل على المشهور من أقوال الصرفيين.[2]

ويفرق بعض المحدثين بين مصطلحي الصيغة والبنية، "فالبنية هي مجموع الصوامت والصوائت التي تتكون منها الكلمة. ولعله يلاحظ توافق مفهوم الصيغة مع البنية إلا أن البنية أخصّ والصيغة أعّم، وبينهما كما يقول المناطقة عموم وخصوص وجهي؛ بمعنى أنهما يتفقان في بعض الأوجه وينفرد كل منهما بميزة لا تتوافر في الآخر."[3] ولعل مرّد هذا الاختلاف بين الصيغة والبنية أو البناء عند بعض اللسانيين المحدثين أن الصيغة ترد دالة على مجموع علامات تندرج تحتها أو هي تلخيص شكلي لها، بعبارة تمام حسان، في حين أن البنية تخص مفردة بعينها بما هي مكونة من صوامت وصوائت، وبهذا فالصيغة أعم والبنية أخص. أو بعبارة أخرى يمكن القول إن الصيغة تندرج ضمنها مجموعة من الأبنية

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص(144،145).

[2] ينظر: الاستراباذي، المصدر السابق، ج1، ص18.

[3] عبد الرحمن حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر(1932م- 1985م)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، ط1، 2013م، ص 193.

أو العلامات، أما تمام حسان فيوازي بين مصطلحي الصيغة/ البناء أو المبنى الصرفي، ويخصص لمصطلح البنية كما هو عند غيره مصطلح العلامة التي هي التحقيق الصرفي للمورفيم.

وإذا كانت الصيغة في اللغة العربية بما هي تمثيل للأصل المقولي " تعجز عجزا تاما عن أن تشمل طائفة كبيرة من العناصر اللغوية غير الخاضعة للاشتقاق كالضمائر والأدوات."[1] فإن علاقة العموم والخصوص تتغاير فتصير البنية أعم من الصيغة، ذلك أن "الصيغة منحصرة في الأسماء والأفعال والصفات، أما البنية فهي شاملة لباقي مباني التقسيم الضمير وأكثر الخوالف والظرف والأداة فهذه الأخيرة وإن دلت على معنى وظيفي فهو إنما تدل عليه بمادتها ولفظها ولا تدل عليه بقالبها أو صيغتها، ومن ثم فإن كل صيغة بنية وليس كل بنية صيغة."[2] فكل كلمة هي بنية تتكون من صوامت وصوائت، وبهذا فكل أقسام الكلام العربي أبنية، غير أن مصطلح الصيغة لا يندرج ضمنه من مباني التقسيم الضمائر والخوالف والظروف والأدوات، فالصيغة تتكون من مجموعة من البنى الصرفية إلا أن هذا لا يعني أن كل بنية تندرج ضمن الصيغة، فهي بهذا التصور أعم من الصيغة.

وهذا الطرح يجّر إلى القول بأن " الفاصل بين الصيغة والبنية هو أن الصيغة لا بد أن تدل على معنى وظيفي، أو ما سماه ابن جني بالمعنى الصناعي، وهو المعنى الذي تفيده هيئتها وقالبها، أما البناء أو البنية كالظرف والضمير والحرف فهو وإن دلّ على معنى وظيفي فهو إنما يدل عليه بمادته ولفظه، أو على حد تعبير ابن جني بدلالته اللفظية وليس بدلالة صناعية يدل عليها قالبه أو صيغته فلما سقطت دلالة صيغته أو قالبه لم يستحق أن يوصف بكونه صيغة؛ لأنه حينئذ وصف لا معنى له."[3]

وحسب هذا التصور، فكل صيغة بنية وليست كل بنية صيغة، ومثال ذلك: (قائم) تعد بنية وصيغة، فهي بنية لتكونها من عدد من الحروف تدل على معنى معجمي تقتضيه الدلالة الحرفية، وهي صيغة لأنها تحمل معنى وظيفيا يرتبط بوزن (فاعل) الذي يدل على الفعل وعلى من قام بالفعل.

وأما في اللسانيات الغربية الحديثة، فيستعمل "المصطلح الفرنسي (Forme) في علم الصرف للتعبير عن مصطلح (الصيغة)، ونجد المصطلح (Schéme) في قاموس (روبار الصغير) (Le

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص177.

[2] الطاهر شارف، أثر الوظيفة التواصلية في البنية الصرفية العربية، ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم الآداب واللغة العربية، 2012،2013م، ص27

[3] علي بعداش، الميزان الصرفي العربي أصوله وتطبيقاته الأفعال دراسة أنموذجية في ديوان زهير بن أبي سلمى، ماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، قسم اللغة العربية وآدابها، 2009م، ص41.

Petite Robert) لـ: ألان راي،(Rey (A))، وهو مرادف لمصطلح (وزن)، ويعبر عن مفهومه. فهو يعني في هذا القاموس الصيغة في حركتها (Structure en mouvement) وليس الصيغة في حد ذاتها، وفي حال ثباتها فالوزن هو الصورة النوعية(Figure de style) لطريقة حلول المفردة في الصيغة."[1] فالمراد بالوزن حركية الصيغة لا ثباتها، وهو الصورة النوعية أو الصوتية التي تصف البنية في حركتها وليس في حال جمودها وثباتها، على خلاف الصيغة التي هي القالب التجريدي الثابت، وهذا يوافق ما ذهب إليه تمام حسّان.

غير أننا نلفي اتجاها مغايراً لما ذهب إليه تمام حسان عند اللسانيين العرب المحدثين، وهو رأي يناقض وجهة النظر السابقة في التفريق بين مصطلحي الوزن والصيغة، حيث يحدّ المنصف عاشور الوزن بكونه" آلة توصف بها الصيغ الاسمية والفعلية الراجعة إلى أصل نظري واحد."[2] والغرض منه هو قياس الكلمة "لمعرفة حروفها الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون."[3] والمقصود بذلك " كما صرح عدد من هؤلاء الباحثين في جلسات علمة حوارية، أن الوزن هو الشكل المجرد للصيغة، والصيغة هي الشكل مع المحتوى، أي بنية الكلمة من حيث هي شكل مجرد أدمجت فيه العناصر الصوتية. فإن جمعت بين الوزن والمحتوى تحصلت على الصيغة، وإن جردت الصيغة من المحتوى تحصلت على الوزن. فكأن الوزن هو الهيكل العظمي (Organisme) للكلمة، وبناء على ذلك تكون وظيفة الوزن المعالجة النظرية للمفردات والصيغة آلة تقديرها مستعملة."[4]

وإلى مثل ذلك يذهب الباحث المغربي أحمد المتوكل " إلى أن هذا التماثل لا يجب أن يحجب عنا الفرق الواضح بين مفهوم الوزن باعتباره مؤشرا لنوع المحمول (أصليته وفرعيته) وبابه (فَعَلَ/فَعِلَ/فَعُلَ) ودلالته المعجمية (العلية، والانعكاسية، المطاوعة، المشاركة، ...)، ومفهوم الصيغة باعتبارها التحقق الصرفي للصورة المجردة.بعبارة أخرى نفس البناء ((فَعَلَ)) وزن باعتبار الصورة المجردة وصيغة باعتبار

[1] Rey et all : Le Petit Robert , P.1776 ، نقلا: محمد شندول، المرجع السابق، ص71.

[2] المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي العربي، ص86. نقلا عن: محمد شندول، المرجع السابق، ص72

[3] المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي العربي، ص85.نقلا عن: محمد شندول، المرجع نفسه، ص72

[4] محمد شندول، المرجع السابق، ص72.

التحقق الصرفي"[1] وإن كان مصطلح (البناء) يوازي المبنى أو الشكل أو الهيكل عند تمام حسان، وهو هيئة الكلمة سواء أكانت صيغة أو وزنا.

وبهذا نجد أنفسنا بين نظرتين مختلفتين، إحداهما ترى أن الصيغة هي الشكل المجرد للكلمة والوزن هو الميزان الصوتي لها حيث يصفها كما هي في الاستعمال، ويرى آخرون أن الصيغة هي الوزن الصوتي للكلمة بالنظر إلى حقيقتها الصوتية المتداولة والوزن هو الشكل المجرد للكلمة، أما مصطلح (البناء) فهو واحد عند كلا الفريقين.

ونجد اتجاها ثالثا يفرق بين هذه المصطلحات (الصيغة، الوزن، البناء) تفريقا صرفيا محضا، " حيث تختص الصيغة بما له دلالة تصريفية، في حين أن الوزن أعم؛ لأنه يشمل كل كلمة قابلة للتصريف، وعلى سبيل المثال فإن كلمة (جعفر) لها وزن هو (فعلل) وليس لها صيغة؛ لأن هذا الوزن لا يدل على معنى تصريفي معيّن. وهكذا يمكن القول: إن الصيغة أخص من الوزن، فكل صيغة وزن، وليس كل وزن صيغة."[2]

وأما الفرق بين الصيغة والبناء، فيرى محمد محمد يونس علي أن "الصيغة بالإضافة إلى ما تقدم من الإشارة إلى دلالتها التصريفية - وزن يبين الصوائت المخصوصة ولا يبين الصوامت الأصلية على وجه التخصيص، وإنما يكتفي ببيان مواضعها من الصوائت وترتيبها، وهي في هذا تشترك مع الوزن. أما المبنى فهو يتكون من أصوات مخصوصة سواء أكانت صوامتاً أو صوائتاً ويبين ترتيبها ومواضعها، فمبنى الكلمة (ضرب) هو (ض- ر – ب)، ورسم في الكتابة الإملائية ضرب، وصيغتها (فعل) ووزنها كذلك (فعل)، ومبنى كلمة(عمرو) هو (ع-َم-ر–ن) ويرسم (عمرو) و وزنها فْعل وليس لها صيغة."[3] فالوزن والصيغة يترادفان في كونهما يميزان الصوائت دون الصوامت، وبمعنى آخر فحروف الفاء والعين واللام لا تصف ولا تحدد الصوامت الأصلية الموجودة في الموزون فعلا ولكنها تصف الصوامت الزوائد، أما الصوائت فإنها تذكرها بلفظها، ويختلفان في أن الوزن يرتبط بكل ما يقبل التصريف، في

[1] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي)، دار الأمان، الرباط، د س ن، ص23.

[2] محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2، 2017م، ص271.

[3] محمد محمد يونس علي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

حين أن الصيغة تتعلق بما له دلالة تصريفية.وهذا التفريق بين الصيغة والوزن يرتبط بالفهم التراثي للميزان الصرفي في أنه يصور الصوامت الأصول.

ويرى الباحث محمد شندول أن "علماء اللغة صنفوا الصيغ بحسب مقولاتها المعجمية؛ فوزعوها إلى صيغ أسماء وصيغ صفات وصيغ أفعال، لكنهم أبقوا على مفهوم الصيغة مفهوما غير مميز لما يندرج داخل المقولة الواحدة من صيغ."[1] فمصطلح (الصيغة) عند علماء اللغة العربية مصطلح يتصف بالشمولية؛ لأنه وضع للدلالة على وزن كل الصيغ سواء أكانت بابا كالاسم والفعل أم كانت فرعا لما يندرج داخل الباب الواحد من صيغ فروع.

وفي سبيل التمييز بين شمولية" مصطلح (صيغة) والمنوال الشكلي المميز اقُترح في الدرس اللساني الحديث مصطلح (صيغم) لهذا المنوال المميز مقابلا للمصطلح الأعجمي (Morphème) وينطبق ذلك على كل صيغة فرعية مما تستدعيه كل مقولة معجمية من الصيغ المتعددة...إن هذا التمييز بين الصيغة والصيغم يقلص ولو جزئيا التعميم الغالب على مفهوم الصيغة، وبناء على ذلك يمكن اتخاذ هذا المصطلح اللساني الجديد جزءا من الجهاز المصطلحي الصرفي لحل قضية التعميم في مصطلح (صيغة)"[2] فصيغ الفعل المزيد – مثلا – هي مجموعة أو جدول من الصياغم؛ لأنها تفريعات من الفعل المجّرد، نحو: (انفعل)، تعدّ صيغماً لأنها جزء أو فرع من الصيغة المجردة (فَعل).

الصرف العربي، إعادة الوصف والتنظير:

حاول بعض اللسانيين العرب المحدثين إعادة وصف النظام الصرفي العربي، وقد استمدوا منهجهم من معطيات الدراسات الصرفية الحديثة؛ ابتغاء تجديد الصرف العربي ولمِّ شتات ما تفرق منه من مباحث عديدة في جهاز صرفي متكامل، ومن أهّم وأبرز هؤلاء: كمال بشر، وتمام حسان، ومحمد عبد العزيز عبد الدايم.

أ. محاولة كمال بشر:

يقدم لنا كمال بشر نظرة لسانية جديدة لمجال علم الصرف العربي، حيث يرى أنّ الصرف العربي التقليدي يشتمل على نوعين رئيسين من الدراسة:

النوع الأول: تناول صرفي صرف بما يعرض لقضايا الصرف لغرض معنوي يخدم الجمل والتراكيب.

[1] محمد شندول، المرجع السابق، ص86.

[2] محمد شندول، المرجع نفسه، ص86 -87.

النوع الثاني: يتصل بالنظر في الكلمة من حيث الزيادة والأصل والأوزان والأبنية وما إلى ذلك وهي تغييرات لا تعطي معاني أو قيما صرفية تخدم العبارة أو الجملة.[1]

وهذا ما نصّ عليه المتقدمون في تعريفاتهم للصرف العربي، غير أن الجديد في هذا أن كمال بشر يرى أن التغيير الأول هو الجدير بالتسمية صرفا ؛ " لأنه معني ببيان القيم التي يحملها هذا البناء أو ذاك أو هذا الوزن أو ذاك. وهي قيم ليست بالقيم الصورية اللفظية، وإنما هي خواص صرفية يظهر أثرها في التركيب بأن يترتب على وجودها معان نحوية معينة.[2]

فالصرف – في نظره- لا يزيد على أن يكون خادما للنحو العربي مثله في ذلك مثل المستوى الصوتي الذي يعد مقدمة للمستوى الصرفي، ويستدل على رأيه أن المتقدمين مزجوا بين أبواب الصرف والنحو، وإن كان الأمر لغير العلة التي نبه إليها.وأهم ما يذكر في هذا الصّدد تقديمُ النحويين باب أقسام الكلم على أبواب النحو العربي كلها، ذلك أن معرفة أقسام الكلام العربي وعلاماتها يساعد الدارس على تعلم التركيب، كما لا ننسى أن النحاة قدموا النحو على الصرف لغاية تعليمية مما يؤكد على أنهم على علم بأن معرفة الصرف أسبق لما فيه من تقديم لمسائل كثيرة تخدم النحو العربي.

ومن أهم الأبواب التي تعدّ ضمن مباحث الصرف بالمفهوم الحديث المشتقات، تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة، التعريف و التنكير و أقسامهما، المتعدي واللازم، المتصرف والجامد، والتصغير، والنسب، والمغايرة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول، " فالبحث في هذه المسائل وأمثالها بحث صرفي صميم إذ هو مما يخدم الجملة ويجعلها ذات معان نحوية مختلفة، بحيث لو تغيرت وحداتها تغيرت معانيها، وإليك أمثلة توضح ما تقول:

حضر محّمد حضرت فاطمة

ذكّرت الفعل في المثال الأول وأنثته في الثاني بسبب صرفي هو تذكير الفاعل وتأنيثه. والمعاني النحوية هنا مختلفة، بسبب اختلاف القيم الصرفية ويظهر الفرق بصورة أوضح فيما لو امتدت الجملتان:

حضر محّمد العاقل، وحضرت فاطمة العاقلة، وتقول أيضا: أنا حضرتُ، أنت حضرتَ

[1] ينظر:كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص431-434.

[2] ينظر:كمال بشر، المرجع نفسه، ص (432،434).

فكون((أنا)) للمتكلم استدعى –تطابقا- أن يكون الضمير المتصل بالفعل هو تُ [tu] و كون ((أنت)) للمخاطب اقتضى أن يكون الضمير المتصل هو تَ [ta] لا تُ [tu] مثلا."[1]

والتصغير والنسب يعدان من المباحث الصرفية التي لها تأثير في المعنى النحوي، ومثال ذلك:

"رجل صغير (= موصف +صفة). رجيل (=اسم مصغّر وحده)

ومن الطبيعي أن يختلف الإعراب في الحالتين.

والنسب كذلك مادة من مواد الصرف، فالكلمة المنسوبة تنتمي إلى نوع من الكلمة لم تكن تنتمي إليه قبلا، وبذلك تؤهل تأهيلا يؤثر على المعاني النحوية تقول: رجل مصرّي حيث يقع((مصري)) صفة، ولم تكن كلمة ((مصر)) قبل النسب صالحة لأن تقع هذا الموقع، وإنما يجوز وقوعها في نحو: رجل من مصر. والفرق واضح بين الجملتين من الناحية النحوية، لاختلاف التركيب واختلاف الإعراب معا."[2]

أما النوع الثاني الذي يختص بالنظر في الكلمة من حيث الزيادة والأصل والأوزان والأبنية مما لا يفيد معاني تغير من التركيب والإعراب، فقد أبدى رأيه فيه على النحو الآتي:

1. مسائل ينبغي طرحها وإبعادها عن الدرس الصرفي؛ لأنها " تتضمن عمليات ذهنية عقيمة نتجت عن الإغراق في بحث الجزئيات والمبالغة في الجري وراء فكرة الأصول والزوائد، واعتقادهم أن للكلمات أصولا خلفية وزوائد تنضم إليها بحسب الحاجة والظرف المعين، من ذلك مثلا الكلام على همزة التأنيث في نحو صحراء وأصلها المنقلبة عنه."[3]

يقول سيبويه -في باب (هذا ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف)- :" و ذلك نحو: حمراء، وصفراء، وخضراء...فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث، والألف إذا كانت بعد ألف مثلها إذا كانت وحدها، إلا أنك همزت الآخرة للتحريك لأنه لا ينجزم حرفان فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة، كما صارت الهاء في هراق بمنزلة الألف."[4] فسيبويه يعد الهمزة هنا للتأنيث وهي منقلبة عن ألف، حيث اجتمعت ألفان ثم قلبت الثانية همزة.

---

[1] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص(432،433).

[2] كمال بشر، المرجع نفسه، ص433.

[3] كمال بشر، المرجع نفسه، ص434-435.

[4] عمرو بن عثمان سيبويه، المرجع السابق، ج03، ص (213 ،214).

ونحو هذه التعليلات يفندها التحليل الصوتي، فكل من ألف المد والهمزة لا يمكن تحولهما إلى الآخر لأنهما جنسان مختلفان، فالأول صائت و الثاني صامت، فلا يحلان محل بعضهما، لأنهما يختلفان في المخرج. كما أنه لا يمكن في الاستعمال اللغوي العربي أن تتوالى أربع حركات تبعاً، حركتان قصيرتان ثم حركتان قصيرتان أخريين وبهذا يمكن القول إن هذا تفسير لا يتوافق وخصائص النطق العربي.[1]

2. مسائل ينبغي إعادة النظر فيها بإعادة إدراجها ضمن مباحث متن اللغة وأخرى ضمن مباحث علم الأصوات، وهي كالتالي:

أ. مسائل تدرج ضمن مباحث متن اللغة، ومن أوضح أمثلة هذا النوع بابان مشهوران.

أولهما: أوزان الفعل الثلاثي الستة "ففي رأينا أن هذه الأوزان ليست ذات قيم صرفية تخدم الجملة أو العبارة ولكنها ذات قيم لفظية تفيد معرفتها معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح...ومعرفة هذه القيمة النطقية أمر في غاية الأهمية ما في ذلك شك ولكنها تدخل في باب آخر غير باب الصرف، إنها من قضايا الثروة اللفظية أو هي من مباحث متن اللغة أو المعجمات وما إليها."[2]

وما يرجّح هنا أن كمال بشر متأثر بمفهوم علم اللسان الذي طرحه الفارابي في إحصاء العلوم، حيث جعل هذا الأخير علم متن اللغة أو المعجمات قسمين أحدهما: علم الألفاظ المفردة الدالة والآخر علم قوانين الألفاظ المفردة، وقد أدخل الفارابي في هذا العلم الأخير مباحث علم الأصوات والوزن والاشتقاق وأصناف كميات الكلمة ثلاثية ورباعية فما أكثر وأصناف نوعيتها مما هو مضاعف وغير مضاعف وصحيح ومعتّل،[3] فجعل هذه المباحث الصوتية وبعض المباحث الصرفية قوانين وصناعة علمية تابعة لمتن اللغة أو المعجمات أو بعبارة أخرى إن هذه القوانين الصوتية والصرفية هي التي تجعل من متن اللغة علما وصناعة وهذا ما أكّده محمد حسن حسن جبل عند معرض حديثه عن علم الصرف عند الفارابي" فالصواب جعله من مباحث متن اللغة تكملة لمسائل علم ((متن اللغة)) دون إفراده بعلم قوانين الألفاظ المفردة – على ما فعل الفارابي."[4] أي أن عدّ الفارابي علم الصرف

[1] ينظر: سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي، القول الحصيف في بعض مسائل التصريف دراسة لبعض القضايا الصرفية في ضوء علم اللغة، دار البخاري، المدينة المنورة، ط1، 1417هـ، ص16.

[2] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص437.

[3] ينظر: الفارابي، إحصاء العلوم، دار الهلال، ط1، 1996م، ص(19،20،21).

[4] محمد حسن حسن جبل، علم فقه اللغة العربية أصالته ومسائله، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2016م، ص140.

ضمن علم قوانين الألفاظ المفردة لا يعني أنه أفرده كعلم مستقل بل جعله تابعا لعلم(متن اللغة) أو علم المعجمات العربيّة.

ثانيهما: صيغ جمع التكسير مجردة دون ذكر قيمها ووظائفها النحوية " تناسب متن اللغة لا الصرف... يدلّك على ذلك أنك لو استعملت صيغة من جمع تكسير معينة دون أخرى ما ترتب على ذلك شيء في الجملة وما اختلفت المعاني النحوية بحال من الأحوال تقول: شيوخ عقلاء وأشياخ عقلاء وبحوث جيدة وأبحاث جيدة.... على أن هؤلاء الصرفيين قد نصوا ... على أن جموع التكسير سماعية على الصحيح لا قياسية فليست في مجموعها تخضع لقواعد ثابتة مطردة أضف إلى ذلك أن كثرة هذه الصورة وتنوعها مما يرجعان إلى احتمال اختلاف اللهجات في القديم."[1] ولكن ريمون طحان يرى أنه وإن أدى اختلاف اللهجات العربية"التي تكونت منها الفصحى إلى تعدد جموع التكسير رغم كثرتها تتبع أقيسة معينة وقد يحدث الاختصاص الدّلالي بواسطة صيغ الجمع."[2] ومنه فجموع التكسير على سماعيتها لها أقيسة تضبطها كما أنها قد تختص بفروقات دلالية حسب اقتضاء الحاجة.

ويؤكّد هذا، ما ذهب إليه أحمد مختار عمر "من أن تعدّد الجموع للمفرد الواحد ظاهرة شائعة في اللغة العربية فإن استخدامها في نصّ واحد متجانس لا يمكن أن ينسب إلى اختلاف اللهجات أو تعدّد اللغات وحده، بل لا بدّ أن يُفتّش وراء هذا الاستخدام عن أسباب فنية استوجبت اختيار الجمع المعيّن في الموقع المعين دون غيره، فما بالك إذا كان هذا النص قد استجمع كل مقومات البلاغة وبلغ الذروة في إعجازه الفنّي وهو القرآن الكريم."[3]

وقد بيّن أنّ من الأسباب التي أدّت إلى وجود هذه الظاهرة في القرآن الكريم التعبير عن القلة أو الكثرة، تخصيص معنى المفرد، العموم والخصوص، إرادة الاسمية أو الوصفية، إرادة التذكير أو التأنيث، المواءمة اللفظية أو المعنوية، إرادة العاقل أو غير العاقل، إثبات مجرد الصفة أو المبالغة فيها، وغيرها حسب السياق وغاياته البلاغية والتركيبية.[4]

---

[1] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص439-440.

[2] ريمون طحان، المرجع السابق، ج1، ص137.

[3] أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2006م، ص203.

[4] ينظر: أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، ص213 وما بعدها.

ولكنه يرى من ناحية أخرى أنّه يمكن دراسة جمع التكسير ضمن علم الصرف إذا نظر إليه من وجهتين، هما:

- "مما هو قسم من فصيلة صرفية كبرى لها قيم معينة في الاستعمال وهي فصيلة الجمع (المذكر و المؤنث السالمين والمكسر) فهناك فرق نحوي في التراكيب في أحكام المطابقة نحو: رجل محترم، رجلان محترمان، و رجال محترمون.

- بعض صيغ هذا الجمع تجوز معاملتها بصورتين مختلفتين من حيث أحكام المطابقة في العدد والنوع، تقول: الرجال جاءوا والرجال جاءت حيث عاملت الجمع في المثال الأول معاملة الجمع المذكر، ولكنك عاملته في المثال الثاني معاملة المفردة المؤنثة، وهذا سلوك نحوي جائز لا شذوذ فيه ولا اعتراض."[1]

وبالنسبة إلى هذين الوجهين يرى كمال بشر أن الصرفيين القدماء أهملوا الجانب الأول فقد خصصوا لجمع التكسير بابا منفردا وقصروا درسه على الصيغ.وفيما يخص تنوع المطابقة أشاروا إليها عرضا، فتجب إعادة النظر والاستقراء لتتبين أحكام المطابقة مع جمع التكسير بصورة علمية جادة.[2]

ويرى ريمون طحان أنه " يحار في أمر تصنيف الجموع المكّسرة التي تتغير فيها البنى الدّاخلية، ونفضل دراستها مع الصرف لا مع الاشتقاق."[3] والبيّن من كلامه أنه لا يقصد الاشتقاق الصغير الذي يدخل في علم الصرف بل الذي يدرسه اللغويون والمعجميون مما هو تحت صنف متن اللغة، وعليه فهو يرى دراسة جموع التكسير ضمن مجال علم الصرف أو الاشتقاق الصغير.

ب- مسائل أو صيغ الأجدى بها مجال علم الأصوات لا مجال علم الصرف، مثل: صيغة (افتعل) وفروعها فإذا كانت فاؤها (ص، ض، ط، ظ) تقلب التاء طاء. وإذا كانت فاؤها (د، ذ، ز) تقلب دالا؛ "لأنهم يقدرون أصلا افتراضيا لهذه الكلمات؛ لأن القياس الأصلي هو (افتعل) وعلى وفاقة جاء نحو: ايتكر واشتجر، ولكنهم وجدوا أن الأمثلة المذكورة بنوعيها لا تتماشى مع هذا الوزن، فكان لا

[1] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص(441-442).

[2] ينظر:كمال بشر، المرجع نفسه، ص442.

[3] ريمون طحان، المرجع السابق، ج1، ص128.

بد من تفسير. وكان التفسير الذي رأوه: فقالوا قلبت التاء طاء في المجموعة الأولى، ودالا في المجموعة الثانية."[1]

ولذلك قدّم لنا كمال بشر منهجا جديدا مخالفا لمنهج المتقدمين في معالجة مثل هذه الصيغ، حيث يقول:" وهذه الأمثلة يجب أن تعامل معاملة مغايرة لما درج عليه الصرفيون التقليديون تلك المعاملة هي أن ننظر إليها بحالتها الراهنة فنصف ما بها من ظواهر دون إخضاعها لوزن (افتعل) وفروعه، فنخرجهما من هذا الباب متبعين في ذلك مبدأ "تعدد الأنظمة" في البحث اللغوي، ومخالفين حينئذ منهجهم الذي يقوم على أساس " توحّد الأنظمة"، وهو مبدأ لعب دورا خطيرا في الدرس اللغوي عند العرب، وكثيرا ما جرهم إلى التأويل والتخريج والافتراض لأنهم مضطرون – باتباعه – إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة ولو لم تنطبق عليها كل الانطباق."[2]

وبتطبيق المنهج الوصفي والاستناد إلى مبدإ تعدد الأنظمة فإن التفسير المقترح لمثل هذه الأمثلة " لا يتم إلا على أسس صوتية اقتضتها خواصّ الصيغ المذكورة، فنقول:

السياقات الصوتية التالية مستحيلة في العربية:

صوت مطبق +ت، و المستعمل هو: صوت مطبق + ط.

د- ذ أُو ز- ت، و المستعمل هو: د – ذ أُو ز –د.

وبهذا لم نجاوز الحقيقة في شيء ولم نلجأ إلى شيء مفترض كما افترضوا هم أصلا لهذه الصيغ."[3]

3. مسائل لا تفيد متعلم اللغة إلا في معرفة منهج التفكير عند هؤلاء اللغويين القدامى، مثل باب الفعلين الأجوف والناقض وما تفرع عنهما فقال أصلها – عندهم- قَوِل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وغزا أيضا مثلها، وعلاج هذه الأفعال يتم في إطار منهجين:

الأول: منهج وصفي يهتدي بمبدإ تعدّد الأنظمة فنصف الكلمات والصيغ العربية كما هي مسجلة ومنطوقة في الواقع بدل فرض مبدإ توحّد الأنظمة.[4]

---

[1] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص442.

[2] كمال بشر، المرجع نفسه، ص443.

[3] كمال بشر، المرجع نفسه، ص444.

[4] ينظر:كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص (448-449).

الثاني: المنهج التاريخي بأن " نتتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة، ولنا هنا أن نتساءل: هل أتى على نحو قال وغزا فترة من الزمن كانتا تنطقان فيهما: قول وغزو، ثم عرض لهما تطور في أصوات العلة أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة؟ احتمال. وهو في رأيي – حتى هذه اللحظة – احتمال قوي يؤيده الواقع الملموس وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي من نحو: أطول واستحوذ، وكان المفروض فيهما أن يكونا على صورة أخرى هي أطال واستحاذ."[1] ووجود بعض الأمثلة على التصحيح لا على الإعلال دليل على وجود أصل غير أنه أصل تاريخي لا افتراضي ، يقول كمال بشر: "ويؤيد رأينا هذا أمران:

الأول: وجود هذه الصيغ وأضرابها في لهجات معينة ومنسوبة إليها نسبا صحيحا، ومن ذلك باب اسم المفعول من الأجوف الذي جاء مصحّحا لا معلا في لهجة تميم وقد يؤخذ هذا دليلا على أن التصحيح في الفعل الأجوف وما تصرف منه له أصل تاريخي. أما بالنسبة للفعل الناقص وتصرفاته فهناك أمثلة مشهورة جاءت على أصلها التاريخي(وأصلها الافتراضي في رأي ابن جني) من ذلك مثلا في باب الأسماء البيت السابق هو:

تراه – وقد فات الرماة كأنه أمام الكلاب مصغُي الخد أصلُم. ومنه في الأفعال قوله:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو و لم تدع.

وقد وردت إلينا نصوص عن بعض العلماء تفيد أن التصحيح هو القاعدة في بعض اللهجات."[2]

الأمر الثاني: أن التصحيح له آثار باقية في لغات سامية أخرى كاللغة الجعزية وهي لغة سامية الأصل ...، فوجود التصحيح في الفعل الأجوف والناقص في اللغة الجعزية إذن يؤيد زعمنا أن هذا التصحيح هو الأصل التاريخي من السامية وفي العربية في فترة من فترات تاريخها."[3]

وهذا لا يخالف قول ابن جني السابق:" و إنما معنى قولنا إنه كان أصله كذا، أنه لو جيء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر."[4] حيث بين

[1] كمال بشر، المرجع نفسه، ص(449-250) .

[2] كمال بشر، المرجع نفسه، ص453.

[3] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص(454-455).

[4] عثمان ابن جني، الخصائص، ج01، ص257.

من خلال هذا أن الأصل هو ما لم يحدث فيه تغيير، وإن كان الاختلاف بينه وبين كمال بشر في عد هذا الأخيرِ الأصَل بأنه تاريخي ما يرفضه ابن جني على الإطلاق.

ويرى أحمد علم الدين الجندي أن "الأصل التاريخي...هذا أجدى من حديث علماء الصرف في الأصول التي تخيلوها في باب الإعلال."[1] ويبين لنا أن الأصل التاريخي يمكن تتبعه " من خلال ما سماه علماء العربية بالشاذ تارة أو الضرورة تارة أخرى...إنما يمثل هذا الشذوذ مرحلة من مراحل تطور الصيغة لم تتطور تطورا كاملا بل بقيت متجمدة في إحدى مراحلها، فوسمت بالشذوذ عندهم، ولكن هذا الشذوذ منبهة على أصلها ودليل على أولية حالها."[2]

ودراسة الصيغ الصرفية انطلاقا من المنهج التاريخي الذي لا ينفصل عن المنهج الوصفي بل يعتمد عليه في كل مراحله الزمنية، تحتمه علينا الصرامة العلمية والموضوعية في إقرار الحقائق ووصفها، غير أنّ ما يلاحظ أنّ كمال بشر ينتقد المتقدمين في اعتماد الأصل المفترض ثم يجد نفسه وفقا لمعطيات المنهج اللساني الحديث يقّر باحتمال وجود هذا الأصل تاريخيا احتمالا قويا يؤيده الواقع الملموس وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي، ويدعو إلى اعتماد مبدإ تعدّد الأنظمة في وزن الصيغ الصرفية، والجمع بين هذا وذاك يبين لنا أن كمال بشر لا ينفي في الحقيقة كون (قَول) على التصحيح أصلا لـ(قال) المعلة، بل يعتقد أنه يجب التفريق بين الصحيح والمعّل في الوزن الذي وضع أساسا لتمثيل الكلمات و الصيغ لا للتفلسف فيها، وهذا ما وقع فيه الصرفيون حينما وّحدوا بين (نصر) الصحيح و(قال) المعّل فجعلوهما تحت وزن (فعل)، ومن هنا تسقط فاعلية الميزان الصرفي لأنه حاد عن وظيفته الأساسية، وهي تمثيل الموزون، وإن كان منهج الصرفيين بني على تمثيل الموزون على أصله.

وإن كنا نوافق على أنه يجب أن نستثمر ما يقدمه المستوى الصرفي من مفاهيم في دراسة المستوى النحوي، إلا أن هذا لا يعني أن نقتصر في دراسة الصرف العربي على ما يخدم الجملة أو التركيب – على حدّ قول كمال بشر – لأن لكل تخصص طبيعته الخاصة ومجاله الذي حدده له واضعوه.

وإذا كان الأمر ما يقول، فإن الصوتيات التي تدرس في فرعين، الأول يدرس خصائص الأصوات مفردة والثاني يدرس سماتها أثناء تجاورها في كلمة واحدة أو ما يعرف بالفونولوجيا يحتم علينا أن ندرس مباحث الفونولوجيا ضمن علم الأصوات خدمة للمستوى الصرفي، أما علم الأصوات فنخرجه من علم الأصوات العام، وهذا لا يمكن لأن الفونولوجيا في حاجة إلى ما يقدمه لها علم الأصوات،

[1] أحمد علم الدين الجندي، دراسات في النظام الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج61، 1987، ص43.

[2] أحمد علم الدين الجندي، المرجع نفسه، ص56.

ويقُترح دراسة الصرف على فرعين، الأول يدرس المباحث التي لها علاقة بالتغيرات التي تعتري الكلمة في ذاتها دون النظر إليها داخل التركيب، والثاني يدرس المباحث التي لها علاقة بالتركيب أو الجملة. وكلا الفرعين يتناسقان فندرس الكلمة في خصائصها الشكلية المجردة ثم ندرسها في تفاعلها مع التركيب مثلما هو الحال مع علم الأصوات وعلم الأصوات الوظيفي.

وهذا الرأي نجد له صدى في الدّرس اللساني الحديث، حيث يتم تقسيم علم الصّرف إلى قسمين هما علم الصرف الاشتقاقي أو المعجمي وعلم الصّرف التّصريفي، فأما الأوّل فيعرف بالمصطلح الفرنسي(Morphologie Dérivationnelle) وهو علم يهتم بدراسة اشتقاق المفردات دون نظر إلى دورها في التركيب، وأمّا الثاني فهو المقابل للمصطلح الفرنسي(Morphologie Flexionnelle) وهو العلمالذي يُعنى بدراسة ما يعتور وحدات اللغة من وجوه الزيادات المتعلقة بمقولات الجنس والعدد والتعيين والمطابقة والبناء للمعلوم وللمجهول، وغيرها من المقولات النحوية.[1] وعلم الصرف التصريفي هو الذي دعا إليه كمال بشر، غير أن اللسانيات لا تدعو إلى فصل ما لا يخدم علم النحو عن علم الصرف بل جعلهما يتعاونان ويتفرعان تحت علم الصرف العام كما هو الحال مع علم الأصوات العام بنوعيه.

يرى أحمد شندول أنه إذا كان علم الصرف التراثي لا يفرق بين مصطلحي (الصرف والتصريف) على مستوى المفهوم والوظيفة، وإن بين البحث أن الصرفيين يفرقون بين المصطلحين آنفا، فإنه يجب أن نفصل في هذه القضية اعتمادا على معطيات اللسانيات الحديثة، فجعل مصطلح علم الصرف مختصا "بدراسة الوحدات المعجمية خارج التركيب فيبحث في كيفية تكونها وأنواع أنماطها الصيغية وطرائق تولدها وعلاقاتها الشكلية...، وهو بهذا مكون من مكونات علم المعجم الذي هو أشمل منه؛ لأن علم المعجم لا يهتم فقط بالجوانب الصرفية للوحدات المعجمية بل أيضا بجوانبها الصوتية والدلالية."[2] غير أن المعجم لا يدرس من الجوانب الصرفية إلا بالقدر الذي يكفل له فهم الجوانب المعجمية التي تخدمه، ومما لا ريب فيه أنه يستفيد من المستويات اللسانية التي تسبقه لتحليل الكلمة معجميّا.

[1] ينظر:محمد شندول، المرجع السابق، ص17.

[2] ينظر: محمد شندول، المرجع السابق، ص17.

وأما مصطلح "التصريف يعنى به العلم الذي يدرس ما يدخل على تلك المفردات من مقولات تصريفية، وهي داخل التركيب."[1] ذلك أن البنية المفردة يعتريها كثير من التغيير لدخول كثير من المورفيمات، كالعدد والجنس والتعدي واللزوم والزمن، وغيرها، لكنه لا يبحث في العلاقات التركيبية من قبيل الإسناد والإضافة ، على سبيل المثال، لأن هذا يختص به علم النحو.

وأما المسائل التي رأى أن تدرس في مجال علم الأصوات فالأنجع أن تدرس ضمن علم الصرف الاشتقاقي أو المعجمي؛ لأن لها علاقة بالتغيرات التي تحدث داخل الكلمة، وهذا من اهتمام الصرف وهو المستوى الثاني الذي يتقدمه المستوى الصوتي مما يوجب أن يأخذ ما يحققه المستوى الصوتي، كما هو الحال بالنسبة إلى المستوى النحوي الذي يستفيد مما يحققه المستوى الصرفي. فنحفظ بذلك خصائص كل مستوى بأن لا تتداخل فيما بينها، كما أنها تتفاعل فيما بينها من المستوى الصوتي إلى الدلالي.

وحسب التقسيم السابق لعلمي الصرف في اللسانيات الحديثة، كان الأجدر بكمال بشر أن يدرس أوزان الفعل الثلاثي الستة وجموع التكسير في علم الصرفي الاشتقاقي أو المعجمي أما المسائل التي رآها من صميم البحث الصرفي الذي يخدم الجملة فتدخل ضمن مباحث علم الصرف التّصريفي، وإن كانت معرفة أوزان الفعل الثلاثي والمضارع منها وضبطها يسعفنا في معرفة التعدّي واللّزوم وهذا من المباحث النحويّة التي حدّدها كمال بشر.

فأبنية الفعل الثلاثي المجرد تتمتع بخصائص صرفية تشمل الفعلية والأزمنة، والبناء للمعلوم والمجهول وإسناد الفعل إلى ضمائر المخاطب والغياب والتكلم وغيرها، وتتمتع بخصائص نحوية تتمثل أساسا في التعدي واللزوم وبخصائص معنوية كـ(فَعِل) المختص غالبا بالصفات الطارئة مثل العلل والأحزان والألوان، و(فَعُل) الذي غالبا ما يدل على الغرائز أو الصفات الملازمة لصاحبها.[2]

ويرى عصام نور الدين أن محاولة كمال بشر " على أهميتها، لم ترق إلى مستوى التقعيد، ولم تستطع التفريق بين ((الصرف)) و((التصريف)) كما لم تستطع الجزم بحذف ما ليس في الصرف، وبإدخال ما هو منه بشكل نهائي. وقد بقيت هذه المحاولة أسيرة منهج القدامى تنتقدهم وتحاول الخروج على آرائهم...، لكن جاذبية هذه النظريات القديمة بقيت مسيطرة على حركة الدكتور

[1] ينظر: محمد شندول، المرجع نفسه، ص16.

[2] ينظر: عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين، صفاقس (تونس)، 2004م، ص202.

بشر."[1] وقد توصل إلى ما أثبت سابقا، غير أنه لم يبين أو يحلل جوانب القصور التي ذكرها بشيء من التفصيل، وإنما جاء حكمه على محاولة كمال بشر عاما.

ب- محاولة تمام حسان:

ويقترح تمام حسان وصفا لسانيا حديثا للنظام الصرفي للغة العربية، الذي يراه مكونا من ثلاثة عناصر أساسية، هي: [2]

1. المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم كالاسمية والفعلية والحرفية، ويرجع بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ كالمطاوعة والطلب والصيرورة والتفضيل والمبالغة التي نلمحها في صيغ من قبيل: انفعل واستفعل، وأفعل، وفّعال.

2. المباني الصرفية التي يرجع بعضها إلى صيغ معينة وبعضها الآخر يرجع إلى اللواصق والزوائد وبعضها يتمثل في الأدوات. وهذه المباني تدل على المعاني الصرفية السابقة إما بوجودها إيجابا، وإما بعدمها سلبا، وهو ما يعرف بـ((Zero morpheme)) ويوازيه في اللغة العربية دلالة الحذف والاستتار والتقدير والمحل الإعرابي عند المتقدمين. ومن المعاني الصرفية التي يعبّر عنها باللواصق والزوائد المعاني الآتية:[3]

- الشخص: والمقصود به التكلم والخطاب والغيبة.
- العدد: والمقصود به الإفراد والتثنية والجمع.
- النوع: والمقصود به التذكير والتأنيث.
- التعيين: والمقصود به التعريف والتنكير.

ومما يمثل لذلك أن التكلم والخطاب والغيبة يعبر عنها في الفعل الماضي بالضمائر المتصلة، نحو: فعلتُ، وفعلْت، وفعلَت على الترتيب. وأما ما يعبر عنه من المعاني الصرفية بالصيغ الصرفية (مباني التصريف) ما يرجع من هذه المباني إلى أصول اشتقاقية تتفرع إلى مبان فرعية يحويها المبنى الأكبر، وكل مبنى منها يشكل قالبا تصاغ الكلمات على منواله يطلق عليه الصيغة الصرفية، وكل صيغة من صيغ الفروع تعبر عن معنى فرعي مرتبط بالمبنى الأكبر الذي يمثل مبنى ومعنى تقسيميا كالاسمية والوصفية والفعلية وما يتفرع عنها من صيغ صرفية.

---

[1] عصام نور الدين، المصطلح الصرفي (مميزات التذكير والتأنيث)، ص59.

[2] ينظر: تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص 82-35

[3] ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص 133-134.

وأما ما لا يرجع إلى أصول اشتقاقية من مباني التقسيم، ويتمثل في الضمير وأكثر الخوالف والظرف والأداة فمبانيها المعبرة عنها صورها المجردة لأنه لا صيغة ترجع إليها.[1]

وهذه المباني الصرفية المعبرة عن المعاني الصرفية الوظيفية تندرج تحتها علامات تتحقق المباني بفضلها لتدل على المعاني نحو: (زيد) علامة، وهي جهة المبنى صيغة للاسم تدل على معنى تقسيمي هو معنى الاسمية.[2]

3. طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية و طائفة أخرى من العلاقات أو القيم الخلافية بين المعنى و لمعنى أو بين المبنى والمبنى كالعلاقة الإيجابية بين صيغتي ((شهم)) و((ضرب)) لتشابههما في الصيغة وهي ((فعل))، غير أن اللغة تلجأ إلى قيم خلافية قصد التمييز بينها من جهة المعنى إذ الأولى صفة مشبهة والثانية مصدر، وهذه المقابلات الخلافية تعدّ عصب النظام الصرفي.[3]

فجملة ما ذكره تمام حسان أن هناك معاني صرفية(معاني وظيفية لا معجمية) يعبر عنها بواسطة جملة من المباني الصرفية، أو مجموعة من المورفيمات المتمثلة في: اللواصق والزوائد الصرفية والأدوات والصيغ. ثم قسم هذه الصيغ إلى صيغ لها أصول اشتقاقية وصيغ ليس لها أصول اشتقاقية، فالصيغ الأصول تتفرع إلى مبان فرعية ترتبط بالمعنى الأكبر حيث أن المبنى والمعنى الأكبر يقصد به مبنى ومعنى تقسيمي الذي بدوره يتفرع إلى صيغ فرعية ترتبط بالمعنى التقسيمي الأكبر، فالمبنى الصرفي (فعل) يدل على المعنى الأكبر(التقسيمي) هو الفعلية ويدل على معاني التصريف، إذ إن صيغة(فعل) تعني الإسناد للغائب المفرد المذكر. وأما ما لا يرجع إلى أصول اشتقاقية فهي الضمائر والظروف والأدوات والخوالف التي لا تندرج ضمن صيغ معينة، وإنما معانيها مبانيها المجردة من الاشتقاق.

ومما سبق، فإن تمام حسّان يرى أن النظام الصرفي ينتظم من جميع أنواع الكلام العربّي بما في ذلك الحروف والأدوات وجميع الأسماء والأفعال، على غير الصرفيين قديما الذين أخرجوا الحروف والأسماء المبنية والأفعال الجامدة، فالضمائر وأسماء الإشارة والاستفهام يجب أن تعالج ضمن النظام الصرفي فهي كما يقول عبد العزيز عبد الدايم:" تغييرات المبنيات هذه إذا كانت تخرج عن الصرف من جهة أنه طريقها غير صرفي فهو ليس من خلال تغيير الوزن أو زيادة علامة ومن جهة أنها لا تنطوي على قانون صرفي تخضع له فإنها تدخل الصرف من جهة أن المعاني التي تؤديها هذه التغييرات معان صرفية

[1] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 133.

[2] ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص82.

[3] ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص (35،36).

خالصة . . . "[1] فنظرته إلى النظام الصرفي في اللغة العربية تتكئ على عنصري الشكل والوظيفة، فننظر في معاني الصيغ الصرفية وضبط تغييراتها الشكلية وبيان علاماتها التصريفية، فهو بذلك قد خالف كمال بشر الذي حصر مجال علم الصرف فيما يخدم العبارة أو الجملة أي الوظيفة النحوية أما الناحية الشكلية للمفردات فيهتم بها متن اللغة أو المعجمات العربيّة حسب رأيه. غير أن محاولة تمام حسان، وإن جاءت معتمدة على نظرية المورفيم إلا أنها " لم تستطع أن تفصل ((الصرف)) عن ((التصريف)) كما لم تستطع أن تأخذ من الصرف ما ليس منه، وأن تعطيه ما هو منه."[2] أو بعبارة أخرى، لم تفصل الأمر في الضوابط المنهجية والمصطلحية لعلم الصرف العربي بصورة جديدة وحديثة،كما هو متوقع من هذه الدراسة، بل هي محاولة كغيرها من المحاولات التي لا زالت متأثرة بالمنهج التأليفي للصرف العربي القديم، أو بعبارة أخرى ما هي إلا إعادة تصنيف للمفاهيم التراثية على نحو مغاير، إننا بذلك أمام المعطيات نفسها ولكن بحلة ميسرة وسهلة.

ج-محاولة عبد العزيز عبد الدايم:

ويذهب عبد العزيز عبد الدايم إلى أن مناهج الصرف بالمفهوم اللساني الحديث ثلاثة وهي: الجداول التصريفية والعلامة الصرفية والموازين الصرفية، ويمكن تمثيل مناهج الصرفيين العرب من خلالها.

والمقصود بهذه النماذج أو المناهج الصرفية الثلاثة مايلي:

1. الجدول التصريفي: ويراد به النموذج الذي " يقوم على جمع تصريفات قسم من أقسام الكلم في جدول يكشف عن الأفراد التي ترد لكل وجه تصريفي نوعا أو عددا أو شخصا، وذلك كأفراد الضمائر.، وتعطي هذه الجداول التغييرات التصريفية التي ليس لها طريق تأتي معه كالعلامة والوزن."[3] وهذا المنهج" ينطبق على طائفة قليلة، مثل الضمائر وأسماء الإشارة ،كما أنه ليس قانونا صرفيا يضبط تغييرها فأخرجه اللغويون القدامى من الدرس الصرفي العربي."[4]
2. العلامة الصرفية: ويعمل هذا النموذج على" استغراق العمليات الصرفية التصريفية؛ أي التي تنقل الكلمة من حالة إلى حالة كعملية تغيير الاسم من التذكير إلى التأنيث، ومن الإفراد إلى التثنية أو

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي (دراسة في المفهوم والمنهج)، ص (25،24).

[2] عصام نور الدين، المصطلح الصرفي (مميزات التذكير والتأنيث)، ص69.

[3] محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي(دراسة في المفهوم والمنهج)، ص38.

[4] محمد عبد العزيز عبد الدايم، المرجع نفسه، ص38.

الجمع، كما يرد ذلك في عملية النسب الصرفية التي تتم بزيادة حرف النسب..."[1] ثم ينبه عبد العزيز عبد الدايم على أن هذا النموذج" لا يأتي لاشتقاق كلمة من أخرى كما في الإنجليزية التي ترد مورفيماتها الصرفية لكل من الاشتقاق والتصريف."[2]

3. الميزان الصرفي: ويقوم هذا النموذج على " رصد تغييرات الاشتقاق إذ يقدم النمط الذي تصاغ عليه مختلف المشتقات، ومن ذلك بيانه الأوزان التي تكون عليها الأفعال ماضية ومضارعة وأمرا (...) كما يقوم على طائفة قليلة من تغييرات التصريف لا الاشتقاق، كما في صيغ جموع التكسير وبناء الفعل للمعلوم والمجهول..."[3] وهذه المحاولة تنطلق في تحديد هذه المناهج الصرفية للغة العربية من مناهج مستخدمة في التحليل الصرفي في الدرس اللساني الغربي، وهي منهج الوحدة-الترتيب، ومنهج الوحدة – العمل، ومنهج الكلمة – التصريف.[4] وليس مرادنا بيان هذه المناهج الغربية الثلاثة بقدر ما نوّد بيان أن هذه المناهج إسقاطات للدرس الصرفي الغربي، حيث حاول الباحث، كما هو الحال مع تمام حسان، إعادة تنظيم وتصنيف ما يندرج ضمن النظام الصرفي. حيث صنف البنية الصرفية إلى ما ينتظم بقانوني العلامة أو الميزان وهي التغييرات التصريفية والتغييرات الاشتقاقية على الترتيب، وما لا ينتظم بقانون محدد كالضمائر التي لا يمكن تحديدها بواسطة الصيغ الصرفية ولا بواسطة علامة تنتظم وفقها. وترى فاطمة الطيب البكوش أنه و"على الرغم من هذه الانتقادات التي وجهت للنظرية الصرفية، إلا أن الدرس الصرفي الحديث بقي خاضعا للغة الواصفة التي قدمها البحث اللغوي القديم، وأبقى على نظام المصطلحات والمفاهيم التي عرفتها النظرية الصرفية القديمة." [5] وهذا يمكن أن يؤخذ به على عمومه، إذ تبين سالفا بعض الفروقات الصرفية الاصطلاحية والمفاهيمية بين الدرس اللغوي القديم وبين الدرس اللساني العربي الحديث، وهذا ما يقر به الطيب البكوش قائلا:" انطلقنا من المفاهيم القديمة والمصطلحات القديمة، لم نغير منها إلا ما قد يوقع فيه الغموض والالتباس أو ما بان خطؤه وعدم صلاحه اليوم."[6]

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم، المرجع نفسه، ص41.

[2] محمد عبد العزيز عبد الدايم، المرجع نفسه، ص42.

[3] محمد عبد العزيز عبد الدايم، المرجع نفسه، ص48.

[4] ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي(دراسة في المفهوم والمنهج)، ص37 وما بعدها.

[5] فاطمة الطيب البكوش، المرجع السابق، ص123.

[6] الطيب البكوش، المرجع السابق، ص27.

الفصل الثاني

قضايا الصرف العربي في ضوء المنهج الوصفي البنوي

تمهـــــيد:

لقد اتجه اللسانيون العرب الوصفيون نحو تجديد الدرس اللغوي اعتمادا على ما توصل إليه الدرس اللساني الحديث من نظريات ومناهج، فأخذوا على عاتقهم تطبيق تعاليم اللسانيات وأساليبها في التحليل على وصف لغاتهم. ولما رأوا أنه لن يتأتى لهم ذلك إلا بنقد الدرس اللغوي العربي القديم بتحسس مكامن النقص فيه، ثم تقديم البدائل والمقترحات التي تنهض بهذا المنجز اللغوي العربي، جاءت جل دراساتهم للدرس اللغوي العربي مبنية على النقد والإحياء، فقدموا لنا أهم ما توصلوا إليه من الأخطاء المنهجية التي وقع فيها المتقدمون ثم راحوا يقترحون الحلول اهتداء بما جادت به اللسانيات الغربية. ونحن في هذا الفصل سنعمل على عرض أبرز الأفكار التي قدموها في تجديد الصرف العربي.

أولا: الأصل المقدر بين الافتراض والتأريخ:

لقد بنى اللسانيون العرب المحدثون قراءتهم النقدية للصرف العربي على فكرة أساسية مفادها أن النحويين المتقدمين أقاموا تحليلهم للبنية الصرفية على التأويلات والتخريجات والتقديرات التي لا تمت لمنطق اللغة الطبيعي ولا للمنهج العلمي في بشيء، غير أن هذا لا ينُكر على المتقدمين جهودهم الجبارة في دراسة لغتهم العربية في مختلف المجالات اللغوية، " ولكن كل هذا ليس من الدقة نعته بالمصطلح ((علم اللغة)) بالمعنى الذي حددناه قبل...، ذلك أن العرب في القديم لم يستطيعوا الوفاء ببعض الخصائص، أهمها:

1) أنهم لم ينظروا إلى اللغة أنها بناء متكامل ذو جوانب وأركان مرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا...، ومن ثم حُرموا من استخدام ظواهر كل مستوى في تفسير وتوضيح ظواهر ما يسبقه أو ما يلحقه من مستويات.
2) لم يلتزموا في أعمالهم كلها بمنهج محدد من مناهج الدرس بل خلطوا بين هذه المناهج خلطا قادهم إلى التعقيد والغموض،...، فكانوا يعالجون الحقيقة الواحدة بأكثر من منهج أو أكثر من أسلوب تارة بالمنهج الفلسفي...، وتارة بطريق الوصف...إلخ."[1]

وليس المقصود من وراء ذلك أن بعض المناهج صالحة دون غيرها؛ إذ الساحة اللسانية المعاصرة تشهد تعدّد الاتجاهات والمدارس اللسانية، "فالتعدد في الفكر اللغوي منذ أقدم العصور معطى تاريخي

[1] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص(58،59).

لا يمكن تجاهله...، إنه يحيل على تعدد الأنساق الواصفة التي تقترحها النظرية اللسانية مع ما يترتب عن ذلك عمليا من إمكانات إضافية من أجل وصف شامل وعميق لقضايا اللغة وظواهرها واختبار حقيقي لكفاية المناهج المقترحة."[1] وإنما المقصود والمحظور هو الخلط بينها في معالجة المادة اللغوية في الآن نفسه.

ولهذا التعدد المنهجي في معالجة الدرس اللغوي" دوافع شتى، ولعل من أظهر معالم هذه المنهجية الالتزام بالمعيارية...، وهي منهجية أملتها الحاجة إلى استقرار اللغة القرآنية وإبراز ثوابتها من خلال الوقوف على القواعد المطردة."[2] صونا للغة العربية من اللحن والتحريف، والأعظم من ذلك وقوع الزلل في قراءة القرآن الكريم، بسبب ذيوع الفساد في ألسنة المتكلمين باللغة العربية.

هذا النهج في دراسة البنية الصرفية هو الذي حدا بكمال بشر إلى القول: " إن الصرف العربي كان من أقل العلوم اللغوية حظا من الإجادة وحسن النظر، فبعضه مستساغ مقبول وبعضه الآخر يحتاج إلى معاودة البحث والدرس، ويتطلب مراجعة الرأي فيه وفي قواعده التقليدية."[3] ولعل السبب في ذلك أيضا، هو طغيان الدراسات النحوية التركيبية على البحث اللغوي القديم، والأمر نفسه بالنسبة للبحث اللساني العربي الحديث.

فكانت الحاجة ماسّة لدرس صرفي عربي ينشد لـ" بقواعد الصرف وقضاياه إلى صورة تتفق والواقع اللغوي وتتمشى مع ما يقتضيه منطق البحث اللغوي الجديد، ومن ثم نستطيع أن نفيد من دراسة هذا العلم ونتخلص من تلك المتاهات الفلسفية والافتراضات العقلية التي يلجأ إليها الصرفيون التقليديون في آثارهم القديمة والحديثة على سواء، ونقترب بذلك إلى الحقيقة اللغوية السهلة البسيطة التي نود تقديمها إلى المتعلم والباحث."[4]

ودراسة اللغات الطبيعية وفقا للمنهج اللساني الحديث تقتضي أصلين اثنين، هما:

1. أن يتناول لهجة واحدة من لهجات لغة ما، فلا يخلط بينها وبين لهجة أخرى من اللغة نفسها.
2. وأن يعُنى في هذه الدراسة الوصفية بمرحلة زمنية واحدة من مراحل تطور هذه اللهجة.

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات منهجيات واتجاهات، ص49.

[2] إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص10

[3] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص422

[4] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص219.

"والغاية التي يسعى الشرط الأول إلى تحقيقيها ألا يخلط في دراسة المعنى على المستوى التحليلي الوصفي بين لهجة وبين لهجة أخرى؛ لأن كل واحدة منهما تمثّل نظاما متكاملا مستقلا. وأما الغاية التي يسعى الشرط الثاني إلى تحقيقها فهي الفصل بين أي طورين مختلفين من أطوار نمو لهجة واحدة بعينها في دراسة يرجى أن تكون وصفية لا تاريخية...، والمعروف أن النحاة العرب درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظاما نحويا موحدا، إنهم فوق ذلك درسوا هذه اللهجات في أطوار متعددة من نموها."[1] فهم بذلك قد خلطوا بين أنظمة لهجية مختلفة، وهذا ما يتنافى مع المنهج الوصفي الحديث الذي يسعى إلى وصف النظام اللغوي في نسقه الداخلي بعيدا عن كل ما لا ينتمي إليه، مما قد يوقعنا في وصف لغوي بعيد عن العلمية والموضوعية بإدخال عناصر لا تنتمي إلى هذا النظام اللغوي في شموليته وفي علاقته بغيره من العناصر.

غير أن ما يجب التنبيه إليه، أن اللهجات العربية على اختلاف أنماطها وأنساقها اللغوية المستقلة عن بعضها البعض، فإنها - بلا ريب - تتفق مع غيرها من اللغات أو اللهجات في المستوى اللغوي الفصيح، لذا انتهج لغويونا المتقدمون مبدأ الاطراد سعيا لتحقيق نسقية اللغة الواحدة، فبنوا قواعدهم وأحكامهم على ما كان أكثر شيوعا وانتشارا بين القبائل العربية المعتدّ بفصاحتها، ومنه فإن مبدأ الاطراد يخدم نسقية النظام اللغوي، ولا يمزج بين أنماط من اللغات أو اللهجات؛ لأن ما ليس مطردا عُدّ شاذا لا يقاس عليه.

وفي هذا الصدد يرى عبد العزيز عبد الدايم " أنّ ذم الصرفيين بسبب من هذه القواعد الخاصّة قد جاء من حيث كان يجيء مدحهم والثناء عليهم؛ إذ أرادوا طرد القواعد ومنع خرقها حفاظا منهم على النظام. ولو أهملوا مثل هذه القواعد التي تعالج التغييرات الفونولوجية وجعلوها على ما يريد بعض المعاصرين لكانت الصورة أشد قلقا والأمر أكثر نبوا، إذ القانون الصحيح لظاهرة ما هو ذلك القانون الذي يعالج الحالات الاستثنائية التي تمثل شذوذا عن جادة منهجه وخروجا عنه مثلما يعالج المطرد المستقيم على منهجه المعتمد."[2]

إن البحث الصرفي يقوم بدراسة العلاقات الصرفية بين كلمات أخذ بعضها من بعض بالاشتقاق كأخذ اسم الفاعل واسم المفعول من المصدر أو بالتصريف كأخذ صيغة المؤنث من المذكر، ما ينتج ظاهرة مركزية في الدرس الصرفي العربي وهي ظاهرة التعدد، فأخذ صيغة صرفية من أخرى يتطلب

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص13-14

[2] محمد عبد العزيز الدايم، نظرية الصرف العربي(دراسة في المفهوم والمنهج)، ص27.

صيغا مختلفة، وهذا ما أّدى إلى أن يتسم الصرف العربي بسمتين: " أولاهما: إيمانهم بفكرة الأصل، بمعنى أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ بطريق مباشر إن أمكن، وإلا فبطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل. ثانيتهما: محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة في شيء والمختلفة في شيء آخر تحت نظام واحد أو إخضاعهم لها لميزان واحد، فابتكر واصطبر عندهم كلاهما على زن افتعل، وكلاهما يرجع إلى أصل ثلاثي هو الباء والكاف والراء في الأول، والصاد والباء والراء في الثاني."[1] فالنظام الصرفي احتوى على قواعد أو قوانين عامة تحكم أفراد الظاهرة الصرفية، وهذا فرض علمي يربط عدة قوانين مع بعضها، ويقوم بردها إلى مبدإ أو قانون واحد، أو بعبارة أخرى، هي مجموعة فروض ذهنية أو عقلية يفترضها الصرفيون لاستنباط الأنظمة الصرفية التي يدرسونها.

إن إيمانهم بأن لكل صيغة صرفية أصلا ترجع إليه جعلهم، كما يرى تمام حسان، يأتون"بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال والمسموع، وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائي وتحليلي للغة سواء في ذلك مفرداتها وتراكيبها، ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد أحكاما فكانت في نظرهم أُولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع، ومن ثم أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص حِيَل التخريج والتأويل والتعليل، فإذا لم يأت لهم ذلك قالوا في المسموع يحفظ ولا يقاس عليه."[2] مما يعني أن النحويين المتقدمين انطلقوا من الواقع اللغوي معتمدين الوصف إلا أنهم بعد تقعيدهم وتقنينهم لما وصل إليهم من مدونة لغوية، صارت هذه القواعد الفيصل في التخطئة والتصويب فيما هو من اللغة وما ليس منها، وما خالف هذه القواعد بحثوا له عن تأويلات وتعليلات علها تصون قواعدهم المعيارية، وإلاّ حُكِم عليه بالشذوذ.

ذلك أن قواعدهم العلية أكثر اطرادا وشيوعا " فحين لاحظ النحاة عدم اطراد صور الاستعمال أدركوا أن محاولة بناء القواعد على أمور غير مطردة أمر غير مفيد...، ومن هنا كان لابد أن يلجأوا إلى مبدإ الطرد في تناول مادة الدرس، وأن يجّوا الأصول وقواعد العدول ...، وربط النحاة بين العدول عن الأصل وبين"طلب الخفة" وجعلوا تنفيذ هذا العدول يتم بواسطة إجراءات بعينها هي الإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف و الزيادة...إلخ. وربطوا بين كل إجراء من هذه وبين بيئة صوتية معينة، ووضعوا القواعد الضابطة لذلك."[3]

---

[1] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص240.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص13.

[3] تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص(81،82).

ولذلك انتقد اللسانيون الوصفيون النحاة والصرفيين جعلهم القواعد سلطانا ومعيارا يحكم بها على الكلام بالصواب والتخطئة، بل إنهم كانوا "شديدي الفخر بالقواعد التي وضعوها، فاستحالت هذه القواعد نتيجة لهذا الفخر شديدة التحجّر إلى حدّ أنهم كانوا يرفضون جانبا من المادة اللغوية كانت مثيلا للمادة التي كانت محور دراستهم."[1]

فالقواعد الصرفية نتاج التشبث بفكرة الأصلية والفرعية ومبدإ الطرد والشيوع، غير أن هذا لا ينفي ما قاموا به من جهد وعناء في دراسة اللغة العربية، "فللسانيين من علماء النحو والصرف فضل التدوين والتقعيد، ولكنهم ساروا وفق المنهج العلمي الذي كان سائدا في عصرهم فدعّموا حججهم بالتعليلات الفلسفية، كما أنهم من ناحية الأسلوب قد أغرقوا في إبهامه وتعقيده حتى أصبح مجرد فهمه يتطلب الكثير من الجهد والعناء، ومن هنا كثرت الشروح والحواشي والتقريرات التي تهتم أكثر ما تهتم بشرح أسلوب المؤلف... "[2]

إلا أنه، وكما يقول عبد الرحمن الحاج صالح، أن"النحو العربي يكاد يكون في كثير من جوانبه سماعا دّون وصنّف أكثر مما هو إعمال فكر واستخدام للوسائل العقلية"[3]؛ إذ نجد علماء العربية يقدمون السماع على القياس، وذلك ما يبينه ابن جني في باب(تعارض السماع والقياس) قائلا: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه على غيره، وذلك نحو قوله تعالى:(استحوذ عليهم الشيطان)، فهذا ليس بقياس، لكن لا بدّ من قبوله لأنك تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم."[4]

يؤيّده كمال بشر على أن " الأصل الذي قدروه هو أصل افتراضي لا أصل تاريخي، فما فعلوه إذن ليس وصفا لمرحلتين، وإنما هو إرجاع صورة حاضرة إلى صورة مفترضة متوهمة، وقصدوا بذلك تفسير ظاهرة لم يستطيعوا تفسيرها تفسيرا علميا سليما."[5] فلو أن المتقدمين وصفوا اللغة في مراحل زمنية منفصلة ومتتابعة كل على حدة، ثم تتبعوا ما بين هذه المراحل من علاقات عن طريق المنهج التاريخي

---

[1] فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي (في اللسان العربي)، عالم الكتب الحديث، أربد(الأردن)، ط1، 2010م، ص07.

[2] عبد الله درويش، دراسات في علم الصرف، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط1، 1987م، ص05.

3 عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص93.

[4] عثمان بن جني، الخصائص، تح : محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د ب ن، ج1، د س ن، ص117.

[5] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص241.

بناء على نتائج المنهج الوصفي لكان الأمر مقبولا، ولكنهم أقاموا درسهم الصرفي على أصل افتراضي تخميني لا أساس له من الصحة.

فمن ذلك قولهم إن وزن (قال) (فعل) وأصلها(قَ َوِل) ووزن (نصر) كذلك (فعل)، ومثلها عدهم (ابتكر) و(اصطبر) على ميزان واحد (افتعل) وإرجاعهما إلى أصل واحد. ويرى أحمد علم الدين الجندي "أن البحث في مثل هذا أجدى من حديث علماء الصرف في الأصول التي تخيلوها في باب الإعلال."[1] أي أن اتباع خطى المنهج التاريخي والوصفي أولى من اختراع وافتراض صيغ لا دليل على صحتها من الواقع، ويمكن أن يتعرف على هذا الأصل التاريخي، حسبه، " من خلال ما سماه علماء العربية (بالشاذ) تارة، أو (الضرورة) تارة أخرى...، إنما يمثل هذا الشذوذ مرحلة من مراحل تطور الصيغة، لم تتطور تطورا كاملا بل بقيت متجمدة في إحدى مراحلها فوسمت بالشذوذ عندهم، ولكن هذا الشذوذ منبهة على أصلها ودليل على أولية حالها."[2]

في حين يرى عبد الحميد عبد الواحد، وهو من دعاة المنهج التوليدي،" أن الشكل المجرد في اللغة ليس شكلا مجردا افتراضيا بمعنى التخمين، ولكنه شكل افترضي يستند إلى ظواهر لغوية لا تخفى عن الكثيرين. ف (َقوم) التي تعتبر الصيغة المجردة لـ (قال) ليست صيغة افتراضية باعتبار أن العرب نطقتها في يوم ما على هذه الشاكلة، ولكنها صيغة مجردة افتراضية باعتبار أن النحاة في فهمهم للمسألة ردّوا هذه الأخيرة إلى صيغة افتراضية واحدة هي((فعل)) بالفتح أو ((فعل)) بالكسر أو ((فعل)) بالضم. والواو في ((َقول)) ليست اعتباطية طالما أننا نجدها في صيغ أخرى من نحو: ((ّقول)) و ((ْقول)) و((أقوال)) وغيرها...، والانتقال من الصيغ المجردة إلى الصيغ المنجزة يتم بواسطة مجموعة من القواعد."[3] فهذا أصل افتراضي يستند إلى ظواهر لغوية ما دامت حروف الأصل تظهر في تصريفات الكلمة، وليس أصلا افتراضيا متوهما لا علاقة له بالواقع اللغوي كما يدّعي كمال بشر.

ويبدو أن كمال بشر في كتابه (التفكير اللغوي بين القديم والجديد) يخبئ تراجعا ضمنيا عن فكرة الأصل الافتراضي التي انتقد فيها الصرفيين المتقدمين، حيث يقول:" ومن الطريف أن هذا النهج في

[1] أحمد علم الدين الجندي، المرجع السابق، ص43.

[2] أحمد علم الدين الجندي، المرجع نفسه، ص56

[3] عبد الحميد عبد الواحد، بنية الفعل قراءة في التصريف العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، ع 3، 1996م، ص08

تفسير الصيغ المذكورة يناظر منهجا لغويا حديثا عرف بمنهج الدراسة التوليدية التحويلية التي تفترض في مثل هذه الحالات أن هناك بنية عميقة (وهي تناظر الأصل الافتراضي عند علماء العربية)، وبنية سطحية هي ما ظهرت به الصيغة في الاستعمال الفعلي. وهذا النهج وإن كان صالحا للنظر والأخذ به لم نشأ الأخذ به هنا؛ لأنه يقتضي دراسة اللغة كلها في هذا الإطار."[1] وهذا النص يدل على أمرين "الأول: ضعف حماس الدكتور كمال بشر للمنهج الوصفي، والثاني: أن ما كان يرفضه وينكره على علماء العربية صار مقبولا وصالحا للنظر والأخذ منه طبعا تحرجا من تشومسكي، وليس متابعة لسيبويه وابن جني وابن مالك."[2] فهذا مجرد إسقاط لمبادئ لسانية غربية، وليست دراسة معمقة للتراث اللغوي مقارنة مع ما ينتجه الدرس اللساني الغربي، ثم إقرار ما يقتضيه المنهج والبحث اللغوي السليم.

ويبين ابن جني هذه المسألة بصورة واضحة وجلية، حينما قال:" وإنما معنى قولنا إنه كان أصله كذا، أنه لو جيء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر."[3] والصحيح ما لم يحدث فيه تغيير، ويقابله ما حدث فيه تغيير، وهو ما له أصل يخالف ظاهر لفظه، نحو: شدّ فهي ليس من الصحيح.[4] ويستدل ابن جني على ذلك بقوله:" ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد، كما أنه عندنا مراد معتقد، إخراُجها بعض ذلك مع الضرورة، على الحد الذي نتصوره نحن فيه، وذلك قوله فيه:

سددت فأطولت الصدود و قلما وصال على طول الصدود يدوم.

هذا يدلك على أن أصل أقام أَقوم وهذا الذي نومئ نحن إليه و نتخيله ...فأنت تعلم بهذا أن أصل شلّ يده شلِ لَت: أي لو جاء مجيء الصحيح لوجب إظهار تضعيفه."[5]

ويزيد ذلك تدليلا، قوله:" واعلم مع هذا أن ما ندعي أصليته في هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله –وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده على صحة الأحوال الأُول – وذلك اللغتان

[1] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص443.

[2] غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربية الفصحى، ص276-277.

[3] عثمان ابن جني، الخصائص، ج01، ص257.

[4] ينظر: عثمان ابن جني، المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص 257 (هامش).

[5] عثمان ابن جني، المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص(257،258).

تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية - نحو شُدّ، وضَنّ، وفّر، واستعدّ، واصطبّ يا رجل، واطمئن يا غلام - : إن الأصل اشدد، واضنن، وافرر، واستعدد، واصطبب، واطمأنِنْ، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصحى القدمى. ويؤكد ذلك قول الله سبحانه: (فما اسطاعوا أن يظهروه)، أصله استطاعوا، فحذفت التاء لكثرة الاستعمال، ولقرب التاء من الطاء، وهذا الأصل مستعمل، ألا ترى أن عقيبه قوله تعالى:(وما استطاعوا له نقبا)."[1]

ويفرق بين هذه الأصول كما يأتي: " منها ما لا يمكن النطق به أصلا، نحو ما اجتمع فيه ساكنان، كسماء، ومبيع، ومصوغ، ونحو ذلك. ومنها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطّراحه، إلا أن يشد الشيء القليل فيخرج عن أصله منبهة ودليلا على أولية حاله...، من ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو: موسر، وموقن، والواو في نحو: ميزان، وميعاد،...فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده، يمتنع منه استكراها للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذّر. ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل لا لثقله، ولكن لغير ذلك، من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه،وذلك نحو(أن) مع الفعل إذا كان جوابا للأمر والنهي وتلك الأماكن السبعة نحو: اذهب فيذَهَبَ معك ((ولا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب))، وذلك أنهم عوضوا من أن الناصبة حرف العطف."[2]

ثانيا: أقسام الكلام العربي والتقسيم الثلاثي:

1. التقسيم الثلاثي عند المتقدمين، المنهج والمعايير:

لقد دأب النحاة العرب على تقسيم الكلمة ثلاثة أقسام، هي: الاسم والفعل والحرف. وهذا التقسيم الثلاثي لا يكاد يختلف فيه أحد من النحاة القدامى، حيث يقول الزجاجي:" فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف. حقّق القول بذلك وسطّره في كتابه سيبويه والناس من بعده غير منكرين عليه ذلك."[3] وذكر ابن هشام أن " الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتدّ بقوله."[4] ويعلّل النحاة لهذا التقسيم بأن المنطق الطبيعي للأشياء لا يخالف ذلك، من ذلك قول الزجاجي: " إن من الأشياء أشياء تعرف ببديهة

[1] عثمان ابن جني، المصدر السابق، الجزء السابق، ص(259،260).

[2] عثمان ابن جني، المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص(261،262،263، 264).

[3] عبد الرحمن الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م، ص42.

[4] جمال الدين بن هشام، شرح شذور الذهب، دار الفكر، بيروت(لبنان)، ط1، 2005م، ص26.

العقل بغير برهان ولا دليل بها يستدل على المشكل الملبس والغامض الخفي."[1] وتبعا لذلك يقول ابن الخبّاز: " ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلّي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات."[2] والكلام من الأشياء التي تعرف منطقيا بغير استدلال، ويتبع ذلك أقسام الكلام العربّي.

زد على ذلك أنه مبني على استقراء معاني كلام العرب "ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات، الذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف."[3] ويضيف ابن الخشاب أن هذه القسمة " ضرورية أو كالضرورية لأن العبارات دوالّ على المعاني التي تحتها، والمعاني منقسمة إلى ثلاثة أقسام فوجب أن تكون الألفاظ الدالة عليها ثلاثة لا أقل ولا أكثر."[4] ما يدلك على أن التقسيم الثلاثي مبني على أمرين هما:

- المنطق العقلي، وهذا الأساس يأخذ أولويته وقيمته من أنه لا يختلف فيه اثنان، فالدليل العقلي يتعلق بكل اللغات، وهذا يدحض نفسه بنفسه، إذ لو كان الأمر كذلك لكانت كل اللغات تتفق في تقسيم أنواع كلماتها، ولأتلفت تصورات الناس وأفكارهم حول الأشياء.
- التتبع المبني على استقراء معاني كلام العرب، وهذا المبدأ ينطلق من الاعتماد على معيار المعنى، والذي يمكن التسليم به ما دام أنه يأخذ باللغة الهدف مناطا للتحليل.

ولقد أقام النحويون تقسيمهم على أساس من "التصنيف والتفسير، وهذا يدفعهم إلى ضبط جداول خاصة بكل قسم من الأقسام، وذلك تبعا لجملة الخصائص التي يشترك فيها أفراد الجدول الواحد أو الباب الواحد. هذا مما يجعل عملهم يصطبغ بصبغة العلمية والموضوعية وقائم على تحليل منهجي دقيق. وعمل النحاة العرب القدامى كعمل جل اللسانيين يرتقي إلى درجة عالية من التجريد لوضع منوالات وأنساق نحوية..."[5] حيث أفرد النحاة لكل جنس كلمي حدّا خاصّا به، فقد ذكر سيبويه في باب(هذا باب علم ما الكلم من العربية) أن " الكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل وفرس وحائط. وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء

---

[1] عبد الرحمن الزجاجي، المصدر السابق، ص 42.

[2] جمال الدين بن هشام، المصدر السابق، ص27.

[3] جمال الدين بن هشام، المصدر نفسه، ص27.

[4] عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، المصدر السابق، ص05.

[5] عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني العربي، ص(38،39).

وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وماهو كائن ولم ينقطع..."[1] معتمدين في هذا التصنيف على علامات شكلية، ومن ذلك أنهم حلّوا الاسم بأنه يقبل دخول حروف الجر، أو ((أل)) التعريف عليه، ويقبل التنوين وحلّوا الفعل بتاء الفاعل، وتاء التأنيث، ونون التوكيد، والحرف يخلو من علامات الاسم والفعل.

لكن عبد الحميد عبد الواحد يرى أن "هذا النوع من الحدود ليس مقبولا؛ لأنه لا توجد علامة من العلامات قادرة على أن تميز كل أصناف الأسماء، فالتنوين مثلا ليس ميزة لكل الأسماء؛ لأن هناك الكثير من الأسماء ما هو مبني مثل الضمائر وأسماء الاستفهام والإشارة وغيرها. ويوجد من الأسماء ما يعرف بالممنوع من الصرف أو من التنوين. والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى ظاهرة الإعراب فالإعراب ميزة الأسماء المعربة وإن كان الأصل في الإعراب هو الأسماء إلا أن ثمة من الأسماء ما هو غير معرب، وثمة من الأفعال ما هو معرب."[2] وإن كان ما طرحه الباحث أمرا واقعا، إلا أنه لا يمكن رفض هذا المعيار الشكلي بقبول دخول بعض اللواصق رفضا مطلقا، وإنما يؤخذ على اطّراده في إمكان تطبيقه على أكبر عدد ممكن، ويُبحث عن معايير نحوية وصرفية أخرى تعضّد المعايير السابقة؛ لأنه من الصعوبة بمكان بل ربما من المستحيل أن نجد معيارا أو قاعدة تضبط جميع أفراد وعناصر الجنس الواحد التي تنضوي تحت تلك القاعدة.

واعتمدوا أيضا على أساس المعنى حين حلّوا الفعل بأنه ما دلّ على حدث مقترن بزمن، وهذا الزمان إما ماض أو حاضر أو مستقبل، وأما الاسم فهو ما دل على مسمى ولم يقترن بزمن والحرف مادون الاسم والفعل. وعلى أساس الوظيفة النحوية على اعتبار علاقة الإسناد أو الإخبار والفاعلية والمفعولية بالنسبة للاسم، حيث يقول الزجاجي:" الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به."[3] ويبين ابن الخشاب هذا التحديد الوظيفي للاسم بقوله:" أن يكون فاعلا أو مفعولا كقولك: ضرب زيد عمرا، فزيد فاعل وعمرو مفعول، وأن يخبر عنه تارة ويخبر به أخرى، كقولك: الرجل قائم، فالرجل مُخبَر عنه، والقائم الرجل، فالرجل ها هنا خبر."[4] إلا أن هذا الحدّ القائم على الإخبار أيضا يعتوره فساد بيّن؛ لأن "من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه، نحو:

---

[1] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ص12.

[2] عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني العربي، ص 48.

[3] عبد الرحمن الزجاجي، المصدر السابق، ص48.

[4] عبد الله بن أحمد بن الخشاب، المصدر السابق، ص(12،13).

كيف، وأين، ومتى، وأنى وأيان. لا يجوز الإخبار عن شيء منها، وهي داخلة ...في حدّ المفعول به لأن ((كيف)) سؤال عن الحال والحال مفعول عند البصريين، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت والوقت مفعول فيه...، وأين وأخواتها ظروف والظروف كلها مفعول فيها."[1]

وعلى الرغم من أن الزجاجي يرى في حدّ الاسم وفقا لمعيار الفاعلية والمفعولية أنه " ليس يخرج عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم،"[2] إلا أن البطليوسي طعن في هذا الحدّ أيضا، إذ يرى أن" من الأسماء ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف خافض، وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره، فمن ذلك قول العرب: ((يا هناه أقبل)) لا يستعمل إلا في النداء خاصة، لا يقال: ((جاءني هناه))، ولا ((رأيت هناه))، ولا ((مررت بهناه))؛ لأنه للنداء خاصة. هذا نص كلامه، وهو يناقض ما صدر به كتابه وكذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلا، وذلك نحو أسماء الاستفهام والأسماء التي يجازى بها ..."[3] في حين يرى ابن الخشاب أن الكلمة إن لم تقبل علامات الاسم، ولا علامات الفعل ولا الحرف، فالأولى الحكم باسميتها معللا ذلك بأن:" الاسم هو الأصل، والمجهولات تردّ إلى أصولها وتحمل عليها دون الفروع."[4]

ولئن اتفق النحاة على التقسيم الثلاثي للكلمة إلا أنهم اختلفوا في وضع الحدود الفاصلة بين فروع كل جنس كلمي، ومن ذلك أن اختلف النحاة في أسماء الأفعال، فرأى "جمهور البصريين أنها أسماء لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ولا تصرف الأسماء بحيث سيند إليها إسنادا معنويا فتقع مبتدأ فاعلا، وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين، وقال جمهور الكوفيين إنها أفعال لأنها تدل على الحدث والزمان كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف....، وقال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة فليست أفعالا وليست أسماء...، وأعطاها أبو جعفر اسما خاصا بها حيث سماها((خالفة))."[5] وبذلك خالف أبو جعفر بن صابر التقسيم الثلاثي المعهود لدى جمهور النحاة، حيث زاد قسما رابعا هو((الخالفة))، ويقصد بها

[1] عبد الرحمن الزجاجي، المصدر السابق، ص (49 ،50).

[2] عبد الرحمن الزجاجي، المصدر نفسه، ص48.

[3] عبد الله البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، د ط، د س ن، ص(59،60).

[4] عبد الله ابن الخشّاب، المصدر السابق، ص25.

[5] محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص(26،27).

" اسم يدل على فعل معين، ويتضمن معناه ، وزمنه، وعمله، من غير أن يقبل علامته، أو يتأثر بالعوامل."[1]

ومن ذلك اعتراض ابن فارس على قول المبرد: "أما الأسماء فما كان واقعا على معنى، نحو: رجل وفرس و يد و مرو، وما أشبه ذلك. وتعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم."[2] حيث يرّد ابن فارس على هذا الحدّ للاسم بقوله:" وهذا معارض بكيف وإذا، وهما اسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجر."[3] ويدافع الزجاجي عن المبرد بأنه " قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة...إن حد أبي العباس هذا غير فاسد؛ لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل، فلا يكون ذلك ناقضا للباب بل يخرج منه ما خرج بعلته ويبقى الثاني على حاله."[4] ومن قبيل هذا أيضا طعن البطليوسي حد الزجاجي للاسم –كما سبق – واعتذاره له من جهتين " أحدهما: أن أبا القاسم لم يسمه حدا فيلزمه هذا، وإنما هو رسْم رسَم به الاسم على طريق التمثيل والتقريب. والثاني: أن أكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا، لأنهم حدوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه."[5] والجهة الأولى مردودة لأن الزجاجي رفض قول النحاة الاسم ما دل على مسمى، وقال عنه بأنه وصف له لا حد.[6] مما يوحي بأن ما أقره الزجاجي خلاف ما نقد به غيره من قبيل الحدّية. وأما الجهة الثانية فهي حكم من نحوي متأخر يبين ويختصر حقيقة الإشكال الواقع بين النحاة الذين لم يقدروا على وضع حدود تستغرق جميع أقسام الكلمة، على الرغم من أن هذه العصور المتأخرة كان ينبغي للدرس اللغوي والنحوي أن يبلغ ذروة التنظير لا أن يظل النقاش جاريا حول مقدمات كان يجب الفصل فيها بداية، ويدل هذا أيضا على صعوبة تحديد وتصنيف أقسام الكلام بحدود قطعية وثابتة.

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر،ط3، ج4، 1974م، ص142.

[2] محمد بن يزيد المبرد، المصدر السابق، ج1، ص141.

[3] أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تع: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت(لبنان)، ط1، 1997م الصاحبي، ص50.

[4] عبد الرحمن الزجاجي، المصدر السابق، ص51.

[5] عبد الله البطليوسي، المصدر السابق، ص 60.

[6] ينظر: عبد الرحمن الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص50.

وعلى الرغم من محاولات النحاة المتقدمين في ضبط حدود أقسام الكلام العربي، إلا أن هذه الحدود قوبلت بالطعن بين بعضهم البعض؛ لأنها حدود ناقصة من جهة أنها غير جامعة لخصائص الجنس الواحد و ما ينضوي تحته، ولا مانعة من دخول غيرها فيها. وعلى الرغم من الأعذار المقدمة من قبل النحويين إلا أنها على عبارة البطليوسي" كلها خارجة عن هذا التحديد، ومثل هذا لا يسمى حدّا وإنما يسمى رسما لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به، وذلك سماه المتكلمون: الجامع المانع."[1]، مما أدى إلى وجود تناقضات في تحديداتهم لخصائص الاسم والفعل و الحرف في ظل الباب الواحد، إلى حدّ زيادة قسم رابع لها هو الخالفة، ما جعل هذه القضية مفتوحة أمام المختصين لبحث تصنيف جدير بالأخذ به.

2. التقسيم الثلاثي في تصور اللسانيين المحدثين:

وجَّه بعض اللسانيين المحدثين نقدا لاذعا لهذا التقسيم التقليدي؛ لأن المتقدمين من النحاة ساروا على وفق " ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة...، ولما حاول اللغويون العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق الأمر عليهم، و جَهُدوا تعريف الاسم لا يكاد ينطبق على كل الأسماء، كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال."[2] وسبب ذلك أيضا "أنه تقسيم عقلي عام لا يتطابق والحقائق اللغوية تفصيلا."[3] ذلك أن تصنيف الشيء يرتبط أساسا بفهم خصائص ذلك الشيء قصد استنباط السمات التي تميّزه عن غيره من الأجناس وتحّد كنهه، بدلا من الانطلاق من خارج الشيء بوصفه بسمات عقلية لا تتطابق وخصائصه.

لأجل هذا دعا اللسانيون المحدثون إلى أنه يجب أن " يكون المرجع في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس، فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى، ويرون أنه قد حان الوقت لأن يستعاض عنه بتقسيم آخر جديد أدعى إلى الدقة العلمية وأعلق بالعمل الوظيفي للكلمة في العبارة وأقرب إلى مقتضيات علم اللغة الحديث؛ لأن تقسيم الكلمة ينبغي أن تُحدِّده طبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة من اللغات، لا أن يْبدُأ درس لغة من اللغات بالبحث عما فيها من اسم وفعل وحرف، واقترحوا تقسيمات عديدة قد تتفق فيما بينها في وجوه وتختلف في وجوه."[4] فإقحام

---

[1] عبد الله البطليوسي، المصدر السابق، ص 60.

[2] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص 279.

[3] أحمد محمد قدور، المرجع السابق، ص208.

[4] عبد المقصود محمد عبد المقصود، المرجع السابق، ص150.

أوصاف وقواعد أجريت على نحو لغات أخرى يجّر إلى عمليات تعسّفية وافتراضات عقلية لا تتماشى والنظام اللغوي للغة العربية، إذ اللغات وإن اتّفقت في نحو لساني عامّ فإنها تتميز بسمات تنفرد بها دون غيرها من اللغات.

إن التطرق إلى قضية أقسام الكلام في اللغات أخذ قسطا وافرا في مدارس لغوية حديثة مختلفة، وكل مدرسة عالجت ذلك بطرق مختلفة، إلا أن الاتجاه الحديث في تقسيم الكلام يجمع على ما يلي:[1]

1. لا يجوز أن يقسم كلام لغة معينة إلى أجزاء بناء على تقسيم لغة أخرى، فعلماء العربية أقاموا تقسيمهم للكلام العربي بحسب ما جاء به علماء مدرسة الإسكندرية من قدماء اليونان (أي اسم وفعل وحرف).

2. ليس من الضروري أن تتشابه أجزاء الكلام في لغة ما مع لغة أخرى، سواء من حيث عددها أو من حيث الكلمات التي تندرج تحتها، فكلمتا (قبل وبعد) في العربية تعدان ظرفين بينما تعتبر حروفَ جر في اللغة الإنجليزية.

3. المصطلحات التقسيمية (الواصفة لأجزاء الكلام) ليست كلها مستعملة استعمالا عاديا بين أصحاب اللغة، بل هي مصطلحات مستعملة في التحليل اللغوي، كما هو الحال في اللغة العربية من قبيل: المفعول لأجله والتمييز، بل الواجب التصنيف بطريقة علمية وفق معايير محددة، ولا يهم إذ ذاك أن نستعمل تعابير المتقدمين أو المحدثين.

في حين نجد أن فندريس يرى" أنه لا يستحيل تصنيف الكلمات تصنيفا عاما يقوم على خطة يبرّرها المنطق ولا يناقضها نحو اللغات الهامة، فأنواع الكلمات المختلفة التي تكلمنا عنها تتميز غالبا في كل لغة بدوال نسبة خاصة."[2] فمنهجه في تقسيم الكلام في اللغات الخاصة لا ينفي الاعتماد على المنطق شريطة أن يتوافق مع طبيعة اللغات ، بأن يأخذ في الحسبان الاستعمال اللغوي الخاص بكل لغة معينة.

ويقُّر فندريس في الآن نفسه عن صعوبة إيجاد تصنيف مُجْدٍ، يقول:" تبلغ الصعوبة في تصنيف أجزاء الكلم حدا يعوقنا حتى ا لآن عن الوصول إلى تصنيف مُرضٍ. ومازال نحونا التقليدي يعلمنا أن

[1] نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (عالم المعرفة)، الكويت، د ط، 1978م، ص(230،231،232).

[2] فندريس، المرجع السابق، ص178.

نقسمها إلى عشرة أقسام تبعا لتقليد قديم يرجع إلى مناطق الإغريق...، وبمناقشته عن كثب نرى أنفسنا مضطرين إلى تصحيحه."[1] وهو المنطلق النقدي الذي يبني عليه اللسانيون العرب المحدثون نقدهم للصرف العربي اعتماده على المنطق الإغريقي.

وإذا كان علماء النحو العربي يستهلون أبواب النحو العربي بباب أقسام الكلام العربي وما يأتلف منه، فإن الدرس الصرفي الحديث أو ما يعرف بالمورفولوجيا " ترى من واجبها أن تصنف هذه الفصائل، وأن تصل إلى ماهيتها فذلك أساس معين في تكوين النظرية العامة في اللغة وفي تطورها."[2]

وسبق أن ذكرنا أن الاتجاه اللساني الحديث يشترط في تصنيف هذه الفصائل أو الأقسام النحوية تحديد المعايير المعتمدة في ذلك، والناظر في هذه المعايير يجد أن علماء اللغة من العرب والغربيين استندوا إلى ثلاثة معايير، هي:[3]

المعيار الأول: وهو المعنى، والمقصود بذلك علاقة الكلمة بالعالم الخارجي.

المعيار الثاني: وهو الشكل أو المبنى من حيث قبول القسم المعين من أقسام الكلام الحركات أو الزوائد الدالة على حالة إعرابية أو معان صرفية أو نحوية مختلفة.

المعيار الثالث: فهو موضع الكلمة داخل التركيب، أي علاقتها بغيرها من الكلمات.

ويرى أحد الباحثين المعاصرين أن علماء الصرف القدماء حاولوا تعيين علامات للاسم بالعودة إلى معايير معجمية كالاسم يصغر وينسب إليه، ونحوية مثل: الاسم يصلح أن يكون منادى أو مجرورا، وصرفية مثل: الاسم ينون أو يبدأ ب((أل)) التعريف "فاستمدوا تارة معايير من علم النحو لا من علمهم الصرفي وتكلموا عن علامات صرفية ملتبس في أمرها بينما كانت الضرورة تدعو إلى إيجاد معايير صرفية شكلية."[4]

ومن أهم المحاولات الحديثة في تقسيم الكلام العربي إبراهيم أنيس، مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، وتمام حسان، والاقتصار على محاولتي إبراهيم أنيس وتمام حسان ينطلق من كونهما أشهر المحاولات، ولأنهما ينضويان على أهم المقولات النقدية التي وُجّهت للدرس الصرفي العربي بالنظر إلى المحاولات الأخرى.

---

1 فندريس، المصدر السابق، ص155.

2 محمود السعران، المرجع السابق، ص233.

3 ينظر: نايف خرما، المرجع السابق، ص230.

4 عصام نور الدين، المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث، ص84.

أولا: محاولة إبراهيم أنيس:

1. في نقد التقسيم الثلاثي:

ينتقد إبراهيم أنيس تقسيم النحاة أجزاء الكلام إلى ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف، في جملة من العناصر المنهجية، نوردها في ما يأتي:

- **اعتماد المنطق اليوناني دون الاستقراء اللغوي:**

ينطلق المتقدمون من تقسيم المناطقة والفلاسفة اليونانيين اسم وفعل وأداة، فمنطق اليونان أبهر المفكرين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، وصارت اللغة توضع على القوالب التي وضعها أرسطو ومن نحا نحوه، "لذلك لا نعجب حين نرى اللغويين القدماء من العرب قد سلكوا هذا المسلك من الربط بين اللغة والمنطق الأرسطاليس، وأن نشهد في بحوثهم اللغوية من الأقيسة والاستنباط ما لا يمت لروح العربية بصلة ما."[1]

ويقر إبراهيم أنيس بأنه متأثر بالبحث الذي أنجزه إبراهيم بيومي مذكور الموسوم بـ((منطق أرسطو والنحو العربي))، إذ يرى أن " لكل لغة منطقها الخاص ونظامها الخاص...، ولكن هذا المنطق اللغوي بعيد كل البعد عن المنطق العقلي العام الذي يهدي التفكير الإنساني في كل البيئات فهو نظام للناس عامة، في حين أن المنطق اللغوي نظام خاص...، ولكن ارتباط اللغة بالعقل الإنساني وتفكيره منذ نشأتها قد جعل بين اللغات البشرية قدرا مشتركا يمكن إرجاعه إلى الفكر الإنساني العام....، ومثل هذا القدر المشترك هو الذي نستشف فيه الصلة بين اللغات والمنطق."[2] وهو في هذا لا ينفي اعتماد المعيار العقلي في تصنيف أجزاء الكلام إن وافق الواقع اللغوي، وهذا ما ذكره فندريس سابقا.

إنّ اتهام إبراهيم أنيس النحو العربي بأنه متأثر بالمنطق الأرسطي اتكاء على ما قدمه إبراهيم بيومي مذكور فيه تجوّز في القول، ذلك أن "أرسطو قسم الكلام نصّا إلى أربعة أقسام لكل منها كيانُه الخاصّ به، ونستخلص من هذا أن النحاة العرب القدامى ما كان يمكنهم أبدا أن يأخذوا تقسيمهم الثلاثي من أرسطو لا من كتاب العبارة ولا من كتاب الشعر...هذا، ولا يوجد في أي كتاب من كتبه أيّ نصّ صريح بثلاثية الأقسام."[3] كما أن تصور النحاة العرب للتقسيم الثلاثي مغاير تماما للاعتبارات المنطقية لأرسطو. فالاسم عند سيبويه هو المحدث عنه والفعل المحدث به فالاعتبار هنا

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 134.

[2] إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص 138.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص51.

لغوي بحت ولو اقتبسه النحاة من المنطق اليوناني لما اقتبسوه مجردا من الإطار المنطقي الذي وضع فيه.[1] وإن كانت مسألة تأثر النحاة بالمنطق لم تنشأ مع نمو الفكر النحوي بل مع النحاة المتأخرين كابن السراج ومن بعده.

كما أن تقسيم الكلمات استنادا إلى معايير منطقية لا يناقضها النظام اللغوي أمر مقبول، يقول فندريس:" لا يستحيل تصنيف الكلمات تصنيفا عاما يقوم على خطة يبررها المنطق ولا يناقضها نحو اللغات الهامة. فأنواع الكلمات المختلفة...تتميز غالبا في كل لغة بدوال نسبة خاصة بها."[2] وهذا ما أقره النحاة العرب، إذ ذكرنا سلفا أنهم اعتمدوا في تقسيمهم للكلام العربي على أسس لغوية (شكلية ومعنوية وتركيبية) عمادها الاستقراء، ثم عللوا لهذه التجزئة الثلاثية بالمنطق والعقل.

- **عدم شمولية الحدود:**

لم يضعوا حدودا شاملة مانعة لهذه الأقسام، من ذلك:

*** دلالةُ بعض الأسماء على الزمن:**

عدهم كلمتي ((اليوم، والليلة)) والمصادر وأسماء الفاعلين، وهلم جرا في حدود الأسماء مع تعيينهم الاسم بأن الزمن ليس جزءا منه، ولقد تنبه النحاة إلى هذه القضية فأضافوا قيد((الوضع)) في حد الاسم، فقالوا: " (فالاسم) كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن في الوضع بزمن من الأزمنة الثلاثة، نحو: كتاب، باب،..و(الفعل) كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن في الوضع بأحد الأزمنة الثلاثة..."[3] ويرى محمد أيوب " أن الدلالة على الزمن في الجملة الفعلية تؤدى بصيغة الفعل نفسها كما تؤدى باستعمال بعض الكلمات التي تدل على الزمن دلالة قاموسية مثل: ((أمس)) و((اليوم)) و((الآن)) ..إلخ. أما الجملة الاسمية فإنها قد تكون مكونة من ركنين لا يتصل أي منهما بالدلالة الزمنية...كيف نعبّر إذن عن الزمن في الجملة الاسمية؟ باستعمال الأفعال الناسخة."[4] وهذا يدل على أن مقولة الزمن تتمظهر في أشكال ودلالات مختلفة، فالزمن في الفعل مرتبط بأصل الوضع في صيغته

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، ص76.

[2] فندريس، المصدر السابق، ص178.

[3] محمود عبد العالم المنزلي، الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط1، 1322هـ، ص05.

[4] محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د ط، د س ن، ص180.

الصرفية في حين أن دلالة الظروف على الزمن دلالة قاموسية، وبهذا فالزمن في الفعل ألصق منه في الظروف.

*** تخصيص الزمن بصيغة الفعل:**

انتقدهم في ربطهم فكرة الزمنية بصيغ الأفعال، وهذا – حسبه – "أمر لا تبرره استعمالات اللغة رأينا أن النحاة أنفسهم قد أحسوا بدلالة المصدر على الحدث والزمن، وإن حاولوا تأويل هذا وتخريجه في جدل عقيم لا طائل تحته."[1] وقد مثّل لهذه المسألة بكثير من الاستعمالات اللغوية التي تؤيد ما ذهب إليه، كقوله: " فقول النحاة إن مثل الفعل ((أتى)) يعبر عن الزمن الماضي، أمر لا تحتمله النصوص العربية وتأباه أساليب اللغة، وما أحرانا إذن أن نفصل بين الفكرة الزمنية وبين تخصيصها بصيغة من صيغ الفعل، ...، ولكل فعل ظروفه في الاستعمال اللغوي فقد جاء في القرآن الكريم ما يربو على 400 من الآيات اشتملت كل منها على الفعل ((كان)) وهو ما يعده النحاة معبرا عن الزمن الماضي، غير أنا لا نكاد نلحظ بوضوح معنى المضي في الفعل ((كان)) إلا في عدد قليل من تلك الآيات."[2] ويمثل أيضا بتخصيص النحاة فعل الأمر بزمن الحال، إذ " لا نستطيع أن نتصور اختصاصه بمثل هذا الزمن، إنما نلمح فيه غالبا المستقبل القريب أو البعيد، ففي قوله تعالى بأمر موسى وأخاه: ((اذهبا إلى فرعون إنه طغى)) لا نستطيع أن نتصور أن حدث الذهاب إلى فرعون قد تم في زمن التكلم كما يقول النحاة."[3] وإن لم يقر إبراهيم أنيس بالقول أو الحل الذي يراه مناسبا كبديل لربط فكرة الزمنية بصيغة الفعل عند النحاة، إلا أننا نستشف أنه يرتضي التقسيم السباعي في قوله:" ونحن حين نفكر تفكيرا منطقيا في تلك الفكرة الزمنية ندرك أن الماضي يلتقي بالمستقبل عند ذلك الزمن الذي نسميه الحاضر، كما ندرك أن الزمن الحاضر لا يعدو أن يكون نقطة اتصال ليس من السهل تحديد مداها، وأن كلمة مثل ((الآن)) كلمة غامضة عسيرة التحديد...ومن هنا نشأ ذلك التقسيم الزمني المسمى بالتقسيم السباعي عند كثير من المحدثين .

قبل الماضي ←← الماضي ←← بعد الماضي←← الحاضر ←← قبل المستقبل ←←المستقبل←← بعد المستقبل . وقد شهدنا بعض اللغات تحرص على التعبير بالأساليب و الصيغ عن معظم تلك الأزمنة

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص293.

[2] إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص175.

[3] إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

في هذا التقسيم كاللاتينية والإغريقية كثير من فروع الفصيلة الهندية- الأوربية. "[1] ويحسن أن نشير أن هذا التقسيم ذكره وليم رايت في مؤلفه (A Grammar Of The Arabic Language).[2]

وهذا التقسيم السباعي الذي يعتمد على " أساس دراسة الدلالة الزمنية للصيغ والتراكيب في ضوء السياق اللغوي، أظهر ّحد الثراء الزمني للعربية ليصبح سبعة أقسام بدلا من ثلاثة أقسام (الماضي والحاضر والمستقبل)."[3]

وفي إطار التفرقة بين مصطلحي الزمن والوقت بيّن الريحاني ّ أن مصطلح الوقت شامل لكل اللغات الإنسانية، في حين أن مصطلح الزمن يرجع إلى الخصائص المميزة لكل لغة على حدة، موضحا بذلك أن ما تشترك فيه اللغات الأوقات الثلاثة(الماضي، والحاضر، والمستقبل)، وهذه الأوقات– حسب اصطلاحه – أو الأزمنة الثلاثة يعبّر بها عن طريق الصيغ الفعلية البسيطة، أما الأزمنة فيما عدا الماضي والمضارع والمستقبل فمناطها الاستعمال اللغوي لكل لغة.[4]

وقد بيّن الباحث محمد رجب الوزير صحّة وجود هذا التقسيم الزمني السباعي في اللغة العربية من خلال تتبع الواقع أو الاستعمال اللغوي في القرآن الكريم وكتب الحديث كصحيح البخاري، وكتب التفسير كتفسير الكشاف للزمخشري، وكتب المغازي، كالمغازي للواقدي، والسيرة النبوية لابن هشام، وكتب التاريخ كالكامل في التاريخ لابن الأثير، ومختلف الدواوين الشعرية، وكتب المجموعات الأدب واللغة، وكتب الأمثال.[5]

وعليه، فإن الصيغة تدل على مطلق الزّمن (الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل)، أما السياق فإنَّ له دورا فاعلا في تغيير الزمن وتحديده، فنحن بذلك، لا نخالف هذا التقسيم الزمني السباعي، وإنما نذهب إلى تخطئة إبراهيم أنيس الذي رأى أن لا علاقة بين الصيغة ودلالة الفعل على الزمن هذا " إن كان الهدف مجرد إبراز وقوع الحدث في الوقت المطلق على أي قسم من الثلاثة، ففي أمثلة مثل: المؤذن يرفع النداء، نحن نعني في المقام الأول بمجرد إبراز الحدث الذي يقع من المؤذن في هذه اللحظة

[1] إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص167.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت (لبنان)، ط2، 1986م، ص146.

[3] محمد رجب الوزير، السياق اللغوي ودراسة الزمن في اللغة العربية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2015م، ص30.

[4] ينظر: محمد عبد الرحمن الريحاني، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، دار قباء، القاهرة،د ط، د س ن، ص203.

[5] ينظر: محمد رجب الوزير، المرجع السابق، ص24 وما بعدها.

الحالية، ولا نعنى بأي مظهر من مظاهر الحدث الأخرى كاستمرار الحدث من مدة أو تمامه أو نقصانه أو ما شابه ذلك."[1]

وإلى هذا ذهب تمام حسان حين فرّق بين الزمن الصرفي الذي أساسه الصيغة أو الشكل وبين الزمن النحوي الذي عماده السياق أو الوظيفية النحوية، حيث يقول:" وأما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق."[2] وقد تنبه لغويونا المتقدمون ما للسياق من تأثير على الدلالة الزمنية للصيغ الفعلية، من ذلك أن ابن فارس خصّص بابا سمّاه((باب الفعل يأتي بلفظ الماضي وهو راهن أو مستقبل وبلفظ المستقبل وهو ماض))، حيث يقول:" قال الله جل ثناؤه:((أتى أمر الله)) أي يأتي ويجيء بلفظ المستقبل وهو في المعنى ماض. قال الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت عنه، وقلت: لا يعنيني.

فقال: أمّر،ثمّ قال: مضيت...وفي كتاب الله جلّ ثناؤه((فلم تقتلون أنبياء الله)) وقال:(واتبعوا ما تتلوا الشياطين)) أي: ما تلت..."[3] فقد تفطن ابن فارس إلى دلالة السياق ودورها في تغيير دلالة الصيغة الصرفية.

وإن وافق هذا التقسيم الزمني واقع اللغة العربية، فإن إبراهيم أنيس لم يبين الأساس الذي بني عليه، كما فعل ذلك في تقسيمه للكلمة، كما أنه لا يفرق بين الزمن كمقولة صرفية وبين الزمن في تغيره سياقيا، فالفعل الماضي يدل على الزمن الماضي مطلقا ما لم يرد في سياق نحوي يغير من زمنيته، وهنا نصبح أمام زمن نحوي يخرج عن مجال الصيغة الصرفية.

ويبين تمام حسان، وبصورة أدق، أن" الفرق بين ما يدلّ عليه ظرف الزمان وبين الزمن الذي في الفعل هو: الزمن يستفاد من الظرف بالمطابقة ومن الفعل بالتضمن، الزمن في الفعل مضي أو حالية أو استقبال، ولكنه في الظرف كناية عن زمان اقتران حدثين والفرق بين الزمن في الصفة وزمان الظرف أن زمان الظرف معنى للظرف وهو مفرد، وأن زمن الصفة وظيفة لها في السياق دون الإفراد لأن معناها وهي مفردة هو –كما سبق – الدلالة على موصوف بالحدث، أما الأسماء فليس الزمن جزءا من دلالتها وإذا دل بعضها على زمانه فإنه يدل عليه عن طريق التسمية فالزمن هو مسمى الاسم

[1] محمد عبد الرحمن الريحاني، المرجع السابق، ص204.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص104.

[3] أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص167.

كالليل والنهار لتسمية الوقتين المذكورين أو عن طريق معاملته الظرف مثل ليلا ونهارا حين يكون الوقتان وعاء لحدث ما."[1] وليس بعد هذا التحليل والاستدلال المستفيض الذي جاد به تمام حسان من مزيد بيان للخطإ الذي وقع فيه إبراهيم أنيس.

*** خلو الحرف من المعنى:**

يجّردون الحروف من المعاني وينسبونها إلى الأسماء والأفعال، فلما وجدوا شواهد على عكس ما أقروه راحوا يتأولون بأن قالوا إن من الحروف ما يستعمل استعمال الأسماء في بعض الأحيان، لكن تحديدهم انطلق من معيار(أصل الوضع)، إذ الحروف مجردة من المعاني إلا إذا دخلت في سياق لغوي ما، ولعّل ذلك راجع لصعوبة تحديد الفروقات بين أقسام الكلمة وظيفة واستعمالا، فالذي يميز" الحرف عن الاسم ليس المعنى المفهوم بل المظهر الذي يكون عليه المعنى، واستعمال الاسم ينتقي معنى الابتداء الذي يحققه الحرف وهو مفهوم ملحوظ بالقصد وبالذات ومعنى الحرف ملحوظ بالتبعية وليس مقصودا بذاته."[2] فالنحاة لم يجردوا الحرف من المعنى بل تمظُهر المعنى في الحرف غيره في الأسماء والأفعال، وإن استعملت الأسماء معاني الحروف فإنها توظيفها لهذه المعاني له تعلق بهذه الأسماء قصدا، في حين أن الحروف تفيد هذه المعاني بواسطة تبعيتها لما تعلقت به أفعالا أوأسماء. فما يستعمل من الأفعال والأسماء استعمال الحروف فقد تأتي بعض الأسماء وبعض الأفعال للدلالة على معنى من معاني النحو، أي على ما يدل عليه هذا الحرف كأسماء الاستفهام فهي أسماء لأنها تقع موقع الاسم غير أن لها دور الحرف بدلالتها على معانيه النحوية، والأفعال الناسخة أيضا لها دور حروف المعاني.[3]

ويوضّح عبد الرحمن الحاج صالح ذلك بقوله:" يريد سيبويه من المعنى هنا، لا المعنى المطلق أي ما يدل عليه اللفظ من مدلول أيا كان بل المدلول النحوي فقط. ويختلف بذلك عن المدلول الذي يختص به الاسم والفعل (وهما المسمى والحدث) فهذا الحرف يدل على النكرة أو المعرفة أو الاستفهام...فالمعنى الذي يجيء له هذا الحرف عند سيبويه هو من هذا القبيل، ولا يجيء إلا له."[4]

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص122.

[2] المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية العربية(من السمات إلى المقولات أو لولبية الوسم الموضعي)، مركز النشر الجامعي، تونس، د ط، 2005م، ص42.

[3] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص71.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص71.

فوصف المتقدمين الحروف بأنها تخلو من المعنى، لا يفهم منه أنهم جردوها من المعنى إطلاقا، وإنما مدار ذلك أن المعنى المحدّد به هو المعنى النحوي.

ب) التقسيم الرباعي، المنهج والتصنيف:

ولتجاوز هذا التقسيم التقليدي يقترح إبراهيم أنيس منهجا لسانيا لتحديد أجزاء الكلام العربي، حيث يجب النظر في طبيعة الكلام العربي على أساس من مرتكزات ثلاثة، و هي: المعنى، والصيغة، و وظيفة الكلام. ويجب أن نأخذ بها معا، فلا نكتفي بأساس واحد دون الآخر لما ينجر عنه من سوء في التقسيم من ذلك أن مراعاة المعنى منفردا قد يؤدي بنا إلى عدّ بعض الأوصاف، نحو: قائم، و سامع، ومذيع أسماء وأفعالا في آن واحد، واعتبار الصيغة وحدها يلبس علينا الأمر حين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والأوصاف التي وردت على وزن الفعل، نحو: أحمد، ويزيد، وأخضر إلخ، كما أن وظيفة الكلام لا تكفي وحدها للتفرقة بين الفعل والاسم فقد نجد اسما وظف في الكلام توظيف الأفعال والأوصاف.[1] ونتج عن هذا المنهج تقسيم الكلام العربي على النحو الآتي:

1) **الاسم:** وينقسم ثلاثة أقسام هي:

أ) **الاسم العام:** وهو ما يسميه المناطقة بالاسم الكلي وِسمتَه في أن يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفات متفقة بين هذه الأفراد، مثل: شجرة، كتاب، إنسان، مدينة،..إلخ.

ب)**العلم:** إذا كان يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها ويطلق من قبيل الصدفة كما هو عند المناطقة ومعظم النحاة، ومعنى ذلك عندهم أن ليس بين من يسمون بـ((أحمد)) مثلا، صفة أو أكثر من الصفات المشتركة من أجلها أطلق هذا ((العلم)) عليهم.[2] فإن إبراهيم أنيس يرى أن الناس يختارون أسماء لأبنائهم لأن هذه الأسماء ترتبط في أذهانهم بمجموعة من الصفات فليس هذا من قبيل الصدفة، كما أن الفرق بين العلم وغيره من أسماء اللغة في درجة المفهوم ونسبة الشيوع،[3] ومعنى ذلك أن اسم العلم يختلف مفهومه والصفة الخاصة به من فرد إلى آخر، ومن مجموعة لغوية إلى أخرى، فـ(الساقية) في ذهن القروي أوضح منها في ذهن سكان الحاضرة. فلفظة

[1] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص(281،282).

[2] ينظر:إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص283.

[3] إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص284.

تفاح مثلا، لا يرتبط معناها بحروفها، وإنما تكتسب مفهومها من تجارب الناس واستعمالاتهم له في مواقف حياتهم اليومية. فهي عرضة للتغير والتطور.[1]

- **الصفة:** ويقصد بها المفهوم التقليدي الذي يعرف أيضا بالنعت، نحو:كبير، وأحمر، وغيرهما. ويوضح إبراهيم أنيس الارتباط بين الأسماء التي تعرف باسم الذات عند المناطقة، مثل: حيوان، وإنسان إلخ وبين الصفات عند النحاة أن الصفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما ينطبق عليه اسم الذات، واسم الذات أكثر تعقيدا من الصفات لأنه يرتبط بمجموعة من الصفات، فالإنسان لا يكون إنساناً إلا إذا تكون من لحم ودم، وأن ينطق، وأن يفكر، ...، على غير الصفات لا يشتمل مفهومها إلا على سمة واحدة فالكبير هو ضد الصغير لا غير.[2] كما أن الصفة قد تلتبس بالاسم فلا يفرق بينهما من ناحية المعنى والصيغة إلا بالسياق اللغوي، ومثال ذلك الجملتان الآتيتان: ((وكان التميميون الجنود في طليعة القبيلة...)) و((الجنود التميميون على ميسرة الجيش))، فكلمة ((الجنود)) واحدة لم تتغير في صيغتها وفي معناها إلا أنها في الأولى صفة وفي الثانية اسم.[3] كما أن الصفة تتميز عن الاسم في اللغة العربية في كون الصفة لا تتقدم على الموصوف، وتمييز التذكير والتأنيث في الصفات بعلامات مشهورة أكثر مما هو حاصل في أسماء الذوات، فالصفة أوثق اتصالا بالاسم ولكنها تتميز عنه بسمات معينة سبق ذكرها.[4]

2) **الضمير:** وهو القسم الثاني من أجزاء الكلام، ويتكون من ألفاظ صغيرة البنية تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة [5] ويندرج تحتها الأنواع التالية:

- **الضمائر*:** وهي الضمائر المعروفة عند النحاة بهذا الاسم، مثل: أنا، أنت، هو..إلخ. وشرط استعمال الضمير أن يسبق باسم ظاهر معروف لدى المتكلم والسامع. وينتقد النحاة في عدهم الضمائر أعرف المعارف، ودليله أن "ضمائر الغيبة ألفاظ مبهمة توقع في اللبس وتحتاج إلى بيان ولا يمكن استعمالها بغير ما تشير إليه من أسماء ظاهرة بل حتى ضمائر التكلم التي ظنوا أنها من

---

[1] ينظر:إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص285-287.

[2] ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص289.

[3] ينظر:إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص290.

[5] ينظر:إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

* لم يذكر إبراهيم أنيس سبب تسميته هذا الصنف بالضمير، ويندرج تحته قسم سماه بالضمائر، ولعل مسوغ هذه التسمية أن ما تحت هذا الصنف هو ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة كالضمائر المعروفة، وهذا من باب المشابهة في الوظيفة.

الوضوح والجلاء بحيث لا تحتاج إلى بيان أو تعريف، تبرهن استعمالات اللغو على أنها لا تكاد تزيد وضوحا عن غيرها من الأسماء الأخرى."[1] ويضيف قائلا: "ويكفينا أن النحاة أنفسهم قد اختلفوا فيما بينهم على قدر ما في الضمائر من معرفة كذلك يكفينا أنهم هم أنفسهم الذين قرروا أن من أغراض استعمال الضمائر في اللغة الرغبة في التعمية والإبهام." [2]

- **ألفاظ الإشارة:** مثل: هذا، تلك، هؤلاء،...إلخ وهي مثل الضمائر يستعاض بها عن أسماء ظاهرة، وقد توضع جنبا إلى جنب مع تلك الأسماء الظاهرة. ويرى أن ربط النحاة هذه الألفاظ بالإشارة ربط تبرره حركات الناس أثناء كلامهم. فقولنا ((هذا الكتاب)) فكأننا قلنا ((الكتاب الكتاب)) فقام اسم الإشارة مقام الاسم الظاهر. وقد خصت اللغة ألفاظ الإشارة باستعمالات تختلف عن استعمالات الضمائر مما يبرر جعلها قسما خاصا.[3]
- **الموصولات:** وذلك نحو: الذي، والتي، والذين، حيث تربط بين الجمل ويستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة. نحو قولك لصديقك:((اشتريت البيت الذي رأيناه معا في الأسبوع الماضي)) مقارنة مع الجملة العامية الآتية: ((اشتريت البيت، البيت إياه شفناه ويا بعض)). رغم أن الأسماء الموصولة لها استقلالها الخاص في الاستعمال اللغوي.[4]
- **العدد:** مثل: ثلاثة، أربعة،...، وهي كذلك ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة فقولك: ((ثلاثة رجال)) يغنيك عن قول: ((رجل ورجل ورجل)). فالضمير وأنواعه "هي من العناصر اللغوية القديمة التي يستعين بها اللغوي في مقارناته، ويستدل بها عادة على ما تنتمي إليه اللغة من فصيلة لغوية لأنها في غالب الأحيان عصية على التطور والتغير."[5]

3) **الفعل:** ينتقد إبراهيم أنيس ربط النحاة الفعل بالحدث والزمن، ويُبقي على العلامات التي لجأ إليها النحاة في تمييز الفعل مثل: سوف، والسين، وقد.[6]

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص291.

[2] إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص291.

[3] ينظر:إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص291-292.

[4] ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص292.

[5] إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص293.

[6] ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص293.

4) **الأداة:** وتتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة، وهو ما يعرف عند النحاة بالحرف كحروف الجر أو النفي أو الاستفهام أو التعجب أو الظروف الزمانية والمكانية مثل: فوق وتحت وقبل وبعد، ونحو ذلك.[1] فالجديد هنا أنه يضيف الظروف إلى قائمة الحروف، وإن كانت تعتبر عند النحاة ضمن جدول الأسماء.

ج) مراجعة التقسيم الرباعي:

اتكأ إبراهيم أنيس على منهج ارتكز على ناحيتين شكلية متمثلة في الصيغة، وأخرى وظيفية متمثلة في المعنى ووظيفة اللفظ في الكلام ، ولقد انتقد فاضل مصطفى الساق منهجه قائلا:" كان مصيبا في جعل الصيغة أساسا من أسس التفريق بين أجزاء الكلام ...إلا أنه لا يعتبر الأساس الوحيد المعتمد في عملية التفريق فهناك أسس شكلية أخرى ينبغي أن تراعى في التفريق كالعلامة الإعرابية والرتبة وغيرها"[2] وهذا قول سليم، فعالم اللغة الأمريكي (سابير) صنف الأسماء والأفعال في وصفه للغة (النوتكا) بواسطة جملة من العلامات الشكلية كالزيادة ونظام السوابق واللواحق والدواخل.[3] غير أن إبراهيم أنيس وظّف علامة شكلية أخرى حين أبقى على العلامات التي لجأ إليها النحاة في تمييز الفعل، نحو: سوف والسين وقد وغيرها. كما ذكر قرينة الرتبة حينما تحدث عن الاختلافات بين الاسم والصفة.[4] وإن لم يصرح بذلك بداية، وربما قصد بمفهوم الصيغة الناحية الشكلية عامة، وهذا التخريج من باب أنه لم يفرد الكلام عن الأسس التي اعتمدها بل اكتفى بذكرها فقط.

كما أنه يؤاخذ في عدم تقيده بالشرط الذي وضعه أساسا في تطبيق منهجه وهو أنه يجب مراعاة الأسس الثلاثة مجتمعة، ففي تمييزه للفعل نفى ربط النحاة الفعل بفكرة الزمنية التي لا علاقة لها بصيغة الفعل، فنفى هذه العلامة الشكلية(الصيغة) وأبقى على العلامات الشكلية التي أوردها النحاة، ونفى ربط المصدر بفكرة الحدث لأن المصدر يدل على الحدث أيضا، ونفيه لهذه الفكرة نفي لأساس المعنى، وبقي أمامه الأساس الثالث وهو وظيفة اللفظ في الكلام، إلا أنه لم يراعه في تحديده للفعل. وهذه العلامات الشكلية التي جاء بها النحاة لا تكفي وحدها لتحديد الفعل.

---

[1] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص294

[2] فاضل مصطفى الساق، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة،د ط، 1977م، ص119.

[3] ينظر:المنصف عاشور، المرجع لسابق، ص28.

[4] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص290.

ويعترض إبراهيم أنيس على تحديد النحاة للاسم بأنه ما دل على معنى و ليس الزمن جزءا منه، والمصدر ضمن جدول الأسماء وإن دل على زمن، ويجيبنا السيرافي: " وتوهم بعض الناس أن ((مضرب الشول)) وماجرى مجراه قد دل على الضراب وعلى الزمان الذي يقع فيه، وأراد بذلك إفساد ما ذكرناه من حدّ الفعل بدلالته على الحدث و الزمان، وقد وهم فيما وهم. لأن الذي أردناه من الدلالة على الزمان وهو مايدل عليه الفعل بلفظه من زمان ماض أو غير ماض، كقولك: ((قام، و يقوم))، و((مضرب)) اسم للزمان الذي يقع فيه الضّراب دون الضّراب،كقولنا: مشتى، ومصيف،..."[1]

فالزمن في الفعل مقولة بالوضع، بدلالته في أصله على الزمنية على خلاف الاسم. و يضيف مصطفى فاضل الساق " المصدر و إن دل على حدث كما يدل الفعل – إلا أن دلالته على الزمن ليست دلالة صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل عليه، بل دلالته على الزمن دلالة إلتزامية، ناتجة من أن المصدر يدل على حدث و الحدث لا يكون إلا في زمن، وأن هذا الزمن عام لا يتخصص بمعنى أو حال أو استقبال كما هو الحال في زمن الفعل."[2]وإلى هذا ذهب إبراهيم السامرائي"فكل منهما دال على حدث غير أن الفعل زمانه مقيد معين و المصدر لا يستفيد الزمان إلا في حال إعماله كما هو معروف."[3] فالمصدر زمنه سياقي نحوي والفعل زمانه صيغي صرفي.

أما فيما يخص التقسيم الذي ارتضاه فإن تحديده للاسم يعتمد على ((درجة المفهوم ونسبة الشيوع)) وترتبط درجة المفهوم بتعالقها مع مفهوم الصفة، وإن خالف مصطفى فاضل الساق إبراهيم أنيس عده الصفة اسما؛ لأن " الاسم ما يدل على مطلق المسمى فإن الصفة تدل على الموصوف بالحدث فلا تدل على الحدث كما تدل المصادر ولا على اقتران الحدث بالزمن كما تدل الأفعال وهي لذلك تختلف عن الأسماء و الأفعال."[4] إلا أن الصفة حسب إبراهيم أنيس مكون أساسي في دلالة الاسم العام، واسم العلم، لأنهما مرتبطان بمجموعة من الصفات المشتركة القابعة في أذهان المتكلمين، كما أن هذه الصفات قد تتحول إلى أسماء من قبيل: كريم، وجميل...، حيث يفرق بين العلم والصفة

[1] الحسن السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، 1986م، ص52.

[2] مصطفى فاضل الساق، المرجع السابق، ص119-120.

[3] إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)، ط3، 1983م، ص(185،186).

[4] مصطفى فاضل الساق، المرجع السابق، ص122.

في هذه الحالة السياق اللغوي والرتبة حيث يقول:" ومن الاستعمالات اللغوية التي تيسر التمييز بين الاسم و الصفة في اللغة العربية ما نعرفه من وضع الصفة بالنسبة للموصوف."[1] فهو يقرب باختلافها عن الأسماء والأفعال إلا أنها أقرب إلى الأسماء.

ويبدو أن إبراهيم أنيس متأثر بما أقره فندريس من أن الصفة "لا يمكن تمييزها من الاسم تمييزا واضحا؛ ... فالاسم والصفة يتبادلان الدور في كل اللغات، ولذلك لم يكن بينهما حد فاصل من الوجهة النحوية."[2] وإن كان فندريس يرى أنه لا يمكن التمييز بينهما نحويا في حين أن إبراهيم أنيس يفرق بينهما من الناحية التركيبية. والظاهر أن سبب عده الصفة اسما دون إفراده لها بقسم خاص، على الرغم من أنه فرق بينهما تركيبيا راجع إلى أنه اشترط تعاور المعايير الثلاثة مجتمعة.

والحق أن هذه الفروق لم تغب عن أذهان المتقدمين، من ذلك ما ذكره السيوطي في باب(الاسم أخف من الصفة) من فوارق شكلية صرفية، فصيغة الصفة أثقل من صيغة الاسم بالاشتقاق والحاجة إلى الموصوف وتحمل الضمير، وتحرك العين في جمع الإناث في الاسم وسكونها في الصفة غالبا.[3] وما أقره ابن يعيش من فوارق بين الاسم والصفة من حيث الشكل والمعنى، فالصفة معنى كأحمر تدل على الذات والصفة، والاسم يدل على مسمى فقط، والاسم لفظا ما كان جنسا غير مأخوذ من فعل، نحو: رجل، وفرس، والصفة ما كان مأخوذا من الفعل، نحو: كضارب ومضروب، وأحمر وأصفر.[4] ولكن هدفهم كان منصبا نحو إيجاد تقسيم يتميز بالشمولية والاقتصاد ليسهل فهمه وتعلمه.

وقد أفرد إبراهيم أنيس الضمير بقسم خاص به، وهذا رأي يبدو سديدا لأن الضمائر تختص باستعمالات لغوية تختلف كثيرا عن الأسماء و الصفات والأفعال، إلا أنه أدخل ضمنها العدد لأنها تتفق معها في مبدإ الاستعاضة " إلا أن الضمائر تتصف بسمات شكلية وَوظيفية لا تتصف بها ألفاظ العدد، أهمها:[5]

– الضمائر مبنية وألفاظ العدد معربة غالبا.

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص290.

[2] فندريس، المرجع السابق، ص157-

[3] ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ج1، 1985م، ص135.

[4] ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص137.

[5] مصطفى فاضل الساق، المرجع السابق، ص(123،124).

- الضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية على غير ألفاظ العدد التي لا تتجرد منها كصياغة الأعداد على صيغة (فاعل).
- الضمائر لا تقبل علامات الأسماء، بينما تقبل الأعداد هذه العلامات.
- الضمائر تدل على مطلق الحضور أو الغيبة، بينما لا تدل الأعداد على ذلك.
- الضمائر لا تقع موقع المضاف بينما تقع الأعداد هذا الموقع. لذلك كان الأولى أن تدرج الأعداد في قائمة الأسماء.

وفيما يبدو أنه إذا طبقنا المعيار الشكلي الصرفي فإنه يمكن أن نصنف الضمير ضمن جنس الحرف، إذ يشتركان في كونهما ليس لهما أصل اشتقاقي.

كما أدرج في قسم الضمائر الموصولات، إلا أنه لم يفرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي،[1] إذ يجب بيان موقع كل من الموصول الاسمي والموصول الحرفي في تقسيم الكلام العربي للاختلاف بينهما، فعموم تقسيمه يوحي بأنه لا يفرق بينهما ذلك أن الموصول الحرفي إذا راعينا الأساس الثالث (وظيفته في الكلام) يصح وقوع المصدر موقعه، نحو: عجبت من أنْ قام زيد، والتقدير: عجبت من قيام زيد على خلاف الموصول الاسمي، كما لا يستعاض به كما هو الأمر مع الموصول الاسمي.

وجعل إبراهيم أنيس الأداة آخر قسم من أقسام الكلام، حيث يضم كل ما بقي من الأقسام السابقة، والتي منها الظروف الزمانية والمكانية، وبمثل هذا رأى تمام حسان فالظروف مبان غير متصرفة فهي أقرب إلى الضمائر والأدوات، وهي نوعان: ظرف زمان (إذ، إذا، إذاً، لما، أيان، متى)، وظرف مكان (أين، أنى، حيث).[2] ولعل مسوغ ذلك، فيما يظهر لي، أن الظروف تشبه حرف الجر ((في)) إذ تأتي على معناه.

ومما يلاحظ على تقسيم إبراهيم أنيس أنه "لم يجعل المصدر أو اسم المعنى قسما مستقلا من أقسام الكلمة، فإنه لم يدرجه تحت الاسم لأنه ما ذكره من أنواع الاسم الثلاثة يعد من قبيل اسم الذات، وبذلك يكون قد أهمل أحد نوعي الاسم...، وهما: اسم العين واسم المعنى."[3] على الرغم من أنه انتقد النحاة في عدّهم المصدر ضمن الأسماء، والظاهر من تقسيمه، وإن لم يصرح بذلك، أن المصادر

[1] ينظر: المنصف عاشور، المرجع السابق، ص49.

[2] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص119.

[3] أحمد محمد عبد الراضي، استعمال الصيغة العربية بين الوضع والنقل، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2007م، ص(25،24).

تدرج تحت قسم الأداة؛ لأنه ذكر أن هذا القسم يضم كل ما لم يذكر في الأقسام الأخرى، غير أن الأداة وظيفتها التعليق على عكس المصادر التي تقع مواقع تركيبية مختلفة مما يعني أنها قد تكون ركن إسناد. فالأدوات ليس لها معنى معجمي في ذاتها، وإنما تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، وهو معنى الربط والدلالة على العلاقة بين مكونات التركيب الجملي.

ثانيا: محاولة تمام حسان:

أ- نقده للتقسيم الثلاثي:

اعترض تمام حسان على تقسيم النحاة الكلام العربي إلى اسم وفعل وحرف، ورأى أنه ينبغي تجاوزه لأنه وضع على أسس "لم يذكروها لنا، وإنما جاهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف، ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين:

- أن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم.
- أن هذا النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا."[1]

ويستند في نقده للنحويين أنهم أقاموا تقسيمهم " على أساس من عبارة بعث بها علي بن أبي طالب إلى أبي الأسود الدؤلي يقول فيها: الكلم اسم وفعل وحرف."[2] مما يوحي بأنهم أخضعوا اللغة لتقسيم اقترحه علي بن أبي طالب ولا ينبني على استقراء للغة. ثم يورد الأسس التي أخذ بها في إعادة النظر في التقسيم التقليدي للكلام العربي، وهي: الشكل الإملائي المكتوب، التوزيع الصرفي، الأسس السياقية، معنى الوظيفة، والوظيفة الاجتماعية، ونتج عن ذلك التقسيم الرباعي الآتي: الاسم، الفعل، الضمير، والأداة.[3] ويقسم الضمير إلى : ضمير الشخص((أنا إلخ))، ضمير الصلة ((الذي إلخ))، وضمير الإشارة ((هذا إلخ)).[4]

ويلاحظ أنه يدرج أقسام الكلام ضمن مباحث النحو العربي وليس ضمن مباحث الصرف، إلا أن تمام حسان تراجع عن هذا التقسيم في كتابه((اللغة العربية معناها ومبناها)) حيث عدّ هذا المبحث من أبواب الصرف، إذ يقول:"" وإذا كان النحاة العرب قد قدموا لدراسة النحو بباب صرفي

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص196.

[2] تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص86.

[3] ينظر:تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص203.

[4] ينظر:تمام حسان، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هو ((الكلام وما يتألف منه)) ...، فإن صنيعهم هذا يشير إلى أن النحو لا يفتأ يستخدم معطيات الصوتيات والصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم من تحليلاته، وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه."[1]

ويرى أن النحاة العرب وإن حاولوا عند إنشاء تقسيمهم للكلام العربي مراعاة الشكل والوظيفة أو المبنى والمعنى كقيم خلافية بين كل قسم وقسم، فإنهم لم يراعوا المعنى والمبنى معا، إذ يجب أن يتم التفريق على هذين الأساسين مجتمعين جنبا إلى جنب.[2] وتتمثل الأسس الشكلية في: الصورة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول، الإلصاق، التضام، والرسم الإملائي. وأما الأسس الوظيفية، فهي: التسمية، الحدث، الزمن، التعليق، والمعنى الجملي.[3] ومنهجه في ذلك " الاستقراء المنهجي المبني على أسس من المعنى والمبنى."[4]

ولما كانت اللغات تتنوع وتختلف عددا ونوعا " فعلى الباحث ألا يتوقع أن يجد في اللغة الأجنبية التي يدرسها إن كان يدرس لغة غير لغته نفس الفصائل النحوية عددا ونوعا...، والمعول في تحديد الفصائل كالمعول في الدراسة النحوية عامة إنما هو على ما يؤديه الكلام من وظيفة وعلى الشكل الذي تتخذه الكلمات فيما بينها."[5]

ب- التقسيم السباعي عند تمام حسان:

وبتوظيف هذه الأسس ارتأى تمام حسان أن يقسم الكلام العربي إلى: اسم، وصفة، وفعل، وضمير، وخالفة، وظرف، وأداة. يذكر أن تمام حسان ينبه " إلى أنه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعا أن كل قسم من الكلم لا بد أن يتميز من قسيمه من هذه النواحي جميعا، إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني فالمهم ألا يكون التفريق من حيث المباني فقط وإن تعددت أو المعاني فقط وإن تعددت أيضا، إذ لا بد من أن يتضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه وبين بقية الأقسام."[6]

كما يشير إلى أن قسما معينا قد ينتقل ويستعمل استعمال قسم آخر، وهذا ما سماه((تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد))، " فالجهات والأوقات قد يتوسع فيها فتنتقل عن اسميتها وتستعمل

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص86.

[2] ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص87.

[3] ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص(87،88).

[4] تمام حسان، اجتهادات لغوية، 87.

[5] محمود السعران، المرجع نفسه، ص233.

[6] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص90.

استعمال الظروف من قبيل تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، فتكون الجهات كظروف المكان وتكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة، ولكن هذا لا يخرجها عن اسميتها ولا يجعلها ظروفا من ((قسم الظرف))؛ لأن تحول معناه من الاسمية إلى الظرفية شبيه بما يأتي من أنواع تعدد المعنى الوظيفي: تناسي وصفية الصفة ونقلها إلى العلمية كطاهر، وشريف، وأشعب، وحسن..."[1] ويؤكد تمام حسان أن النحاة لم يكونوا " يجهلون هذا الأمر بدليل أنه يمثل العمود الفقري لبعض المؤلفات النحوية، مثل مغني اللبيب لابن هشام، والجنى الداني للمرادي، ورصف المباني للمالقي، ...، لكن النحاة لم يعطوا هذه الظاهرة حقها من العناية، ولم يمنحوها ما تستحقه من الاهتمام فيما عدا إشارات لم يقصد بها التنظير."[2]

ويعيد تمام حسان تقسيم الاسم عما عرف عند النحويين؛ لأن "الاسم يشتمل في الواقع على أمشاج من الكلم يختلف سلوك كل منها عن سلوك الآخر. فإذا كانت الأسماء ذات دلالة على المسمى فإن الضمائر والمقصود بها الموصولات والإشارات وضمائر الأشخاص تدل على مطلق الغائب أو الحاضر، ولا تقبل العلامات الشكلية التي تقبلها الأسماء..."[3] وهو خمسة أقسام، نوردها كالآتي:

الاسم المعين: وهو الذي يسمي طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة، ويمثل له بالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة.

اسم الحدث: ويقصد به المصدر، واسم المرة واسم الهيئة، وتدل جميعها على الحدث، أو عدده، أو نوعه.

اسم الجنس: ويدخل تحته اسم الجنس الجمعي، كعرب وترك ، واسم الجمع كإبل ونساء.

الميميات: أسماء مشتقة مبدوءة بميم زائدة، وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، ويخرج منها المصدر الميمي وإن ابتدئ بميم زائدة؛ لأنه وإن اتفق مع هذه الثلاثة صيغة، فإنه يتفق مع المصدر في دلالته على ما يدل عليه المصدر.

[1] تمام حسان، المرجع نفسه، ص97.

[2] تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص89.

[3] تمام حسان، المرجع نفسه، ص87.

الاسم المبهم: طائفة من الأسماء لا تدل على معين إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها، وهي محتاجة إلى وصف أو إضافة أو تمييز لبيان مقصودها، فمعناها معجمي لا وظيفي.

وقد اعتمد في تمييزه للاسم وأنواعه على الصورة الإعرابية، والصيغة الخاصة، وقابلية الدخول في جدول، والرسم الإملائي، واللواصق، والتضام، والدلالة على مسمى، والدلالة على الحدث، والتعليق.[1]

وأما الصفة: فلا تدل على مسمى بها وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث أي معنى المصدر، فهي تختلف عن الاسم الذي يدل على مسمى. فُحق لها أن تفرد بقسم خاص، وهي خمسة أنواع: صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل.[2]

وتختلف كل صفة عن الأخرى بقيم خلافية مبنى؛ لأن لكل صفة صيغا خاصة بها، ومعنى من حيث كيفية دلالتها على الحدث، " فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجددا، وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدد، وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على طريق المبالغة، والصفة المشبهة تدل على وصفه به على سبيل الدوام والثبوت، وصفة التفضيل تدل على وصفه به أيضا على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث على طريقة أي من الصفات السابقة."[3]

وفيما يتعلق بالفعل فقد أبقى على تعريف النحاة بأنه ما دل على حدث وزمن، ذكر بأن" دلالته على الحدث تأتي من اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، ...، و أما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق."[4] فهو بذلك خالف ما ذهب إليه إبراهيم أنيس الذي دعا إلى فصل مقولة الزمن الصرفي في اللغة العربية عن شكل الصيغة.

وهذا رأي صائب، ذلك أن صيغة ((فعل)) تدل على الزمن الماضي دلالة صيغية صرفية، في حين نجد أن هذه الصيغة قد تدل على الحال أو الاستقبال ولو تتبعنا سبب التغير الزمني لوجدنا أنه

---

[1] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص92 وما بعدها.

[2] ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص99.

[3] تمام حسان، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] تمام حسان، المرجع نفسه، ص104.

السياق النحوي، والمضارع يدل على الحال أو الاستقبال بإضافة أحد أحرف ((أنيت))، وهي حروف لا دخل لها بالسياق وإنما بالصيغة الصرفية((يفعل)) مثلا، كما أن صيغة ((يُفعل)) في سياق تركيبي يسبق بـ((لم)) يغير زمنها المضارع إلى الماضي، لذا يعرب النحاة لم كونها حرف جزم ونفي وقلب.

قد يُعترض على تمام حسان في عدّه صيغة ((افعِل)) التي لفعل الأمر دالة على زمن الحاضر والاستقبال،[1] حيث يقول فاضل مصطفى الساق: " وفي اعتقادي أن هذه الصيغة لا تدل على زمن ألبتة؛ ذلك أنها صيغة يطلب فيها من المخاطب إحداث أمر من الأمور، فهي طلب محض لا يتصور فيه معنى الزمن... الذي يبدو لي أن صيغة (أفعل) ونحوها تبقى من الصيغ الفعلية رغم تجردها من معنى الزمن هذه الصيغة تنوسي فيها معنى الزمن بسبب أنها لطلب إحداث مضمون الفعل، أما الزمن فيتصور في الاستجابة الفعلية لذلك الطلب."[2] ويستند في رأيه هذا أن الدلالة الزمنية في صيغة الفعل تدل على الاستجابة الفعلية لذلك الطلب، كالماضي الذي يدل على أن الفعل حدث وانقضى، والمضارع الذي يدل أن الفعل يحدث في الحال أو الاستقبال، غير أن فعل الأمر لا يدل على الوقوع الحقيقي للفعل. هذا واقع في الاستعمال اللغوي، ولكن، قد يقع الفعل حين الأمر. وربما يمكن ضم فعل الأمر مع الفعل المضارع لاتفاقهما في الحدث والزمن، وإن كان هناك فرق في إمكانية وقوع الفعل من عدمه.

وأما بالنسبة للضمائر فيرى أنها يجب أن تكون قسيما للأقسام السابقة؛ لأنها لا تدل " على مسمى كالاسم، ولا على موصوف بالحدث كالصفة، ولا على حدث وزمن كالفعل؛ لأن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي أطلقنا عليها معاني التصريف والتي قلنا عنها إنها يعبر عنها باللواصق والزوائد، ونحوها. المعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر."[3]

ويقسم الضمائر في اللغة العربية إلى ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول، فالضمائر تختلف عن الأسماء والأفعال والصفات من حيث المعنى، إذ تدل على معان صرفية عامة كالحضور والغيبة، مثل معاني التأكيد والنفي والاستفهام، وغيرها بالنسبة للحروف والأدوات، وعليه لا يمكن وصف الضمير بالتعريف والتنكير في النظام الصرفي إلا بمعية قرائن السياق. وأما من حيث

[1] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص105.

[2] مصطفى فاضل الساق، المرجع السابق، ص169.

[3] مصطفى فاضل الساق، المرجع نفسه، 108.

المبنى فهي ليست ذات أصول اشتقاقية، ولا تتغير صورها التي عليها، كما أنها تتغير صورها في السياق ببعض الظواهر الموقعية الصوتية كالإشباع، واختلاف الحركة بحسب مناسبة الحركة المجاورة، ضف إلى ذلك أنها مبنية ولا تقبل بعض علامات الأسماء كالتنوين.[1]

وأما القسم الخامس فقد سماه الخوالف، وهي " كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية؛ أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه،"[2] وهي أربعة أنواع:[3]

- خالفة الإخالة: ويقصد بها اسم الفعل، ويرى أن تقسيم النحاة لها اعتباطي لا دليل له مبنى ولا معنى.
- خالفة الصوت: وهي ما يعرف عند النحاة باسم الصوت، وهي ليست من الأسماء إذ لا تقبل علامات الأسماء ، مثل: كخ للطفل، وبس للقطة.
- خالفة التعجب: وهي عند النحاة صيغة التعجب، ويرى أن لا دليل على فعليتها، بل يذهب إلى أبعد من ذلك حين يعدها تركيبا جديدا لأفعل التي للتفضيل بدليل أن صيغة التعجب تصغر كما يصغر التفضيل وبشروط واحدة. إنها صيغة جديدة مسكوكة، أي جامدة، لا تدخل في جدول إسنادي كالأفعال، ولا في جدول تصريفي كالأفعال والصفات، ولا في جدول إلصاقي كالأفعال والصفات والأسماء. ويمثل لرأيه هذا بالمثال الآتي:

ما = أداة تعجب.
أفعل= خالفة منقولة عن التفضيل.
زيدا= المفضل وقد أصبح متعجبا منه.
} التركيب كله مسكوك كالأمثال التي لا تتغير.

أفعل= صورة أخرى من افعل التفضيل.
ب= مضمنة معنى اللام.
زيد = المفضل وقد أصبح متعجبا منه.
} والمعنى ما أشد عجبي له، والتركيب مسكوك ثابت الصورة والمعنى. في الحالتين على الإفصاح (أي التعبير عن الانفعال والتأثر).

[1] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص110.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص113.
[3] ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص(114،115).

خالفة المدح والذم: وهي فعلا المدح والذم اللذان اختلف النحويون حول اسميتهما أو فعليتهما. ويرى تمام حسان أن معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال أدى إلى مدح أو ذم، وليس معناهما الفعل الماضي. كما أنها جميعا تعبيرات مسكوكة لا تتغير صورتها ولا رتبتها.

والواقع أن تمام حسان متأثر بـ((فندريس)) حين تحدث عن التعجب من أنه يجب " أن نبعد من هذا التصنيف حرف التعجب Interjection فإن في حرف التعجب مهما كانت أهميته في الاستعمال شيئا يضعه بمعزل عن بقية أجزاء الكلام الأخرى، ولا يمكن أن يدرج معها في تصنيف واحد...، بل يمثل شكلا خاصا من اللغة، اللغة التأثرية Affectif أحيانا الفاعلة Actif."[1] غير أن فندريس جانب الصواب حين أخرجها من التصنيف الذي وضعه لأقسام الكلام، لأنها تبرز جانبا تفاعليا أثناء الحوار، وما تقسيم الكلام إلا تصنيف منهجي للوضع اللغوي في صورته الواقعية أو الكلامية بمفهوم اللسانيات الحديثة.

وأما القسم السادس فهو الظرف، وقد انتقد تمام حسّان النحويين في أنهم أدخلوا في الظروف ما ليس منها، من قبيل المصادر، نحو: آتيك طلوع الشمس، وصيغتا الزمان والمكان، وبعض حروف الجر، نحو: مذ ومنذ اللذان يستعملان استعمال الظروف في سياق بعض الجمل، وبعض ضمائر الإشارة تتحول إلى الزمان، نحو: هنا وثم، أو إلى الزمان، نحو: الآن، والأمس، وبعض الأسماء المبهمة، ومنها ما دل على المقادير ككم، وغيرها. وهي في رأيه من قبيل تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، فيجب أن ينظر إليها في أصلها أثناء ترتيبها ضمن أقسام الكلام. والظروف – كما هي عند تمام حسان- مبان غير متصرفة، فهي أقرب إلى الضمائر والأدوات، وهي نوعان: ظرف زمان (إذ، إذا، إذاً، لما، أيان، متى)، و ظرف مكان (أين، أنى، حيث).[2]

ويرى مصطفى فاضل الساق أنه " يمكن أن نضيف كلمة (كلّما) بهذا المبنى المسبوك إلى الظروف الزمنية التي ذكرها. ذلك أن هذه الكلمة ترد في اللغة العربية بكثرة، وهي ظرف يفيد تكرار الحدث في الزمن المتجدد."[3]

وينهي تمام حسان حديثه عن هذه الأقسام بالأداة، وهي مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، فالنحاة لم يدركوا " المعنى العام الذي تندرج تحته الأدوات جميعا(وهو معنى الربط والدلالة على

[1] فندريس، المرجع السابق، ص155.

[2] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص119.

[3] مصطفى فاضل الساق، المرجع السابق، ص170.

العلاقة)، فساقوا للحرف تعريفا لا يكفي في حد الحرف بخاصة وحدّ الأداة بعامة، إذ قالوا: الحرف ما دل على معنى في غيره. دون أن يذكروا طبيعة المعنى ولا طبيعة ما سوى الحرف، ومن ثم نجد أنفسنا أمام تعريف غير جامع ولا مانع. أما أنه غير جامع فإن النواسخ تدل على معنى في غيرها وهو النسخ، وأما أنه غير مانع؛ فلأن الظروف الجامدة المبنية تدل على معنى في غيرها، وهو اقتران حدثين."[1] ومعنى ذلك كما يقول النحاة أن لا معنى إلا في علاقتها بعناصر الجملة، ويقسمها إلى فرعين، هما: [2]

- الأداة الأصلية: وهي حروف المعاني كحروف الجر، والنسخ، والعطف، ... إلخ.
- الأداة المحّولة: وتكون إما ظرفية فتستعمل في تعليق جمل الاستفهام والشرط، أو اسمية كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل، نحو: كم، وكيف، أو فعلية لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد نقصانها كـ (كان) وأخواتها، و(كاد)، وأخواتها، أو ضميرية كنقل من، وما، وأي إلى معاني الشرط والاستفهام، والمصدرية، والظرفية، والتعجب إلخ.

وليس للأدوات معنى معجمي، وإنما تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ولكل أداة معنى وظيفي خاص كالتأكيد، والنفي، وهلم جّرا.[3]

وأثار تمام حسان قضية الأفعال الناقصة التي عدها من الأدوات لا من الأفعال؛ لأنها تدل على الزمن دون الحدث، ولذلك " يطُلَق على كان وأخواتها عند عملها أنها ناقصة، ومعنى أنها ناقصة أنها لا تعمل عمل الفعل فترفع فاعلا وتنصب مفعولا بل ترفع اسما هو في الأصل مبتدأ وتنصب خبرا هو في الأصل خبر للمبتدإ. ومعنى النقصان أيضا عدم دلالة هذه الأفعال على الحدث واقتصار دلالتها على الزمن."[4] وأن بعضها لا يتصرف وبعضها ناقص التصرف، وهذه الأدوات وظيفتها النسخ، ومعنى ذلك أنها تزود الجملة الاسمية بالزمن بعد خلوها منه. ويضيف تمام حسان أنها ليس لها صيغة صرفية معينة كالأفعال، وتأبى أن تدخل في جدول تصريفي ويتبعها في ذلك: مادام، وراح، وآض وكرب، وأخذ، وجعل، وطفق، وعسى، واخلولق.[5]

---

[1] تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص88.

[2] ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص123.

[3] ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص125.

[4] محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص167.

[5] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص130.

وأما (كان، وبات، وصار، وأمسى، وأصبح، وظل) فيأتي منها المضارع والأمر واسم الفاعل لكن لا يأتي منها مصادر لعدم دلالتها على الحدث ما عدا كان. وأما (مازال، ومافتئ، ومابرح، ومادام، ومانفك، وكاد، وأوشك، وعدا) فيأتي منها المضارع فقط، وربما جاء اسم الفاعل من بعضها، ومنه فهي ناقصة التصرف جميعا. كما أنها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات، فتقول: كان يفعل، وأمسى يفعل، مثل: سوف يفعل، وقد يفعل. وأشار إلى ذلك من النحاة ممن استشعر أن النواسخ أدوات كالمبرد، وابن الأنباري، والزجاجي، وابن مضاء في المقتضب وأسرار العربية. وهذه الأدوات لا تسلك سلوك الأفعال في التعدي واللزوم.[1]

وقد نبّه تمام حسان على أنّ من الأفعال الناقصة (كان أخوتها) ما يكون تاما، وهذه تبقى على فعليتها لأنها تدل على الحدث والزمن، وهي :كان، وأمسى، وما دام، وبات، وظل، وأضحى، وصار، وهي تأتي بين النقصان والتمام. أما (ما فتئ، وما زال، وليس) فهي ناقصة دائما.

ويلفت انتباهنا هنا أن تمام حسان ينفي أن تكون للأفعال الناسخة صيغة كالأفعال، ويؤكد أن الزمن الصرفي زمن صيغي، ويقر بأن كان وأخواتها تفيد الزمنية، وأن الأفعال التامة من النواسخ تبقى على فعليتها. فكيف نربط بين فعلية الأفعال الناسخة التامة وعدم قبولها صيغ الأفعال الصرفية مع دلالتها على الزمن الصرفي، وهذا الأخير صيغي؟

لا يرتضي تمام حسان اعتبار النحاة ظن وأخواتها من النواسخ، بل هي أفعال تامة؛ للأسباب الآتية:[2]

- ما بين ظن وأخواتها وبين مفعوليها علاقة تعدية والنواسخ لا تفيد التعدي ولا اللزوم.
- ظن وأخواتها أفعال متصرفة، والنواسخ لا تتصرف أو ناقصة التصرف.

فهو يعد ظن وأخواتها أفعالا لا أدوات ناسخة، ومثلها في ذلك أعلم و أرى.

ج) التقسيم السباعي، مراجعات:

ويرى المنصف عاشور أنه "ورغم نزعة تمام حسان إلى التنظير وما في ذلك من إيجابيات في تنظيم النحو فإن تصنيفه لم يتجاوز المساهمة في جدل غايته تبسيط النحو العربي وتطويره، وهو ما ضيق أفق البحث في حقيقة تفكير النحاة في أقسام الكلام."[3] ويرى المنصف عاشور أن تمام حسان جانب

[1] ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص(128،130،131).

[2] ينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص132.

[3] المنصف عاشور، المرجع السابق، ص47.

الصواب عندما ظن أن النحاة العرب قسموا الكلمات على أسس لم يذكروها، بل على العكس من ذلك، " قد ذكروا في كتبهم أسس تصنيفهم لأقسام الكلام، ووصفوا الاسم والفعل والحرف استنادا إلى مبدإ جوهري هو الإعراب والعامل، ووضحوا في إطار التركيب مقاييس البنية الصوتية الصرفية والحيز التعليقي وما يتولد عن العلاقات التركيبية من معان...، ونلاحظ أن النحاة نظروا إلى المعاني النحوية في مفهوم يشمل الوظائف والمقولات وكيفيات دلالة كل قسم من أقسام الكلام على معناه النحوي، فلا يصح الحكم بأنهم أهملوا الوظيفة أو أنهم لم يعتبروا الأسس الشكلية والوظيفة في تحليل الكلام."[1] وقد تم التطرق إلى ذلك عندما تُحدِّث عن أقسام الكلام العربي عند المتقدمين.

ويؤكد ذلك جلال شمس الدين في دراسة وصفية بنوية بأن النحاة العرب قد مزجوا بين الشكل والمعنى في تقسيم الكلام العربي وتصنيفه، إلا أنه يرى " أن يكون التحليل معنويا صرفا أو شكليا صرفا. أما المزج بين الشكل والمعنى فإنه يؤدي إلى كثير من التصنع والتعمل؛ لأنه يفترض مسبقا إطراد العلاقة بين الشكل والمعنىوهو ما يُفتقد في كثير من الأحيان، فلا يجد النحوي بدا من التأويل وفرض الفروض ووضع النظريات حتى يحفظ لتحليلاته تماسكها، وهو ما حدث في النحو العربي القديم."[2]

ويرى أحمد محمد قدور أن ما سماه تمام حسان بـ((الخالفة)) إنما هو" مجموع ملحوظات وجدها لدى القدماء، فقد أخذ مصطلح الخالفة من الفراء، واستثمر بعض الآراء الواردة في الخلاف النحوي حول اسمية أو فعلية نعم وبئس، وتأويل صيغة (ما أفعل) للتعجب مع أنه في عرف النحاة فعل، والفعل لا يصغر."[3] ويفسر الباحث نفسه علة إفراد تمام حسان الخالفة بقسم منفرد إلى أنه "استند إلى قول بعض النحاة إن بعض ما ينضوي تحت مصطلح الخالفة إنما يجري مجرى المثل في التزامه شكلا ثابتا."[4]

أما فيما يخص الأفعال الناقصة، فالرأي الذي جاء به ليس بدعا عن المتقدمين فقد ذكر ذلك ابن الأنباري في أسرار العربية، في قوله:" إن قال قائل: أي شيء (كان) وأخواتها من الكلم؟ قيل: أفعال.

---

[1] المنصف عاشور، المرجع السابق، ص48.

[2] جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية لكلام العرب نظريا وتطبيقيا (دراسة بنيوية)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1995م، ص36.

[3] أحمد محمد قدور، المرجع السابق، ص218.

[4] أحمد محمد قدور، المرجع نفسه، ص218.

وذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالا، فلما لم تدل على المصدر (الحدث) ولو كانت أفعالا لكن ينبغي أن تدل على المصدر، فلما لم تدل على المصدر دل على أنها ليست أفعالا، فدل على أنها حروف. والصحيح أنها أفعال، وهو مذهب الأكثرين."[1] وهذا يؤيد ما ذهب إليه أحمد محمد قدور بأن ما قدمه تمام حسان ما هو إلا مجرد ملحوظات للنحاة المتقدمين.

وقد رأى إبراهيم السامرائي أنها تصنف ضمن الأفعال لا الحروف، بل ذهب إلى أنها أفعال تامة كغيرها من الأفعال، حيث يقول:" مصطلح الناقصة لهذه الأفعال غير صحيح، وإنما هي تسمية اعتباطية كما تدل على ذلك الآراء المختلفة التي قال بها الأقدمون ....إن هذه الأفعال لا تختلف عن أفعال العربية الأخرى في شيء من عناصر الفعلية وهو الحدث المقترن بزمان، ولا نستطيع سلب الحدث من هذه المواد فتصبح كأنها المواد جامدة، وحقيقة الاستعمال لا تؤيد وجود هذه الصفة في هذه الأفعال."[2] ويبرر الاختلاف بينها وبين كان التامة أنها "تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها كما هي الحال فيما أسموه بـ(كان) التامة التي يتضح فيها الحدوث، فقد قالوا: قيل لها تامة لدلالتها على الحدث، نحو قولك: كان الأمر، بمعنى: وقع حدث."[3]

وأما بالنسبة إلى تقسيم تمام حسان للاسم، فيعترض عليه من الجوانب الآتية:[4]

- لم يمثل لصنف (الأغراض) في قسم الاسم المعين، وإذا كان المقصود ما يوصف به الجسم من الطول والعرض واللون، فهذه أوصاف لأسماء معيّنة.
- ما أدرجه من اسم الجنس الجمعي كعرب وترك، واسم الجمع كإبل ونساء في قسم اسم الجنس يمكن إدراجه تحت الاسم المعين أو الاسم الذات.
- أدرج أسماء الجهات الستّ تحت قسم الاسم، وذكر أن دلالتها معجمية وتستعمل في الظرفية وغيرها، وهذا ينطبق على: يوم وحين ووقت، التي تستعمل في الظرفية وغيرها، أما أسماء الجهات الستّ لم تشغل في التركيب غير وظيفة الظرفية، وجرها بـ(من) لا يخرجها عن الظرفية.

---

[1] عبد الرحمن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة بيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د ط، د س ن، ص100.

[2] إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص(56،57)

[3] إبراهيم السامرائي، المرجع نفسه، ص57.

[4] ينظر: أحمد محمد عبد الراضي، المرجع السابق، ص(26 ،27).

وفي الختام نجد من اللسانيين الوصفيين من يذهب مذهب المتقدمين، حيث يؤكد عبد الرحمن الحاج صالح أن التقسيم الثلاثي الذي جاء به النحاة العرب هو "أدق بكثير مما جاء به التقسيم اليوناني وأقرب إلى طبيعة اللغة ووظائفها، ولأول مرة في تاريخ العربية ظهر بهذا الصدد مفهومان هامان جدا: مفهوم الانتماء المشترك، ومفهوم الموضع."[1] والمقصود بذلك أن القسم الواحد من أقسام الكلام ينتمي إلى أكثر من قبيل، فتحديده يكون بحسب موضعه في الجملة أو في بنية الكلام، "ومثال ذلك: أسماء الاستفهام : أين ومتى وكيف، وغيرها. فهي تدل على معنى نحوي وتقع موقع الأسماء فهي عندهم أسماء ضارعت حروف المعاني."[2]

ولعل الذي يقصده الحاج صالح أنه تقسيم أقرب إلى طبيعة اللغة ووظائفها، ما سبق وأن أشرنا إليه، أن طبيعة النظام اللغوي تقتضي أن تتعاور المستويات اللسانية وتتداخل في تمثيل المقولات اللغوية، وما تقسيم المستويات اللسانية إلا أمر منهجي لا غير، لذلك قسم النحاة أجناس الكلام العربي بحسب وظيفتها الصرفية وموقعها من الكلام لتغاير موقعية الكلمات والأجناس اللغوية بحسب البناء اللغوي التركيبي.

ويذهب هذا المذهب عصام نور الدين، مستندا في ذلك على المبادئ الوصفية، حيث توصل إلى أن" يعرض عن تقسيم بعض المحدثين الكلمة إلى اسم وفعل واسم فعل وأداة وضمير...، وأن يثبت تقسيم القدماء الذين جعلوا الكلمة اسما وفعلا وحرفا ليس غير."[3]

ثالثا: ظاهرة الاشتقاق بين مقولة الأصل والفرع:

تطرق اللسانيون الوصفيون العرب إلى قضية الأصل الاشتقاقي حيث رفضوا آراء المتقدمين من النحاة سواء ما تعلق برأي البصريين الذين يرون أن المصدر هو أصل المشتقات أم ما تعلق برأي الكوفيين المتمثل في أن الفعل هو الأصل، يقول إبراهيم السامرائي " إن هذه المسألة لدى البصريين والكوفيين لا يمكن أن تكون مسألة خلاف، وذلك لأن المصدر والفعل مادة واحدة هي المادة الفعلية التي لا بد أن تبحث بالقياس إلى الاسم المنقطع للاسمية، وقد رأينا أن المصدر يقتضي درجة في مادة الفعل، وذلك لتوفر الأصول الأولى فيهما فكلاهما حدث وكلاهما مقترن بزمان ما."[4] فالمصدر يدل

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص74.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] عصام نور الدين، المصطلح الصرفي(مميزات التذكير والتأنيث)، ص84.

[4] إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص52.

على الحدث والزمن، حسبه، وهذان عنصران يحدّ بهما الفعل، فكيف يبحث عن أيهما أصل للآخر، وبين المصدر والفعل تشابه ؟

أما تمام حسّان فيتساءل عن رأي البصريين والكوفيين محاولا بيان نقص وتناقض أقوالهم، إذ يقول:" فأما للرد عن البصريين فأنا أسألهم عن ((كان)) الناقصة، وهي عندهم فعل ألها مصدر أم لا مصدر لها؟ إن مذهبهم أن كان الناقصة لا مصدر لها، ومع ذلك يعتبرونها مشتقة فما أصل اشتقاقها؟ وأما للرد على الكوفيين فإن ((يدع)) و((يذر)) في رأيهم لا ماضي لهما، وهما مشتقان على رغم ذلك، فما أصل اشتقاقها إذا؟"[1]

ثم يبين أن الأحرى في دراسة مشكلة الاشتقاق " ألا نجعل واحدة منها أصلا للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق، ...، وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جني، وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفيا هو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات."[2] فالحروف المفردة أصول للكلمات التي تشترك مع بعضها في المادة المعجمية ذاتها، وبالتالي فإن الحروف قبل تكونها في شكل كلمات ذات دلالة معجمية تفيد معنى وظيفيا هو العلاقة التي تربط بين هذه الكلمات، وهي علاقة شكلية وليست معنوية.

ويصف إبراهيم أنيس الدور الوظيفي للأصول الاشتقاقية في توليد المفردات بقوله:" وليس مثل الأصوات في هذا النوع من الاشتقاق إلا مثل مواد البناء التي منها قد تؤسس العمارة، والقصر والسجن، أو كتلك المعادن التي تصنع منها الطائرات والسيارات والقنابل، والساعات...إلخ."[3] فالأصوات المفردة تشكل الروح والأساس في تكوين الكلمات التي تحمل فيما بعد دلالة معجمية خاصّة بها.

وإلى هذا ذهب هنري فليش الذي يرى" أن الطرق الأساسية في اللغة العربية هي أن يؤخذ من الجذر المكون من أصوات صامتة فحسب كلمات متميزة بإضافة المصوتات داخل هذا الجذر، وإضافة هذه المصوتات ليست اعتبارية، وإنما هي مقيدة بطابع المصوت وكميته، وتضعيف الصامت الثاني أو الثالث من الأصل يعتبر إضافة لعنصر آخر أساسي إلى إمكانات هذه التغيرات الداخلية،

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص167.

[2] تمام حسان، المرجع نفسه، ص169.

[3] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص63.

ويطلق على هذا النظام نظام تعاقب المصوتات أو نظام التحول الداخلي."[1] ومؤدى ذلك أن التركيب الداخلي للجذر عن طريق إضافة المصوتات يخضع لتأثيرات صوتية فونولوجية، وليس تغييرا اعتباطيا.

فأصل الاشتقاق ليس الفعل ولا المصدر، وإنما هو الجذر الثلاثي المكون للكلمة، وهذا الجذر لا يشكل معنى في ذاته، أي أنه لا يملك دلالة معجمية، وإنما يحمل دلالة وظيفية، ومعنى ذلك أن الجذر (ر.س.م) لا يكون دلالة معجمية إذ لا علاقة بين حرف الراء والسين والميم، لكن الذي يضفي عليه الدلالة المعجمية الحركات أو الصوائت فتصير (رَسَم) التي تدل على فعل الرسم.

إن الجذر الثابت ذو دلالة وظيفية لأنه يشترك في عدد من المشتقات، كالرسم (مصدر)، ومرسوم (اسم مفعول)...إلخ. فهو جزء ثابت لا يتغير، كما أنه لا يملك دلالة معجمية في ذاته على خلاف المصدر والفعل اللذان يشكلان دلالة معجمية كغيرهما من المشتقات، فلا يمكن إذا عدهما أصلا للمشتقات. "وبناء على هذا المفهوم لمادة الكلمة تتضح عندهم طبيعة تشكيل الكلمة العربية، فهي لا تقوم فقط على السوابق(Prefixes) واللواحق(Suffixes) بل عليهما معا بالإضافة إلى ما يسمى الحشو، أي الأحرف الزائدة على الأصول، فمثلا (استخرج) زادت الهمزة والسين والتاء في أولها وهي سوابق ...، وهكذا. وكذلك قد تنقص الكلمة بالحذف لغرض صوتي، ويمثل هذا النقصان في أصواتها نوعا آخر من أنواع تشكل الكلمة، نحو: وسم = سِمْ(في الأمر) بحذف الواو من أول الفعل."[2] ومنه فإن الاشتقاق حسب النظرة اللسانية الحديثة يقوم على إضافة الصوائت القصيرة أوالطويلة إلى المادة المجردة نحو: ضَرَبَ، وضارب، وهذا ما يعرف بالتحول الداخلي وبإضافة صوامت زائدة ومصوتات إلى المادة المجردة، فنتحصل من مادة (ع ل م) مثلا على المشتقات التالية: استعلم، عالم، علاّمة، ...إلخ. وتعرف بطريقة الإلصاق عن طريق السوابق واللواحق والحشو،كما قد يتم بالحذف كما هو حادث في أفعال الأمر، نحو: وعد، و الأمر منها عِدْ بحذف الواو.

ويرّد اللسانيون الوصفيون رأي النحويين" بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث فلا يطيق هذا المنهج اصطلاحات مثل:((نائب فاعل))؛ لأن في ذلك تلميحا إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بني للمجهول، وليس ذلك كذلك."[3] و مراد ذلك أنه لا

---

[1] هنري فليش، العربية الفصحى(نحو بناء لغوي جديد)، تح: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب،د ط، د س ن، ص(79،78).

[2] عبد المقصود محمد عبد المقصود، المرجع السابق، ص174(هامش).

[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 181.

يمكن عد كلمة أصلا لكلمة أخرى أو صيغة أصلا لصيغة أخرى، لأن هذا مخالف للمنهج اللساني الوصفي الذي لا يبحث في أصول الكلمات، وحسب مهدي المخزومي، فإنه " إذا أنعمنا النظر في الاحتجاجين جميعا رأينا الفريقين يتشبثان في الاحتجاج لرأيهما بما لا صلة له بهذه الدراسة، ورأيناهما يعربان في احتجاجهما عن جهل بالمنهج اللغوي الذي يجب أن يصدر عنه كل دارس لغوي."[1]

ويضيف مصطفى حركات أنه "في الفعل لا تظهر كل الحروف الأصلية، أما المصدر فإنه يظهر الحروف التي أخفيت في الفعل، ...، ولكن المصدر يحتوي في كثير من الأحيان على حروف زائدة تجعله بعيدا عن الأصل."[2] وتوجيه ذلك أن الأصل يجب أن يتميز بصفة التجرد من الزوائد غير أن ذلك يتنافى وطبيعة المصدر، ما يقتضي أيضا وجود أصول المفردات المأخوذ عنها، وذلك لا يتوافر في بعض الأفعال كالفعل الأجوف(قال) وأصله (قَول)، في حين أن المصدر يبين الأصل الواوي في (قْول)، إلا أن المصدر يحتوي في أحايين كثيرة على زوائد كما في(إقامة).

وهذا الطرح اللساني يقتضي أن "الألف لا تصلح أن تكون من أصل الكلمات، (فقال) أصلها (قول) أو (قيل)، و(رمى) أصلها(رمي)، و(سما) أصلها (سمو). وفي الحقيقة أن حروف المد كلها لا تصلح أن تكون عناصر من هذا الأصل، لأن المد هو عنصر النغم أي أنه صفة في الحركة السابقة له، فهو إذن قادر أن ينتمي إلى الوزن، ولكنه لا ينتمي إلى الجذر. ولكن لماذا يقال إن الألف لا تصلح أن تكون عنصرا من الجذر، ولا يقال هذا عن الواو والياء اللتين هما أيضا حرفا مد؟ الجواب على هذا هو أن الواو المستعملة في الجذر هي الفونيم(و) أي الحرف نصف الصائتي المعروف الذي يشبه باقي الحروف والذي يظهر في (وثب، نوم، سمو)، وكذلك الشأن بالنسبة للياء فإنها تظهر في (يقظ، سيل، غني) وهي في الجذر حرف وليست مدا."[3] وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التوسع في الفصل الموالي.

ويعلل عبد الصبور شاهين لرأي الوصفيين بقوله:"بخلاف ما ذهب إليه البصريون من أن المصدر هو أصل المشتقات، حيث نجد أن المصدر مكون من صوامت ثابتة وحركات متغيرة، ثم إنه قد يزيد في عدد حروفه عن الفعل المشتق منه، نحو: سلم سلامة، وخرج خروجا. وبخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل هو أصل المشتقات فإن الفعل مركب من حدث وزمن، والأُولى أن يؤخذ

[1] مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص104.

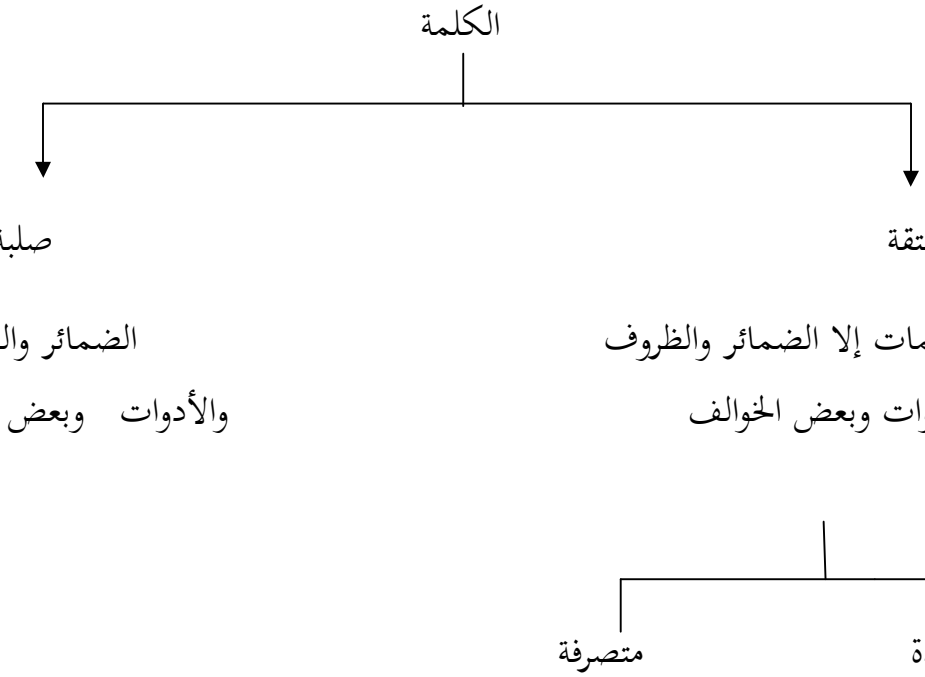
[2] مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية، المكتبة العصرية، صيدا (بيروت)، ط 1، 1998م، ص74.

[3] مصطفى حركات، المرجع نفسه، ص75.

المركب من البسيط. والمادة كما بينا هي أبسط صورة توجد فيها (خامة) الكلمة، وهي تحتوي بالقوة على جميع الصور الاشتقاقية، وكل صورة ذات نظام مقطعي خاص بها."[1]

ومنه، فإن المنهج الوصفي لا يقبل الرأي القائل إن الفعل أو المصدر هما أصلا المشتقات لقيام الترجيحات السابقة، بالإضافة إلى أن في اتخاذ المادة المعجمية أصلا للمشتقات يؤدي إلى " زيادة الثروة اللغوية للعربية وإبقائها نامية متجددة...، ولأن هذه الأصول – إن صحت تسميتها أصولا – التي اقترحوها لم تكن كذلك بل هي مشتقات أيضا لدلالتها على معان، وقيامها بوظائف فعلية."[2] ذلك أن الأصل قائم بنفسه متجرد من العلامة والزيادة، وهذا ما لا يكون في المصدر أو الفعل، وإن كان الوصفيون لا يرون بمقولة الأصل أو البنية العميقة بعبارة التوليديين التحويليين ألبتة، مما يعني أن كون الحروف المجردة أصلا ينافي الوصف، ذلك أن القول بأصلية الحروف المجردة يجرهم إلى التفسير والتأويل، وهذا يتجاوز الوصف.

والكلمات العربية من حيث اشتقاقها تقسم إلى صنفين، كما هو مبين في المخطط الآتي:[3]



[1] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ص44.

[2] ناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاق ودلالة، المطبعة التعاونية، دمشق، د ط، 1989م، ص 05.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 170.

تراب ماء هواء والمفعول والمبالغة والتفضيل والمشبهة والمرة والهيئة
والآلة والزمان والمكان إلخ

سبق وأن تطرقنا إلى أن تمام حسان يصنف الخوالف إلى أربع، وهي خالفة الإخالة(اسم الفعل)، وخالفة الصوت(اسم الصوت)، وخالفة التعجب، وخالفة المدح والذم، وقد ذكر أن التعبير بهذه الخوالف الأربع جميعا يقوم "مقام التعبيرات المسكوكة ...، فالتعبير هنا بكلمات لا تتغير صورتها ولا يتغير ما تقرر لها من الرتبة."[1] فجميع الخوالف تقتضي ضميمة معينة كما هو الحال مع خالفة التعجب مع (ما) مثلا، و"جميع هذه الخوالف صيغ مسكوكة ومن هنا كانت محفوظة الرتبة كما سبق مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية."[2] ثم نجده في المخطط السابق يذكر أن الخوالف بعضها مشتق وبعضها غير مشتق، دونما تحديد للمشتق وغير المشتق منها، مع أنه قرر أن الخوالف من الناحية التصريفية غير مشتقة من غيرها، فأيّ الخوالف مشتقة؟

والمشتقات عند عبد الصبور شاهين، هي" المصدر، والفعل الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وفعلا التعجب، وأفعل التفضيل، واسما الزمان والمكان واسم المرة، والهيئة، والمصدر الميمي، واسم الآلة."[3]

غير أن صبري المتولي اعترض على تقسيم الجامد عند الصرفيين فهو "غير مسلم به ولا يسلم من نقد ولا يحظى بتبرير منطقي مقنع، حيث يقسمون الجامد الذي لم يؤخذ من غيره إلى قسمين:

القسم الأول: اسم جنس محسوس، مثل إنسان، ورجل، وأسد.

القسم الثاني: اسم جنس معنوي، وهي جميع المصادر مثل: علم، فهم، صبر..."[4]

وقد رأى الباحث نفسه اعتمادا على المنهج الوصفي أن اسم الجنس المحسوس من المشتقات وليس من الجوامد، والأمر نفسه بالنسبة إلى المصادر فهي جميعا مشتقة، ذلك أنه لا يعقل أن توصف المصادر بالجمود وهي على مذهب البصريين أصل الاشتقاق، فكيف لجامد أن يشتق منه غيره، وعلى قول الكوفيين المصادر مشتقة من الفعل ثم توصف بالجمود، فـ"المصادر عبارة عن أسماء معربة تقبل

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص115.

[2] تمام حسان، المرجع نفسه، ص117.

[3] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص45.

[4] صبري المتولي، المرجع السابق، ص25.

جميع أشكال التصريف (أو التغيير)، فهي تقبل الجمع عند الضرورة إذا عومل المصدر على أنه جنس يندرج تحته أنواع، مثل (إصلاح، إصلاحات)، ويعتريه التغيير في أبنية المصادر المعتلة في أشكال الإعلال والإبدال."[1]

فلا داعي لإرباك الدرس الصرفي وتضييق مفهوم التغيير، فهو "يتسع ليشمل أبنية الأسماء التي يعتريها التغيير بسبب الانتقال من صيغة إلى صيغة مطلقا، أي سبب اختلاف النوع والعدد والباب الاشتقاقي والإعلال والإبدال، ويتسع ليشمل أبنية الأفعال التي يعتريها التغيير بسبب اختلاف الزمن والإسناد إلى الضمائر والإعلال والإبدال أيضا..."[2] وعليه، فإن مفهوم الاشتقاق والجمود يعاد تمحيصه وغربلته، فيُقترح الوصف الآتي:

- المشتق: وهو جميع الأسماء المعربة والأفعال العربية، وجميعها يدخل في نطاق البحث الصرفي.
- الجامد: هو جميع الأسماء المبنية، فالاسم المبني – في تغيير بسيط – هو الذي لا يقبل تغيير البناء: ومن ثم فهو ليس موضوعا للدرس الصرفي."[3]

فالفعل في اللغة العربية جميعه مشتق، وإنما تتفاوت الأفعال في الطاقة التصريفية، فما يطلق عليه في التراث الصرفي (تام التصرف) ذو طاقة تصريفية تامة فيأتي منه الماضي والمضارع والأمر والمصادر وجميع أنواع المشتقات، و(ناقص التصرف) طاقته التصريفية ناقصة فيأتي منه الماضي والمضارع فقط، نحو: زال يزال..، و(الجامد) ذو أدنى طاقة تصريفية فهو يقبل التصريف مع الضمائر، نحو أنا لست مقصرا، نحن لسنا مقصرين.[4] ومنطلق ذلك أن التغيير هو أساس التصريف، كما سبق وأن بينا في الفصل الأول.

ومن الجدير بالذكر أن القول بأن الحروف المجردة الصامتة هي أصل الاشتقاق وليس المصدر أو الفعل ليس بدعا عن التراث، فقد وردت هذه الفكرة عند الأصوليين من ذلك ما ورد في ضوابط الأصول " ضابط المشتق قد يطلق على ما أخذ من شيء آخر بأن كان له مأخذ من الألفاظ، ويدخل فيه كل الأفعال والمشتقات بل المصادر فإن لها أيضا مادة هي ض ر ب مثلا بالترتيب وهيئة هي فتح الأول وسكون الثاني، ولا ريب أن الأفعال والمشتقات ليس موادها المصادر إذ المصدر ليس

---

[1] صبري المتولي، المرجع السابق، ص27.

[2] صبري المتولي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] صبري المتولي، المرجع نفسه، ص28.

[4] ينظر: صبري المتولي، المرجع نفسه، ص21.

مأخوذا في المشتقات لا لفظا ولا هيئة ولا معنى، فإن المعنى المصدري ليس في المشتقات كما أن وزن المصدر ليس فيها أيضا بل مادة المشتقات هي مادة المصدر التي أشرنا إليها، فالمصدر أيضا من المشتقات، والمادة لا توجد في الخارج إلا في ضمن واحدة من تلك الهيئات. "[1]

فالأفعال والمصادر كسائر المشتقات أخذت من المادة اللغوية الخام كما هي عند المعجميين، وهي مادة لا تنفخ فيها الروح إلا في إطار الصيغ الصرفية التي توجد منها مشتقات مختلفة، إذ لكل من المصادر والأفعال وغيرها من المشتقات صيغ تختص بها، والأصل لابد وأن يتجرد عن هذه الصيغ وإلا فهو معدود ضمن الفروع.

غير أن ريمون طحّان، وهو من دعاة الوصفية، يرى أن الفعل الماضي المفرد الغائب هو أصل المشتقات، حيث يقول:" يقول البعض أن أصل المشتقات هو المصدر، ويقول البعض الآخر إن أصل الاشتقاق هو الفعل(لربما في اللغات السامية الفعل، وفي اللغات الهندية الأوروبية، ومنها الفارسية المصدر) جدال عقيم لا يؤدي إلى فائدة علمية. وتنطلق الوصفية من الصيغة القصيرة إلى الصيغة الطويلة أي تلحظ الكم، ولذا نعتمد كمنطلق لنا في العربية الفعل الماضي المفرد الغائب."[2]

ولعلنا نميل إلى هذا الرأي، ذلك أن الدراسات اللسانية الحديثة تؤكد على أن العلاقة بين اللفظ ومعناه اعتباطية، أو بعبارة أخرى ليست هناك علاقة طبيعية بين الكاف والتاء والباء في كلمة (كتب) مثلا، فلا تقوم ذات المعنى إلا باستواء الكلمة ودلالتها على معنى معين، لذلك يستبعد أن تكون الحروف المفردة أصلا، بل نميل إلى ما أثبته ريمون طحان لأن المفردة تتكون من القصر إلى الطول لا العكس، فكل إضافة في المبنى إضافة في المعنى كما يقول بذلك علماؤنا المتقدمون، وبالتالي فالكلمة القصيرة الخالية من السوابق واللواحق والدواخل هي الأصل، أضف إلى ذلك أن عدّ الحروف دون الحركات تشكل أصل المشتقات يتناقض مع ما ينتقد به اللسانيون المحدثون علماء العربية في أنهم أولوا العناية بالحروف (الصوامت) دون الحركات (الصوائت) لأن الحركات هي التي تبعث في الكلام الروح وتنفخ فيه الروح وإلا فكيف يمكن أن تكون الحروف وحدها أصلا لكلمات لها معنى وهي لا معنى لها.

[1] إبراهيم القزويني، ضوابط الأصول، مخطوط، مكتبة المصطفى:

[2] ريمون طحّان، المرجع السابق، ج1، ص112 (هامش).

رابعا: الفعل الرباعي بين التجرد والزيادة:

1) الفعل الرباعي عند المتقدمين:

لقد اعتنى الصرفيون بالفعل وبسطوا القول فيه، وصنفوه من حيث التجرد والزيادة إلى مجرد ومزيد، والمجرد " ما كانت حروفه كلها أصلية، لا تسقط في أحد التصاريف إلا لعلة تصريفية، وأما المزيد فيه فهو: ما زيد على حروفه الأصلية حرف يسقط في بعض تصاريف الفعل لغير علة تصريفية، أو حرفان، أو ثلاثة أحرف كذلك."[1] ويبين ابن جني أن الأصل"عبارة عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها، إلا أن يحذف شيء من هذه الأصول تخفيفا أو لعلة عارضة."[2] يقول ابن مالك في ألفيته:

والحرف إن يلزم فأصل والذي لا يلزم الزائد مثل تا احتذي.

وقد حدّد الصّرفيون الزيادة في عشرة حروف جمعت في قولهم(سألتمونيها) دون غيرها من الأحرف الأبجدية. والمجرد عن الزيادة نوعان ثلاثي ورباعّي.

و خصّصوا للفعل الرباعي المجرد وزنا واحدا هو(فعلل)، حيث ضاعفوا اللام الثالثة من (فعل) دلالة على أصليتها، وفي هذا يقول ابن مالك:

بضمن فعل قابل الأصول في وزن، وزائدٌ بلفظه اكتفي.

وضاعف اللام إذا أصل بقي كراء (جعفر) وقاف (فستق).

وإن يك الزائد ضعف أصل فاجعل له في الوزن ما للأصل.

فإذا أردنا وزن كلمة ما قوبلت أصولها بالفاء أولا وبالعين ثانيا وباللام ثالثا، أما إن كانت الكلمة رباعية وحروفها كلها أصلية أضفنا لاما رابعة، نحو: جعفر على وزن فعلل، وفستق على وزن فعلل.

أما الفعل الرباعي المزيد فهو ما زيد فيه على أربعة حروف حرف أو حرفان، فهو إما خماسي أو سداسي، فالمزيد بحرف واحد له بناء واحد، وهو (تفعلل) كتدحرج، والمزيد بحرفين له بناءان هما: (افعنلل) كاحرنجم بزيادة همزة وصل في أوله ونون بين عينه ولامه الأولى، و(افعلل)كا قشعّر بزيادة همزة وصل في أوله ولام ثالثة في آخره.[3]

---

[1] محمد محيي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص54

[2] عثمان ابن جني، التصريف الملوكي، ص05.

[3] ينظر: جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص34.

وألحقوا بالفعل الرباعي المجرد ومزيده، ما يأتي:[1]

الملحق بالفعل الرباعي المجرد(فعلل) كدحرج، وأصله ثلاثي زيد بحرف واحد، وله ثمانية أوزان مشهورة:

(فعلل) نحو: جلبب، (فعول) نحو: جهور، (فوعل) نحو: جورب وحوقل، (فْعيلَ) نحو: رهيأ، (فيعل) نحو: سيطر بيطر، (فنعل) نحو: سنبل الزرع إذا أخرج سنبله، (فعنل)، نحو:قلنس بمعنى ألبسه قلنسوة، (فعلى) نحو: قلسى.

وأما الملحق بالرباعي المزيد فيه حرف واحد (تدحرج) فأصله من الثلاثي أيضا، وأشهر أبنيته سبعة:

(تمفعل) نحو: تمسكن، (تفعلل) نحو: تجلبب، (تفعول) نحو: تسروك أي مشى ببطء، (تفوعل) نحو: تكوثر وتجورب، (تفعيل) نحو: ترهيأ السحاب إذا تهيأ، (تفيعل) نحو: تسيطر وتشيطن، (تَفْعلى) نحو: تسلقى وتجعبى الناس إذا ازدحموا.

وأما الملحق بالرباعي المزيد فيه حرفان فأصله من الثلاثي المزيد فيه، وأشهر أبنيته ثلاثة:

(افعنلل) نحو: اسحنكك أي اسوّد، و(افعنلى) نحو: احرنبى الديك إذا انتفش ريشه، و(افتعلى) نحو: استلقى.

2) الفعل الرباعي عند اللسانيين المحدثين:

أ- منهج اللسانيين في دراسة الفعل الرباعي:

وعلى الرغم من اعتناء الصرفيين بالفعل الرباعي إلا أن اللسانيين المحدثين رأوا بأنهم لم " يبحثوا في كيفية بناء هذه الأفعال، وكيف نشأت، وهل كان الثلاثي أصلا في البناء، وما علاقة الثلاثي بالمادة الثنائية. كل هذا أغفله الأقدمون فكان على أهل هذا العصر أن يتمموا ما لم يعرض له أولئك الأقدمون."[2]

ويتضح من هذا القول لإبراهيم السامرائي أن الوصفيين متأثرون بما يعرف عند الغرب بـ«Etymologie» أو بالمقابل العربي الاشتقاق، ويقصد به" العلم الذي موضوعه دراسة المفردات...، وتنحصر في أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة، وتزويد كل كلمة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية يذكر فيها من أين جاءت، ومتى، وكيف صيغت، والتقليبات التي مرت بها. فهو إذن

[1] ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص(85،86).

[2] إبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ص133.

علم تاريخي يحدد صيغة كل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه، ويدرس الطريق الذي مرت به الكلمة مع التغيرات التي أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال."[1]

وابتعاد الصرفيين عن دراسة التطور التاريخي التطوري للأفعال جعلهم يقعون في تفسيرات وتعليلات لا توافق الواقع اللغوي، ولدراسة الفعل في العربية في نشأته وكيفية انبنائه وتطوره ينبغي تتبع المنهج التاريخي المقارن، " فدراسة العربية مثلا من خلال العربية بعيدا عن أخواتها الساميات يجعلنا في كثير من الأحيان لا نستطيع الفصل في بعض الظواهر اللغوية، فنلجأ إلى التعليل أو التأويل، لكي نجد لها تفسيرا يتلاءم مع قواعد العربية، وإذا لم نستطع حكمنا عليها بالشذوذ كما فعل نحاتنا الأوائل مع ما شذ عن قواعدهم. "[2]

ولا يقُتصر على دراسة اللغات السامية التي نمت في حضنها العربية فقط، بل إن الأمر يتعداه إلى اللهجات العربية المعاصرة؛ لأنها " تحمل من الخصائص البنيوية والظواهر اللغوية ما يجعلها أقرب إلى اللهجات العربية القديمة واللغات السامية الأخرى منها إلى الفصحى بل أقدم من الفصحى في بعض ظواهرها."[3] وهذه الخصائص اللغوية يسميها رمضان عبد التواب " الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة."[4]

ويقر إبراهيم أنيس أنه يطمئن إلى هذا المنهج في دراسة اللغة؛ لأن " النظريات السابقة اعتمدت على طريقة استنباطية لأنها تبدأ بالفرض ثم تساق لهذه الفرض الأدلة والبراهين، أما نظرية هؤلاء المحدثين فتتبع الطريقة الاستقرائية فتستعرض الملاحظات والتجارب ثم تتكون النتيجة أيا ما كانت هذه النتيجة."[5] ذلك أن علماء اللغة المتقدمين اتبعوا الأصل الافتراضي لا الأصل التاريخي الذي يعتمد على الحقائق اللغوية التاريخية.

وقد استقوف اللسانيين المحدثين قضية الفعل الرباعي المجرد، متسائلين عن حقيقة أصلية حروفه الرباعية، حيث يرى هنري فليش أن " اشتقاق الفعل الرباعي لم يدرس حتى الآن دراسة عميقة،

---

[1] فندريس، المرجع السابق، ص226.

[2] الشريف ميهوبي، دراسة في التطور والتأصيل(تطور الفعل الرباعي في العربية ولهجاتها مقارنة بأخواتها الساميات)، دار هومة، الجزائر، 2002م، ص13.

[3] الشريف ميهوبي، المرجع نفسه، ص13.

[4] رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م، ص58.

[5] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، د ط، 1984م، ص28.

وينبغي أن نقرر أن هذه الدراسة شاقة وصعبة."[1] والذي يهمنا هنا رأي اللسانيين الوصفيين، لا رأي اللغويين التاريخيين من أمثال: أحمد فارس الشدياق، جرجي زيدان، مرمرجي الدومنكي، عبد الله العلايلي، والأب أنستانس الكرملي الذين ردوا الكلمات إلى أصول ثنائية.

ب- أصل الفعل الرباعي:

ومن أوائل المحدثين الذين تعرضوا لقضية الفعل الرباعي كرامت حسين الكنتوري الذي رأى " أن الأبسط من الأبنية أصل والباقي فرعه، اضرب لك في هذا المقام بعضا من أمثلة حصول الرباعي والخماسي من الثلاثي... دحرج مأخوذ من درج، صار درج بالاشتقاق الصرفي دّج إظهارا لزيادة الشدة في المعنى بتشديد الراء في التلفظ...، ثم تبدل إحدى الرائين بالحاء صار دّج دحرج، وزنه(فحعل)، والدليل على اتخاذ دحرج من درج قرب معنى الأول من معنى الثاني مع زيادة يسيرة في الصورة."[2]

فالكنتوري يرى أن أصل الفعل الرباعي ثلاثي، ومنهجه في ذلك اتحاد الفعلين الثلاثي والرباعي في المعنى، وطريقة تطور الفعل الثلاثي بواسطة الاشتقاق بالتضعيف، ثم إبدال أحد حرفي التضعيف حرفا فيصير الفعل رباعيا، ويوزن على أحرف الميزان الثلاثة بإضافة الحرف الزائد في موضعه من الميزان.

ومن الأفعال الرباعية التي بيَّن أصالة الثلاثي فيها " قرضب من قضب، عندم مأخوذ من الدّم بإبدال الألف عينا فيصير علدم ثم تبدل اللام نونا فيصير عندم ووزنه عنفع، الهرماس وهرمس من أسماء الأسد، وهو من الهرس، ...إلخ"[3] والذي يلاحظ على هذه الأفعال الرباعية وأصولها الثلاثية أن الحروف المزيدة فيها ليست من حروف«سألتمونيها» التي حددها الصرفيون، من قبيل الراء في قرضب، ودحرج.

وإلى هذا ذهب تمام حسان، حيث قال:" وهناك طائفة من الأفعال في اللغة العربية تعتبر رباعية أصلية الحروف الأربعة في نظر الصرفيين، ولكننا نرى أن أحد هذه الحروف مزيد، حتى ولو لم يكن من حروف «سألتمونيها»، فمن ذلك: دحرج درج، بعثر بثر، سقلب قلب، عربد عرد، شقلب قلب، زغرد غرد."[4] لقد أرجع تمام حسان هذه الأفعال الرباعية التي عدّها الصرفيون مجردة إلى أصول

---

[1] هنري فليش، المرجع السابق، ص 204.

[2] كرامت حسين الكنتوري، المقدمة من فقه اللسان، مطبع نورلكشور بريس، الهند، د ط، 1915م، ص(110،111).

[3] كرامت حسين الكنتوري، المرجع السابق، ص111.

[4] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص185.

ثلاثية مع اتفاق بين الرباعي وبين أصله الثلاثي في المعنى، كما أن الحروف الأبجدية كلها صالحة للزيادة -أو الملحقات الصرفية على حد تعبيره-.

وفي هذا يقول ريمون طحّان:" إننا نذهب إلى تخطئة معظم ما صنف مع الأصول الرباعية، فقد طرأت على هذه الأصول زيادات لم ترد في (سألتمونيها) أي بواسطة حروف لم يعتبرها القدامى كأحرف زيادة شرعية، ونميل اليوم إلى اعتبارها كأحرف زيادة لها ما لأحرف الزيادة التقليدية المعروفة."[1]

ويعلل لاعتبار جميع حروف الأبجدية من حروف الزيادة بأن " الشدة تساوي أي حرف من حروف الأبجدية العربية، فنظرية تحديد أحرف الزيادة وحصرها في (سألت منه) تسقط أمام التحليل الممحص مدّ، مّر، فضّ، بزيادة الدال والراء والضاد، وتعلّم واخضوضر بزيادة اللام والضاد أو بتكرار الأصل جزئيا زلزل، طقطق، هدهد، مأمأ بتكرار الأصل كليا."[2] فزلزل الرباعي أصله زلّ بتضعيف اللام أو الشدة، والذي حدث في الرباعي منه أن الفاء تكررت بين عنصري الحرف المشدد بعد فكه، فكررنا الفاء وهي حرف مزيد، ولم يعدها الصرفيون من حروف الزيادة.

ويعدّ تمام حسان الملحقات الصرفية أو حروف الزيادة حسب التصور الحديث ذات معنى وظيفي لا معجمي" ومعناها الوظيفي في الكلمة التي تلحق بها هو المورفيم الذي يعبر بدوره عن باب من أبواب النحو أو الصرف. فإذا أخذنا مثلا ((يحترمونهم)) وجدنا أن الياء صدرا في الكلمة تعبر عن مورفيم المضارعة الذي يعبر عن باب المضارع...، والتاء وهي حشو في الكلمة تعبر عن مورفيم الافتعال، أما الواو فأحد ثلاثة أعجاز في الكلمة وهي باعتبارها علامة تعبر عن مورفيم الفاعلية الذي يعبر عن باب الفاعل."[3] فحروف الزيادة تتخذ معناها انطلاقا من الكلمة التي تلحق بها وموقعيتها صدرا أو حشوا أو عجزا، فهي مورفيمات وظيفية.

إلا أننا وعند اطلاعنا على كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) وجدنا أن تمام حسان تراجع عن عده حروف الزيادة ذات معانٍ وظيفية بل إن المعاني الوظيفية خاصة بالصيغة كلها وليس بالزوائد التي تلحق هذه الصيغ، حيث يقول:" يتكلم النحاة أحيانا عن أن معنى التاء في (افتعل) هو الافتعال ويسمونها ((تاء الافتعال))، وعن أن معنى السين والتاء في (استفعل) هو الطلب مما يشير إلى أن

[1] ريمون طحّان، المرجع السابق، ج1، ص(89،90).

[2] ريمون طحان، المرجع نفسه، ج1، ص87.

[3] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص(186،187).

هؤلاء يعلقون معنى ما بحروف الزيادة فيجعلون حروف الزيادة لواصق لا زوائد، ولكننا نرى النحاة في الوقت نفسه يفردون بابا خاصا يسمونه ((معاني صيغ الزوائد)) مع إضافة كلمة((صيغ)) إلى الزوائد، وبذا يجعلون المعاني الوظيفية التي هي فروع على معاني التقسيم مما تفيده الصيغ لا الزوائد، وهذا في رأيي هو المنهج الأمثل لعلاج الموضوع."[1] وإذا كان في كتابه (مناهج البحث في اللغة) أقر أن الزوائد مورفيمات وظيفية تعبر عن أبواب عامة كالفاعلية والمفعولية فإنه يناقض هذا القول في (اللغة العربية معناها ومبناها)، حيث يقول:" أما الزوائد فلا يمكن أن ننسب إليها بمفردها معاني صرفية عامة، وغاية ما يمكن أن ننسبه إليها هو الدلالة على معنى الجهة من الحدث."[2]

وهذا الذي يراه تمام حسان من أن الزوائد أو الملحقات الصرفية لا يُنسب لها معانٍ صرفية وظيفية، مما يعني أنها ليست مورفيمات مستقلة وظيفيا بل الصيغة ككل مورفيم له دلالة صرفية وظيفية يتوافق مع ما ذكرناه في نظرية المورفيم من أنها لا تتماشى والصرف العربي الذي يعد نظرية صيغية أساساً.

ويرى تمام حسان أنه" إذا أبحنا لأنفسنا زيادة الحروف دون قيد للتعبير عن مقولات التحولات العلمية المختلفة استطعنا في النهاية أن نخلق صيغا جديدة للثلاثي المزيد تصلح كل صيغة منها باعتبارها معنى صرفيا لأن تضم تحتها العدد الكبير من العلامات، أي المفردات الاصطلاحية العلمية أسماء، وصيغا، وأفعالا على السواء."[3]

فتوسيع الملحقات الصرفية للزيادة في بداية الكلمة وفي وسطها وآخرها يزيد اللغة ثراء، ويوسع دائرة استيعاب المصطلحات العلمية الحديثة، وبذلك تدخل صيغ جديدة في اللغة العربية نصوغ من خلالها مفردات كثيرة، نحو: بستر للحليب المعقم، وغلون للحديد المطلي بمادة ما،، وكهرب أي جعل للدار أو المصنع كهرباء، وهدرج جعل الشيء ممدا بعنصر الهيدروجين، ومغنط الشيء إذا أكسبه الخاصية المغناطيسية، وغيرها.[4]

ج- وسائل تكوين الفعل الرباعي:

بين تمام حسان أن الفعل الرباعي المضعف الذي فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد ليس رباعيا مجردا " فإذا أخذت أفعالا ثلاثية مثل جّر، هدّ، عسّ، كفّ، ثر،

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص(160،161).

[2] تمام حسان، المرجع نفسه، ص161.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص153.

[4] ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 187.

زلّ، وجدت أن الرباعي تتكرر فيه الفاء بين عنصري الحرف المشدد بعد فكه، فرباعيات هذه الأفعال جرجر، وهدهد، وعسعس، وكفكف، وثرثر، وزلزل، والفاء المكررة في كل هذا زيادة صرفية إلحاقية، لا حرف أصلي، تشهد بذلك الصيغة الثلاثية."[1]

ويذهب ريمون طحان إلى أنه" لا يجوز لنا أن نعالج في ما يسمى الرباعي المضاعف زلزل مثلا الذي يتألف من تكرار ثنائيين على وزن فعلل، فالثنائي يتألف من فع مكررا، ويكون وزن زلزل على فعفع."[2] وإن اتفق ريمون طحان مع تمام حسان في عدم أصلية الرباعي المضاعف إلا أنه يرى أنه مكرر فع الثنائي على خلاف تمام حسان الذي رأى أنه من فعل الثلاثي الذي هو زلّ. فتمام حسان يرى أن الفعل الرباعي المضاعف عبارة عن تكرار الفاء بين عنصري الحرف المشدّد على النحو التالي:

زلّ(فعل) الثلاثي بفك التضعيف يصير زلل، ثم تتكرر الفاء، وهي الزاي هنا بين اللامين فيصير زلزل الرباعي على وزن فعزل، وإن لم يقر بهذا الوزن، ولكن هذا ما يفهم من شرحه لطريقة تكون الفعل الرباعي المضاعف، ولا يمكن أن نكرر الفاء في الميزان وإلا عدّ رباعيا مجردا لا مزيدا.

في حين يعتبر ريمون طحّان الفعل المضاعف عبارة عن تكرار الأصل الثنائي، على النحو التالي:

زلْ(فْع) الثنائي دون تضعيف اللام، ثم يكرر هذا الأصل الثنائي فيصير زلزل على وزن فعفع.

وإلى هذا ذهب إبراهيم السامرائي من أن " بناء هذا الفعل الرباعي يتّم من ضّم ثنائي مؤلف من حرفين صحيحين إلى مثله، فالثنائي في (زلزل) هو (زلْ)، وإضافة الثنائي إلى مثله تؤدي إلى معنى القوة والزيادة و المبالغة، وهذا هو الأصل في تسميته عند الصرفيين الأقدمين بالمضّعف."[3]

وفيما يتعلق بوزن الأفعال الرباعية ذات الأصل الثلاثي فقد ذكر ريمون طحان أنه" تحاشيا من الوقوع في الخطإ جعل الحرف الأخير في وزن فعلل غير اللام...، وفي حال إقامة وزن للأصول الرباعية وذلك بواسطة حرف غير اللام الثانية (فعلد مثلا) نخصصه للأصول الرباعية التي جاءت إلى اللغة العربية عن طريق الاشتقاق من الأسماء (برطل، حرجم، خرطم) أو عن طريق التعريب (تلفز، تلفن، أكسد)."[4]

ويمثل ريمون طحان لمجموعة من الأفعال الرباعية وكيفية وزنها على النحو الآتي:

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص184.

[2] ريمون طحان، المرجع السابق، ج1، ص125.

[3] إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص195.

[4] ريمون طحان، المرجع السابق، ج1، 123.

خلبن، كلبن، علمن، شخصن، على وزن فعل +ن = فعلن.

جندل على وزن فنعل، أي بزيادة النون حشوا.

بزعر، بركل، على وزن بـ+ فعل= بفعل.

فتصير بذلك الأفعال الرباعية من مزيدات الثلاثي، عملا بمبدإ سماه(مبدأ بعج الأوزان الثلاثية)، غير أنه اشترط في رد الأفعال الرباعية إلى أفعال ثلاثية أن تكون غير مشكوك في أصليتها.[1] ومبدأ بعج الأوزان الثلاثية يعني به شق وإثراء الأوزان الثلاثية لتصير رباعية.

والأمر كذلك بالنسبة إلى الثلاثي غير مضعف الآخر كصفصف من التصفية، وإما من أسماء مثل: عبعب من العب سلسل من السلسلة رمرم من الرمة، أو ما كان من أصوات الطبيعة، نحو: بعبع، بقبق، جعجع، غرغر، دندن.[2] فالأفعال الرباعية قد تتولد من الأسماء أو من أصوات الطبيعة، "ومن اهتمام العربية بالفعل أنها تأخذه من الأسماء، أقول من الأسماء التي ثبتت أصالتها في الاسمية...، والباحث في الأفعال ثلاثية أم غير ثلاثية يجد أن طائفة منها ذات أصول جامدة. فالفعل((رأَس)) مأخوذ من الرأس، والرأس كلمة وجدت في اللغات السامية كافة، وهكذا في ((كبده)) أصاب كبده ...، ولقد انقطعت الصلة في كثير من الأحيان بين المادّة الفعلية وبين الأصل الاسمي ...، ولا شكّ أن الفعل خارج من الاسم."[3]

وهذا ما يؤكّده إبراهيم السامرائي، حيث بيّن أن كثيرا من الأفعال المضاعفة أخذت من الأسماء، فمن ذلك ما ورد من ألفاظ الصحراء وأوصافه، نحو: بَسْبس، ومقلوبه سبسب، وفَدْفد، وصَفْصف، ونَفْنف، وصَحْصح. ومادة حكاية الأصوات أخذت من أسماء الحيوان وسائر الطير والدواب حكاية لأصواتها، نحو: صَّصر نوع من الحشرات، وعقعق نوع من الطيور، ومثله صعصع، وطواط، ورفراف، وكلها طير. وما أخذ من المضاعف من أسماء النبات والشجر، نحو: سمسم ، ونَعْنع، ومِشْمش، وفلْفل. ومنها أيضا ما يدخل في خلق الإنسان، كـ(العصعص) من عظام العجز في الإنسان، والنعنع من أجزاء الحنجرة.[4]

---

[1] ينظر: ريمون طحان، المرجع نفسه، ج1، ص124.

[2] ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص185.

[3] إبراهيم السّامّرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت(لبنان)، ط3، 1983م، ص(59،60).

[4] ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص(195،196).

ويدل الاستقراء للعربية العامية أن الأفعال الرباعية المضاعفة جاءت من الأسماء ، ومن ذلك: (بْرب) يقال فلان يربرب إذا تكلم ليظهر سخطه وغضبه، فكأن الذي يفعل ذلك يكثر من استعمال كلمة(ربّ)، و(صْرص) وهو من الرصاص، فرصرص الباب أو القفل – مثلا – ربطه بالرصاص تثبيتا له، وفلان مرصوص فهو كالرصاص صلابة وقوة.[1] ومن العامية أيضا ما ورد من حكاية الأصوات كما هو الأمر في الفعل المضاعف في العربية الفصحى، فمن ذلك " لْعلع للصوت الشديد العالي...، ويحكي بذلك صوت العيارات النارية، ومنه بقبق لصوت الماء حين يجري في ساقية فيصطدم بصخرة أو يقال لصوت الماء هو ينزل قطرات فيحدث صوتا نتيجة لذلك."[2]

ويضيف إبراهيم السامرائي أن الاستقراء بيّن أن مادة الأفعال المضاعفة تفصح عن صوت شديد أو خفيف، وهو إما لون من حركة ما، نحو: طقطق، وقمقع، وجعجع، وطنطن، وفحفح. أو لحكاية الأصوات، كدندن، وزمزم، ومأمأ، ونحنح، ولقلق، وصحصح. أو عن عيب نطقي كالتمتمة، والتأتأة، والوصوصة، والوطوطة، أو إفصاح عن حركة، كدحدح مشى بسرعة وبخطى قصيرة، غلغل أسرع، وهدهدت الأم طفلها لينام، و دلدل بمعنى حّرك.[3]

ويرى عمر يوسف عكاشة حسن أن الأفعال الرباعية المضاعفة من حيث أصولها تقسم خمسة أقسام:[4]

الأول: ما يرد إلى أصل ثلاثي مضعف، نحو: بصبص الجرو إذا فتح عينيه، وهو من بصّ الثلاثي المضعف.

الثاني: أفعال تدل على محاكاة أصوات الطبيعة، وهذه الأفعال رأى بعض الباحثين أنها ثنائية مكررة، نحو: بقبق الكوز بالماء أي صوت، والذي يعنيه بالأفعال الثنائية المكررة أنها اشتقت مكررة من البداية لحكاية الصوت، وليس معنى ذلك أنها كانت في مرحلة تاريخية ما ثنائية، فهذا افتراض عقلي لا يؤيده البرهان العلمي.

[1] ينظر: إبراهيم السامرائي، المرجع نفسه، ص199.

[2] إبراهيم السامرائي، المرجع نفسه، ص197.

[3] ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص(95،96).

[4] ينظر:عمر يوسف عكاشة حسن، الفعل الرباعي في لسان العرب دراسة تأصيلية، ماجيستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 1995م، ص(30،31).

الثالث: ما يرّد إلى أصل ثنائي يستخدم فعليا في اللغة، كالأفعال المضاعفة المشتقة من حروف الجر، نحو: معمع الرجل أكثر من قول مع، وعنعن أكثر من قول عن.

الرابع:ما كان من أصل اسمي، نحو: لألأ من اللؤلؤ.

الخامس: ما يمكن ردّ أفعاله إلى أصل ثلاثي غير مضعف،نحو: رأرأ من رأى، وصغصغ من صيغ، وضعضع من وضع.

وتجدر الإشارة إلى أن من المتقدمين من لم يقل بأصلية الفعل المضاعف، حيث يقول ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك:" ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول، فإذا صلح أحد المكررين للسقوط ففي الحكم علية بالزيادة خلاف، وذلك نحو: لملم أمر من لملم، وكفكف أمر من كفكف، فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحةلمّ وكفّ، واختلف الناس في ذلك: فقيل هما مادتان، وليس كفكف من كفّ،لا لملم من لمّ ، فلا تكون اللام والكاف زائدتين. وقيل اللام زائدة، وكذا الكاف. وقيل هما بدلان من حرف مضاعف، والأصل لـمّم وكفّف ثم أبدل من أحد المضاعفين لام في لملم وكاف في كفكف."[1]

ويرجع هنري فليش أن قلة الأفعال الرباعية مقارنة مع الأفعال الثلاثية أدت إلى التوسع في أصل ثلاثي[2]، فقد بين هنري فليش الطرق الرئيسية المسهمة في تكون الرباعي، والتي نوضحها في الجدول الآتي:[3]

تطور لأصل ثلاثي	من أصل اسمي	تكرار للعنصر الثاني
تكرار الصامت الأول بعد الثاني، كطرطب، وهو قليل في الفصحى كثير في اللهجات	متولدة من أسماء، نحو: تلمذ من تلميذ، قطن قطران، مسمر مسمار.	تكرار الصامتين الأولين من الجذر الثلاثي المضاعف، نحو: زفّ زفزف(جرى بقوة)، دنّ دندن(تكلم بصوت خافت). وهي أكثر ما يأتي من هذا النوع الثالث.
إبدال العنصر الأول من	بتكرار الحرف الثالث، نحو	تكرار الصامتين القويين في

[1] محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج4، ص(148،149).

[2] ينظر: هنري فليش، المرجع السابق، ص75.

[3] ينظر: هنري فليش، المرجع نفسه، ص205 وما بعدها.

العين المشددة (فعّل) راء، واوا، نونا، نحو:فقّع فرقع، جدّل جندل. وهذا كثير في اللهجات.	جلبب (ألبس الجلباب)، شملل (شملال: السريع).	الجذر الثلاثي الذي صامته الثاني واو أو ياء، نحو: رْقَقَ يرقرق(صب الماء صبا رقيقا) من (راق يريق). أو من تكرار الصامتين الأولين من جذر ثلاثي صامته الثالث واو أو ياء، نحو: رأرأ من رأى.
توسيع الأصل الثلاثي بإضافة راء، لام، سين، نحو: شمخ شمخر، شمع شمعل، خلب خلبس.	بتكرار الصامتين الأولين، نحو: سأسأ(لإيقاف الحمار)، جأجأ(لنداء الجمل إلى الماء).	أفعال صيغت بتكرار صامتين يختاران فيما يبدو لخاصتهما التعبيرية في الجذر الثلاثي، نحو: ضغضغ(لاك اللقمة ومضغها) من مضغ، وفخفخ(افتخر من غير حق) من فخر.
إضافة واو، ياء بعد الصامت الأول من الجذر الثلاثي، نحو: شقل شوقل، نسب نيسب.		
	هذه الأفعال الاسمية تكثر بخاصة حين تشتق من أسماء الأصوات.	يصاغ بواسطتها مفردات معبرة عن أحداث أو تثير حركات وأصواتا وضوضاء خاصة متميزة.

وما يمكن تسجيله من هذه الدراسة:

– يمكن اختصارها في عنصرين أو طريقين لتكوين الفعل الرباعي بدل ثلاثة، وذلك بدمج العنصر الثالث مع العنصر الأول لأنه هو كذلك متولد عن أصل ثلاثي، إما بإضافة أحرف مخصوصة أو بتكرار أحد أحرف الأصل الثلاثي.

– منهجه في رد الأفعال الرباعية إلى أصول ثلاثية يعتمد على اتفاق في المعنى بين الفعلين الرباعي والأصل الثلاثي.

– الفعل الرباعي متولد من أسماء وهو ما يعرف بالأفعال الاسمية، أو عن طريق اشتقاقه من أسماء الأصوات، أو بواسطة زيادة في حروف الفعل الثلاثي زيادة داخلية بتكرار حرف أصلي نحو: طرطب بتكرار الفاء، أو زيادة خارجية بإضافة حروف أو ملحقات صرفية مثل : الراء، الواو، النون، اللام، السين، الياء.

وطريقة إضافة حرف الزيادة أو الملحقات الصرفية إلى الفعل الثلاثي، كما أشار إلى ذلك هنري فليش، فصّل فيها القول إبراهيم السامرائي، حيث بيّن أن الرباعي يبنى بطرق عدة منها:

– إضافة ميم ذيلا، أو كسعا، كقولنا: حرجم.

– الاستفادة من فك الإدغام في المضعف والتعويض من الحرف الأول المضعف حرفا آخر هو النون مثلا،نحو: جندل، وهو من جدّل، وقنطر من قطّر. إضافة النون بعد فكّ الإدغام كثير في العربية كضمير المخاطب المنفصل ((أنت)) هو ((ات)) في جميع اللغات السامية، ومثل: قبّرة وقنبرة.

– الاستفادة من التنوين كما في ضامن، وتضامن، والأصل تضاّم.

– الاستفادة من الميم صدرا في الفعل، مثل: مسحر.

– الاستفادة من الشين كسعا في الفعل كما في الدارجة ((حركش)).

– وربما خرج العامي من الشين إلى الجيم لفائدة معنوية، نحو: صخرج لإثبات قوة الصخر، وعلى نحوه ((صفرج)) لإثبات ما فيه من الصفرة.[1]

[1] ينظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص(73،74).

ونشأة الأفعال الرباعية في اللهجات الحديثة اتبعت الطرق نفسها التي اتبعتها اللغة العربية الفصحى، فهي إما نتيجة لمحاكاة الأصوات غالبا، أو جاءت من الأسماء، أو منحوتة من كلمتين فأكثر، وقد بيّن الشريف ميهوبي ذلك بالتمثيل باللهجة الجزائرية(الحضنية) واللهجة العراقية، ومما ذكره: بقبق، وقرقر، ومعمع، وكركر، وبشبش، وطبطب، ودمدم، ودشدش، وصرصر.[1]

وهناك وسيلة أخرى نتج عنها خلق كثير من الأفعال الرباعية في اللغة العربية، وهي "مركبات منحوتة اقتضاها الدين الإسلامي الحنيف، وهذه المنحوتات أبنية نحتت كل منها من كلمتين أو أكثر كالبسملة، والحمدلة، والحولقة أو الحوقلة ،...، وقد اشتق من هذه المنحوتات أفعال رباعية، فقيل: بسمل، وحمدل، وحيعل."[2] غير أنها لا تعدّ ذات أصل ثلاثي كما مر بنا.

وقد بين إبراهيم أنيس أن الكلمات المنحوتة في غالب الأحيان تأتي رباعية على صورة الفعل أو المصدر، وتنشأ من نحت كلمتين، نحو: جعفل أي جعلت فداك، والمصدر الجعفلة، أو من نحت ثلاث كلمات، نحو:حيعل، أي قال: حي على الفلاح، أو من أربع كلمات، نحو:بسمل، أي قال: بسم الله الرحمن الرحيم، أو أكثر من أربع كلمات، ولعل أكبر ما نحت منه قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله فنشأ عنه الفعل الرباعي حوقل أو حولق.[3]

إلا أن أبراهيم أنيس يخالف معاصريه من اللسانيين المحدثين الذين يعتبرون الرباعي يرجع إلى أصول ثلاثية، حيث يقول:" ويعرض المحدثون من اللغويين إلى ظاهرة لغوية يسمونها (Hapology)، وهي عندهم حذف بعض الأصوات من الكلمة اختصارا لبنيتها، وتيسيرا للنطق بها، واعتبروا هذا ميلا عاما في تطور البنية للكلمات، ...، وقنعوا بمقارنة النصوص التاريخية جيلا بعد جيل وعصرا بعد عصر، فوجدوا أن الاتجاه في تطور البنية للكلمات نحو الاختصار والاختزال لا نحو التكثير و التضخيم."[4]

ويستدل على رأيه هذا بالنحت الذي يعد مظهرا "من مظاهر الاختزال في مقاطع الكلام، أي أنه يؤيد ما يدعو إليه المحدثون من اللغويين فمعظم تلك الأوزان التي مثل (ابذعر، اجلوذ، احرنجم، اذلعب) قد اندثرت أو كادت، وليس من المقبول أن نفترض أن مثل هذه الكلمات كانت قصيرة

[1] ينظر: الشريف ميهوبي، المرجع السابق، ص99.
[2] إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص(73،72).
[3] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 88.
[4] إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص92.

البنية وأن زيادة قد لحقتها فأصبحت على الصورة التي وردت لنا، فمع استحالة البرهنة على مثل هذا الغرض لجهلنا التام بتاريخ هذه الكلمات لا تكاد نجد من بينها ما يشترك في دلالته مع كلمة صغيرة البنية إلا بنسبة قليلة، ...، إن الكلمة الكبيرة هي الأصل."[1] ذلك أن الكلمات الرباعية والخماسية قليلة جدا مقارنة مع الكلمات الثلاثية، لأن اللغة –حسبه – تنزع نحو الاختصار إلى الأفعال الثلاثية لكثرتها في الواقع اللغوي، وهذه خاصية في اللغة العربية.

على هذا الرأي فإنه ينفي أن تكون الأفعال والكلمات الرباعية التي هي حكاية للصوت متكونة من فعلين ثنائيين،[2] إلا أننا حينما نعود إلى القول الذي بين فيه الأسس التي يطمئن إليها في تقرير الأصل التاريخي للكلمات، وهي" دراسة مراحل نمو اللغة عند الطفل، ودراسة اللغة في الأمم البدائية، ودراسة تاريخية للتطور اللغوي،"[3] فسنجد مما لا شك فيه، أن الكلمات تبدأ صغيرة ثم تتولد عنها كلمات أكبر، فالطفل الصغير في مراحل نموه اللغوي يبدأ بنطق حروف مقطعة ليعبر بها عما يريده ثم كلمات غير مركبة تركيبا سليما ومن دون حرف الربط، حتى يستوي له نطق كلمات تامة وجمل سليمة التراكيب. كما أنه وحين النظر إلى قضية الاشتقاق فإن الإنسان البدائي استعمل بعض الكلمات التي اقتضتها حياته التداولية، ولما احتاج إلى كلمات أخرى أخذ في اشتقاق بعض الكلمات من بعض بإضافة بعض الحروف إلى الكلمات التي بحوزته.

وقد أرجع ابن فارس كثيرا من الأفعال الرباعية وغيرها إلى أصول ثلاثية، حيث يقول:" اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت."[4] وبيّن الوسائل التي يبنى عليها الرباعي في باب الجيم، " وذلك على أضرب: فمنه ما نحت من كلمتين صحيحتي المعنى مطردتي القياس، ومنه ما أصله كلمة واحدة، وقد ألحق بالرباعي والخماسي بزيادة تدخله، ومنه ما يوضع كذا وضعا."[5]

ومن أمثلة الأفعال المنحوتة من أصول ثلاثية في كلام العرب مما أوله باء:[6]

---

[1] إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص(94،93).

[2] ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص90.

[3] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص28.

[4] أحمد ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، تح: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت(لبنان)، ط1، 2011م، ص164.

[5] أحمد ابن فارس، المصدر نفسه، ص234.

[6] ينظر: أحمد ابن فارس، المصدر نفسه، ص 165.

ابلَنْحَ: بمعنى اتسع، وهو منحوت من (بَلَاح) الأرض الواسعة، ومن (البَلَد) الفضاء البَراز.

بَلْطَح: ضرب بنفسه الأرض، منحوتة من (لُطِح)، ومرأة بَلِط (لَطِ) إذا لصق ببلاط الأرض.

بَزْخ: تكبر، منحوتة من (زَمخ) أي شمخ بأنفه، ومن (بَزَخ) تقاعس ومشى متبازخا إذا تكلّف إقامة صُلْبه.

وممّا ألحق بالرباعي والخماسي بزيادة على أصله الثلاثي:[1]

البَحْظَلَة: الرجل يقفز قفزان اليربوع، والباء زائدة.

البِرشاع: الذي لا فؤاد له، فالراء زائدة وإنما الأصل الباء والشين والعين.

بَلْسم: الرجل كره وجهه، فالميم فيه زائدة هو من المُبْلِس، وهو الكئيب الحزين المتندم.

وأما ما وضع وضعا على الرباعي، فمن أمثلته:[2]

البُهْصلة: المرأة القصيرة، و حمار بُهصل قصير، والوُخْدُق البُرقُع القصير، و البَلْعث السيء الخلق، وبْرشط اللحم شرشره، وبرشم الرجل إذا أظهر الحزن، وبرهم إذا أدام النظر.

إلا أن إبراهيم السامرائي يرى أن بعض الأسماء والأفعال الرباعية وضعت وضعا، يقول: " أكثر ذلك في الرباعي والخماسي، ويبدو أن الوضع أو الاصطناع قد فشا في الأبنية التي على أكثر من ثلاثة أحرف."[3] ويرُجع هذا إلى صنيع اللغويين، إذا يقول:" والذي أراه أن هذه الأفعال مما لا تدع شكا في أن الوضع والاصطناع قد حدثا في العربية، وأن شيئا كثيرا من ذلك كان من صنعة اللغويين."[4]

ومما يلاحظ هنا أن ابن فارس لم يكتف بحروف الزيادة التي ضبطها النحويون القدامى في عبارة ((سألتمونيها))، بل كل الحروف قابلة للزيادة من ذلك زيادة الراء والباء في الأمثلة السالفة. وهذا ما قال به اللسانيون الوصفيون أمثال تمام حسان، وريمون طحان، وإبراهيم السامرائي.

وأقّر السيوطي في المزهر ما ذهب إليه ابن فارس ، في قوله: " قالوا: تقّ تقّا ثم أميت هذا الفعل وردّ إلى بناء جعفر فقالوا: تقتق، وقالوا: تتقتق الرجل من الجبل: إذا انحدر يهوي على غير طريق. واستعمل ألهث ثم أميت وألحق بالرباعي في الهثهثة وهو اختلاط الأصوات في الحرب أو في

[1] ينظر: أحمد ابن فارس، المصدر نفسه، ص(165،166).

[2] ينظر: أحمد ابن فارس، المصدر نفسه، ص166.

[3] إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص140.

[4] إبراهيم السامرائي، المرجع نفسه، ص143.

الصخب،...، واستعمل رفّ الطائر رفا ثم أميت، وقيل: رفرف إذا بسط جناحيه، وأميت شّع يشّع وقيل شعشع."[1]

ولعل الذي يلاحظ أن اللسانيين اختلفوا في تفسير وتحليل الأفعال الرباعية بردها إلى أصول ثلاثية، ولعل السبب أنهم اعتمدوا على المستوى الدّلالي دون المستوى الصوتي، فالتقارب في الصفات والمخارج أصل أساس في معالجة قضايا التطور والتأصيل اللغوي، كما أنهم لم ينظروا في المعاني المختلفة للمادة الثلاثية الأصل وتتبع سياقات ورودها في لغة العرب، مما قد يوقعهم في رد الرباعيات إلى أصول افترضوها دون تتبع واقعي لمقتضيات التطور اللغوي. فافتراض أن الأفعال الرباعية أصلها ثلاثي لمجرد وجود تشابه في اللفظ والمعنى مع بعض الأفعال الثلاثية لا يعني أبدا أن أصلها ثلاثي. وهذا ما جعلهم يحيدون عن منهجهم الوصفي الذي يتقيد بوصف مراحل زمنية منفصلة ثم النظر فيما بينها تاريخيا، وهذا ما لم يستطع اللسانيون العرب القيام به فنحن لا زلنا نفتقد دراسات تاريخية من هذا القبيل.

ويقترح أخذ التتابعات الصوتية كمبدإ في ربط الأفعال الرباعية بأصول ثلاثية، فهناك تتابعات صوتية تحاشتها العربية في الاستعمال اللغوي، " وقد بلغت جملة هذه التتابعات المرفوضة اثنين وسبعين تتابعا طبقا لإحصاءاتنا لمعجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر، ومن أمثلة ذلك في العربية لم يرد فيها في بناء الثلاثي: ت+ظ، ث+ذ، ث+ز، ث+ز، ث+ص، ث+ض، ث+ظ، ح+خ، ح+خ، خ+ح، خ+غ، خ+ه، د+ت."[2]

وهذا ما يبينه أحد الباحثين عندما ينتقد كرامت حسين في كيفية تفسيره لأصول الأفعال الرباعية، حينما قال:" لكنه في ظني أخطأ في تفسير الكيفية التي نقلت(فّعل) إلى الرباعي. ف (قطّر) لم يتطّور إلى (قعطر) بإبدال إحدى الطاءين عينا –كما ظن كرامت حسين -، و(دّسم) لم يتطر إلى (دهسم) بإبدال إحدى السينين هاء، و(دّج) لم يتطور إلى (دحرج) بإبدال إحدى الراءين حاء، لأن أصل الإبدال في الأصوات فيما تقارب منها،...، و لا تقارب في المخرج بين الطاء والعين، والسين والهاء، والراء و الحاء. فلا مسوغ للقول بحصول التبادل بين الطاء والعين في (قطّر-قعطر)، والسين الهاء في (دّسم-دهسم) والراء والحاء في (دّج-دحرج)."[3]

[1] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2، ص(37،38).

[2] عبد الصبر شاهين، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1985م، ص117.

[3] عمر يوسف عكاشة حسن، المرجع السابق، ص 32

فيجب أن نأخذ بالقوانين الصوتية التي تبين لنا كيفية التطور والتبادل بين الأصوات والحروف، وكما يقول رمضان عبد التواب:" الصوت لا يمكن أن ينقلب إلى صوت آخر بعيد عنه في المخرج جدا، فلا ينقلب صوت من أصوات الشفة أو الأسنان مثلا إلى صوت أخر من أصوات الحلق وكذلك العكس."[1] وقد تفطن إلى هذا ابن جني، حيث يقول:" فأما قول من قال في قول تأبط شرا:

كأنما حثحث وا حُصّا قوادمه أو أَمَّ خِشْف بذي شَثّ وبطُّاقِ

إنه أراد: حثثوا، فأبدل من الثاء الوسطى حاء، فمردود عندنا،...، وسألت لأبا علي عن فساده، فقال: العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك: الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه. فأما الحاء فبعيدة من الثاء وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها، قال: وإنما حَثْحثْتَ أصل رباعي، وحثَثْتَ أصل ثلاثي، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه إلا أن حثحثت من مضاعف الأربعة، وحثّث من مضاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما."[2] وابن جني لا ينفي كون بعض الأصول الرباعية أصلها ثلاثي كصرصر وصّر، وإنما اشترط المستوى الصوتي إلى جانب المستوى الدلالي، ومما مثل به ثّرة فهي ليست عند النحويين من ثرثارة وإن كانت من معناها.[3]

ومهما تكن محاولات اللسانيين المحدثين لإثبات أن الأفعال الرباعية والخماسية ذات أصول ثلاثية تتميز بالصرامة العلمية وتتبع الواقع اللغوي بمقارنته مع اللهجات أو اللغات العربية واللهجات المعاصرة ومقارنته أيضا باللغات السامية، فإن المسلك خطير وصعب كما أقر بذلك هنري فليش سابقا، ذلك أن البحث في تاريخ الكلمات والصيغ يتطلب دراسة وصفية لمختلف المراحل التي تطورت فيها اللغة العربية ثم إجراء دراسات مقارنة بين مختلف هذه الحقب الزمنية ، وكما يقول محمد المبارك:" وادعاء أن الرباعي والخماسي كلاهما يرجع إلى ثلاثيين نحت منهما لفظ واحد قد يكون حقا، ولكنه يعود إلى تاريخ اللغة ومراحلها الماضية لا إلى مرحلتها الأخيرة المستقرة."[4] فمجرد الربط بعض الأفعال

[1] رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة(مصر)، ط1، 2000م، ص45.

[2] عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م، ص180.

[3] ينظر: عثمان ابن جني، المصدر نفسه، 181.

[4] محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية (دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التوليد والتجديد)، دار الفكر، د ب ن، ط7، 1981، ص288.

الرباعية والخماسية بأصول ثلاثية، استنادا على التقارب الدلالي يشوبه كثير من التجاوزات، إذ تجب الحيطة والأخذ في الحسبان أن هذه الكلمات قد تكون دخيلة على الاستعمال اللغوي ووضعت على قوالب الصيغ العربية وأوزانها، وربما أنه أصابها تصحيف وتحريف، كما قد يكون الأمر من باب التعدد اللهجي بين مختلف القبائل العربية قديما. وهذا ما يشير إليه نعيم علوية، بقوله:" ولا بدّ من ذكر الرابطة السلالية لأي لفظة، فللألفاظ أصول صوتية طبيعية هي التي اقتطف الإنسان منها، عبر محاكاته لها، أصوات ألفاظه فكل لفظة مولودة ووالدة لما يشتق منها وعلاقة اللفظة بمولداتها وأخواتها وأولادها ذات تأثير بارز في كينونتها الصوتية ومعانيها وفحاويها، وهذه هي العلاقة الخارجية الثانية للفظة (الوحدة الصوتلغوية)."[1] فالتكون البنوي الصرفي للفظة مرتبط في شق كبير منه بالوحدات الصوتية المكونة له في علاقتها مع التاريخ اللغوي.

[1] نعيم علوية، بحوث لسانية بين نحو الفكر ونحو اللسان، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت (لبنان)، ط2، 1986م، ص(228،227).

الفصل الثالث

الصرف العربي من خلال المنهج الصوتي الوظيفي

تمهيـــد:

يرى اللسانيون المحدثون ضرورة إعادة النظر في المنهج الصرفي الذي يعتمد التأويلات والتعليلات التي ترهق كاهل الدارس والمتمدرس، وفي سبيل ذلك اقترحوا أن نتعامل مع البنية الصرفية بصورة تتفق والواقع اللغوي وتتماشى مع ما يقتضيه منطق البحث اللغوي الجديد، فالواقع اللغوي هو الصورة الحية والمثالية التي تجسد لنا الحقائق اللغوية دون إدخال شوائب منهجية تبعد الدرس اللغوي والصرفي عن أصالته وجدّته، وهذا ما جعلهم يعتمدون على الصوتيات لمراجعة كثير من القضايا الصرفية؛ لأن اللغة ذات طبيعة صوتية.

أولا: الصوتيات، طبيعتها واهتماماتها:

يُميّز في هذا المستوى الصوتي من التحليل بين"دراسة الأصوات في حد ذاتها؛ أي باعتبارها أصواتا منطوقة بالفعل، وتسمى هذه الدراسة باسم الدراسة الفوناتيكية، وبين دراسة الأصوات باعتبارها لبنات يتشكل منها النظام الصوتي في لغة من اللغات، وتعرف هذه الدراسة باسم الدراسة الفونولوجية."[1] فالفونولوجيا(La Phonologie) هي الدراسة التي تصف النظام الصوتي للغة معينة؛ أي أنها تنظر في الأصوات باعتبارها نسقا أو نظاما، والفوناتيك(La Phonétique) تدرس أصوات الكلام مجردة عن تجمعاتها في لغة معينة دون النظر إلى وظائفها في اللغة.[2] والفارق أن الفوناتيك يجمع المادة الخام والفونولوجيا تُخضع هذه المادة للتقعيد باستخلاص القواعد والقوانين الكلية لهذه المادة.[3] ومن ثم يمكن القول إن الفونولوجيا والفوناتيك علمان متكاملان يعملان في مجال واحد هو دراسة الصوت اللغوي.

ولما كان الفوناتيك مهتما بالصوت الإنساني في حد ذاته، والصوت يمر بمراحل ثلاث من بداية تكونه في فم المتكلم حتى إدراكه لدى المستمع فإن مجال الفوناتيك وفقا لهذا التصور هو البحث في:[4]

1. مرحلة تكون الصوت عند المتكلم أو المرحلة النطقية، ويهتم بها علم الأصوات النطقي.
2. مرحلة انتقال الصوت أي كونه حالة فيزيائية، ويهتم بها علم الأصوات الفيزيائي.

---

[1] عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، مقدمة في علم أصوات العربية، ط3، 2004م، ص20.

[2] ينظر: عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا، دار الفكر اللبناني، بيروت (لبنان)، ط1، 1992م، ص28.

[3] ينظر: كمال محمد بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، د ط، 2000م، ص10

[4] ينظر: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، المرجع السابق، ص21.

3. مرحلة استقبال وإدراك السامع للصوت، ويهتم بها علم الأصوات السمعي.

وأضاف بعض الدارسين فرعا رابعا يعمل على إخضاع النتائج التي توصلت إليها الفروع الثلاثة السابقة إلى التجريب بواسطة الأجهزة والآلات ويطلق على هذا العلم علم الأصوات التجريبي أو المعملي أو العملي.[1]

وأما مجال الفونولوجيا فهو البحث في المجموعات الصوتية المتقاربة التي تؤدي إلى الاختلاف في المعنى عندما يحل صوت محل آخر مع بقاء سائر حروف الكلمة كما هي،[2] ومثال ذلك في العربية (قَتل) و(كَتب) فالقاف والكاف فونيمان مختلفان، والصوت(ق) في (قَالَ) وفي (آل) في بعض اللهجات الجزائرية، ف(قا) و (آ) فونيم واحد.

وبذلك نميز بين أصوات تؤدي غرضا وظيفيا في اللغة بالتفريق بين المعاني وبين أصوات لا تؤدي هذا الغرض الوظيفي، والفونولوجيا تهتم بالوحدات الصوتية التي يتركب على اختلافها اختلاف المعاني. ويطلق على هذه الوحدات الصوتية مصطلح(phonème)، ولذلك يعرف مارتيني الفونولوجيا بأنها"العلم الذي يعالج الفونيمات على وجه الحصر باعتبارها تشمل عناصر اللغة."[3]

فالفونيم هو العنصر الأساسي لعلم الفونولوجيا حتى أطلق عليه بعضهم علم الوحدات الصوتية أو علم الفونيمات، وقد تعددت الاتجاهات واختلفت الآراء والمناهج في معالجة موضوع الفونيم في المدارس اللغوية، وذلك لاختلاف وجهات النظر إليه، ولعل أبرز وأشهر تعريف هو الذي يعالج الفونيم انطلاقا من وظيفته، حيث يعرف على أنه"أصغر وحدة ذات طابع صوتي متميزّ يؤدي استعمالها إلى التفريق في المعنى."[4]

فهي نظرة تحدد مفهوم الفونيم انطلاقا من وظيفتة الأساسية في التفريق بين المعاني، ومثال ذلك في اللغة العربية مورفيما (جمال-كمال) إذ كل من الجيم والكاف في الموقع الأول من الكلمة مع بقاء الحروف التالية لهما، وهي: الميم والألف واللام. فحرفا الجيم والكاف تبادلا الموقع مما أدى إلى تغيير

[1] ينظر: كمال محمد بشر، علم الأصوات، ص08.

[2] ينظر: ماريوباي، المرجع السابق، ص50.

[3] أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1997م، ص67.

[4] عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، المرجع السابق، ص122

المعنى. وبناء على ذلك فإن كلا منهما وحدة صوتية من وحدات اللغة العربية،[1] وهذا ما أشار إليه سوسير بالتقابل الاستبدالي.

إلا أن هذا التقابل بين بعض الأصوات لا يؤدي في جميع الحالات إلى تغيير المعنى، وذلك مثل:الجيم الفصيحة والجيم المصرية، فإنها لا تؤدي إلى اختلاف في المعنى إذا تم التقابل بينهما في كلمة واحدة. فهذه الجيم وحدة صوتية واحدة لها تنوعات مختلفة في النطق وهو ما يعرف بالصور الصوتية (phones)، وهي تنوع صوتي (variable) لوحدة صوتية واحدة أو بدائل نطقية للوحدة الصوتية، وتسمى (allophones) أو بالمقابل العربي ألوفونات.[2]

وتسعى الفونولوجيا إلى تحديد العناصر المكونة للنظام اللغوي الصوتي من خلال التمييز بين الوحدات الصوتية والصور الصوتية المختلفة، وترجع فكرة التمييز بينهما إلى مدرسة براغ الفونولوجية. ومثال ذلك في اللغة العربية عند المحدثين العرب اللام والراء، ففي لفظ الجلالة(والله) حال تفخيمها وب(بالله) حال ترقيقها تعدان صورتان، أو تنوعان صوتيان لوحدة صوتية واحدة هي اللام.[3]

والوحدات الصوتية التي يشملها البحث الفونولوجي نوعان،هما:[4]

1) الوحدات الصوتية التركيبية: وهي الوحدات التي تدخل عنصرا في التركيب اللغوي، نحو: القاف، والألف، واللام في كلمة (قال).

2) الوحدات الصوتية غير التركيبية: وهي وحدات تظهر عند الأداء الصوتي فقط؛ أي أنها لا تظهر في الكتابة،كالنبر، والمقطع، والتنغيم، والمفصل، ولها علاقة بدرجة الصوت أو ارتفاعه.

فالوحدات الصوتية المكونة للنظام الصوتي نوعان:[5]

1. وحدات صوتية جزئية، وهي الحروف والحركات.
2. وحدات صوتية كبرى وهي: المقاطع، والنبر، أو الوحدات فوق التركيبية.

---

[1] ينظر: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، المرجع نفسه، ص123.

[2] ينظر: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، المرجع السابق، ص(125،126).

[3] ينظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص(38 ،39).

[4] ينظر: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، المرجع السابق، ص26.

[5] ينظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص59.

فتحليل الوحدات الصوتية يعالج ضمن الفوناتيك، والفونولوجيا على أنهما علمان متلازمان، إلا أن اهتمام الفونولوجيا بالفونيم جعل منه نظرية فونولوجية، وهذا ماورد في تعريف مارتيني للفونولوجيا الذي أشرنا إليه سابقا.

1.الوحدات الصوتية:

أ- الوحدات الصوتية التركيبية:

انطلاقا من التقسيم الفونولوجي للوحدات الصوتية إلى تركيبية وفوق تركيبية، فإن الأصوات اللغوية تقسم إلى قسمين رئيسين، هما:الصوامت والصوائت[1]. والمقصود بالصوامت الأصوات التي كانت تعرف قديما بالحروف، وأما الصوائت فهي الحركات، وأساس هذا التقسيم عند المحدثين هو الطبيعة الصوتية لهما. فالصوامت والصوائت تختلفان في أمر جوهري، وهو طريقة إنتاجهما.

والصوت يحدث نتيجه اندفاع هواء من الرئتين بضغط الحاجب الحاجز فيمر الهواء بالحنجرة وصولا إلى الفم، ثم إلى الخارج مكونا صوتا، وهذه العملية تسمى الزفير. والفرق بين الصوامت والصوائت من حيث إنتاُجهما أن الصوت بعد مروره من الحنجرة، ثم إلى الفم، ثم إلى الخارج إذا اعترضه جزء من أجزاء الفم نتج صامت، وإذا لم يحدث الاعتراض نتج صائت.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن المحدثين يخرجون الواو والياء (حرفا العلة عند المتقدمين) من أصوات الهجاء، ويصطلح على تسميتهما بأشباه الصوائت أو أنصاف الصوائت "ويطلق هذا المصطلح على صوائت انزلاقية يحدث فيها أن تبدأ الأعضاء بتكوين صائت ضيق(كالكسرة مثلا)، ثم تنتقل بسرعة إلى صائت آخر أشد بروزا، و لا يدوم الصائت الأول زمنا ملحوظا".[3]

ومما سبق، فإن الصوامت والصوائت وأشباه الصوائت تمثل الفونيمات التركيبية، وتحتوي اللغة العربية على خمسة وثلاثين فونيما تركيبيا موزعة على النحو الآتي:[4]

1. ثلاثة فونيمات للصوائت القصيرة.
2. ثلاثة فونيمات للصوائت الطويلة.
3. فونيمان لأنصاف الصوائت.

---

[1] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، ص26.

[2] ينظر: عبد الصبور شاهين، المرجع نفسه، ص27.

[3] محمود السعران، المرجع السابق، ص(179،180).

[4] ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص313.

4. سبعة وعشرون فونيما للصوامت.

ب- الوحدات الصوتية فوق التركيبية:

وأما الفونيمات فوق التركيبية فهي وحدات كبرى تتألف من الوحدات الصوتية الصغيرة وأهمها: المقطع والنبر. وقد تم التطرق إلى الفونيمات التركيبية وما تتكون منه وبقيت الفونيمات غير التركيبة. ويُركَّز على ذكر أهم الوحدات فوق التركيبية التي لها دور فاعل في توجيه البُنى، والصيغ، وهما: المقطع والنبر.

- المقطع (syllable):

يعرَّف معجم علم الأصوات المقطع بأنه" وحدة صوتية تتكون من عدة أصوات، ولكن يمكن أن تتكون من صوت واحد فقط بشرط أن يكون صائتا. ولكل مقطع نواة تأخذ النبرة المناسبة، وقد يكون المقطع كلمة مثل(قف)، أو أجزاء من كلمة تتكون من مقطعين، أو أكثر مثل(اجلس)."[1]

ويمكن تعريف المقطع فونولوجيا على أنه" وحدة أو مجموعة تحتوي على صوت صائت واحد، أو مع صوامت أقلها واحد يضمها نظام معين."[2] ومنه، فإن المقطع وحدة صوتية أكبر من الفونيم البسيط، ويأتي بعده مباشرة من حيث البعد الزمني في النطق، ومن حيث البعد المكاني في الكتابة.[3] فالفونيم ذو كمية صوتية تؤَدى في زمن قصير على خلاف المقطع المكون من عدة فونيمات، والفونيم في الكتابة ذو موقعية أقل فهو يأخذ حيزا أقل من المقطع في النظام الكتابي.

فيلاحظ في تعريف المقطع أنه يشترط الصوت الصائت، ذلك أنه "يمثل قمة الإسماع في المقطع؛ لأنه أعلى درجة في الوضوح السمعي من جميع الصوامت."[4] فنستنتج أن" كل صوت يحتل قمة وضوح سمعي يسمى صوتا مقطعيا(syllable)."[5]

ويُميِّز الدارسون في اللغة العربية خمسة مقاطع، وهي:[6]

1. مقطع قصير: ويتكون من صامت وصائت قصير نحو: ك + ـَ

---

[1] محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزذق التجارية، د ب ن، ط1، 1982م، ص60.

[2] أحمد محمد قدور، المرجع السابق، ص155

[3] ينظر: عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية، ص93.

[4] أحمد محمد قدور، المرجع السابق، ص155.

[5] فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، أربد(الأردن)، ط1، 2004م، ص97.

[6] ينظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص(80،81).

2. مقطع طويل مفتوح: ويتكون من صامت وصائت طويل نحو: ك+ ا.

3. مقطع طويل مقفل: ويتكون من صامت وصائت قصير ثم صامت نحو: ك +َ. +ْم.

4. مقطع مديد مقفل بصامت: ويتكون من صامت وصائت طويل، ثم صامت موقوف عليه بالسكون نحو: ك+ ا + نْ.

5. مقطع مديد مقفل بصامتين: ويتكون من صامت وصائت قصير وصامتين نحو: ق +َسـ +ْد +ْر.

وأضاف تمام حسان مقطعا سادسا هو"الأقصر الذي يمثل حرفا صحيحا مشكلا بالسكون مثل:لام التعريف وسين الاستفعال، ولابد في هذا الحرف الذي يكون مقطعا كاملا من أن يكون مشكلا بالسكون متلُوا بحرف متحرك، وأن يكون في بداية الكلمة، حتى يصدُق عليه أنه حين يمتنع الابتداء به تسبقه همزة وصل."[1]

فيتبيَّن من المقاطع الستة للغة العربية أنَّ المقطع يجب أن يبتدئ بصامت واحد، ولا توجد مقاطع في العربية تبدأ بصائت، أو أكثر من صامت. وهذا الصامت هو جزء أساسي للمقطع، ويتبعه صائت قصير أو طويل، ثم يليه الجزء الختامي المتكون من صامت واحد، أو صامتين، أو من صامت طويل، أو من لاشيء بمعنى أن المقطع هنا يكون يكون فارغا فوجوده إذا ثانوي.[2]

ومنه، فالمقطع في اللغة العربية "ينبني على العناصر المتناظرة التي تحتويه بنيته (structure) وتتألف هذه النظائر المتتابعة في حدود المقطع (syllable boundary) من الفونيمات اللغوية المفردة."[3]

– النبر (Accent):

لقد اختُلف في تعريف النبر وتحديده مما حدا ببعضهم إلى القول إنه" ليس من السهل تعريف النبر".[4] والنبر عند ماريوباي" مقطع من بين مقاطع متتابعة يعطي مزيدا من الضغط أو العلو أو يعطي زيادة أو نقصانا في نسبة التردد."[1] وأما تمام حسان فيرى بأنه " ازدياد وضوح جزء من أجزاء

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص69.

[2] ينظر: عصام أبو سليم، البنية المقطعية في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع33، 1987م، ص(45،66).

[3] سلمان حسن العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، تر: ياسر الملاح ومحمود محمد الغالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة (السعودية)، ط1، 1983م، ص131.

[4] أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص220.

الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها."[2] فالنبر وضوح صوت أو مقطع معين من بين مقاطع الكلمة وأصواتها نتيجة لارتفاع درجة الصوت، ويكون النبر في بعض اللغات فونيما؛ لأنه يفرق بين معنى وآخر، وبالتالي فهو ليس فونيما في كل اللغات فاللغات منها ما هو نبري، ومنها ما هو غير نبري.

واللغات النبرية تستخدم النبر فونيما فيكون موضع النبر فيها حرا؛ لأنه يفرق بين المعاني أو الصيغ عن طريق تغيير مكانه كما هو الحال في اللغة الإنجليزية، ومثال ذلك كلمة (import) التي تعد اسما حين ينبر المقطع الأول منها، على حين أنها تغدو فعلا إذا نبر المقطع الثاني.[3]

وأما اللغات غير النبرية فتتميز بأنها تثبت النبر في مكان معين، فهو في الفنلندية والتشيكية على المقطع الأول وفي البولندية على المقطع قبل الأخير.[4] فالفرق بين اللغات النبرية وغير النبرية هو استعمال النبر ملمحا تمييزيا أو ملمحا غير تمييزي.

ثم إن اللغات تختلف في موضع النبر من الكلمة، فمنها ما يخضع لقانون خاص بمواضع النبر كالفرنسية، ومنها ما لا يكاد يخضع لقاعدة ما كالإنجليزية، فالفرنسي-مثلا- يضغط في الغالب الأعم على المقطع الأخير من كل كلمة.[5]

والنبر في الكلمات العربية يخضع لقاعدة تثبت مكانه في المقطع المعين من الكلمة،[6] ومعنى ذلك أن النبر في الكلمات العربية الفصيحة له موضع ثابت يرتبط بعدد المقاطع ونوعها، حيث يرى تمام حسان أن النبر في الكلمات العربية من وظيفة الصيغة الصرفية. فصيغة(فاعل) يقع النبر فيها على (فا)، وصيغة(مفعول) يقع النبر فيها على العين(عو)، وصيغة(مستفعل) يقع النبر فيها على التاء(تف)، أما نبر الجمل والمجموعات الكلامية فليس له ارتباط بالصيغ الصرفية؛ لأنه نبر ذو وظائف نحوية.[7]

---

[1] ماريوباي، المرجع السابق، ص93.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص170.

[3] ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص222.

[4] ينظر: أحمد مختار عمر، المرجع نفسه، الصفحة نفسها. وينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص158

[5] ينظر:إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، مصر، د ط، د س ن، ص98.

[6] ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص357.

[7] ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص(160،161).

ويحدد محمود فهمي حجازي بعض قوانين النبر في العربية كالآتي:

1. إذا توالت عدة مقاطع مفتوحة يكون الأول منها منبورا، ففي كلمة (كتب) تجد ثلاثة مقاطع من النوع الأول أولها منبور.

2. إذا تضمنت الكلمة مقطعا طويلا واحدا يكون النبر على هذا المقطع الطويل، فنجد هذا في كلمة(كتاب)، حيث النبر على المقطع الثاني.

3. إذا تكونت الكلمة من مقطعين طويلين يكون النبر أولهما، ففي كلمة(كاتب) نجد مقطعين طويلين أولهما مفتوح والثاني مغلق، والنبر على المقطع الأول.

4. وهناك فروق واضحة بين اللهجات العربية في النبر تجعل السامع يحس بسرعة أن محدثه من أبناء لهجة أخرى،[1] وهذا ما يسمى بنبر الكلمة.

فالمقطع والنبر يُعدان من أبرز المفاهيم الصوتية الحديثة التي يظهر في مستواها دور الأصوات في الصيغ الصرفية حين تركيبها، إذ لا تحتفظ في الكلام بخصائصها التي تعرف بها حين تكون أصواتا مستقلة، حيث تتأثر بعضها ببعض نتيجة تجاورها سياقيا. يقول محمود السعران:"إن للأصوات فيما بينها نحوا خاصا، إن علاقاتها تحكمها قواعد وأصول معينة، فنجد أن هذا الصوت ينقلب صوتا جديدا إذا وقع في سياق صوتي معين، ونجد أن صوتا ثالثا يحذف إذا توافر فيه وفيما يجاوره شروط معينة".[2] وذلك تحقيقا للانسجام بين الأصوات المنطوقة المكونة للبنى الصرفية حتى يسُهل النطق بها بأقل جهد ممكن.

– المقطع والنبر في الدرس الصوتي العربي القديم:

أما فيما يخص المقطع والنبر في الدرس الصرفي العربي فلا يمكن الجزم بأن المتقدمين قد تطرقوا إليهما كما تصورهما المحدثون من الغرب أو العرب، ولعل أشهر ما يذكر في هذا المجال مصطلح المقطع عند ابن جني إذ يقول:" اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النَفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحَسب اختلاف مقاطعها."[3]

---

[1] ينظر: محمود فهمي حجازي، المدخل إلى علم اللغة، ص(82،81).

[2] محمود السعران، المرجع السابق، ص200.

[3] عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص06.

وتوصل الباحث مهدي بوروبة إلى أن المقطع في الدرس الصوتي العربّي القديم لا يَرقى إلى مفهومه الحديث، ولكن وُجد هذا المصطلح عند فلاسفة العرب كالفارابي في كتابه(الموسيقا الكبير) الذي قسم المقاطع إلى: مقطع قصير، ومقطع طويل، ومقطع ثالث لم يسمه مقطعا، بل دعاه السبب المفرد ويتكون من صامتين يتوسطهما صائت.[1] وينفي الطيب البكوش وجود المقطع كما يُفهم في الدرس الحديث -عند العرب القدماء .[2]

وأما بالنسبة للنبر فقد نفى الطيب البكوش وجود "إشارات إليه عند المتقدمين لجهلهم للنبر بالمفهوم الحديث."[3] وإلى هذا ذهب الباحث علي حسن مزبان، حيث يقول:"ولم يدرس النبر قديما - إذ لم نجد له في كتب النحو واللغة أية إشارة - دراسة علمية كالتي استجدت في الدراسات اللغوية الحديثة".[4]

2. المماثلة والمخالفة في الدرس اللساني العربي قديما وحديثا :

أ- ظاهرة المماثلة:

تُعدُّ المماثلة (Assimilation) ظاهرة بيِّنة في ميدان الدرس الصوتي والصرفي، لذا فقد لقيت اهتماما لدى الدارسين المحدثين، حيث يعرف عبد العزيز مطر المماثلة بقوله:" هي تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض تأثرا يؤدي إلى التقارب في الصفة أو المخرج، تحقيقا للانسجام الصوتي، وتيسيرا لعملية النطق واقتصادا في الجهد العضلي."[5]

وهي معروفة عند علي عبد الواحد وافي بالمشاكلة، إذ يقول:" وتارة يتحول أحدهما إلى صوت من نوع الصوت الآخر(ظاهرة التشاكل)، فأحيانا يتحول الأول إلى نوع الصوت الثاني...كما حدث في اللام الشمسية في اللغة العربية، إذ تحولت إلى صوت الحرف الذي يليها(التّقوى، الثّوب، الدّار، الذّئب..)، وكما حدث في الكلمة العربية(شمس) إذا تحولت في بعض اللهجات العامية إلى(سمس)."[6]

---

[1] ينظر:مهدي بوروبة، أصول الدراسة المقطعية في التفكير اللغوي عند العرب، مجلة الأثر ،الجزائر، 2003م، ص(84،96).

[2] ينظر: الطيب البكوش، المرجع السابق، ص77.

[3] الطيب البكوش، المرجع نفسه، ص153.

[4] علي حسن مزبان، النبر في اللغة العربية، مجلة علامات، ج30، مج8، 1998م، ص(318،327).

[5] عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1981م، ص.245

[6] علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص(298 ،299).

ومما سبق، يمكن تعريف المماثلة بأنها تقارب بين الأصوات نتيجة للتفاعل الذي يحدث بينها عندما تتجاور في سياق الكلام، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير مخارج أو صفات بعض الأصوات حتى تتفق مع أصوات أخرى مقاربة لها في الصفات والمخارج؛ وذلك تسهيلا للنطق واقتصادا للجهد العضلي.

والتأثر بين الأصوات المتجاورة تختلف نسبته"فقد لا يعدو التأثر أن يكون مجرد انقلاب الصوت من الجهر إلى الهمس، أو العكس. وأقصى ما يصل إليه الصوت في تأثره بما يجاوره أن يفْنَى في الصوت المجاور، فلا يترك له أثرا. وفناء الصوت في صوت آخر هو ما اصطلح القدماء على تسميته بالإدغام."[1]

ونتيجة لهذا التأثر الصوتي، فقد قسم رمضان عبد التواب المماثلة ثمانية أنواع، وهي:[2]

1. التأثر التقدمي التام في حالة الاتصال: مثل: ادّعى وأصلها ادتعى.
2. التأثر التقدمي التام في حالة الانفصال: مثل: خيّزران في لهجة الأندلس العربية في القرن الرابع الهجري وأصلها خَيْزران.
3. التأثر التقدمي الناقص في حالة الاتصال: مثل: اضطجع وأصلها اضتجع.
4. التأثر التقدمي الناقص في حالة الانفصال: مثل :أخرص وأصلها أخرس.رفص وأصلها رفس.
5. التأثر الرجعي التام في حالة الاتصال: مثل :نطقنا لكلمة عَ َدْتُ/عَ َتُّ.
6. التأثر الرجعي التام في حالة الانفصال: مثل: نطقنا فِ ِهم فِ ِرِح في فَهِم و فَرِح.
7. التأثر الرجعي الناقص في حالة الاتصال: مثل :قولنا يجدب بالجيم القاهرية في كلمة يكذب.
8. التأثر الرجعي الناقص حالة الانفصال: مثل: زعتر في سعتر وصور في سور.

وهذا التأثر بين الأصوات كما يحدث بين الصوامت يحدث بين الحركات وبين الحركات والصوامت. ومن مظاهر المماثلة بين الحركات، تحريك هاء الغائب بالكسر بدل الضمة في مثل: بِهِ فأصل حركة هاء الغائب هي الضمة، وتتابع الكسرة والضمة ثقيل مكروه؛ لذا تخلصت منه العربية عن طريق المماثلة بين حركة حرف الجر، وهاء الضمير.[3]

[1] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص111.

[2] رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص(44،45).

[3] ينظر:فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص240.

وتؤثر الصوامت في الحركات، ومثال ذلك الضمة في الكلمات التالية مُد، وجد، وعُد فمخرج الضمة في مُد أكثر أمامية(أقرب إلى الضم) من (جُد)، وفي (عُد) أكثر خلفية فمخرج الصامت يؤثر في مخرج الحركة فيتقدم أو يتأخر على حسب الصامت الذي يتبعه.[1] والأمر نفسه بالنسبة للحركات، فهي أيضا تؤثر في الصوامت المتصلة بها، فنعدل عن مخرجها أو عن صفاتها أو عنهما معا، فالصامت قد يتأخر مخرجه أو يتقدم تبعا لنوع الحركة المجاورة له، ومثال ذلك أن السين في سِنْ أكثر أمامية منها في (سَلْ) [2]، وذلك تأثرا بمخرج النون و اللام.

ب- ظاهرة المخالفة:

تعتبر المخالفة (Dissimilation) من منظور الدرس الصوتي الحديث فهي "تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين."[3] ويعرف الباحث صلاح الدين صالح حسنين المخالفة بقوله"المخالفة نزعة صوتين متشابهين إلى الاختلاف مثل تحول وو إلى أو مثل: وواثق أو أواثق"[4].

وإذا كانت المماثلة بأنواعها المختلفة تؤدي إلى تغيير ملحوظ في اللغة باعتبارها تطورا يرمي إلى تيسير النطق عن طريق تقريب الوحدات الصوتية بعضها ببعض، أو إدغامها كراهة توالي الأضداد أو الأصوات المتباعدة، وتحقيقا للانسجام الصوتي. فإن المخالفة ضد المماثلة ترمي إلى التخلص والتفريق بين الأصوات المتماثلة أو المتقاربة.

وتأخذ المخالفة أشكالا مختلفة، نذكر منها:[5]

1. المخالفة التقدمية المتصلة:وفيها يؤثر الصوت الأول في الثاني فيجعله مختلفا عنه، وفي العربية كلمات تشتمل على صوتين متماثلين فيتحول الثاني إلى صوت لين طويل أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين. ومثال ذلك: ذّروح ← ذرنوح / ر ر ← ر ن.

[1] ينظر:فوزي الشايب، المرجع نفسه، ص(258،257).

[2] ينظر:فوزي الشايب، المرجع نفسه، 245.

[3] أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص384.

[4] صلاح حسنين، المدخل في علم الأصوات المقارن، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2006م، ص148.

[5] ينظر: جيلالي بن يشو، بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي(المماثلة والمخالفة- مصطلحات المماثلة والمخالفة وظواهرهما في العربية الفصحى)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2007م ، ص(189،173).

2. المخالفة التقدمية المنفصلة: وهي أن يؤثر الصوت الأول في الصوت الثاني المنفصل فيجعله مخالفا له، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: تلعّعت ← تَلَعُّيتُ / ع ع ← ع ي.

3. المخالفة الرجعية المتصلة: وهي أن يؤثر صوت في صوت سابق له فيجعله مختلفا عنه فالتأثير يتجه إلى الخلف؛ بمعنى أن الصوت الثاني هو الذي يؤثر في الصوت الأول، ومثال ذلك: إنجاص ← إنجاص / ج ج ← ن ج.

4. المخالفة الرجعية المنفصلة: وفيها يؤثر الصوت الثاني في الأول المنفصل فيكون الأول هو المخالف، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قواعد الصرف من قلب الواو همزة إذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقا أو ساكنة نحو: ووانى ← أوانى/ وو ← أ و ، وواثق ← أواثق /و و ← أو.

5. المخالفة المتباعدة: وتحدث هذه المخالفة بين الصوتين اللذين بينهما فاصل، مثل: اخضرض اخضوضر، حيث أبدلت الراء الأولى واوا لمخالفة الراء الثانية رغم وجود الضاد فاصلا بينهما.

6. المخالفة الكمية: وتكون في الغالب بين المقاطع الصوتية مثل: لَهُ ، بهي ← بِهِ فلما كان المقطع الصوتي السابق لمقطع الهاء طويلا كُره توالي مقطعين طويلين فقصرت حركة مقطع الهاء تيسيرا للنطق.[1]

7. المخالفة بالحذف: والمخالفة بالحذف تكون بتعويض أي بإحلال صوت مكان آخر مطلقا، وهذا ما ذكرناه سابقا في المخالفة الرجعية المنفصلة. وأما الحذف بدون تعويض فهو أن يحذف صوت أو أكثر دون أن يعوض بصوت آخر أو يتحول مقطعان صوتيان إلى مقطع واحد[2]. "فإذا ما توالى في العربية مقطعان صوامتهما متماثلة في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها فإنه كثيرا ما يكتفى بواحد منهما"[3]

ويمكن التمثيل لذلك بحذف إحدى الهمزتين في مضارع الثلاثي المزيد بهمزة في صيغة أفعل نحو: أكرم وأخرج، والمضارع منه أُأَكْرم، و أُأَخْرج إذا اجتمعت همزتان هما همزة المضارعة وهمزة أفعل فتم

[1] ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، أزمنة، د ب ن، د ط، 1998م، ص150.

[2] ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 299.

[3] فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية، ص300

حذف الهمزة الثانية من أُأَفعل وذلك للوظيفة اللغوية التي تؤديها همزة المضارعة فأصبح الفعلان أُكْرِم وأُخْرِج.[1]

والمخالفة ترجع إلى تيسير جانب الدلالة عن طريق المغايرة بين الأصوات، فهي إذا خلاف المماثلة التي تهدف إلى تيسير الجانب النطقي. وهذا واضح في كلام أحمد مختار عمر حيث يقول:"يمكن النظر إلى المماثلة على أنها تهدف إلى تيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير النطق، ولا تلقي بالا إلى الجانب الدلالي الذي قد يتأثر نتيجة تقارب أو تطابق الصوتين. أما المخالفة فيمكن النظر إليها - عكس ذلك - على أنها تهدف إلى تيسير جانب الدلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات ولا تلقي بالا إلى العامل النطقي الذي يتأثر نتيجة تباعد أو تخالف الصوتين."[2]

ج-المماثلة والمخالفة في الدرس الصوتي العربي القديم:

ولقد وردت هذه الظواهر الصوتية في الدرس الصوتي الصرفي عند المتقدمين والمحدثين على سواء، وهي كالآتي:

1) الإدغام: ويعَرف عند أحمد مختار عمر بالمماثلة الكاملة، يقول:" حين يتوالى صوتان متماثلان سواء في كلمة واحدة أو في كلمتين، إذا كان الصوت الأول مشكلا بالسكون والثاني متحركا."[3] وهو ما يعرف عند غيره من المحدثين بالمماثلة الرجعية التامة مثل: عبْدُتُ فتصير عبَتُّ. ويعرِّف أبو علي الفارسي الإدغام :"أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة، وذلك قولك: مدّ، وفّر، وعضّ".[4] وهو لا يختلف عن مفهومه عند المحدثين.

2) التقريب: وهو كما يقول الطيب البكوش إدغام جزئي،[5] ويعرف عند المحدثين من العرب بالمماثلة مثل: ازتهر،ازدهر وازتاد وازداد. وقد استعمل المبرد هذا المصطلح في باب(هذا باب ما تُقلب فيه السين صادا و تركها على لفظها أجود). حيث قال:"وذاك لأنها الأصل، وإنما تقلب للتقريب مما بعدها فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه ليكون تناولها من وجه واحد ... فإذا كانت

[1] ينظر: فوزي الشايب، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص386.

[3] أحمد مختار عمر، المرجع نفسه، ص387.

[4] الحسن بن أحمد الفارسي، التكملة، ص614.

[5] ينظر:الطيب البكوش، المرجع السابق، ص69.

السين مع هذه الحروف في كلمة واحدة جاز قلبها صادا، وكلما قرب منها كان أوجب. مثل: سطر، وصطر، وسقر، وصقر."[1] فالتقريب لا يختلف عند المحدثين أو المتقدمين من العرب.

3) التباين: ويعرِّفه البكوش بأنه:"عكس الإدغام أي نزعة صوتين متماثلين أو متقاربين إلى التباعد والتباين حتى يخف نطقها."[2] وهو ما يعرف في الدرس الصوتي الحديث بالمخالفة. وقد أشار الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى ذلك، حيث يقول:"وكذلك تفعل العَرَبُ إذا اجتمع حرفان من جنس واحد جعلوا مكانه حرفا من غير ذلك الجنس من ذلك قول الله عزوجل:((وقد خاب من دسَّاها)) معناه: دسَّسها، ومثله قوله عزوجّل:((ثم ذهب إلى ربه يتمطى))، أي: يتمطط فحولت السين والطاء ياء."[3]

4) التبادل: وعرفه البكوش بأنه" تبادل صوتين مكانهما من الكلمة فيحدث بذلك تأخير الأول وتقديم الثاني."[4] وهو نوع من المخالفة عند المحدثين.ويُعرف قديما بالقلب المكاني. ومن ذلك ما جاء في المزهر"قال ابن دريد في الجمهرة: باب الحروف التي قلبت، وزعم قوم من النحويين أنها لغات، وهذا القول خلاف على أهل اللغة يَقْلَدُ و جَذَب وما أطيبه وما أيْطَبَه، وربَضَ ورضَب، وأنبَضَ القوس وأنضَب."[5]

ثانيا: النقد اللساني الصوتي الحديث للصرف العربي:

تعدّ ثنائية اللفظ والكتابة ركيزة اتّكأ عليها التحليل اللساني الحديث، حيث يرى سوسير أن "موضوع الألسنية لا يتحدد في كونه نتيجة الجمع بين صورة الكلمة مكتوبة وصورتها منطوقة، بل ينحصر هذا الموضوع في الكلمة المنطوقة فقط. إلا أن الكلمة المكتوبة – وما هي إلا صورة الكلمة المنطوقة- تمتزج وإياها امتزاجا عميقا ينتهي بها إلى اغتصاب الدور الأساسي حتى أن الأمر يؤول بالناس إلى أن يغيّروا صورة الدليل الصوتي في الخط أهمية تساوي بل تفوق أهمية الدليل نفسه."[6]

---

[1] محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ج01، ص255.

[2] الطيب البكوش، المرجع السابق، ص72.

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، ص280.

[4] الطيب البكوش، المرجع السابق، ص73.

[5] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج01، ص476.

[6] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر: صالح قرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، د ط، 1997م، ص49.

فالهيئة الصوتية هي وفقط من يصف الصورة الحقيقية للكلمة؛ لأن الكتابة صورة ثانية للملفوظ تأتي لرسمه غير أنها تخطئ السهم فتؤدي إلى محاذير قواعدية تصّعب فهمها وتجعل التعامل معها بعيدا عن الواقع اللغوي.

وقد وقع علماء اللغة الغربيون قبل سويسير في هذا الخطإ، حيث ظلوا "ينظرون إلى الكلمة في شكلها المكتوب، خاصة فيما يحللونه أو يدرسونه من نصوص لغوية، فيما يعرف بفقه اللغة Philology...إلا أن علماء اللغة المحدثين لم يسلموا بهذا التصور للكلمة، وإنما نظروا إليها من وجهة النظرة العلمية المجردة لأنهم وجهوا دراساتهم للغة المنطوقة دون اللغة المكتوبة."[1] ذلك أنها تمثل الواقع اللغوي كما هو دون خداع، وهذا ما توقعنا فيه الكتابة.

ويرى عبد الصبور شاهين بأنه" ليس هناك مانع بل هو ضروري أن نتناول علم(الصرف) بالمفهوم الحديث وبالمنهج الحديث الذي يربط بين فروع علم اللغة، فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة دون دراسة أصواتها ومقاطعها."[2] بحيث ننطلق من فهمنا للحقائق العلمية لطبيعة الكلمة الصوتية وظواهرها وقوانينها نحو فهم عميق وموضوعي لبنية الكلمة العربية ، ذلك أن الكلمة ما هي إلا تكّون مورفولوجي بين عدة أصوات تجمع بينها علاقات وقوانين صوتية أساسا.

والذي يفرض علينا هذا الاتجاه الصوتي أن اللغات " أول ما بدأت في صورتها الصوتية السمعية، ويظهر عموم هذا الفهم بالاطلاع على أقوال العلماء في أصل اللغة وعلى النظريات التي جاءوا بها...إذ إن كل هذه النظريات تتكلم عن اللغة الأولى باعتبارها لغة سمعية."[3]

1.عيوب النظام الكتابي:

يرى اللسانيون العرب المحدثون أن من الجوانب الهامة" التي أغفلها القدماء عند تصورهم للكلمة أو اختلطت عليهم...أنهم لم يفرقوا بين الصوت والحرف، واعتبروهما شيئا واحدا...فلم يفرقوا بين الجانب الصوتي Phonetic والجانب الوظيفي للصوت Phonology."[4] أي أن المتقدمين وإن قدموا مجهودات عظيمة في الدرس الصوتي العربي، إلا أنهم لم يستثمروا ذلك في فهم المستوى الصرفي

[1] حلمي خليل، المرجع السابق، ص15.
[2] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة للصرف العربي)، ص25.
[3] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص115.
[4] حلمي خليل، المرجع السابق، ص23.

والتركيبي، أو لنقل لم ينظروا في التفاعلات والتعاملات الصوتية التي كانت سببا في التشكيل الصوتي للبنى اللغوية أو الجانب الفنولوجي للصوت. وأساس هذه الأخطاء التي وقعوا فيها عدم تفرقتهم بين بنية الصوت وبين بنية الحرف.

ويشير جان كانتينيو إلى هذا الخلط المصطلحي بين الصوت والحرف، فيقول:" وأما النحاة العرب فقد أطلقوا ((اسم الحرف)) على كل صوت بسيط من الكلام سواء أكان حرفا(Consonant) في المعنى الحقيقي للكلمة اليوم أم حركة طويلة كحروف المد واللين"[1]فالنحاة المتقدمون مزجوا بين المستويين الصوتي والكتابي، بل إنهم جاوزوا ذلك في معاملتهم الحركات الطويلة معاملة الحروف أو الصوامت بالمفهوم الحديث.

والفارق بين الحرف والصوت، بالمفهوم الحديث، قول تمام حسان في هذا النص: " ليست الحروف هي تلك الصور الكتابية التي نخطها بالقلم فهذه رموز كتابية إلى الحروف، وليست الحروف هي ما تنطقه بلسانك في أثناء الكلام، فهذه الأصوات. ولكن الحروف أقسام يشتمل كل منها على عدد من هذه الأصوات، وإذا كانت الأصوات تدخل في نطاق حاسة السمع والبصر وفي العمليات الحركية فلا يدخل الحرف إلا في نطاق الفهم أو في نطاق الحدس على حسب ما يراه العلماء من وجهات نظر مختلفة في نظرية الفونيم."[2] فتمام حسان يفرق بين ثلاثة مفاهيم: الحرف والرمز والصوت.

فالراء – مثلا - كصورة كتابية (ب) رمز خطي للمفهوم الذهني للحرف كما يفهمه المتكلمون باللغة العربية، وهذا الحرف كقسم عام يندرج تحته أقسام عدة منها الراء المرققة والمفخمة والممالة، وهذه الأقسام أصوات مختلفة لرمز كتابي واحد ولحرف واحد، والحرف عند المتقدمين إما للمبنى أو للمعنى.

ويبدو أن هذا الفهم اللساني الذي يراه تمام حسان لمفهوم الحرف بأنه مفهوم ذهني حسب ما يفهمه المتكلم العربي، يقترب نوعا ما مما يراه سوسير بالأثر النفسي في الدال اللساني، فالصورة السمعية صوت فيزيائي وأثر نفسي تكسبه إيانا حواسنا وكأن الأثر النفسي هو الحرف فهو مفهوم

[1] جان كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح قرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس، د ط، 1996م، ص39.

[2] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص119. وينظر:تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص125.

ذهني حسي، والأصوات تندرج ضمن الحرف، وهي الجانب الفيزيائي للدال اللساني، غير أن الأثر النفسي يرتبط بالوحدات الدّالة.

وهذا يتعلق بحروف المباني دون حروف المعاني التي لم يشر تمام حسان إلى الاصطلاح المناسب لها صوت أو حرف أو غير ذلك، وحروف المعاني لها دوال ومداليل وليست كحروف المباني دوال فقط. وقد خصها تمام حسان بقسم خاص من أقسام الكلام (الأداة) ومعانيها وظيفية وليست معجمية؛ لأنها تؤدي وظيفة التعليق والربط بين التراكيب والجمل، أما حروف المباني فلا تشكل بنفسها مدلولا مثلها في ذلك كمثل حروف المعاني غير أنّ حروف المباني تتراكب مع غيرها لتكون معنى معجميا(اسم، فعل) أو معنى وظيفيا(حروف المعاني) لأن حروف المعاني تتشكل من حروف المباني.

في حين يرى هادي نهر أن" الحروف ما هي إلا علامات ورموز سواء كانت حروف معان أم حروف مبان، فإن كانت حروف معان فهي علامات لتخصيص المعاني الاسمية أو الفعلية وتضييق دوائرها أو تغيير طبيعة دلالاتها تنكيرا أو تعريفا أو سلبا أو إيجابا..."[1] وهذا يخالف ما ذهب إليه تمام حسان من أن الحرف مفهوم ذهني، في حين أن الحرف ذاته رمز كتابي عند هادي نهر، ولا تختلف في ذلك حروف المعاني أو حروف المباني فكلاهما رمزان.

وهذا الذي يراه المحدثون، لا يتعلق بالتراث العربي دون غيره، بل إن هذا "الخلط الحاصل بين مفهومي (الحرف) و(الصوت) ظاهرة معروفة عند غير العرب. فعلى الرغم من أن الإغريق والرومان كانوا يشعرون بالفرق بينهما، بيد أن تطور تلك المفاهيم في تلك العصور أخذ يشير إلى اختلاط متزايد بين الحرف والصوت، فاضمحل مصطلح الصوت وغشاه مصطلح الحرف، ولم نجد للأوروبيين تمييزا واضحا بينهما إلا في القرن الخامس عشر الميلادي."[2]

وإن كان النحاة العرب، قد ميّزوا بين مصطلحي (الحرف) و(الصوت)؛ إذ تدلّ كثير من النصوص أنهم يشعرون بالفروق بينها، حيث يقول ابن جني:" إلا أن بعض الحروف أشد حصرا للصوت من بعضها ألا تراك تقول في الدال والطاء واللام: إدْ، إطْ، إلْ، فلا تجد للصوت منفذا هناك، ثم تقول: اسْ، اصْ، إذْ، اثْ، افْ، فتجد الصوت يتبع الحرف. وإنما يعرض هذا الصويت التابع لهذه الحروف

[1] هادي نهر، الحروف والأصوات في مباحث القدماء والمحدثين، مجلة آداب المستنصرية، ع8، 1984م، ص214.
[2] هادي نهر، المرجع السابق، ص220.

ونحوها ما وقفت عليها؛ لأنك لا تنوي الأخذ في صرف غيرها فيتمكّن الصويت فتظهر."[1] ويفهم مما سبق، أنه يميز بين الصوت والحرف، وإن فهم أن المراد بالصوت النَّفس، يدلك على ذلك قوله:"فتجد الصوت يتبع الحرف...إذا وقفت عليها."

غير أن سيبويه يفرق بين الصوت النفس أو النفخة والصوت المنطوق، يقول:"اعلم أن من الحروف حروفا مُشْرِبَةً ضُغِطَت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم **صويت**...وهي حروف القلقلة."[2] ويقول أيضا:" ومن المشربة حروف إذا وقفت عندها يخرج معها **نحو النفخة**ولم تُضغط ضغط الأولى، وهي الزاي والظاء والذال والضاد..."[3] ويقول:" لأن النفس تسمعه كالنفخ."[4] فعند حديثه عن حروف القلقلة التي تتميز بشدتها(انفجارية) بأن يحبس النفس في المخرج ثم يتم إطلاقه استعمل مصطلح(الصويت)، وعند كلامه عن أصوات الصفير استعمل مصطلح(النفخة أو النفس)، ذلك أن هذه الأصوات الصفيرية عند النطق بها يمر مقدار من الهواء أو النفس، على خلاف حروف القلقلة التي تخرج فيها أصواتها صافية.

وإن مزجوا بين الحرف والصوت دالا فهم يفرقون بينهما مدلولا، إذ يقول ابن جني معرفا الصوت أنه"عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها."[5] فالصوت هو نفس يخرج من الرئتين، فإذا عرض له حاجز في الجهاز الصوتي صار حرفا.

وقد دلّت الدراسات الصوتية الحديثة أن النفس إذا اعترضه عارض في التجويفات الصوتية صار صوتا، وقد تنبه إلى هذا (ابن سينا) قائلا:" والحرف هيئة للصوت عارضة له يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع، والحروف بعضها في الحقيقة مفردة وحدوثها عن حبسات تامة للصوت أو الهواء الفاعل للصوت يتبعها إطلاق دفعة، وبعضها مركبة وحدوثها عن حبسات غير تامة

[1] عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص07.

[2] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، ص174.

[3] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها

[4] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص175.

[5] عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص07

لكن تتبع إطلاقات."[1] وإن كان لا يفرق بين الهواء أو النفس وبين الصوت تمييزا دقيقا، كما هو الأمر مع ابن جني، فالصوت هو الهواء عنده وهو النفس عند ابن جني، وإن كان النفس سببا للصوت وليس هو الصوت الكلامي.

وجاء في نصّ آخر لابن جني قوله:" إنما سُمِّيت بذلك حروف المعجم؛ لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته فأُعجمت بعضها وتركت بعضها، فقد علم أن هذا المتروك لغير إعجام هو غير ذلك الذي من عادته أن يُعجم."[2] فابن جني يرى أن حروف المعجم أشكال ورموز كتابية للأصوات المختلفة، ذلك أن حروف المعجم كأشكال صور كتابية لا منطوقة، ثم إنه قال (اختلفت أصواته) ولم يقل اختلفت حروفه.

ولقد استعمل النحاة العرب الحرف بمعنى الصوت حقيقة، يقول سيبويه:" وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين."[3] غير أنه يذكر بعدها "وهذه الحروف التي تمتها اثنين وأربعين جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون لا تتبين إلا بالمشافهة."[4] حيث استعمل (الحرف) بما هو أصل، والحرف بما هو فرع، وبين أن المميِّز بينهما المشافهة، والحرف الفرع هو الصوت.

ونلمس ذلك أيضا، وبصورة أفضل، في قول المبرد:" اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفا، منها ثمانية وعشرون لها صور، والحروف السبعة الجارية على الألسن مستدل عليها في الخط بعلامات، فأما في المشافهة فموجودة."[5] وذلك من قبيل:الهمزة بين بين، والألف الممالة، وغيرها.

وعليه، فإن النحاة العرب حاولوا التفريق بين مصطلحي (الحرف) و(الصوت)، وأرادوا بالحرف أحيانا الحرف الصوت، وتارة الحرف المخرج(المقطع)، والحرف حرف المعجم(الرمز الكتابي)، وأرادوا بالصوت النفس، والصوت الحرف المنطوق.

---

[1] الحسين ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسن الطيان ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د ط، د س ن، ص60.

[2] عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص40.

[3] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، ص432.

[4] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

[5] محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ج01، ص328.

ويمكن أن يشار في قضية استخدام علماء العربية القدامى لمصطلح الحرف للدلالة على الصوت، إلى أن هذا "يتفق مع مفهوم علم اللغة الحديث للفونيم، حيث يرى دانيال جونز أن الصوت هو أصغر قطعة قابلة للتداول، وهو يعني بذلك الصوت اللغوي أو الفونيم."[1] وفي هذا تسوية بين الصوت والحرف في ضوء نظرية الفونيم، فالحرف بهذا التصور" أعم من الصوت، وهذا أيضا هو المقصود عند بعض الباحثين بالاصطلاح (فونيم) ، إذا فالفونيم في أحد معانيه يقصد به معنى الحرف...وتسمى بقية الأعضاء أعضاء ثانوية للفونيم، أو العائلة الصوتية."[2] أو بعبارة أخرى فإن الصوت والحرف كلاهما فونيم.

وفي هذا يقول عبد المنعم الناصر:" وهذا المعنى للحرف يقابل ما اصطلح عليه علماء اللسانيات الحديثة بالمصطلح الحديث ((فونيم))، وقد تبنى هذا المصطلح (الحرف) الأستاذ الدكتور عبد السلام المسدي كمقابل لمصطلح فونيم، وهو اختيار موفق عسى أن يلقى قبولا عاما من المختصين."[3]

والذي أوقع علماء العربية المتقدمين في هذا الخطإ نظام الكتابة العربي، حيث يصنّف كمال بشر عيوب الكتابة العربية إلى صنفين كبيرين:[4]

أولا: رموز الحركات القصار التي لا ترسم في صلب الكلمات بل فوق الحرف أو تحته، ما قد يلتبس ويتجاوز مكانها أو رمزها لثانويتها في النظام الكتابي العربي. وكذا إهمال بعض الرموز (السكون والتنوين والتضعيف) التي تؤدي معنى وظيفيا في بيان المعنى العام ووضوحه.[5]

ثانيا: ما يلتبس أمرها في الكتابة على بعض الكاتبين وتشكل صعوبات في الرسم الإملائي، ومن أهمها: عدم مقابلة المنطوق بالرمز الدال عليه أحيانا، نحو: هذا، هؤلاء، الرحمن إلخ. حيث لا يظهر الرمز الدال على الفتحة الطويلة (الألف) في هذه الأمثلة على الرغم من النطق به بوضوح.

---

[1] عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، عالم الكتب، إربد (الأردن)، ط1، 2016 م، ص114.

[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص125.

[3] عبد المنعم الناصر، شرح صوتيات سيبويه، دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية من خلال نصوص كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط 1، 2012م، ص22

[4] ينظر:كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، د ط، 1999م، ص (172، 173، 174).

[5] ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص(120،121).

وقد يؤتى بالرمز الكتابي دون أن يوجد ما يماثله في النطق، نحو: أولئك، أولو. وكان الأُولى أن يمثل الرمز المنطوق فيرمز بالضمة القصيرة دون الواو (الضمة الطويلة) في المثالين السابقين.[1]

غير أن هذا لا يعني أن النحاة المتقدمين كانوا غفلا عن هذه الحقائق، فقد"لاحظ الأولون أن الخط العربي بصورته التي كان بها لم يكن وافيا بالغرض المقصود منه لسببين: أولهما أن صور بعض الحروف تشبه صور بعضها الآخر كصورة الباء والتاء والثاء...وقد عالج الأقدمون ذلك بالنقط تزاد على الحروف وتختلف وضعا وعددا. وثانيهما: أن الحركات لم تكن ممثلة في الكتابة برغم وجودها في النطق وأن عدم كتابتها أدى إلى خطإ صرفي ونحوي وكان علاج الأقدمين لهذا العيب مبدأ الأمر بإضافة نقط تختلف لونها عن لون المداد الذي كتب به النص ثم تطور إلى علامات أخرى فيما بعد"[2] غير أن هذه الجهود تظل غير كفيلة وكافية في تطوير النظام الكتابة العربي في نظر اللسانيين المحدثين.

ويرجح كمال بشر أن هذه الفروقات بين المكتوب والمنطوق" بقية باقية من آثار قديمة حيث لم يكن نظام الكتابة قد استقرت أوضاعه وحدوده."[3] ويوضح هذا رمضان عبد التواب، حيث يقول:" يرجع هذا العيب في الخط العربي إلى أصوله التي أخذ منها، وهو الخط النبطي الذي كان منتشرا قبل الإسلام، وهم بدورهم (الآراميون الساميون) اشتقوا خطهم النبطي من الخط الفينيقي."[4] ويفسر رمضان عبد التواب هذا العيب الخطي كالآتي:[5]

- لم يرمز من هؤلاء الساميون لأصوات العلة قصيرها وطويلها على أنها أوضح سمعا من الصامتة فكلمة (كتاب) مثلا تكتب (كتب)، و(عمود) تكتب (عمد)، و(جميل) تكتب (جمل).

-نتيجة للتطور الصوتي اكتسب بعض رموز الأصوات الصامتة صفة الدلالة على أصوات العلة الطويلة، فالألف في الأصل رمز للهمزة في (أكل) ورأس وملأ، وحرفا الواو والياء رمزان للصوت الصامت في مثل: ولد ويكتب ويوم وبيت، وغير ذلك.

[1] ينظر: كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص175.

[2] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص128.

[3] كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص175

[4] رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1994م، ص398.

[5] ينظر: رمضان عبد التواب، المرجع نفسه، ص(398،399).

-ضاعت الهمزة في غير أول الكلمة وتحول الصوت المركب (aw) و(ay) في ((يوم وبيت)) إلى حركة طويلة (o) و(e)، ومع هذا التطور نطقا كان الخط ثابتا فينطق مثلا ras ويكتب (راس) وينطق (yom) ويكتب (يوم) وينطق (bet) ويكتب (بيت)، وغير ذلك.

ويرى رمضان عبد التواب أنه في مرحلة لاحقة من مراحل تطور الخط النبطي" بدا للناس أن الألف رمز للفتحة الطويلة مع أنها رمز للهمزة فحسب، وظنوا الواو والياء رمزان للضمة الطويلة والكسرة الطويلة مع أنهما رمزان لصوتي الواو والياء الصامتين، استعيرت هذه الرموز للدلالة على الحركات الطويلة في الكلمات التي لم يكن فيها أصلا تلك الرموز مثل كتاب وعمود وجميل. أخذ العرب الخط عن النبط فوجدوهم وصلوا إلى هذه المرحلة."[1]

وقصور مناهج اللغويين القدامى في دراسة الظواهر اللغوية ونظرتهم الخاطئة التي تعتمد على الخط دون النطق أثرت في أحكام اللغويين العرب في كثير من قواعدهم، لا سيما في أبنية الصرف العربي وقواعده، وفي هذا السياق يؤكّد كمال بشر بأنه" لا ينكر أحد أن نظام الكتابة العربية بوضعه الحالي عامل ذو طبيعة خاصة من عوامل التعقيد في اللغة والخطإ والاضطراب في عناصرها المختلفة... حيث يبرز أثر ذلك على المستويات اللغوية كافة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية."[2] لكن هذا الحكم يؤخذ على عموميته، إذ لا يعني أن لغوينا المتقدمين لم يدرسوا القواعد الصرفية بعيدة عن الأحكام والقوانين الصوتية، وهذا ما سنناقشه فيما يأتي.

إن ما ذهب إليه رمضان عبد التواب، ككثير من اللسانيين المحدثين، يعدّ تحليلا تاريخيا مقبولا إلى حدّ ما، يدل على ذلك التغيرات الحاصلة في مستوى الخط العربي، إلا أنهم يريدون أن يفترضوا أن اللغويين العرب بنوا نظرتهم على أصول الخط العربي لا على آخر التحديثات التي انتهى إليها هذا الخط من إثبات لعلامات الحركات القصيرة والطويلة، فوضع رموز الحركات على وجهها الختامي كان من قبل الخليل بن أحمد في حدود القرن الثاني للهجرة وقبله أبو الأسود الدؤلي في القرن الأول للهجرة، ولم يكن الدرس الصرفي قد وضعت لبناته وقواعده آنذاك.

[1] رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص399.

[2] كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص171.

كما أن هذا التصور يوحي بأن علماء اللغة نظروا إلى الخط بداية قبل التقعيد والتنظير، ومما لا شك فيه أنهم اعتمدوا المشافهة عن العرب الذين سلمت فصاحتهم، فالفصاحة والمشافهة هما المعيار الأساس في وضع القواعد.

فكيف ندعي أن نظام الكتابة العربي في أصله التاريخي هو الذي أوقع الصرفيين في الاعتداد بالمكتوب دون المنطوق، فقواعد الصرف بنيت على الخط العربي الذي تمّ له الشكل النهائي الحالي، إن صح ذلك، وإلا فإن المشافهة هي المعيار. كما أن عدم المقابلة بين المنطوق والمكتوب نحو الرحمن وأولئك، ليس عيبا خاصا بالعربية دون غيرها فهو أمر واقع في كثير من أنظمة الكتابة في اللغات الأوروبية التي عنها تأسس هذا النقد اللساني الحديث، والذي يراد قوله إنه لا يمكن الجزم بأن الخط العربي هو الذي أوقع الصرفيين العرب في هذه المغالطات الصوتية.

2.الحركات في النظام الصرفي:

أ-عدم الاهتمام بالحركات في تحليل البنية الصرفية:

يبيّن جان كانتينيو أثر الكتابة العربية في النظام الصرفي للغة العربية بقوله: "إن نظام الكتابة العربية هذا قد طمس بعض الشيء عند النحاة معالم المقابلة الأساسية بين الحروف والحركات طمسا جعلهم لا يعيرون هذه المقابلة الأهمية الأساسية التي تكتسي بها هذه الحقيقة."[1] وفي هذا يقول سيبويه:" وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه. فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو، فكل واحدة شيء مما ذكرت لك."[2] ويشرح السيرافي هذا النص في قوله:" يعني أن الفتحة تزاد على الحرف، ومخرجها من مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو. وقال بعضهم: الفتحة حرف من الألف، والكسرة حرف من الياء وكذلك الضمة حرف من الواو. واستدل على ذلك بشيئين: أنا نرى أن الضمة متى أشبعناها صارت واوا في مثل قولنا زيدو، والرجلو...والاستدلال الثاني ما قاله سيبويه حين ذكر الألف والواو والياء، فقال: لأن الكلام لا يخلو منهن أو بعضهن."[3]

[1] جان كانتينيو، المرجع السابق، ص21.

[2] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج4، ص (241،242).

[3] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص242(هامش).

فالنحاة وإن عدوا الحركات زوائد، فإنهم كانوا يدركون قيمتها النطقية، إذ لا يخلو ولا يستقيم إنشاء الكلام منها إلى حدّ أن عدها بعضهم حرفا أو بمنزلة الحرف.

وهذا واضح في كتاب الخصائص في باب كمية الحركات، وباب مطل الحركات، وباب في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة ، وباب في هجوم الحركات على الحركات.[1] ويعلل ابن جني لذلك بمثال هو أشد التصاقا بما نحن بصدده، إذ يفند كون المتقدمين لم يعللوا البنية الصرفية انطلاقا من عدَّ الحركة صوتا له نفس قيمة الحرف، فيقول:"وأيضا لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلا، ألا ترى أنك تقول((قطَّع)) فتدغم الطاء الأولى في الثانية ولو كانت حركة الطاء الثانية في الرتبة قبلها لكانت حاجزة بين الطاء الأولى وبين الطاء الثانية، ولو كان الأمر كذلك لما جاز إدغام الأولى في الثانية لأن الحركة -على هذه المقدمة- مرتبتها أن تكون قبل الطاء الثانية بينها وبين الأولى، وإذا حجز بين الحرفين حركة بطل الإدغام فجواز الإدغام في الكلام دلالة على أن الحركة ليست قبل الحرف المتحرك بعدها."[2] وذكر في الخصائص أن مذهب سيبويه يقر بأن الحركة تحدث بعد الحرف.[3] ولعل هذا النص خير عضد يؤكد أن المتقدمين عللوا للظاهرة الصرفية اعتمادا على الجانب الصوتي للحركة.

وهذا ما يراه المبرد كذلك، يقول:" وتأويل قولنا (مدغم) أنه لا حركة تفصل بينهما، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتمادة واحدة."[4] ونستنتج من هذين النصين فائدتين صوتيتين، إحداهما أن الساكن لا يعد من الحركات، ذلك أنه لما كانت الحركة تالية للحرف ومن غير الممكن وقوع الإدغام إذا وقعت الحركة بعد الحرف الأول المدغم في الثاني؛ فهذا يعني أن سكون الأول ليس حركة بل هو صامت عار من التحريك، وهذا يقرب مفهوم الصامت في الصوتيات الحديثة. ثانيهما أن موقع الحركة بعد الحرف، كما أنهم اعتمدوا الحقيقة الصوتية السابقة في التحليل الصرفي، مما يوحي أنهم عاملوا الحركة معاملة الحروف أحيانا.

[1] ينظر: عثمان ابن جني، الخصائص، ج03، ص(120،136).
[2] عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص28.
[3] عثمان ابن جني، الخصائص، ج02، ص321.
[4] محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ج01، ص333.

ويرى تمام حسّان إلى أن المعاصرين من علماء العربية فطنوا إلى أن من أبرز نقائص نظام الكتابة العربية المخلة بالنظام الصرفي"أنه يعنى برموز الحروف الصحيحة عناية كلية تصرفه عن تمثيل الحركات في الكتابة...والواقع أن الإملائيين والصرفيين قد بالغوا في الاعتداد بالحروف الصحيحة وفي إهمال حروف العلّة والحركات. فجعل الأولون من الحركات علامات إضافية على الحروف الصحيحة...على حين لم يهتم الآخرون بالحركات وجعلوا الصحاح أصول الكلمة دون العلل وبنوا دراسة التصريف والاشتقاق والصحاح دون ذكر للحركات، ثم أجازوا في العلل الإعلال والإبدال..."[1] فتمام حسان يرجع علة وقوع الصرفيين في عدم الاعتداد بالحركة في التحليل الصرفي إلى المنهج الإملائي الذي أولى عناية كبيرة بالحروف دون الحركات.

وينتقد عبد الصبور شاهين رموز الكتابة العربية" نظرا لتماثل رمزي الفتحة والكسرة على صورة خط صغير (ـَ) واتحاد موقع الفتحة والضمة فوق الصامت، كما مر، ومع ملاحظة عدم التوازن في الحجم بين الصامت وحركته، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تستغني الكتابة العربية عن رموز الحركات في أكثر الأحيان؛"[2] لأن الحركات كعنصر صوتي جزء من النظام اللغوي الذي له تأثير هام في تمثيل المنطوق، وفي مختلف المستويات اللسانية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

وهذا راجع، حسب كمال بشر، إلى أن " اللغة العربية لم تعن في مراحلها الأولى برموز الحركات عنايتها برموز الأصوات الصامتة...ولعل من الأسباب لهذه النظرة عدم وجود رموز مستقلة للحركات، إذ كان الكلام خلوا مما يدل على حركات الأصوات الصامتة."[3] غير أن محمد سعيد شواهنة يرى أن هذا الاعتبار " وْهٌم ليس فيه شيء من الدقة، لأن الكتابة العربية وصفت الظاهرة حسب ما اعتقده علماء اللغة، فليست اللغة سببا في هذا الوهم، وإنما الاعتقاد لدى علماء اللغة القدامى هو ما جعلهم يضعون الرمز الكتابي."[4] فالخليل بن أحمد الفراهيدي هو من وضع البصمة الأخيرة لعلامات الشكل، وهو من أخذ عنه سيبويه مجمل كتابه في علوم اللغة، فكيف ندّعي أن الخلل في النظام

[1] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص(140،141).

[2] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية(رؤية جديدة في الصرف العربي)، ص36.

[3] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص28.

[4] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، مؤسسة الوراق، عمان (الأردن)، ط1، 2007م، ص68.

الكتابي هو الذي أدّى إلى وقوع الصرفيين في مثل هذه الأخطاء وواضعهما واحد. أو بعبارة أخرى، لا يمكن قبول دعوى أن الخليل مثلا وضع رموزا للحركات ثم يتأثر في وضعه لقواعد اللغة وسيبويه من بعده بالكتابة العربية التي لم تكن تثبت رموزا للحركات قبلا.

وتتّضح قيمة الحركات كمكون صوتي هامّ في تكوين البنية الصرفية عند النَّظر"إلى بناء الكلمة العربية التي تدلنا على أن فيها عنصرا ثابتا وآخر متغيرا. فأما الثابت فهو مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة، وأما المتغير فهو مجموعة الحركات التي تحدّد صيغتها وتمنحها معناها، وبذلك تزداد في نظرنا قيمة الحركات باعتبارها العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية."[1] فهي العنصر الحي الذي يبعث في الصوامت الجامدة الحركة والحياة، كما أنها تخلق المشتقات والاختلافات الدلالية بين الصيغ الصرفية، فالتغيير الحركي هو الذي يولّد كثيرا من المواد اللغوية فالفعل المبني للمعلوم(خَلق) نضيف له حركة طويلة فتنتج كلمة (خالق)، وبتغيير حركة الحرفين الأول والثاني إلى ضمة فكسرة نحصل على فعل مبني للمجهول (خُلِق)، فيجب أن نأخذ في الحسبان أهمية الحركات في بناء الصيغ الصرفية إلى جانب الحروف.

ولعلّ أصدق تمثيل لقيمة الحركات (الصوائت) في بنية الكلمة " ما كتبة مدرس للغة الإنجليزية رابطا الحروف الهجائية بالألوان: ((العلل)) في الإنجليزية تبدو لي حينما أنظر إليها وكأنما تملك ألوانا، وحين أفكر في السواكن وحدها أحس أنها سوداء أرجوانية، ولكن حينما أفكر في كلمة كاملة يميل لون السواكن إلى لون العلل."[2] فالحركات هي التي تصبغ الحروف بألوان من الوجود اللغوي النابض بالحياة، ولهذا يرى هنري فليش أن " إدخال المصوتات داخل الجذر الاشتقاقي طريقة أساسية من خصائص العربية...إذ إن لها دورا بنائيا."[3] فأي دراسة للصرف العربي تفرض إعطاء قيمة أساسية للحركات في تكوين الصيغ الصرفية، وإلا فإنها قد أهمت عنصرا فاعلا لتوصيف هذه الصيغ والتقعيد لها.

[1] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص43.

[2] أحمد مختار عمر، اللغة واللون، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1997م، ص174.

[3] هنري فليش، العربية الفصحى، ص77.

ولقد أثبتت الصوتيات الحديثة أن الحركات (الصوائت) تقف مع الحروف (الصوامت) جنبا إلى جنب في تكوين النظام الصوتي وليست جزءا ثانويا، كما عاملها المتقدمون، لما تتميز به من خصائص صوتية تنفرد بها عن الصوامت، من ذلك:[1]

– مرور الهواء من الفم حرا طليقا في أثناء النطق بها، وتختلف الحركات فيما بينها في هذه الخاصية.

– الحركات غالبا تكون مجهورة في كل اللغات، وربّما يقع بعضها مهموسا في بعض السياقات، أما في اللغة العهربية فالحركات دائما مجهورة.

– تتسم الحركات بالوضوح السمعي نتيجة للخاصيتين السالفتين، مع اختلاف فيما بينها في درجة الوضوح السمعي.

– الحركات من الناحية الوظيفية مقطعية، أي أنها أشد مكونات المقطع وضوحا في السمع، أو بعبارة أخرى هي العنصر الذي يقطع نبضات النفس في مسيرة نطق المقطع.

وقد أدرك لغويونا المتقدمون بعض هذه الخصائص، يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي:" في العربية تسعة وعشرون حرفا صحاحا لها أحيانا ومدارج، وأربعة أحرف جوف، وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة، وسميت جوفا؛ لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف. وكان يقول كثيرا: الألف اللينة والواو والياء هوائية؛ أي أنها في الهواء."[2] وإن كان اللغويون المتقدمون سموا الحركات الطويلة حروفا كالساكنة أو الصامتة، إلا أن الخليل لم يدرجها ضمن مخرج معين، وإنما ينسبها إلى الهواء، فهي في الهواء لا تنحاز إلى أي مخرج من مخارج الحروف، مما يوحي أنه يدرك تمايزها عن الحروف الأخرى التي نسبها إلى مدارج معينة.

وقد ذكر سيبويه أن الحركات لا تكون مهموسة، يقول:" وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف مد، ولين ومخارجها متسعة لهواء الصوت، ...فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها فيهوي الصوت إذا وجد متسعا."[3]

---

[1] ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص219.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج1، ص57

[3] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، ص176.

ويميز ابن سينا بين الألف والواو والياء الصامتة والصائتة، يقول:"وأما الواو الصامتة، فإنها تحدث حين تحدث الفاء، ولكن بضغط وحفز للهواء ضعيف...وأما الياء الصامتة فتحدث حين تحدث الطاء والجيم وغير ذلك، ولكن بتعرض للحبس يسير وصفير ضعيف..."[1] وأما المصوتات (الحركات) فيرى أن "أمرها علي كالمشكل، لكني أظن أن الألف الصغرى والكبرى مخرجها من إطلاق الهواء سلسا غير مزاَحم."[2] والذي نستنتجه من هذا النص أن مخرج الحركات أشكل على ابن سينا لأنه لم يجد لها مخرجا واضحا يتسبب في حدوثها، فكان أن رأى أنّ خروجها يتم من إطلاق للهواء دون أن يعترض لها ما يزاحمها طريقها.

وكنتيجة لذلك، فإن" الدراسات الحديثة تقرر استقلال كل من الصامت والحركة، حيث يمكن أداء أحدهما مستقلا عن الآخر على نحو من التجريد الكامل. وعلى ذلك لا بد من احترام وجود الحركة في أي نظام للكتابة يراد به تصوير الحقيقة العلمية كما هي."[3]

ويرى الطيب البكوش أن المتقدمين لم يهتموا بالحركات (الصوائت) اهتمامهم بالحروف (الصوامت)، ويرجع ذلك إلى طبيعة الخط العربي، إذ يقول:" تعتبر فروعا للحروف...ولذلك لا ترسم عادة، وإن رسمت فعلى الحروف أو تحتها بينما هي تليها في النطق ."[4] ويصرح تمام حسان بما أشار إليه الطيب البكوش حين أقر أن على " الإملائيين أن يمثلوا الحركات والعلل برموز مستقلة مطردة الدلالة على نحو ما يحدث في الكتابة اللاتينية وما تفرع منها."[5] ولعل في هذا دعوة إلى مبيتة في تغيير الحروف العربية بالحروف اللاتينية.

ويرى كمال بشر أن "قضية الحركات القصار والسكون والتنوين والتضعيف بوصفها لا ترسم في صلب الكلمة بل منفصلة عنها، فالتجاوز المطلوب ليس في الرموز ذاتها وإنما في طريقة رسمها وإهمال أصحاب اللغة العربية لها أو تجاهلها."[6] فهو بذلك يرى ضرورة تغيير رسمها ومنهج التعامل معها صوتيا بحيث تتضح قيمتها رمزا ونطقا، دون توظيف النظام اللاتيني، لعجزه في التحليل الصرفي

[1] الحسين ابن سينا، المرجع السابق، ص124.

[2] الحسين ابن سينا، المرجع السابق، ص126.

[3] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية(رؤية جديدة في الصرف العربي)، ص35.

[4] الطيب البكوش، المرجع السابق، ص23.

[5] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص (140،141).

[6] كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص193.

والنحوي للغة العربية، فهذا النظام الكتابي للغة العربية على الرغم من نواقصه ككل اللغات فهو أفضل بكثير من نظم أخرى في لغات مختلفة كالإنجليزية مثلا.[1] وإلى مثل هذا الرأي يذهب صبحي الصالح الذي جزم بضعف كل محاولة لاستبدال الحروف العربية باللاتينية، إذ يقول:" ومهما نحاول التجديد فلا مفر من الإبقاء على الحروف العربية بأشكالها الراهنة على أن نرمز إلى بعض ما ينقصنا من الأصوات الأجنبية، وكل محاولة لاستبدال الحروف اللاتينية بالأبجدية العربية مقضي عليها بالإخفاق. لسنا نحن نقول هذا، بل ينادي به المستشرقون."[2]

ولعل صبحي الصالح يدعو إلى توظيف بعض الرموز اللاتينية في الكتابة العربية حينما تعجز الرموز العربية عن تمثيلها، وذلك يوظف في البحوث العلمية لا غير، حسب ما فهمناه من قوله، لأنه وكما يقول رمضان عبد التواب: "لا يعيب هذا الخط العربي... بقدر ما يعيب مناهج اللغويين القدامى في تأثرهم بالصورة المكتوبة في كثير من الأحيان، وإهمالهم النواحي الصوتية. وما الخط في جميع اللغات إلا وسيلة ناقصة للتعبير عن الصورة السمعية الحية كما يذهب إلى ذلك علماء الأصوات من المحدثين."[3]

ويرى أحد الباحثين أن "الطريقة المثلى تتلخص في أصل عام... ذلك هو أن نقطع صلة الكتابة بأقيسة النحاة وأصول الصرفيين من علماء المِصْر جميعا ولهجات القبائل قطعا تاما وأن نقيمها بعد ذلك على أساس التطابق بين الأصوات ورسم صورها أو رموزها المخصوصة بها فترسم كل صوت بنقشه الدال عليه، ونستعين بالشكل أحيانا حين لا تستبين القرينة مع تحفظات قليلة تقتضيها أصول اللغة وطبيعة النطق."[4] وهذا الذي يراه البحث، فلا نعلق انتقاداتنا للصرف العربي بما يقع من هنات في الخط والكتابة، مما يجرنا إلى التعامل مع المنهج الصرفي في أصوله وأسسه، دون أن نجهد أنفسنا في البحث وراء تعليلات لا تنفع ولا تخلص بنا إلى تجديد الصرف العربي، فلا منفعة في البحث عن أصول الخط العربي وافتراض تأثيرها على عقل وتفكير علماء العربية، وإنما ينصب اهتمامنا على المادة اللغوية الصرفية نفسها لنعيد وصفها وتقعيدها وفق ما يقتضيه الهدف العام، وهو التعامل معها بمنطق لساني علمي يصف الواقع كما هو، وييسر فهمها وتعلمها.

---

[1] ينظر:كمال بشر، المرجع نفسه، ص (179، 216).

[2] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان)، ط3، 2009م، ص353.

[3] رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص410.

[4] محمد بهجة الأثري، نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة وضوابط اللغة وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1991م، ص16.

إن عدم إثبات الحركات مع الحروف في النظام الكتابي لا يوحي بأن اللغويين يعدون الحركات فروعا للحروف بمجرد هذا التصور البسيط الذي ينبني على ما يوجد في غير العربية، بل إن التحليل والوصف اللغوي الذي يقترحه اللساني هو الذي يوضح التصور جليا فيما إذا كان المتقدمون يولون اعتبارا للحركة أو لا. فالمنهج اللساني الرصين يقتضي الرجوع إلى النصوص التراثية والتعامل معها ظاهريا دون تأويلات تخرجها عن مضامينها ثم نحكم إذ ذاك على رأي المتقدمين في كيفية التعامل مع الحركات، لا أن ننتقد تراثنا بأدوات وتحاليل أنتجت في سياق لغات أخرى. وقد لاحظنا سابقا أن بعض ما انتقد به اللسانيون المحدثون اللغويين المتقدمون غير واقع فعلا، وسيتبين ذلك أيضا في نصوص تراثية أخرى.

ب- رتبة الصائت من الصامت:

ومن جملة العيوب التي عدّها الطيب البكوش في النظام الصرفي العربي موقع الحركات من الحروف، حينما قال:"ولذلك يتصور النحاة العرب الحركات تنتقل فوق الحروف فتعوض الواحدة الأخرى ببساطة، وكأنما هي أثواب يستبدلها الحرف كما يشاء. فهم عندما يقولون إن ضمة الياء في ((يقيُوا)) انتقلت إلى القاف فالتقى ساكنان فحذف ما سبق وهو الياء، وأصبحت الصيغة ((يقُوا)) يعتبرون أن كسرة القاف حذفت، بينما لا يمكن لحركة أن تضمحل بكامل هذه السهولة وبدون مبرر صوتي...وهو خطأ فادح مرجعه الغفلة عن حقيقة الأصوات وتفاعلها في الصيغة تأثرا بالخطّ."[1] وهذا في رأيه لأنهم كانوا يعتبرون الحركات القصيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحرف السابق لها، فهو الأصل وهي الفرع، غير أن التحليل القواعدي السابق يوضح أنهم يأخذون في الحسبان قيمة الحركة في تفسير التغيرات الصرفية وأن الفرق في التصور الذي حللت به القاعدة لا غير. ذلك أنهم لم ينظروا إلى تغير البنية هنا اعتبارا للقوانين الصوتية التي تربط بين صوامت وصوائت الكلمة، كما أن هذا لا يعني أنهم يجعلون الحركات فوق الحرف أو تحته في التحليل اللغوي استنادا إلى وضعها كذلك في الكتابة والخط.

وقد ناقش ابن جني آراء أهل اللغة في مرتبة الحركة من الحرف، حيث يقول:" واعلم أن الحركة التي يتحملها الحرف لا تخلو أن تكون في المرتبة قبله أو معه أو بعده. فمحال أن تكون الحركة في المرتبة

[1] الطيب البكوش، المرجع السابق، ص24.

قبل الحرف؛ وذلك أن الحرف كالمحل للحركة وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه فلا يجوز وجودها قبل وجوده."[1]

ويورد في موضع آخر، مانصه:" وأيضا لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلا، ألا ترى أنك تقول ((قطّع)) فتدغم الطاء الأولى في الثانية، ولوكانت حركة الطاء الثانية في الرتبة قبلها لكانت حاجزة بين الطاء الأولى وبين الطاء الثانية، ولو كان الأمر كذلك لما جاز إدغام الأولى في الثانية؛ لأن الحركة – على هذه المقدمة – مرتبتها أن تكون قبل الطاء الثانية بينها وبين الأولى. وإذا حجز بين الحرفين حركة بطل الإدغام فجواز الإدغام في الكلام دلالة على أن الحركة ليست قبل الحرف المتحرك بعدها."[2] وذكر في الخصائص أن مذهب سيبويه يقر بأن الحركة تحدث بعد الحرف.[3]

وهذا النص يبين براعة ابن جني الذي سبق عصره، حيث سبق اللسانيين المعاصرين في اكتشاف حقيقتين صوتيتين هامتين، أولاهما: أن الحركة بعد الحرف لا قبلها، وثانيتهما: وتقتضيها الأولى وهي أن الحركة لها قيمة الحرف، وإن كان يردد أحيانا أن الحرف محل للحركة فهو أصل وهي فرع. ما يجبرنا أن نفهم النصوص في نسقها العام وإن وجدت ألفاظ واصطلاحات توحي ظاهرا بغير ذلك. هذا ما جعل عبد الصبور شاهين يرى بأنه وعلى الرغم من أن ابن جني قد توصل إل رتبة الحركة التالية للحرف، إلا أنه كغيره من المتقدمين كانوا يرون الحرف يقتضي حركته، فهي ليست مستقلة كعنصر من عناصر الكلام.[4]

ويعلق حسام سعيد النعيمي على آراء ابن جني والأدلة التي ساقها للتدليل على ما ذهب إليه، قائلا:" والأدلة التي ساقها ابن جني لإثبات كون الحركة بعد الحرف أدلة قوية من حيث الشواهد اللغوية أو من حيث المنطق والعقل، إلا أننا نعتقد أنه لو اتجه اتجاها صوتيا محضا واكتفى بالحجة التي أشرنا إلى أنها أقوى حججه لأغناه ذلك عما استدل به، فالحركات صوائت قصيرة مجهورة، فكل منها صوت قائم بنفسه، وأي حرف من حروف المعجم صوت مستقل أيضا فكيف يتصور خروج صوتين

[1] عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص28.

[2] عثمان ابن جني، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] ينظر: عثمان ابن جني، الخصائص، ج02، ص321.

[4] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص35.

مختلفين في آن واحد وقد يكون الصامت مهموسا فيختلفان حينئذ مخرجا وصفة."[1] فقولة ابن جني السابقة"وذلك أن الحرف كالمحل للحركة وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه" أشبه بتحاليل الفلاسفة والمناطقة منها إلى التحليل اللغوي الذي ينطلق من ذاته اتكاء على الحقائق اللغوية، وكأننا أمام نظرية الجوهر والعرض، فالحركة لا توجد بصورة مستقلة عن غيرها بل لا بد من محل تتقوم عليه وتتحقق فيه وهو الحرف الذي يوجد بصورة مستقلة، ومنه فالحركة وفقا لهذا التصور لا يمكن النطق بها بمعزل عن الحرف.

وأما ما ذهب إليه المحدثون من استقلال الحركة عن الحرف يوحي بإمكان النطق بها منفردة، وفي هذا يجيبنا عبد الغفار حامد هلال:" الذي يمكننا أن نقول به هو أن الحركة تحدث متصلة بالحرف وتبرزه وتجعله واضحا سهل النطق...وبذلك يزداد تمكن الحرف ووضوحه وهذه الحركة ما هي إلا صوت لين قصير أو طويل به ينضج المقطع الصوتي ويتم، ومع ذلك لا يمكن الفصل بين الصوت الساكن وصوت اللين فصلا زمنيا...فالحركة متصلة بالحرف وتابعة له؛ لأنها هي التي تنفث فيه الحياة والوجود الصوتي."[2] ويرى هنري فليش بمثل ذلك، بقوله:" إن الحركة لا تقوم بنفسها فكيف يتصور وجودها قبل أن يوجد ما يساعد على هذا الوجود.[3] ويجزم ذلك باحث آخر، إذ يقول:"والحقيقة أن الفصل بين الحرف والحركة لمعرفة أيهما يتبع الآخر فصلا زمنيا أمر في غاية الصعوبة، وذلك لشدة التلازم بينهما."[4]

إن النطق العادي لأي متكلم يمكن أن يبين دونما جزم ولا إثبات أن الحركة تحدث منفردة عن الحرف ما دامت مستقلة عنه في تشكيل البنية الصرفية، فعند النطق البطيء والتتبع والملاحظة سنحس على المستوى الصوتي البسيط أننا نبدأ بنطق الحرف ثم ننتهي إلى حركة، مثل كلمة كَتَبَ ويكون ذلك على النحو الآتي:

[1] حسام سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، العراق، د ط، 1980م، ص335.

[2] عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، الأهرام(مصر)، ط2، 1998م، ص109.

[3] هنري فليش، التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني، تر: عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع23، ص81

[4] علي عبد الله علي القرني، أثر الحركات في اللغة العربية (دراسة في البنية والصوت)، ماجيستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ، 2004م، ص37.

كْ(دون إخراجها كليا) ←كَ(نطق الحركة يجعل الكاف أكثر وضوحا).

والأمر نفسه مع التاء والباء إذ نضغط على مخرج الحرف ثم ننتقل بسرعة كبيرة إلى الحركة دونما شعور، فالحركة هي التي تجعل النطق بالحرف خالصا وتمكنه من الارتباط بغيره من الحروف،وهذا ما يجعلنا نحس أننا ننطق بهما معا أو كأنهما حرف واحد.

ج-التعاملات الصوتية بين الحركات:

ولما دّعا المحدثون إلى استقلال الحركة عن الحرف وجعلهما متساويين في القيمة الصوتية والتحليل اللساني، فإن ذلك يقتضي أن " يطرأ على الحركات ما يطرأ على الحروف من عمليات صوتية مثل التماثل والتباين والقلب نحو ما وقع في العربية من تأثير حركة في أخرى على سبيل التجانس في قولهم ((رجِله)) عوض قولهم ((رجله)) و((إبراهيم)) بكسر الهمزة، في حين أن هذا الاسم هو في العبرية ((أبرهيم)) بفتح الهمزة هو حدوث تباين بين حركتين..."[1]

كما أن الحركات قد تحذف، وهذا قليل في العربية، من ذلك " حذف الحركة الأصلية في ((ابن)) و((ايم)) وحذف الحركة الثانية في ((نِعْم)) و((بِئْس)) بدل ((نعِم)) و((بئِس))...وقد تحذف حركة بين حرفين متماثلين أو متشابهين فيدغمان وهذا ما سماه المقرئون الإدغام الكبير ويقع أحيانا في وسط الكلمة واحدة وأحيانا بين كلمتين، مثال الأول من المثلين((مكّنّي)) بدل ((مكّنني)) و((أمنّا)) بدل ((أأمُننَا))..."[2]

وهذا لا يعني أن النحاة العرب لم يكتشفوا هذه الظواهر الصوتية بين الحركات، وإنما "اكتفى النحاة العرب بملاحظة طروء الظواهر التعاملية على الحركات، ولم ينظموا تلك الظواهر في نظرية عامة شبيهة بنظريتهم في الإدغام المتعلق بالحروف."[3] لذلك عني المحدثون بدراسة الحركات في مختلف اللغات لوضع مقاييس لها من عدة لغات مشهورة.

ومن أشهر هذه المقاييس ما وضعه دانيال جونز من معايير للحركات أو ما يعرف بـ (النظام المعياري للحركات أو الحركات المعيارية)،[4] وهي " حركات ليست مأخوذة من لغة معينة ولا يفترض

[1] جان كانتينيو، المصدر السابق، ص147.

[2] برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994م، ص (68، 69).

[3] جان كانتينيو، المرجع السابق، ص149.

[4] ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص125.

وجودها في لغة معينة كذلك...وإنما هي معايير أو مقاييس عامة تنسب إليها وتقاس عليها حركات أية لغة يراد دراستها أو تعلمها."[1] ويصنف دانيال جونز الحركات حسب ثلاثة معايير هي: موقع الأعضاء عند النطق، ويتدخل في ذلك أوضاع اللسان والشفتان حال النطق بها، ودرجات الانفتاح حيث يختلف مدى انفتاح جهاز التصويت، وكذلك صفات النطق.[2]

وطبقا لذلك يرى جان كانتينيو أنّ الحركات العربيّة " حركات خلفية مستديرة وهي الضمة والضمة الطويلة وحركات أمامية منفرجة هي الكسرة والكسرة الطويلة، وأما الفتحة والفتحة الطويلة فهما وسيطتان...وكان في العربية أيضا درجتان من درجات الانفتاح فالكسرة والكسرة الطويلة والضمة والضمة الطويلة حركات منغلقة بينما الفتحة والفتحة الطويلة حركتان منفتحتان."[3] ومنه فالفتحة القصيرة والطويلة ومثيلاتها لا تتفق في الكمية فقط بل في الوظيفة أيضا،

وقد أثبتت الدراسة التشريحية أن كلا من الحركات الطويلة والقصيرة فونيمات مستقلة؛ لأمرين:[4]

- التقابل بين الحركات الطويلة والقصيرة يؤدي إلى تغير المعنى أو الصيغة الصرفية.
- موقع اللسان مختلف قليلا بين الحركات القصيرة والطويلة.

ويوضح الطيب البكوش المقصود بالاستدارة والانفراج بقوله:" والمقصود بالاستدارة أن الشفتين تكونان عند النطق بها مستديرتين(بينما تنفرجان عند النطق بالكسرة والفتحة)، وهذه الخاصية المزدوجة بالنسبة للضمة (أي الخلفية في مستوى الحلق والاستدارة في مستوى الشفتين) تجعل نطقها أثقل من نطق الحركتين الأخريين، ولا سيما الفتحة التي هي أخفها."[5] ويوضح الباحث نفسه أن الفتحة "ليست وسطية بالضبط، فلو قسمنا الفم قسمين: أمامي وخلفي، لكانت الفتحة مع الضمة في الخلف كما يبين ذلك الخطّ الموجه التالي الذي يجب استحضاره دائما لفهم الحركات في الأفعال العربية:

[1] كمال بشر، علم الأصوات، ص225.

[2] ينظر:جان كانتينيو، المرجع السابق، ص (143، 144، 145،146).

[3] جان كانتينيو، المرجع نفسه، ص147.

[4] ينظر: محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ص51.

[5] الطيب البكوش، المرجع السابق، ص50.



والذي يقصده بالأمامية "تلك الحركات التي تكون نقطة إنتاجها واقعة في الجزء الأمامي من الفم، والخلفية الحركة التي تقع نقطة إنتاجها في الجزء الخلفي من التجويف الفموي."[2]

ويعتقد اللسانيون المحدثون أن "العلماء القدامى لم يهتموا بتوصيف الحركات القصيرة من ناحية صوتية كتحديد المخرج وكيفية إنتاجها والصفات المميزة لها، وإنما اكتفوا بتوصيف الصوامت لأنها لبنة من لبنات الكلمة."[3]غير أن في هذا الحكم مجازفة، إذ نجد أن ابن جني قد تنبّه إلى مخارج الحركات وصفاتها، الأمر الذي يوحي بأنه يولي اهتماما بالحركات، حيث يقول:" والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو وأوسعها وألينها الألف،... أما الألف فستجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر. وأما الياء فتجد معها الأضراس سُفْلا وعلُوا قد اكتنفت جنبي اللسان وضغطته، وتفاّج الحنك عن ظهر اللسان فجرى الصوت متصعدا هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استطال. وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين وتدع بينها الانفراج ليخرج فيه النَفس ويتصل الصوت، فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين على هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر، وذلك في قولك: (أا) وفي الياء(إِيْ) وفي الواو(أُو) .."[4]

وانطلاقا من أن الصائت الطويل نتاج صائتين قصيرين، فسنعُد مخرج وصفة الصوائت الطويلة(حركات) هي نفسها مخارج وصفات الصوائت القصيرة(الضمة، والفتحة، والكسرة)، وبذلك يظهر أن ابن جني قسّم مخارج الحركات إلى ثلاثة، وهي: الحلق، ثم الفم، ثم الشفتين، ووضّح صفاتها.

أما مخارج الحركات فالفتحة مخرجها وسط بين الضمة والكسرة، حيث يقول ابن جني:" وأوسعها وألينها الألف" فهي لينة الصوت تماثل الضمة والكسرة. ومما يزيد هذا تأكيدا قول سيبويه في حديثه عن صفات الحروف:" ومنها الهاوي، وهو حرف اتسع لهواء الصوت مُخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو،لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قِبَل الحنك وهي الألف."[5] وأما الكسرة فمخرجها أمامي يقول ابن جني:"أما الياء فتجدها مع الأضراس سفلا

[1] الطيب البكوش، المرجع نفسه، ص51.

[2] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ص54.

[3] محمد سعيد شواهنة، المرجع نفسه، ص26.

[4] عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص08.

[5] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، ص (435 ، 436).

وعلوا"، ولعل ما يوضِّح مخرج الضمة قوله:" وتدع بينها الانفراج " فالضمة على الرغم من انغلاقها فإنها تبقى منفرجة قليلا، وفسّر ذلك بقوله: "ليخرج النفس ويتصل الصوت"، وكأن مخرج صوت الضمة بعيد عن صفتها المميزة لصوتها عن صوت الفتحة والكسرة، فنفهم أن مخرج الضمة أبعد من مخرج الفتحة والكسرة، ومنه فمخرجها خلفي.

وأما صفات الحركات فالفتحة صفتها الانفتاح والانفراج، لقول ابن جني:"أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر". وأما الكسرة فصفتها الانغلاق، إذ يقول:"قد اكتنفت جنبي اللسان و ضغطته وتفاج الحنك عن ظهر اللسان". وأما الضمة فصفتها الاستدارة حيث يقول:"و أما الواو فتضم لها معظم الشفتين"، فابن جني يدقق في صفة الضمة، إذ يقول:" فتُضَم لها معظم الشفتين و تدع بينها الانفراج ليخرج فيه الَنَفس"؛ لأن الضمة على الرغم من تميزها بانغلاق الشفتين، فإنها تبقى منفرجة قليلا ليمر النَّفس. وعليه، فإن ما ذهب إليه ابن جني لا يختلف عّما ذهب إليه اللسانيون المحدثون كثيرا فيما يتعلق بمخارج الحركات وصفاتها.

كما أن الحركات فونيمات صوتية مثلها في ذلك مثل الحروف، ذلك أنها " تتعرض بسب السياق الصوتي إلى تنوعات نطقية، وكل فونيم له ثلاثة تنوعات نطقية، أما النطق بالحركة المرققة فهو فونيم وليس تنوعا صوتيا؛ لأن الحركة المرققة هي الأكثر عددا من حيث إن الحركة المفخمة تكون مع: ص- ض – ط- ظ، والحركة ذات التفخيم المتوسط ترد مع: غ – خ – ق، والمرققة ترد مع باقي باقي الصوامت."[1] فهذه التغيرات الصوتية التي تعتري الحركات تؤهلها لأن يساوى بينها وبين الحروف في التحليل الصرفي والصوتي، وبهذا الوصف نجد أن المحدثين ساووا بين الصوامت والصوائت في تشكيل النظام الصوتي للغة العربية.

د-الطبيعة الصوتية للحركات الطويلة :

غير أن علماء العربية المتقدمين وإن جاء علاجهم للحركات القصيرة علاجا ناقصا وقاصرا بعلّها جزءا لا يتجزأ ومكونا أساسيا من مكونات الكلمة الصوتية والصرفية، فإنهم اهتموا "بحروف المدّ (الحركات الطويلة) أكثر من اهتمامهم بالحركات (القصار)...لا من الناحية الصوتية فقط، بل امتدّ عملهم إلى الجوانب الصرفية."[2] ذلك أن لأصوات المدّ وظائف صرفية تتم وفق قانون صوتي يطلق

[1] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ص52.

[2] كمال بشر، علم الأصوات، ص428.

عليه "قانون المغايرة أي أن التحول من معنى صرفي لأصل ما إلى معنى صرفي آخر إنما يتم عن طريق تغيير أصوات المدّ التي تتداخل مع عناصر الأصل، وهو ما نلاحظه في الأمثلة الآتية من أن المعاني الصرفية إنما تتم عن طريق المغايرة في أصوات المدّ الداخلة على أصل الكلمة من المفرد إلى الجمع: كعب كعاب، كبد كبود."[1] فتمثيل الحركات الطويلة يقف مع الحروف جنبا إلى جنب في نظام الكتابة العربية، الأمر الذي جعل المحدثين يرون أن المتقدمين اهتموا بها مقارنة مع الحركات القصيرة؛ لأن تصورهم ينطلق من إبعاد المكتوب وإحلال المنطوق.

وقد أرجع كمال بشر سبب اهتمام المتقدمين بالحركات الطويلة دون القصيرة إلى سببين اثنين:[2]

- أن لها رموزا كتابية داخل صلب الكلمة، كالأصوات الصامتة ودليل ذلك عدهم لها أصلا من أصول الكلمة، كالياء في نحو: أبيع والواو في نحو: أقول.
- أنها يعتريها التغير والتبدل، ذلك أن منهجهم هو البحث عن الأصول.

غير أنهم وقعوا في مطبة أخرى حين " عدّوا حروف المدّ وهي الألف في مثل ((قام)) والواو في مثل ((يدعو)) والياء في مثل ((القاضي)) أصواتا صامتة، ولذلك وضعوا قبل الألف علامة الفتحة...في حين أن الألف والواو والياء في مثل هذه المواقع علامات لأصوات: الفتحة الطويلة والضمة الطويلة والكسرة الطويلة،...، بسبب أن الخط العربي يرمز للحركات الطويلة برمز في داخل بنية الكلمة بعكس الحركات القصيرة."[3]

ويظهر ذلك في أن النحويين القدامى "رأوا أنه في بعض الأحيان لا يكتب شيء ألبتة بين الحروف الصامتة، نحو: فَعل، وأحيانا يكتب بينها حرف من حروف المدّ، نحو: فاعل. فلم يدروا أن الحالتين سيان في أن النطق بعد الفاء حركة في كلتيهما، إلا أنها مقصورة في الأولى وممدوة في الثانية، بل ظنوا أنه وإن كانت الفاء متحركة في كلتا الحالتين أضيف إلى الحركة في الحالة الثانية شيء غيرها هو الألف وهذه الضلالة هي منبع ضلالات كثيرة."[4] وذلك لقصور فهمهم للحقيقة الصوتية للألف والواو

[1] غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية(دراسة في أصوات المد العربية)، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، وزارة الإعلام والثقافة، بغداد، د ط، 1984م، ص239.

[2] ينظر:كمال بشر، علم الأصوات، ص433.

[3] رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص398.

[4] برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص53.

والياء المدية ولكن منهجهم ونمط تفكيرهم هو الذي قادهم إلى ذلك وليس الخط العربي، لأن العبرة بالبناء الأصلي أو البنية العميقة فوزنوا(قام) بـ(فعل) اعتدادا بالأصل وهو الواو، وليس معنى ذلك أن الألف حرف من مقام الواو الأصلية ضرورة.

فهم يرون أن هذه الأحرف المدية مسبوقة بحركات مجانسة، كما أنها ساكنة في الوقت ذاته، حيث يقول سيبويه:" وكذلك الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه؛ لأن الألف لا تدغم في الألف لأنها لو فعلت ذلك بها فأجريتهما مجرى الدالين والتاءين تغيرتا فكانتا غير ألفين فلما لم يكن ذلك في الألفين، لم يكن فيهما مع المتقاربة."[1] ويصف المبرد الألف بأنها ساكنة في قوله:" إن الألفين لا يصلح فيهما إدغام؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة."[2] ولكن، وعلى الرغم من ذلك، فإن المتقدمين كانوا يدركون أن الألف بمنزلة الحركتين في باب الإدغام، وهذا ما سنذكره في مكانه، كما أن الألف ليست بمنزلة الدال والتاء بعكس ما ذكره المحدثون من أنهم عدوها بمنزلة الحروف.

يرى إبراهيم الشمسان أن هذين " حكمان لا صحة لأحدهما ويدلان على الاضطراب في فهم حقائق الأشياء، فكونها مدات يعني بداهة كونها حركات طويلة وذلك يبطل كونها ساكنة، إذ السكون عدم الحركة...أما أن هذه المدات مسبوقة بحركات تجانسها فهو وهم آخر لا أساس له من الصحة إذ ليست هناك حركات سابقة أو لاحقة، وإنما المدات نفسها هي الحركات لعدم قدرتهم على التمييز بين الرمز والصوت أو المكتوب والمنطوق."[3]

ويرى الباحث نفسه أنهم "مصيبون من جهة أنهم لا يسمعون بعدها الحركة كما تسمع بعد الأصوات الصامتة كالفتحة بعد الباء، ولكنهم مخطئون في زعمهم أنها ساكنة لأن السكون قطع لمجرى الهواء، فالصوت الساكن بعده توقف يدرك بالسمع، وليس الأمر كذلك مع الألف أو واو المدّ وياء المدّ فهي أصوات ليس في نطقها توقف على نحو التوقف المسموع في نطق الصوامت."[4] ذلك أن

---

[1] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج4، ص446.

[2] محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ج1، ص334.

[3] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص191. وينظر: داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ج01، دار جرير، ط1، 2010م، ص68.

[4] إبراهيم الشمسان، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ع2، 2001-2002م، ص18.

المدود ليست سوى حركات قصيرة في أصلها، وإنما الفرق في الكمية الزمنية فهي تشكل ضعف المد الزمنية للحركات، فكيف للحركات أن تكون ساكنة في الوقت نفسه؟

وكما يقول عبد الصبور شاهين:" على الرغم من أن رجلا كابن جني قد قرر (أن الحركات أبعاص حروف المد) ولكن هذه الملاحظة لم تؤت أثرها في مسلك القدماء حيال هذه الأصوات الطويلة وأجزائها، فالقاف من (قال) والميم من (رمى) كلا الحرفين متحمل لحركة تسبق الألف... وإذا كانت الفتحة الطويلة التي أخذت هنا صورة الألف تساوي فتحتين قصيرتين، فليس بمعقول أن تسبقها فتحة ثالثة لأننا ننطق في الواقع فتحتين اثنتين لا غير."[1] والعربية كما هو معلوم تستثقل تتابع ثلاثة أصوات متجانسة فتنزع إلى المخالفة بينها، مما يعني أن نظرة القدماء للألف نظرة خاطئة ناتجة عن سوء فهم للصوت.

ومما يدلّ على اضطراب في تصور الحركات الطويلة (و ا ى) عند المتقدمين "اختلاف تسميتهم لها فهي حرف علة إن قابلت حرفا أصليا، لا فرق بين أن تكون متحركة أو ساكنة، أما إن سكنت مع عدم مجانسة الحركة السابقة عليها فهي حرف لين كـ(بَيْع) و(قَوْل)، وإن سكنت مع مجانسة الحركة السابقة عليها فهي حرف مدّ."[2] وهذا ما يوضحه كمال بشر بقوله:" وقد حاولوا التفريق بين مفهومات هذه المصطلحات وتحديد سياقاتها، ولكن محاولتهم هذه جاءت غامضة ومضطربة إلى حدّ ظاهر في التعبير أو التمثيل أو كليهما."[3] ولا ريب أن هذا الغموض الذي يكتنف هذه المصطلحات في مفاهيمها له أثر سلبي في تحليل الظواهر اللسانية، لاسيما أننا بصدد مفاهيم صوتية يبنى عليها أي تحليل لساني.

فعدُّهم الحركات الطويلة حروفا أو بمثابة الحروف لثبوتها في الرسم الإملائي مع بقية الحروف جعلهم يخطئون في تحليل بعض الظواهر الصرفية، إذ يرون أن " الياء في أبيع والواو في أقول أصلان في الكلمتين،ويشير إلى أنهما تاريخيا في البنية العميقة كانتا صامتين فأبيع أصلها أُيِيَع وأقول أصلها

[1] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص35.

[2] محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، دار الهدى، عين مليلة(الجزائر)، د ط، 2009، ص146.

[3] كمال بشر، علم الأصوات، ص434.

أُقول.[1] وهذا بسبب الازدواج في وظيفة الرموز الثلاثة فهي دوال على صوامت وحركات في الآن نفسه، ما جرهم إلى تخمينات وافتراضات لا يؤيدها الواقع اللغوي للصيغ الصرفية.

وينتقد محمد سعيد شواهنة ما ذهب إليه اللسانيون بالنسبة إلى كمية الحركات الطويلة بالنظر إلى الحركات القصيرة، حيث يقول:" ولكن هذه الكمية لا تنطبق على هذه الأصوات في حالة مجاورتها للأصوات الأخرى فصوت المدّ يطول أو يقصر حسب ما يأتي بعده من أصوات وطبيعة الصوت التالي هو الذي يحدد طول صوت المدّ."[2] ويبدو لي أن زيادة الكمية الصوتية حسب السياق الصوتي المجاور للحركات الطويلة مقتصر على القراءات القرآنية دون الكلام العادي.

3.التصور الصوتي لظاهرة الإعلال:

ينتقد اللسانيون المحدثون الدرس الصرفي العربي في التصورات والتفسيرات التي تحلل بها ظاهرة الإعلال، من ذلك أن "النحويين لا يخبروننا عما يحدث للفتحة السابقة للياء والواو والفتحة اللاحقة لهما، فكلمة (قَالَ) مثلا تتألف من ستة أصوات... فإذا كانت الألف في مثل (قال) و(باع) منقلبة عن شبه العلة (الواو في الكلمة الأولى، والياء في الكلمة الثانية)، فلا بد من أن نستنتج أن الفتحة السابقة لشبه العلة، والفتحة التالية لهما قد سقطتا."[3] وإن كان هناك تفسير لهذه المشكلة، فإن تحليلهم يبقى غير كاف صوتيا.

من ذلك أن" تفسير سقوط الفتحتين غير مقبول، كما أن الياء والواو ليستا من جنس الألف حتى تقلبا إلى ألف، أضف إلى ذلك أن الواو في (قول) والياء في (بيع) علة قصيرة، ومن غير الممكن أن تنقلب إلى علة طويلة (الألف)، فالمتوقع أن تكون العلة ضمة طويلة في (قول) وياء طويلة في (بيع)."[4] ذلك أن الحركة الطويلة تختلف عن الحركة القصيرة من الناحية الصوتية والزمنية فهي تعادل حركتين قصيرتين، ما يجعلها زمنيا تساوي ضعف الحركات القصيرة.

---

[1] ينظر:كمال بشر، المرجع نفسه، ص433.

[2] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ص48.

[3] داود عبده، دراسات المرجع السابق، ج01، ص47-48.

[4] داود عبده، المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص48.

واستنادا إلى هذه المشكلات، يقدّم اللسانيون المحدثون تفسيرا صوتيا بديلا عما يقترحه المتقدمون، إذ تحذف الواو بين حركتين قصيرتن متماثلتين فتدغم الحركتان فتصيران حركة واحدة طويلة من جنس الفتحتين وهي فتحة طويلة، نحو:قـ َوَلَ تصير: قالَ[1]. ويوضح ذلك، التالي:

قـ َ وَ َ ل ⟵ قـَ َ َ ل = قال.

بـ َ يَ َ ع ⟵ بـ َ َ ع = باع.

هذه هي حقيقة الألف حسب التفسير الصوتي الذي اقترحه اللسانيون المحدثون. وقد أدرك ابن جني أن الألف المدية فتحتان لا غير، حيث يقول:"فأنت إذا تكلفت نحو: **قاوت وقايْت**، فكأنك إنما مطلت الفتحة فجاءت الواو والياء كأنهما بعد فتحتين، وذلك جائز."[2] إلا أنه لم يستثمر هذا الاكتشاف الصوتي في تفسير التغيرات الصرفية كما انتهج ذلك المحدثون.

ويعتقد اللسانيون المحدثون أن الواو والياء هما حرفا علة،" وهما من الناحية الصوتية نتيجة تتابع الحركات المختلفة طويلة أو قصيرة فإذا تتابعت حركتا الفتحة والكسرة هكذا: a+i=y نتج صوت الياء. وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة هكذا: a+u=w نتج صوت الواو...وإذا تعاقبت حركتان متماثلتان فإن نتيجة تعاقبهما لا تكونان انزلاقا بل مجرد طول ولا يزيد في أية حالة عن فتحة طويلة أو كسرة طويلة أو ضمة طويلة."[3] فمن غير الممكن أن تتبادل أو تقلب الواو والياء مع الألف الموقع نفسه لاختلاف الطبيعة الصوتية بين الواو والياء وبين الألف، لأن الواو والياء حركتان مزدوجتان أما الألف فهي مدة فتحة قصيرة أو هي مجرد إدغام حركتين متماثلتين بعد سقوط الحرف المعل. وبالتالي فإن حصول الإعلال أو الإبدال عموما يتطلب قرابة صوتية بين الحرفين أو بين الصوتين حتى يحل أحدهما محل الآخر، فلا يصبح الصامت حركة ولا العكس كذلك، وهذا من قبيل المخالفة الصوتية حيث تنزع الحركات المتشابهة إلى الاختلاف.

ويمكن شرح المسألة على النحو التالي:

الفعل (قَوم) يكتب صوتيا على الشكل: (qa+u+ama)

---

[1] ينظر: الطيب البكوش، المرجع السابق، ص140. وينظر: داود عبده، المرجع السابق، 48.

[2] عثمان ابن جني، الخصائص، ج02، ص494.

[3] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص30.

يلاحظ أنه اجتمعت فيه ثلاث حركات(فتحة+ ضمة+ فتحة)، واللغة العربية تكره توالي المتشابهات أو الأمثال فتتخلص من الحركة الثلاثية إلى ما دونها بحذف الضمة، فتلتقي الفتحتان(qaama)، والذي حدث هو إدغام الحركتين فتصيران حركة طويلة(aa).

واتباعا لذلك، فإن الياء في قولنا: لم يبع، لم يصبها إعلال وحذف، وإنما الذي حدث هو تقصير للحركة أو الصائت الطويل، فبدخول الجازم(لم) على صيغة الفعل المضارع(يبُع)، تم تقصير الياء المدية من حركتين إلى حركة واحدة هي الكسرة(لم+يبِع). مع ملاحظة عدم شكل الباء في (يبيع) لأنها هي بذاتها حركة طويلة للياء وإلا فإنه تجتمع حركتان وهذا غير ممكن، في حين أن الباء تشكل في (لم يبِع) لتقصير الحركة الطويلة، وهذا التحليل الصوتي الجديد له بالغ التأثير في تجديد وتيسير الإعراب والصرف والخط العربي.

كما أن خاصية الانزلاق من الناحية الصوتية تنفي عنهما كون الواو والياء صامتين كما هو معهود عند الصرفيين، وتجعلهما "نصف حركة من الناحية الصوتية، ونصف صامت من الناحية الموقعية حين يقع الانزلاق موقع الصامت فيعطي حكمه."[1] أو بعبارة أخرى يمكن أن يقع هذان الصوتان موقع أصول الكلمة من الصوامت، فالواو والياء تقعان" ضمن الصوامت بما فيهما من تضييق في مجرى الهواء المنتج لهما، ولكنه لا يصل إلى حدّ الاحتكاك التّام. وتتبادل مع الصوامت في الموقع حيث يبدأ بهما المقطع الصوتي في العربية، وهذا دليل على صامتية كل منهما. وتشبهان الحركات الطويلة من حيث آلية مرور تيار الهواء المنتج لهما إذ لا يحدث احتكاك في أثناء إنتاجهما."[2] فهي بذلك تحتل موقعا متميزا من النظام الصوتي العربي؛ فهي تنتمي إلى مجموعة الصوامت حيث تدانيها مخرجا وموقعا، وتنتمي إلى مجموعة الصوائت بعدّها تشكيلا من ازدواج حركي.

ويفرق عبد الصبور شاهين بين الواو والياء حركة وصامتا كالآتي:[3]

إذا كان الانزلاق نهاية مقطع مقفل مثل: بيت bay/tun وقوم qaw/mun. فهما حركتان(مقطع هابط).

[1] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص31.

[2] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ص66.

[3] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص (32،31).

إذا كان بداية مقطع مثل واعد waa/'id وياسر yaa/sir فهما صامتان (مقطع صاعد).

والمراد بالمقطع الهابط والمقطع الصاعد، أن الأول هو الذي "يبدأ بحركة ثم ينتقل اللسان إلى موضع نصف حركة، وأما المقطع الصاعد فهو أن يبدأ بنصف حركة ثم ينتقل اللسان إلى النطق بالحركة، فهذا يوضح الخاصية السمعية للحركة ويبيّن بنية المقطع."[1] ما يعني أن اللسان يتخذ أثناء النطق بالحركة المزدوجة مكانا معينا ثم ينتقل إلى غيره، وذلك ضمن مقطع صوتي واحد.

وعلى هذا، فإن الواو والياء اللتان يحكم عليهما بالاعتلال هما النابجتان عن الانزلاق الحركي، ويوصفان بأنهما نصف حركة لطبيعتهما الصوتية حين يقعان في نهاية مقطع مقفل بأن يكونان صوتا علة ساكنان، كما يوصفان بأنهما صامتان عندما لا يمكن الاستغناء عنهما في بنية الكلمة. ومجمل القول إن الواو والياء سواء أكانتا حركة أم صامتا فهما من الناحية الصوتية الصرفية حرفا علة ما لم يكونا علامة طول حركة.

ويفسر هنري فليش طبيعة هذين الصوتين قائلا:" إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوتين إذ إنهما ينحوان نحو الاختفاء، ... وهي قاعدة ذات تأثير في إدراك التغيّرات الصرفية."[2] وبيانها أن الواو والياء (نصف حركة) تسقطان أو تحذفان إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين متماثلتينن نحو: (قام) التي أصلها (قَوِم) و(سار) التي أصلها (سير) فتلتقي حركتان قصيرتان فيعوضان بحركة طويلة، بدل القاعدة الصرفية التقليدية: إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا، أما إذا كانت الحركتان مختلفتان أو متباينتان (فتحة+ كسرة أو فتحة + ضمة) فينتج عن ذلك ياء وواو على الترتيب، نحو: لن يغزُو و لن يرمِي، فهنا تثبت الواو والياء.

ولذلك وصف هذان الصوتان بالاعتلال "نظرا إلى أنهما لا يسلكان مسلك الحروف الصحيحة في تحمل الحركة والانفصال عنها دون غموض أو لبس، كما في كتب فلكل صامت من هذه الصوامت استقلاله عن الحركة بل إنهما يتحملان الحركة وهي جزء منهما...."[3] أما إذا تعلق الأمر

[1] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ص56.

[2] هنري فليش، العربية الفصحى، ص56.

[3] برتيل مالمبرج، علم الأصوات تر: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، د ط، د س ن، ص80.

بالواو والياء فإن ذلك مختلف؛ إذ إنّهما يتشكلان من انزلاق حركي فهما لا يتحملان الحركة ولا ينفصلان عنها كغيرهما من الحروف؛ لأن الحركة جزء منهما.

فالوصف الصوتي لحرفي العلة (الواو والياء الانزلاقيتان) يقتضي أن لا يتحملا صائتا قصيرا؛ لأنهما يتشكلان من حركتين فلا يمكن أن تأتي حركة تالية لهما، وهذا يجرنا إلى القول إن وضع علامة صائت قصير بعد حرفي العلة أمر غير مقبول صوتيا. ولعل هذا ما أّدى إلى سقوط حرف العلة أساسا في الأمثلة الآتية: قول، بيع، عجاوز، ويحل محله حرف آخر على الترتيب: قال، باع، عجائز. فباع أصلها بـَيع (ba+i+a‘a)حيث حذفت الضمة القصيرة فالتقت حركتان قصيرتان.

وبالتالي، فإن صيغة(قَول) في اللغة العربية مستحيلة لأنه من الناحية الصوتية ومن الناحية الخطية من غير الممكن وضع علامة ورمز الفتحة بعد الواو التي تعد ذات طبيعة حركية ثنائية وحركة الحرف تالية لهما، وتوالي ثلاث حركات غير مقبول في اللغة العربية. من ذلك أن المحدثين ذكروا، فيما سيأتي، أنه لا يمكن وضع علامة فتحة بعد قاف(قال) لأن الألف الطويلة هي حركة للقاف انطلاقا من أن الحركة لا تتحمل الحركة، وكذا كراهة اجتماع حركة ثلاثية.

والواو في (قَول الصيغة الأصل) مثلا وقعت موقع الصامت فهي عين الفعل، والصامت يتحمل الحركة، وهنا نقع في إشكال خطي وصوتي هو:إذا نظرنا إليها صوتيا فهي صيغة صرفية غير ممكنة لا من ناحية إمكان النطق بها بل من جهة خصائص النظام الصوتي للغة العربية، ولا يمكن خطيا وضع علامة الفتحة القصيرة بعدها، وإذا نظرنا إليها موقعيا كصامت، فإنها صيغة صرفية ممكنة النطق والوجود تاريخيا ويمكن شكلها برمز الفتحة القصيرة.

وقد تطرقنا في الفصل السابق إلى قضية الأصل الافتراضي والأصل التاريخي وخلصنا إلى أن الوصفيين لا يؤمنون بالأصول الافتراضية بل دعوا إلى اللجوء إلى الأصل التاريخي، لكن الوصفيين هنا ينطلقون من صيغة صرفية (هي هنا قَول) لتفسير التغيير الصوتي الواقع، مع اعتبار الواو صامتا موقعيا فهو يتحمل حركة، وصائتا وهو في هذه الحالة لا يتحمل حركة. وفي عدها صامتا فهو أصل تاريخي ممكن الوجود، وفي كونها صائتا مشكولا(قَول) فهو صيغة افتراضية، فأيهما أسلم وأصّح؟

والظاهر أ نهم ينطلقون من تفسير صيغة صرفية افتراصية؛ لأنهم يفسرونها صوتيا باعتبار أن الواو حركة مزدوجة من ضمة وفتحة، فهم بذلك ينتقدون المتقدمين في تحليلهم لصيغ وأصول افتراضية ثم

يفسرون ويحللون هذه الصور الصوتية والصيغ الصرفية وكأنها غير افتراضية بل تاريخية، أليس هذا تعارضا ؟

وفيما يبدو أن الذي أوقع المحدثين في هذا التعارض تأثرهم باللغات الأجنبية كالفرنسية التي تثبت الصوائت في النظام الكتابي على خلاف الخط العربي، فـ(قَول) على اعتبار الواو حركة صيغة افتراضية، إذ لا يمكن تتابع ثلاث حركات في النظام الصوتي العربي.

ويرى كمال بشر أن كلا من الواو والياء في نحو: حَوْض وبْيت صوتان صامتان، إذا وقعتا ساكنتين مسبوقتين بفتحة، فهما لا يكّونان مع الفتحة حركة مركبة بل هما وحدتان مستقلتان حيث يظهران في تصاريف الكلمة، فنقول: أحواض وأبيات إذ تحققت طبيعتهما الصوتية كونهما صوتان مستقلان وليستا جزءا من حركة حيث أردفتا بفتحة طويلة، ولكن هذا لا يمنع، كما يرى كمال بشر، من تسميتهما بأنصاف الحركة.[1] نستنتج من هذا أن كمال بشر يحّدد الحالات التي تعدّ فيهما الواو والياء صامتين لا حركتين من الناحية الوظيفية من حيث تحديد مواقعهما في الكلام، على الرغم من أنه يسميهما تجوزا بأنصاف الحركات، وذلك في النقاط الآتية:

- أن لا تكونا وحدتين مركبتين من حركتين مختلفتين(a+u=w/a+i=y).
- وما دامتا حركتين فلا يمكن أن تردفا بحركة؛ لأن النظام الصوتي للغة العربية لا يسمح بتوالي الحركات.
- وقوعهما موقع الصوامت من أصول الكلمة، فهما وظيفيا صامتان مستقلان لا يمكن الاستغناء عنهما في بنية الكلمة، وبالتالي يمكن أن ترد في موقعيهما فونيمات تمييزية، نحو: قـَوْل وبْيع، الواو والياء هنا صامت للاعتبارات السابقة.

ولكن محمد سعيد شواهنة يرى "أن توصيف الحركة المزدوجة عند المحدثين يتميز بعدم الدقة، ويرى بأنها ليست تركيبا بل هي مجرد انتقال نطقي، وهذا التصور سببه التأثر بالغربيين من علماء اللغة فقالوا بوجود الحركات المزدوجة في اللغة العربية قياسا على اللغة الإنجليزية."[2] ودليله في ذلك أن النسيج المقطعي للغة العربية لا يبتدئ بحركة، وكلمة يدع – مثلا – في الكتابة الصوتية: ya/dac فالمقطع

[1] ينظر:كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص(98،97). وينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص222.

[2] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية، ص60.

الأول ya مكون من نصف حركة + حركة وباعتبار هذين الصوتين حركة مزدوجة، يصير المقطع مكونا من حركة، وهذا يتنافى مع النظام المقطعي للغة العربية.[1] ويرى أنها لا تشمل موقعا واحدا، الجزء الصائت منها يشغل قمة المقطع، والجزء الثاني منها يشغل موقع المطلع أو الخاتمة في المقطع، ولو كانت حركة لعد صوتا واحدا."[2]

إن الذي رآه سعيد شواهنة تحليل مقبول لأنه ينطلق من تحليل صوتي، كون الواو والياء تتكونان من حركتين مختلفتين متتابعتين، وهذا ما يرفضه النظام الصوتي العربي؛ لذلك تلجأ اللغة العربية عند التقاء حركتين متشابهتين إلى تطويلهما أو إدغامهما تجنبا للمحظور الصوتي، كما أن الابتداء بهما في بداية المقطع الصوتي غير وارد، إذ العربية لا تبدأ بحركة أو لأن مرتبته بعد الصامت أو الحرف لا قبله، كما يقر ذلك اللسانيون المحدثون أنفسهم، نحو: َوعدِ/َعد.

وإن كان المحدثون قد علّوا الواو والياء صامتين إذا وقعتا في بداية مقطع صاعد بأن ينتقل اللسان من نصف الحركة إلى الحركة، كما ذكر سلفا، داخل مقطع صوتي واحد، وذلك ينطبق على المثال الذي أتى على ذكره، إلا أن بعضهم جعلهما صامتين وظيفيا مع كونهما صائتين على المستوى التشكيلي الصوتي، وهذا ما يعترض عليه محمد سعيد شواهنة.

ومنه، فإن حقيقة حرفي العلة الصوتية غير مفصول فيها بين اللسانيين المحدثين، يقول أحمد مختار عمر: "أن اللسانيّن اختلفوا في تحليلها، فمنهم من اعتبرها علة واحدة تقوم بوظيفة فونيم واحد، ومنهم من اعتبرها تتابعا من العلل المنفصلة، ومنهم من اعتبرها علة + نصف علة يقوم فيها نصف العلة بوظيفة الصوت الساكن."[3] وهذه الآراء التي تشترك في عد حرفي العلة صائتين على خلاف بينها حول ما إذا كانت صائتا واحدا أو أكثر، كلها لم تستوف القدرة التفسيرية لأنها تعجز أمام تجنب المحاذير الصوتية التي نبه عليها محمد سعيد شواهنة، وهي خصائص صوتية يقر بها الدارسون المحدثون، الأمر الذي يؤدي إلى جعلهما صامتين مع كونهما حرفي علة دون غيرهما للاختلافات الصوتية التي تمنع حدوث تبادل أو إعلال بينها.

[1] ينظر: محمد سعيد شواهنة، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية، ص61.

[3] أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص(139،140).

يقول ابن جني :" أجروا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما هو منهما. وذلك نحو قولك: هذا جيبْ بكر، أي جيبُ بكر. وذلك أن الفتحة، وإن كانت مخالفة لجنس الياء والواو فإن فيهما سرا له ومن أجله جاز أن تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا. وذلك أن أصل المد وأقواه، وأعلاه، وأنعمه وأنداه إنما هو للألف وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها، وملحقات في الحكم بها، والفتحة بعض الألف، فكأنها إذا قدمت قبلهما في نحو: بيت، سوط، إنما قدمت الألف إذ كانت الفتحة."[1] ونود أن نحلل هذا النص كالتالي:

- الأصل في المدّ الألف وليست الواو والياء. ولعل هذا يشبه ما رآه المحدثين من أن الألف للمد أبدا، أما الواو والياء فتكونان صامتين، وقد تكونان حركة وكأن الألف هي التي تهبهما الحركية على حد قول ابن جني.
- مخالفة الفتحة لجنس الياء والواو، وهذه حقيقة صوتية أثبتها اللسانيون المحدثون.
- أن جواز مجيء الفتحة، التي كان الأولى أن يرد بعدها ألف، قبل الواو والياء، أن الألف هي الأصل في المد، ولما أرادوا أن يمدوا الواو والياء استعانوا بالفتحة لأنها جزء من الألف الطويلة. والسؤال الذي يطرح نفسه، انطلاقا من التصور الصوتي الحديث، أين النصف الثاني للألف الطويلة وهي الفتحة؟ وللإجابة عن ذلك نمثل لتصور ابن جني في الشكل الآتي:

بـ + ا + يـ + ت

بـ + ـَ + يـ + ت

ثم قصرت الفتحة الطويلة(الألف) فصارت:

بـ+ ـَ + يـ + ت.

والمد الناتج في الياء هو نتيجة الإتيان بالفتحة التي أصلها حركة طويلة، أي: a+y=ii، والأمر ذاته مع الواو في (سوط). أما عند بعض المحدثين فالمعادلة: a+i =y أي، ياء وواو بدل مدّ.

ونستنتج من هذا التحليل البسيط أنه يتشابه نوعا ما مع ما ذهب إليه المحدثون، وإن كان الفرق بينهما أن ابن جني أراد أن يفسر سبب مجيء الفتحة قبل الواو والياء التي منحتهما المد، على خلاف المحدثين الذين قالوا بأن الياء في ذاتها نتجت عن تتابع حركتين هما الفتحة والكسرة في الياء، والفتحة والضمة في الواو.

[1] عثمان ابن جني، الخصائص، ج03، ص(127،128).

وإن كان هذا التحليل الذي اقترحه اللسانيون المحدثون يطرح السؤال التالي:

من أين جاءت الكسرة والضمة اللتان نتج عنهما ياء وواو على التوالي؟ أليس هذا بحثا في العلل والافتراضات المنطقية؟

كيف تتحد الفتحة مع الضمة أو الكسرة مع كونها جزءا من مقطع سابق لها؟ ما يجعلها ذات وظيفتين في آن واحد، وهذا ما لا يتحقق في النطق البسيط.

ونظرا للطبيعة الصوتية يخالف اللسانيون المحدثون علماء اللغة العربية في نظرتهم إلى حروف العلة، لا سيما الهمزة، حيث بين عبد الصبور شاهين اضطراب وصفهم لها " فهي تارة حرف صحيح، وأخرى حرف علة (كألف المد ويائه وواوه)، وثالثة شبيه بالعلة (كالياء والواو)، وهو اختلاف لا يقوم على وجهة نظر بل على خطإ في فهم طبيعة الصوت. وحتى الذين قالوا بأنها ((حرف صحيح)) لم يكونوا يقصدون التعبير عن وصفها العلمي ((حبسة حنجرية))، ولذا لم يستطردوا في ترتيبهم لأحكامها بناء على هذا الوصف، بل ربطوا بينها وبين أصوات أخرى لا علاقة لها بها مناقضين بذلك وصفهم لها بالصحة."[1] وهي أصوات العلة الثلاث الألف والواو والياء.

إلا أن ابن الحاجب لم يعتدّ بالهمزة ضمن حروف العلة، قال:" وحروفه الألف والواو والياء...ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة إعلال، نحو: راس ومسلة والمراة بل يقال: إنه تخفيف."[2] ويقدم الاستراباذي بين يدي هذا النص نصا شارحا، حيث يقول:" أن بين الإعلال وتخفيف الهمزة التباين، إذ الإعلال خاص بحروف العلة، وتخفيف الهمزة خاص بالهمزة بداهة، ومن أدخل الهمزة في حروف العلة، أو نصّ عليها في تعريف الإعلال، فقال: ((إنه تغيير حروف العلة أو الهمزة بالقلب أو الحذف أو الإسكان)) كان بين الإعلال وتخفيف الهمزة عنده العموم والخصوص الوجهي، إذ يجتمعان في نحو: سال ومقرو ونبي على أنه من النبإ، وينفرد الإعلال في نحو: قال وباع ويقول ويبيع وقل وبع وينفرد تخفيف الهمزة في جعلها بين بين. "[3]

[1] عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د س ن، ص77.

[2] رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، د ط، ج03، 1982م، ص(66،67).

[3] رضي الدين الاستراباذي، المصدر نفسه، ج03، ص71.

ويميز ابن جني بين الهمزة وأحرف العلة الثلاثة في قوله:"فإن اتسع مخرج الحرف حتى لا يقتطع الصوت امتداده واستطالته، استمر الصوت ممتدا حتى ينفذ فيفضي حسيرا إلى مخرج الهمزة فينقطع بالضرورة عندها، إذا لم يجد منقطعا فيما فوقها. والحروف التي اتسعت مخارجها، ثلاثة: الألف والواو والياء، وأوسعها وألينها الألف."[1]

ويجزم كمال بشر بأن ما قدمه المتقدمون في وصف الهمزة "كله خلط واضطراب؛ وذلك مرجعه إلى أمرين رئيسين، هما:

- معاملتهم للهمزة معاملة حروف العلة.

- عدم قدرتهم على تحديد موضوع نطقها تحديدا دقيقا، فهم تارة ينسبونها إلى ما تنسب إليه حروف العلة، وأخرى يعينّون لها مخارج غير صحيحة."[2] ما جرهم إلى عدّها حرفا من حروف العلة للخلط في طبيعتها الصوتية ومقاربتها بأصوات العلة.

غير أن عبد الله درويش يرى بأن الهمزة حرف علة وإن اختلفت مع حروف العلة من الناحية الصوتية، حيث يقول:" ولا ينبغي أن يفهم من هذا أن الهمزة حرف علة؛ لأنها من الناحية الصوتية ضمن الحروف الصحيحة، ولكنها في باب الإعلال تعامل معاملة حروف العلة فتتناوب على الألف والواو والياء في الأصل الواحد، كما نقول في مال يميل فهو مائل، بل أحيانا تحذف كما في سل أمرا من سأل."[3] فهو يرى بإبدالها بأحرف العلة الثلاثة، كما يرى المتقدمون، استنادا إلى أن الصرف تغيير وتحويل، فهو يرصد التغييرات التي تطرأ على الصيغ الصرفية، كما أن هذا داخل في التصور الصرفي لا الصوتي الذي يدرس التغير الإعلالي الحادث بين الأحرف الأربعة. فلا عبرة عنده بتداخل المستويات اللسانية ووصف الصيغ كما هي في الواقع اللغوي الذي هو نظام صوتي قبل شيء، بل العبرة بمحددات العلم وأصوله التي وضعها له واضعوه؛ لأنه لم ينف كون الهمزة تختلف كليا عن أحرف العلة الأخرى، فهو يعاملها في النظام الصرفي كحرف وفي النظام الصوتي كصوت أو فونيم .

وبمثل هذا يرى الطيب البكوش، إذ يقول: "يعتبر النحاة منذ الخليل وسيبويه أن الهمز ضرب من الإعلال، ويرجع ذلك من ناحية إلى خلطهم بين الهمزة والألف، والألف عندهم حرف علة، ومن

[1] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص07-08

[2] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص124.

[3] عبد الله درويش، دراسات في علم الصرف، ص90.

ناحية أخرى إلى ما لاحظوه من كثرة التغييرات الطارئة على حروف العلة، ولا سيما الواو والياء مثل الحذف والإدغام والقلب...لذلك ليس من الإسراف أن نعتبر الهمز ضربا من الإعلال لما لها أثر في تغيير الأبنية الصرفية عموما."[1] وهذه النظرة التقليدية التي رآها الطيب البكوش، على الرغم من أنه درس علم الصرف من من الناحية الصوتية في كتابه(التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث)، تنبني على أن وصف الحرف بالعلة لكثرة اعتلاله وتغيره من حال إلى حال لا تمنع من عدّ الهمزة حرف علة وإن اختلفت مع أحرف العلة من الناحية الصوتية.

إن النظرة اللسانية الحديثة تقوم على تخطئة " القدماء ومن وافقهم من المحدثين في كل ما زعموه من دعاوى الإبدال في هذا الباب؛ لسبب بسيط هو عدم وجود العلاقة الصوتية المشترطة لحدوث الإبدال، وبناء عليه لا بد من البحث عن حل آخر للمشكلة."[2] فالهمزة المحققة من حيث مخرجها "من المزمار نفسه، إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقا تّاما فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة. فالهمزة صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس."[3] فهناك تعارض كبير بين الهمزة والطبيعة الصوتية للحركات، يتمثل في:

- المخرجان متباعدان (وهذا وحده كاف).
- الهمزة مهموسة والحركات مجهورة.
- الهمزة انفجارية والحركات انطلاقية.

وإذا أردنا التفرقة بين الهمزة وحرفي العلة (الواو والياء) لأضفنا: أن الهمزة صوت صامت مستقل، وحرف العلة صوت حركي انتقالي."[4]

وإن كان سيبويه يعد الهمزة من الحروف المجهورة[5]، معرفا الجهر بقوله: "فالمجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه، حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت، فهذه

[1] الطيب البكوش، المرجع السابق، ص110 (هامش).

[2] عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية من خلال علم الأصوات الحديث، ص77.

[3] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص77.

[4] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص172.

[5] ينظر: عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، 434.

حال المجهورة في الحلق والفم..."[1] ويعرف الهمس، بقوله:" وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه."[2]

غير أن آراء اللسانيين المحدثين أنفسهم تتباين حول طبيعة الهمزة من حيث الجهر والهمس، فكمال بشر يرى أن "الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين حال النطق بهمزة القطع، وذلك بانطباق الوترين انطباقا تاما، فلا يسمح للهواء بالمرور من الحنجرة، ثم ينفرج الوتران فيخرج الهواء فجأة محدثا صوتا انفجاريا. فالهمزة صوت حنجري وقفة انفجارية لا هو بالمهموس ولا هو بالمجهور...وهناك من الدارسين المحدثين من يرى أن الهمزة صوت مهموس. "[3] ومنهم تمام حسان الذي يعد الهمزة المحققة مهموسة، يقول: "صوت حنجري شديد مهموس...وتأتي جملة الهمس في هذا الصوت من أن إقفال الأوتار الصوتية معه لا يسمح بوجود الجهر في النطق. ولكن النحاة والقراء أخطأوا فعدوا هذا الصوت مجهورا، وهو أمر مستحيل استحالة مادية ما دامت الأوتار الصوتية مقفلة في أثناء تلفظه، ولكن هذا الصوت قد يأتي مسهلا، أي أن إقفال الأوتار الصوتية قد لا يكون تاما حين النطق به بل يكون إقفالا تقريبيا."[4] وإلى مثل هذا يذهب جان كانتينيو ، حيث يقول:"يقرع بإطباق الأوتار الصوتية الواحد على الآخر، ويحول هذا الإطباق طبعا دون ارتعاش الأوتار الصوتية ولذا كانت مهموسة بالطبع."[5]

وعليه، يجب أن يتحقق للصوتين القرابة الصوتية حتى يمكن لهما أن يرد أحدهما مكان الآخر، "في صورة من صور الكلمة أم في شكل حلوله محله، والأساس الأول في القرابة الصوتية كون كلا الصوتين المتبادلين من الصوامت أو من جنس الحركات (الحركات وأشباهها)...ولكن من البعيد أن يصبح الصامت حركة، أو أن تصبح الحركة صامتا؛ نظرا للتباين في طبيعتها. والأساس الثاني في القرابة الصوتية هو الاتحاد أو التقارب في المخرج ..وتكاد حالات الإبدال بين الأصوات أن تنحصر بين

[1] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

[2] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

[3] كمال بشر، علم الأصوات، ص288.

[4] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص97.

[5] جان كانتينيو، المرجع السابق ، ص(122،123).

أصوات كل مجموعة على حدة دون أي تداخل، فالتأثير هو موضوع المماثلة."[1] وبذلك فإن قول المتقدمين بإبدال الهمزة واوا أو ياء أو ألفا، ممّا ترفضه القوانين الصوتية الحديثة.

وهذا مايؤكده برتيل مالمبرج قائلا: "ولا حاجة بنا إلى أن نؤكد هنا ما سبق أن قررناه فيما يتعلق بإبدال الهمزة واوا أو ياء من أن هذا مذهب بعيد عن الصواب، وأن كل ما حدث هو إسقاط الهمزة لا غير، وتولد شبه حركة (واوا أو ياء) نتيجة اتصال الحركات بعد سقوط الهمزة."[2] وذلك في إبدال الهمزتين المتعاقبتين، نحو: إئمان تصير: إيمان، بحيث تبدل الهمزة الثانية حرف علة من جنس حركة ما قبلها، وهي الياء، كما أقر ذلك الصرفيون، في حين أن التأمل الصوتي الحديث يرى أنه ليس إبدال همزة بياء، بل هو مجرد سقوط للهمزة ثم جيء بحركة مجانسة لما قبلها وهي الكسرة حتى يتولد عن الكسرتين صائت طويل من جنسهما هو الياء، لاستحالة تبادل الياء والهمزة الموقع نفسه لانتفاء القرابة الصوتية كون الياء صائتا والهمزة صامتا.

فالهمزة عنصر لغوي يلعب دورا مزدوجا في البنية المقطعية في بناء الكلمة العربية، من ناحيتين:[3]

- وسيلة في الإبدال لتجنب تتابع الحركات الطويلة أو القصيرة.
- هي صورة للنبر لأنها منبورة.

وعليه، فإن إدخال النبر يغير من طبيعة المقاطع الصوتية ويدخل عليه ميزة الصامت.

ويكون هذا في حالة إبدال الواو والياء همزة، نحو: كساو وبكاي، تصيران:كساء وبكاء، حيث نقع في مشكلة صوتية وهي تتابع الحركة الطويلة(الألف=aa) مع الواو والياء اللتان هما انزلاق حركي، وهذا غير وارد في صوتيات العربية، والذي يحل هذه المشكلة هو حذف جزء من الحركة المزدوجة وهو الضمة في (كساو) والكسرة في (بكاي) ثم نأتي بالهمزة في نهاية المقطع، ويمثل لذلك كالتالي:

kisaa-u ⟶ kisaa ⟶ kisaa’
Bokaa-i ⟶bokaa ⟶bokaa’[4]

ولكن، أيعقل أن تشكل الفتحة القصيرة الثانية، التي هي جزء من الألف المدية، مع الضمة واوا، ثم تبدل الواو الانزلاقية همزة، وتبقى الألف الطويلة في الصيغة النهائية، على الرغم من أنها صارت

[1] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص (168 ،169).

[2] برتيل مالمبرج، علم الأصوات، ص83.

[3] ينظر:عبد المقصود محمد عبد المقصود، المرجع السابق، ص232.

[4] ينظر: ديزيرة سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996م، ص157.

جزءا من الواو الحركية بحيث لا يمكن أن تنفصل عنها؟ أليس هذا بحثا في الافتراضات جعلهم يبحثون عن تخريجات لا يقبلها المنطق العلمي؟

وعند ديزيره سقال " الهمزة صوت مختلف تماما عن الألف والواو والياء لأنها صامت، لا صائت وليست لها طبيعة انزلاقية. كما أنها بحكم مخرجها الصوتي بعيدة عن مخرج تلك الأحرف أو الصوائت، فالصوائت انطلاقية والهمزة انفجارية والهمزة إلى ذلك صوت مستقل. على هذا فإن الهمزة تفيد النبر أي أن لها وظيفة صوتية مقطعية هي إدخال النبر إلى المقطع والكلمة العربية، وهذا ما يفسر نبر لهجة تميم التي تجعل العلة همزا لتصحيح المقاطع الصوتية في كثير من الأحيان."[1]

ولكن التساؤل الذي يستوقفني قول المحدثين إنه من غير الممكن إبدال الياء أو الواو الحركَتيَنَ همزةً للاختلاف الصوتي العميق بين الحركة والحرف، ثم تجدهم يقولون بأن الواقع هو حذف ضمة وتعويضها بهمزة في (كساو)، وهذا وارد في أمثلة تطبيقية كثيرة، أوليس تعويض الضمة بالهمزة إبدالا لحركة بحرف أو صائتٍ بصامت؟ أوليس هذا تناقضا في كلامهم؟

4.همزة الوصل:

ومن الظواهر الصرفية التي استوقفت المحدثين همزة الوصل، والتي ترتبط بالطبيعة الصوتية للكلمة العربية، إذ يبّين سيبويه علّة الإتيان بهمزة الوصل، قائلا :"هذا باب ما يتقدم أول الحروف، وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف. فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم. والزيادة هاهنا الألف الموصولة، وأكثر ما تكون في الأفعال."[2] فتكون في أداة التعريف، وفي بداية أفعال الأمر الثلاثية(اخرج)، وماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما (انطلق- انطلاقا- انطلق، واستقبل – استقبالا- استقبل)، وفي أسماء معلومة مثل: اسم وابن وابنة وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان، وغيرها.

والتفسير الصوتي لهمزة الوصل، يتمثل في أن طبيعة التركيب المقطعي للغة العربية تمنع" البدء بصوت صامت غير متلو بحركة. وهذه الظاهرة الصوتية نفسها مرتبطة بصيغ صرفية لا تتعداها، ولا تتجاوز حدودها، وهذه الصيغ الصرفية أيضا أصبحت تمتاز عن غيرها بهذه الخاصية الصوتية التي أصبحت

[1] ديزيره سقال، المرجع نفسه، ص(155،156).

[2] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، ص144.

جزءا من تركيبها الصوتي."[1] فهمزة الوصل يؤتى بها للتوصل إلى النطق بالساكن، أو لتعديل النسق الصوتي لبعض الكلمات والصيغ لصعوبة النطق بها كما يرى المتقدمون.

غير أن كمال بشر يرى "أن النطق بالساكن ابتداء بوصفه إمكانية صوتية أمر ليس متعذرا أو مستحيلا في الواقع أو التصور أوكليهما...حيث ورد عن بعضهم ما يشير بالنص إلى وقوع ذلك بالفعل في اللغة العربية...تروي لنا كتب اللغة أن ظاهرة النطق بالساكن في أول الكلام ليست ظاهرة غريبة عن اللغات السامية أو عن بعضها في أقل تقدير...، بل هي موجودة في اللهجات العربية الحديثة."[2] ويؤكد هذا أيضا " أنها ظاهرة متواجدة في أرومتها من اللغات السامية، مثل اللغة السريانية، ولعلها كانت في زمن ما من تاريخ العربية موجودة لكنّها اندثرت بتوالي الدهور ويبقى العامي محتفظا بها في كثير من الكلمات في اللهجات المحلية."[3]

وتعتبر همزة الوصل من الناحية الصوتية " صويتا خفيفا لا يمكن عده جزءا من نظام الحركات أو الأصوات الصامتة في اللغة العربية، هو نوع من التطريز الصوتي على المستوى الوظيفي في سياقات معينة..."[4]، أو هو بعبارة أخرى عنصر صوتي ذو وظيفة مقطعية في الصيغة الصرفية من الناحية الوظيفية نحو قولنا: اضْرب، حيث يمثل لهذا المقطع الصوتي بـ:[5]

a+consonant =ac

غير أن الباحثة آمال الصيد ترى بأن الدرس الصوتي الحديث يصطلح على همزة الوصل بحركة الوصل البدئّي(Vowel Prothetec)،[6] فهي بذلك جزء من نظام الحركات على خلاف ما يراه كمال بشر من أنها صويت خفيف أو مجرد تحريك لا ينسب إلى نظام الحركات ولا إلى نظام الصوامت.

ويذهب نعيم علوية نحو هذا، حيث يرى أن "القاعدة القائلة: الكلام العربي لا يبدأ بساكن ولا يقف على متحرك غير صحيحة بصورة مطلقة، فإن الصحيح بصورة مطلقة هو احتياج الحرف

---

[1] كمال بشر، علم الأصوات، ص608.

[2] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص106.

[3] عبد القادر عبد الجليل، المرجع السابق، ص78.

[4] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص131.

[5] ينظر: كمال بشر، المرجع نفسه، 132.

[6] ينظر: آمال الصيد أبو عجيلة محمد، التقاء الساكنين في اللغة العربية (دراسة صوتية)، مجلس الثقافة العام، سرت (ليبيا)، د ط، 2008م، ص198.

الصامت (الحرف الصحيح) إلى بعض الهواء كي يتحقق ويسمع. وهذا الهواء اللازم للتصويت يبرز مجسدا في بعض ما نسميه حرف علة أو حرف مصّوت (Voyelle) قبل الصامت وبعده..."[1] ويقصد بذلك الساكن الابتدائي، الذي يحتاج من الناحية النطقية هواء لجعله محققا صوتيا، أو قادرا على الإسماع فيؤتى بهمزة الوصل التي يعدها نعيم علوية حركة (صائت).

في حين يقف عبد القادر عبد الجليل موقفا وسطا، حيث يرى أن همزة الوصل" ليست من فصيلة الأصوات الصامتة، إنما هي صائت قصير(Short Vowel) تنهض وظيفته على عبور الصوت الساكن الذي لا يألفه نسج اللغة العربية، ولذا اصطلحنا عليه بـ (صائت الإيصال) تمييزا له عن الهمزة القطعية الحنجرية (Glottal)، فهي ليست حركة تامة، إنما صويت قصير."[2] فهو يعرض عن تسميتها بالهمزة للتباين النطقي بينهما، كما أنها ليست حركة تامة بل صورة صوتية(Allophone) لفونيم الحركة أو هي تنوع صوتي غير فونيمي وغير تمييزي، أما من الناحية الوظيفية أو التشكيلية فيرى الباحث أنها" تؤدي إلى إضافة نوعين جديدين من المقاطع إلى نسج اللغة العربية من نوع (ع س) (ع س س)."[3] وبذلك يجوز الابتداء بحركة في النظام المقطعي للغة العربية.

وفي هذا يقول تمام حسان:" والقاعدة في تمييز المقطع الأول (ع ص) أنه يوجد في بداية كل ما بدئ بهمزة الوصل...، ويجب أن نشير هنا إلى أن هذ المقطع **تشكيلي فحسب**، أي أنه لا وجود له من الناحية الأصواتية؛ لأن المقطع العربي من الناحية الأصواتية لا بد أن يبدأ بصوت صحيح."[4] فالقاعدة والنظام يفرض هذا المقطع، أي " هو التعبير الفونولوجي الذي يقابل همزة الوصل، والذي لا يجد فيه حرجا بالتعبير له بالرمز ذاته الذي تأخذه نواة المقطع، وهي الحركة/ع/"[5]، غير أنه من غير الممكن النطق بحركة متلوة بحرف.

ثم يدلي تمام حسان برأيه في صوت همزة الوصل بتمثيله الآتي:" إذا تهجينا كلمة ((استخراج)) فلا شك أن مكوناتها هي كسرة في البداية فسين ساكنة...، والذي يهمنا هنا هو أننا إذا نطقنا بهذه

---

[1] نعيم علوية، المرجع السابق، ص 183.

[2] عبد القادر عبد الجليل، المرجع السابق، 79.

[3] عبد القادر عبد الجليل، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص132.

[5] إبراهيم بودا ود، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدماء وقياسات المحدثين ، دكتوراه، جامعة وهران، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية، 2011-2012م،ص119.

الكلمة دون أن نسبقها كلمة أخرى فسنضطر إلى التمهيد للنطق بها بخلق همزة ليست من بنيتها هي همزة الوصل، وستوضع هذه الهمزة قبل الكسرة التي في البداية."[1] والوصل بهذا المعنى يكون حركة ليس إلا، حسب تمام حسان، وهي كسرة على كل حال، غير أن الناطق العربي يلجأ إلى إدخال همزة زائدة قبل الكسرة.

وبمثل هذا يرى داود عبده، إذ يفسر سبب مجيء الهمزة في هذا التركيب الصوتي، قائلا: "الأصل في ما يضاف في أول الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين ((بساكن)) هو علة فقط، كما ذكرت، ولكن التركيب الصوتي للكلمة العربية(وما ينتج عن ذلك من عادات لغوية) يقود إلى نطق الهمزة قبل هذه العلة. وهذا عكس ما رآه بعض القدماء من اللغويين حين اعتبروا أن الأصل في ما يجتلب للتخلص من البدء بالساكن هو الهمزة، ثم أتي بالعلة للتخلص من التقاء الساكنين."[2] ومراده من ذلك أن النطق بَساكنين مسبوقين بحركة دون همزة أمر وارد وممكن، غير أن العادات اللغوية التي ألفتها المجموعة اللسانية أبت إلا أن تأتي بهمزة قبل هذه العلة، وهو كون اللغة العربية لا تبدأ بحركة.

ولا أدري من أين له أن المتقدمين قالوا إنه أتي بالهمزة أولا ثم جيء بالعلة أو الحركة بعدها منعا لالتقاء الساكنين اللذان هما الهمزة والصامت الأول الساكن؟ إذ يبدو من كلام سيبويه الوارد سالفا أن الهمزة الموصولة المزيدة يؤتى بها متحركة، والظاهر لي أن اللسانيين المعاصرين متأثرون بالكتابة الغربية، وقصدي أن الحركات تكون مثبتة في النظام الكتابي على عكس اللغة العربية، كما أن قضية همزة الوصل والبدء بعلة دون همزة، متأثر كذلك بالنطق الأجنبي، فالحركات اللاتينية يبتدأ بها، غير أنها تقرب الهمزة العربية من حيث التلفظ بها. فراح داود عبد وغيره يدعون أن الأصل البدء بالحركة قياسا على اللغات اللاتينية.

أضف إلى ذلك، أنه بِعلّه مجيء الحركة هو الأصل لمنع الابتداء بالساكن يخالف ما ذهب إليه المحدثون من أن الحركة بعد الصامت لا قبله، فكيف يقال إن الحركة أتي بها أولا قبل الساكن الأول ثم جيء بالهمزة؛ لأن العادات اللغوية للعرب تفرض ذلك. أولم تثبت الحقائق الصوتية أن الحركة بعد الحرف لا قبله؟ أوليس هذا بحثا تحيا فيه الافتراضات والتخمينات؟

ويرى إبراهيم بوداود أن تفسير الظاهرة فونولوجيا تؤيده الدراسات الصوتية المخبرية، إذ جاء " التمثيل الطيفي لهمزة الوصل موافقا تماما لهذا الرأي، حيث إنه بعد أن أخضعنا صيغة / مِنِ اسْتبرق/

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص133.

[2] داود عبده، المرجع السابق، ص82.

إلى التحليل الطيفي لاحظنا أن تشكيلة وتراتبية الحزم الصوتية الأساسية والرنينية الأولى لا تغير نطاقها في السعة عند المقطع /نِ اسْ/. بمعنى أن الصوت الذي يلازم الألف هو الصوت ذاته الذي يحرك صامت النون، وهو صوت من جنس حركة الكسر، وعليه فإن همزة الوصل هي صوت ترنيمي متواصل لهمزة القطع كما في حال الحركة."[1] وإن كان التحليل المخبري حلل همزة الوصل في درج الكلام، وهذا أمر ثابت، لأن همزة الوصل تسقط في وسط الكلام وتبقى حركتها، لغياب السبب الذي أتي بها لأجله، وكان الأولى على التحليل المخبري أن يعرض للكلمات التي تبتدئ بهمزة الوصل في بداية الكلام لا في وسطه حتى تتبين حقيقة هذه الهمزة، أهي صويت أو حركة ؟

إلا أن داود عبده يتردد في المسألة، إذ يبدي رأيا مخالفا للرأي الذي ذكر سابقا، كما يبدو ظاهر كلامه، يقول:" إلا أنني لا أجد سببا يدعو إلى الشك في صحة ما ذكره اللغويون القدماء حول تعديل لفظ الكلمات التي تبدأ بما يسمى ((همزة الوصل)) عندما تقع في أول الكلام المنطوق. بحيث يلفظ في بداية الكلمات همزة وعلة في كلام العرب."[2] إذ أقر مسبقا أن الأصل في همزة الوصل العلة(الحركة) لا الهمزة التي للوصل، ثم يذكر هنا أن ما ذكره اللغويون القدماء لا يدعو للشك.

أما عبد الصبور شاهين فيرى أن همزة الوصل يؤتى بها لتصحيح المقطع العربي، ولا يختلف مع المتقدمين فيما ذهبوا إليه، كما أنه يوافقهم في القول بأن همزة ((ايمن)) و((ال)) التعريف للوصل لا للقطع[3]؛ إذ يقول سيبويه:" وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء، والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم، والرجل، والناس. وإنما هو حرف بمنزلة قولك: قد وسوف."[4] ويقول أيضا:" ومثلها في ألفات الوصل الألف التي في أيم وأيمن...والدليل على أنها موصولة، قولهم: لُيمن الله."[5]

وبالتعبير الصوتي الحديث، حسب ما ذهبت إليه آمال الصيد، يمكن القول إن " حرف التعريف ولفظ أيمن ليس فيهما همزة في الواقع، وإنما هي حركة (صائت قصير) من نوع الفتحة يبدأ بها قبل الساكن. فالتتابع الصوتي لحرف التعريف هو (فتحة+لام ساكنة)، والمقطع الأول من لفظ القسم هو

[1] إبراهيم بودا ود، المرجع السابق، ص120.

[2] داود عبده، المرجع السابق، ص78.

[3] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص(202،203).

[4] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، ص147.

[5] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص148.

(فتحة +ياء ساكنة)."[1] وهذا ما يذهب إليه عبد القادر عبد الجليل في قوله:" الحرف الذي زيد فيه صائت الإيصال هو لام التعريف: الغلام، الجارية...وهي مورفيم مقيدBound Morphème تلحق الأسماء تحت ما ينعت به السوابق (Prefixes)."[2]

في حين نجد أن كمال بشر يؤكد بأن همزتي ((أل)) و((أيمن)) همزتا قطع لا وصل، ويستدل على ذلك بالحقائق العلمية الآتية:[3]

- تنطق الهمزتان في ابتداء الكلام كالهمزة المحققة أو الوقفة الحنجرية، أما سقوطها في درج الكلام فهو ظاهرة صوتية اقتضاها وصل الكلام، وهو أمر تخضع له مختلف الأصوات.

- لزوم الهمزة في أداة التعريف و((ايمن)) حركة واحدة وعدم تغيرها بتغير السياق دليل قوي على أنها ليست للوصل بالنظر إلى الحركات المصاحبة لهمزة الوصل حسب ما قرره علماء العربية. فالهمزة هنا صامت أتبع بحركة محددة، والهمزات في الصيغ الأخرى (الوصل) تحريك أو انزلاق حركي له صور مختلفة حسب السياق الصوتي.

- الحركة اللازمة لها هي الفتحة، وهذا دليل على أنها ليست للوصل، وإلا لأوجبوا كسرها تمشيا مع قاعدتهم الموجبة للكسر على الأصلية، وما عدا ذلك عدوه شذوذا وعللوا ذلك بتفسيرات افتراضية لا توافق لما حدث بالفعل.

وما ذكره كمال بشر ليس تصورا جديدا، فقد قال به بعض النحاة، يقول السيرافي:" ومن النحويين من يقول:إنه جمع يمين، وألفه ألف قطع في الأصل، وإنما حذفت تخفيفا لكثرة الاستعمال. وقد كان الزجاج يذهب إلى هذا، وهو مذهب الكوفيين."[4]

وأشهر آراء النحاة في (ال) التعريف، كما ذكر ابن هشام:" أن المعرف(ال) عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان. والثاني عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش. وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف(ال). قال:

[1] آمال الصيد أبو عجيلة محمد، المرجع السابق، 198.

[2] عبد القادرعبد الجليل، المرجع السابق، ص80.

[3] ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص (167،168).

[4] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج03، ص503.

وإنما الخلاف في الهمزة أزائدة هي أم أصلية؟ "[1] وحسب ابن مالك فهناك خلاف في الهمزة من حيث كونها أصلية (همزة قطع) أو زائدة (أتي بها للتوصل بالساكن).

ويفسر داود عبده مذاهب المتقدمين في همزة (ال)، كالتالي:[2]

- أداة التعريف تتكون من (أَل)، أي من همزة ثم فتحة ثم لام، وهو ما يراه كمال بشر.
- أداة التعريف تتكون من حركة قصيرة ثم اللام، وهو رأي تمام حسان.
- أداة التعريف هي صوت واحد، وهو اللام.

ويرى الباحث نفسه أن المذهب الأخير هو أصح آراء المتقدمين، حيث يقول:"إن رأي سيبويه أقرب الآراء السابقة إلى الصحة، فهو يفسر عدم وجود همزة عند الوصل، كما يفسر وجود الكسرة قبل اللام في وسط العبارة، سواء في الفصحى وفي معظم اللهجات شأنها في ذلك شأن جميع الكلمات التي تبدأ بهمزة الوصل أي الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين."[3] ويدلل ابن جني على ذلك بقوله:" ويدل أيضا عندي على شدة اتصال حرف التعريف أنه معاقب للتنوين، فكما أن التنوين لا يجوز فصله، كذلك لم يجز فصل اللام. ويدل أيضا عندي على أن حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد أنه نقيض التنوين، وذلك أن التنوين يدل على التنكير واللام تدل على التعريف."[4] فحرف التعريف عنده اللام ودخول الهمزة عليها لسكون اللام.

وتجدر الإشارة إلى ما يعرف عند المتقدمين بهمزة (بين بين) التي هي " في رأي القدماء صوت ساكن، ولكنه ضعيف غير متمكن، وهي برغم هذا تقع مواقع المحققة وهي بزنتها، ويطلقون عليها أيضا: الهمزة المسهلة، والملينة، والمقصود دائما تخفيف نطقها."[5] فهي وسطية بين نطقها الحلقي الشديد أو بما هي ساكن وبين نطق الحركة. وعلى الرغم من ضعفها "فمن الطبيعي أن يكون لهذا الضعف في الهمزة في مواقع مختلفة تأثير في الصرف وخاصة فيما يتعلق بتصريف الأفعال، من ذلك قولهم (سال)) بمعنى ((سأل))."[6]

---

[1] جمال الدين ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الفكر، بيروت(لبنان)، ط2، 2008م، ص149.

[2] ينظر:داود عبده، المرجع السابق ص106.

[3] داود عبده، المرجع السابق، ص109.

[4] عثمان ابن جني، المنصف، ص69.

[5] عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص105. وينظر: جان كانتينيو، المرجع السابق، ص121.

[6] جان كانتينيو، المرجع نفسه، ص129.

وقد بين عبد الصبور شاهين أن الهمزة لها صورة واحدة فحسب، وهي ما يطلق عليه المحدثون ((الحبسة الحنجرية))، أو بعبارة أخرى الهمزة المحققة[1]، حيث قام ببعض التجارب واتضح له من خلالها أن ما يعرف بهمزة ((بين بين)) هو في الواقع اللغوي حركة، ثم يبين لنا حقيقة هذه الهمزة المسهلة في الواقع الصوتي قائلا:" إن (بين بين) يعني في الواقع سقوط الهمزة أساسا، واتصال الحركتين قبلها وبعدها مباشرة، بحيث يتكون لدينا المزدوج بالمعنى الكامل، وفي هذه الصورة للمزدوج يضعف وجود الانزلاق الذي تنشأ عنه أنصاف الحركات (الواو والياء) من ثمَ نعده دليلا على أن الهمزة ليست في الغالب سوى وظيفة صوتية، يعمد إليها المحققون وهم الذي يريدون أن يؤكدوا نبرهم للمقطع المنبور، أما المخففون فلم يريدوا هذا التأكيد، واكتفوا بهذا المزدوج الذي يعني تتابع حركتين."[2]

ونفي همزة (بين بين) ذهب إليه أيضا إبراهيم أنيس، حيث قال:" تسهيل همزة بين بين هذا هو تعبير القدماء...أما التكييف الصوتي لهذه الحالة فليس من اليسير الجزم بوصفه وصفا علميا مؤكدا، وإذا صح النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء – تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام تاركة وراءها حركة، فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير، يسمى عادة حركة الهمزة، من فتحة أو ضمة أو كسرة، ويترتب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين، . . .ويغلب في معظم اللغات أن تؤدى مثل هذه الحالة إلى صوت لين انتقالي ينشأ من الحركتين أو صوتي اللين القصيرين."[3]

ونجمل آراء الدارسين المحدثين في همزة الوصل في ما يأتي:

1. الهمزة صويت خفيف، إذ تتميز بكونها تطريزا صوتيا وظيفيا، يؤتى بها لإمكان الابتداء بالساكن مع اعتبار أن هذا ممكن نطقا بل الواقع اللغوي والعادات الكلامية هي التي أدت إلى ذلك، فلا تضم إلى مجموعة الصوامت ولا إلى مجموعة الحركات. ما يعني أنَّها صويت لا يجري الهواء معه مجرى الصوائت فيكون انطلاقيا، ولا يعترضه شيء فيتولد معه صامت. ويمكن أن تعدّ الهمزة وفقا

[1] ينظر: عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص105.

[2] عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص105.

[3] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص(77،78).

لهذا التصّور صوتا بينيا فلا هو همزة خالصة أو نبرة محققة ولا هو حركة ينبعث الهواء أثناء النطق بها دونما اعتراض في الجهاز الصوتي. (كمال بشر)

2. الهمزة حركة الوصل البدئي، وهي بذلك تنتمي إلى نظام الحركات(آمال الصيد ونعيم علوية). غير أن هذا التصور يناقض الحقائق الصوتية الحديثة التي سبق التطرق إليها:

- النظام الصوتي للغة العربية لا يبتدئ بحركة.
- عدم إمكان النطق بالحركات منفردة دون حروف(صوامت).
- الحركة تقع تالية للحرف لا قبله.

3. الهمزة صائت إيصال، فهي ليست حركة تامة، وإنما تعدّ صورة صوتية أو تنوعا صوتيا فيجوز الابتداء بالمقطع الصوتي(ح ص) (عبد القادر عبد الجليل). وهذا الرأي يقرب ما ذهب إليه كل من آمال الصيد ونعيم علوية، ولكن هذا التصور يجعله تنوعا حركيا لا حركة تامة خالصة، إذا فهو يعدها ضمن نظام الحركات.

4. الهمزة تعد حركة في أصلها، وهذا من الناحية التشكيلية أي من حيث القاعدة والنظام(ح ص)، (تمام حسان وداود عبده). وهذه النظرة تنبعث من جواز الابتداء بالمقطع(ح ص)، فالهمزة حركة غير أنه لا يمكن النطق بها منعزلة، غير أن الناطق العربي يلجأ إلى الهمزة قبل الكسرة، وكأن أصحاب هذا الرأي يجعلون همزة الوصل كهمزة القطع من الناحية النطقية لأنهم اعتبروها حركة ثم ذهبوا إلى أن العادات الكلامية لدى العربي من استثقال النطق بصامتين أو بحركة ابتداء أدت إلى المجيء بالهمزة. فالهمزة إذن متلوة بحركة، واتباع حركتين ممتنع ما يعني أن همزة الوصل صارت همزة قطع، والقراء المعاصرون الذين يمثلون بجدارة المتكلم المثالي ينطقون همزة الوصل بداية كهمزة القطع.

والذي يفهم من ذلك أن همزة الوصل جيء بها لكسر تتابع صامتين، فجيء بالصائت القصير الذي هو صوتيا نقيض الصامت، غير أن النظام الصوتي للغة العربية لا يبتدئ بحركة، فاحتيج إلى

المجيء بصامت آخر قبل الصائت المزيد وهو الهمزة لنبرتها وقوة الاعتماد عليها نطقا، فسميت هذه الهمزة همزة وصل على الرغم من أن النطق بها شبيه همزة القطع لتحققها في بداية الكلام.

ولعل هذا ما حدا بتمام حسان إلى عدّ همزة الوصل حركة/صائتا أساسا، لأنها هي التي كسرت الإشكال النطقي في الابتداء بصامتين متتابعين، وليست الهمزة التي أتي بها لغاية أخرى، وهي عدم جواز الابتداء بحركة في اللغة العربية.

غير أن تمام حسان عندما يمثل لهمزة الوصل مقطعيا وتشكيليا يجعلها (ح ص)، وهذا يخالف الواقع النطقي الذي بينه، وقد أقر بذلك، ولكن الأحرى والأصوب أن نمثل للمنطوق كما هو في الواقع الصوتي وهو الابتداء بهمزة قطع مزيدة ثم حركة ثم صامت الكلمة المبتدإ بها. ولربما لم يمثل لها تمام حسان تشكيليا لأنها زائدة لسبب صوتي وهذا له بالغ التأثير في النظام الصرفي العربي، إذ لو مثل لها بصامت أي الهمزة لاعتبرت أصلية في الكلام ولما ميز بين المزيد والأصلي، فالنظام الصوتي لا بد إذا أن يتماشى ومقتضيات العمل الصرفي.

ولكن هذا التحليل يتجاوز المنهج الوصفي ويقع في تعليلات وافتراضات تتنافى مع المنطلق النقدي للدرس الصرفي العربي الذي يصف الواقع اللغوي كما هو دونما إغراق في التجريد والتأويل.

أضف إلى ذلك أن القول بأن همزة الوصل حركة لا يجد دليلا واضحا وحجة قوية، فالتحليل المخبري الذي بين ذلك درس الهمزة في درج الكلام لا في بدايته، والنطق بالهمزة بداية الكلام يكون همزة محققة.

5.السكون والنظام الحركي:

وينتقد المحدثون علماء العربية في مساواتهم بين السكون والحركات وعدهم السكون صوتا لغويا، حيث أكدت الدراسات الصوتية " أن السكون ليس صوتا لغويا Alinguistics sound أي أنه شيء لا ينطق ولا يسمع، أو هو شيء ليس له تحقيق صوتي عادي phonetic realization، أو أي تأثير سمعي aublible effect. ولقد أثبت التحليل لأصوات العربية أن ليس بينها صوت ينطق أو يحقق ماديا أكثر من تلك الأصوات المنحصرة في المجموعتين المعروفتين بالأصوات الصامتة Consonant والحركات Vowels. وفي عرف المحققين من الدارسين أن

السكون من الناحية النطقية والصرفية لا ينتمي إلى أي من هاتين المجموعتين."[1] فالسكون ذو وجود مادي شكلي أو كتابي، ولكنه من الناحية النطقية غير موجود، وهذا يجرنا إلى القول بأن الحركات القصيرة لا تتجاوز الثلاث، وهي: الفتحة والكسرة والضمة.

ويرجع كمال بشر وقوع المتقدمين في هذا إلى سببين اثنين، هما:[2]

- ظاهرة السكون تمثل إمكانية رابعة فيما يختص بنهايات الكلمات في الجمل وبنائها في الصيغ الصرفية، إضافة إلى الفتحة والضمة والكسرة.
- وجود رمز خاص بالسكون في النظام الكتابي للغة العربية، فوهم بذلك المتقدمون أن لهذا الرمز تحقيقا صوتيا أو تأثيرا سمعيا شأنه في ذلك شان الحركات الثلاث؛ إذ لكل منها رمز مستقل عن غيره.

وقد جرهم هذا التوهم إلى اعتبار الألف في نحو ((إذا)) سكونا، " وهو خطأ صوتي وقع فيه علماء العربية منذ القديم، مخدوعين في ذلك – على ما نعتقد – بغياب رموز الحركات القصيرة، وهذا الغياب في نظرهم يعني السكون بقطع النظر عن طبيعة الصوت المعين."[3] والحقيقة الصوتية تقتضي عدّ الألف حركة طويلة والتحريك يخالف طبيعة السكون صوتيا، ودليل هذا الخط العثماني في كتابة المصحف الشريف إذ إنّ الصوامت غير المشكلة بالحركات – مثلا – تعتبر سكونا كما في إخفاء النون الساكنة وإقلابها، ونحو ذلك.

فالتوصيف الذي جاء به المتقدمون فيه خلط كبير، في نظر المحدثين، " ويمكن أن يكون هذا الوصف للألف عند القدماء ناتجا عن عدم معرفتهم للخصائص الصوتية لها من جهة، وعدم ظهور الحركة عليها كما توهموا من جهة أخرى."[4] وهذا يخالف الحقائق الصوتية في البحث اللساني الحديث الذي يرى أن الألف حركة طويلة." والنسيج المقطعي للغة العربية لا يسمح باجتماع حركتين طويلتين؛ لأن إحداهما يتكون في بداية مقطع والمقطع العربي لا يبدأ بحركة aa/aa وامتناع الإدغام هنا ليس لكونها ساكنة كما ذهب القدماء"[5]، حيث يقول سيبويه:" وكذلك الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما

[1] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص(178،179).

[2] ينظر:كمال بشر، المرجع نفسه، ص(185،186).

[3] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص184.

[4] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ص32.

[5] محمد سعيد شواهنة، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تقاربه؛ لأن الألف لا تدغم في الألف لأنها لو فعلت ذلك بها فأجريتهما مجرى الدالين والتاءين تغيرتا فكانتا غير ألفين، فلما لم يكن ذلك في الألفين لم يكن فيهما مع المتقاربة."[1] ويصف المبرد الألف بأنها ساكنة بقوله:" إن الألفين لا يصلح فيهما إدغام، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة."[2]

ويصطلح كمال بشر على تسمية السكون بما يعرف في اللسانيات الحديثة بالمورفيم الصفري أو العدمي مبينا أنه ليس من اللازم أن يكون السكون عنصرا نطقيا حتى يمكن اعتباره حركة، إذ بين أصحاب هذه النظرية (Morphème Zéro) "أن الدارس اللغوي قد يحتاج إلى تأسيس عنصر غير ذي مضمون نطقي أو سمعي في نظمه اللغوية المختلفة من صوتية وصرفية ونحوية، إذ قد يعينه ذلك على الوصول إلى حقائقه ونتائجه بصورة سهلة دقيقة."[3] وقد انتهى كمال بشر من هذا البحث القيم الموسوم بـ(السكون في اللغة العربية) إلى أن:[4]

السكون يجوز تسميته بالحركة إذا نظرنا إلى قيمته الوظيفية، فهو وحدة صرفية (morphèm) ذات قيم معينة على المستوى الصرفي والنحوي للتشابه الواضح بين دوره ودور الفتحة والكسرة والضمة.

- الحركات العربية ثلاث من حيث الجانب النطقي والتأثير السمعي (الفتحة والكسرة والضمة)، وهي أربع على المستوى الوظيفي، وهي الحركات السابقة بالإضافة إلى السكون.

وينتقد أحد اللسانيين تصور كمال بشر للسكون، قائلا:" إن ما ذهب إليه كمال بشر فيه شيء من الدقة، ولكن يبدو أن مصطلح الحركة الصفرية لا يتماشى مع منطق اللغة؛ لأن كلمة حركة في اللغة لها صفاتها المميزة من حيث طريقة إنتاجها ومواضع نطقها، ولكن السكون لا نجد له مكانا في الحركات. وإطلاق القيمة الصفرية على السكون يعني أن لها وجودا فعليا لأن الصفر في الرياضيات ذو قيمة عظيمة..."[5] ويرى أن الأسلم أن نطلق عليها "في مجموعة الحركات عنصر فاي؛ أي مجموعة

[1] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج4، ص446.
[2] محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ج1، ص334
[3] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص206.
[4] ينظر: كمال بشر، المرجع نفسه، ص (206،212،214).
[5] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية، ص44.

خالية بمعنى لها شكل مادي، ولكن خالية من التأثيرات النطقية والسمعية لأننا نستطيع أن ننطق الحركات منفردة، ولكن لا نستطيع أن ننطق السكون دون صامت."[1]

فالعيب ليس في رمز السكون (صفرا، أو حاء أو خاء صغيرة)، أو تسميته (سكونا أو مورفيما صفريا)، وإنما في منهج المعالجة والتصور، إذ لا يمكن عده حركة وإلا اقتضى ذلك تصويره في النظام الكتابي في المرتبة التالية للحرف مثله في ذلك مثل الحركات الثلاث للاختلاف النطقي والصوتي بينهما، غير أن هذا لا ينفي وظيفته الصرفية والنحوية في دراسة الجمل وبناء للكلمات؛ لأنه إمكانية رابعة من إمكانيات التشكيل الصوتي للبنى اللغوية، أو بعبارة أخرى هو عنصر لغوي ينتمي إلى نظام الصوائت من الناحية الوظيفية فقط لا من الناحية الصوتية.

كما أن ما ذكره سعيد شواهنة من إمكانية النطق بالحركات منعزلة دون صوامت، على خلاف السكون الذي لا يمكن النطق به على انفراد عن الصوامت، فإن هذا أمر متعذر الجزم به فقد ذكر سالفا أن الحركة تنضاف إلى الحرف على انفراد عنه وهذا أثناء الكلام أو في وسطه(ذكر في رتبة الصائت من الصامت)، أما أن ندّعي إمكانية النطق بالحركة (ضمة وكسرة وفتحة) ابتداء أو في أول الكلام ففيما يبدو أنه يستحيل الجزم به وإثباته في اللغة العربية التي ترفض المقاطع الصوتية التي تبتدئ بالحركات، وهذا ما تطرق إليه في العنصر السابق.

إن السكون ليس حركة بدليل أن النحاة واللسانيين أنفسهم صرحوا بأن سبب مجيء همزة الوصل صعوبة الابتداء بساكنين أو صامتين غير متحركين، وهذانِ الصامتان قد تم شكلهما برمز السكون، كما أن القول بحركية السكون صعب الجزم به، لأن معرفة مخرج الحرف/الصامت لا تتأتى إلا حال كونه غير محرك، فالتسكين يلتبس ويمتزج مع الحرف /الصامت، ومنه، فالسكون رمز أتي به للتمييز بين الصامت المحرك والصامت غير المحركة لا غير.

في حين نجد أن أحد الباحثين قد أشار إلى حركية السكون بقوله:" وواضح من ذلك أن الساكن إذا أدرج ليس له حال الموقف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين، نحو : بكْر، وعْمرو، فلو كانت حال السكون كاف بكر كحال سكون رائه لما جاز أن تجمع بينهما...وهذا يعني أن السكون

[1] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية، الصفحة نفسها.

ليس تركا لنطق الصوت والتلفظ به، وإنما هو درجة من النطق تشبه حال النطق بالصوت المحرك بالفتح...وهو حركة مثل الفتح وقريب منه."[1]

إن جواز التقاء الساكنين في بعض المواضع كحالة الوقف التي يكون فيها السكون عرضا لا تؤكد على حركية السكون؛ لأن صعوبة النطق بساكنيين أو صامتين تتأتى من كون النطق بها مستثقلا لا مستحيلا، بدليل صعوبة النطق براء بكر عند المتكلمين المعاصرين فلا يجد إلا إحدى السبيلين إما إخفاءها أو ترديدها، وهذان من الموانع الصوتية في صفة تكرار حرف الراء.

وقد ردّ على ذلك(زيد خليل القرالة) ردا عنيفا، قائلا:" وهذا جهل مطبق. إن التسكين عند توالي المتحركات يعني إلغاء حركة صوتية ليبقى الصامت الذي يحملها ساكنا غير محرك، فالسكون هو عدم الحركة، ولو كان السكون يمثل حركة صوتية كما يرى (رمضان) لما لجأ الناطق بالعربية لتسكين بعض الصوامت المتحركة المتوالية بل للجأ لجلب حركة الكسر، ولكن الأمر ليس في تغيير الحركة أو الهروب من حركة صوتية إلى حركة صوتية أخرى، بل المراد عدم التحريك وهو ما يسمى بالسكون ولا غرابة في رأيه، فهو رأي متقوقع من باحث لا معرفة له بالأصوات."[2] وهذا يعني أن للسكون دورا في التناسق المقطعي للغة العربية؛ "إذ أنه وسيلة للتخلص من توالي أربعة مقاطع مفتوحة مثلا، وهو مما يستثقل في اللسان العربي، من نحو ما نجد في الأمثلة الآتية:

ضَرَبَتُ (من ضَرَبَ) > ضَرَبْتُ

ضَرَبَتَ > ضَرَبْتَ "[3] حيث تم التخلص من حركة الفتح في (ضربَ) عند إلصاق ضمير الرفع بالفعل، وذلك بواسطة عنصر مخالف للعنصر الذي تسبب بالاستقال النطقي وهو تتابع الحركات فكان لا بد أن يؤتى بصوت نقيض لصوت الحركات وإلا لم نزح هذا الثقل النطقي، ما يعني أن السكون ليس حركة.

[1] محيي الدين رمضان، في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، د ط، د س ن، ص(202،203).

[2] زيد خليل القرالة، الحركات في اللغة العربية(دراسة في التشكيل الصوتي) ، عالم الكتب، أربد (الأردن)، ط1، 2004م، ص29.

[3] غالب فاضل المطلبي، المرجع السابق، 236.

وهو ما أشار إليه عبد الصبور شاهين، بقوله:" ومن المسلم أن العرب يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، ومن ثم لجأوا إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة، وهو ما اتخذ أحيانا صورة الإسكان، وأحيانا صورة الإدغام في الكلمة الواحدة وفي الكلمتين."[1] وفي هذا ما يؤيد أن السكون ما هو إلا عنصر لغوي وظيفي تلجأ إليه اللغة العربية لتعديل المقاطع اللغوية طلبا للخفة والسهولة النطقية مثله في ذلك مثل الإدغام الذي يمثل له رمزيا وكتابيا بالشدة.

6.التقاء الساكنين:

وإذا كان السكون في اللغة العربية أداة وظيفية لصون النسق الصوتي، فإن هذا يدل على خضوع النظام لجملة من القوانين التي تنظم سيره وتيسر نطقه، لذا نجد اللغويين المتقدمين يشيرون في كثير من بحوثهم إلى ظاهرة التقاء الساكنين التي يرفضون وقوعها في النظام المقطعي للغة العربية إلا في بعض المواضع، فقد أجازوا اجتماع الساكنين في الوقف سواء كان الساكنان حرفين صحيحين، نحو: بكْر، وبشْر، أم كان الحرفان حرفي علة، نحو: محياْي في قراءة نافع((إن صلاتي ونسكي ومحياي))، أم كان الأول منهما حرف مد أو لين والثاني مدغما، نحو:شابّة.

يقول ابن جني:"فلأنهن – كما ترى – سواكن، وأول المثلين مع التشديد ساكن، **فيجفو** عليهم أن يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم، فحينئذ ما ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضا مما يجب للالتقاء الساكنين من تحريكها إذا لم يجدوا عليها تطرقا ولا بالاستراحة إليه تعلقا، وذلك نحوشابّة، ودابّة..."[2] وإطالة المد بالألف بالاعتماد عليها، كما ذكر ابن جني، تغير التقسيم المقطعي للكلمة، فهي من غير إطالة للألف، تكون: شاب – ب – تن، أما حين يطول التصويت بالألف فالتقسيم المقطعي يكون: شا- بّ – تن. ففي الحالة الأولى يكون المقطع الأول مغلقا، أما في الحالة الثانية فيكون المقطع مفتوحا بالحركة الطويلة.[3]

ومما يستشهد به ابن جني كراهة التقاء الساكنين في لغة العرب، أنه في بعض اللهجات"يبدل من هذه الألف همزة، فيحملها الحركة التي كان كلفا بها، ومصانعا بطول المدة عنها، فيقولشأبّة، ودأبّة،

[1] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص174.

[2] عثمان ابن جني، الخصائص، ج03، ص126.

[3] ينظر: حسام النعيمي، المرجع السابق، ص337.

...، وهذا الهمز الذي تراه يخص الألف دون أختيها وعلته في اختصاصه بها دونهما أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودها ساكنة بعد الحرف المدغم."[1]

والتفسير الصوتي لذلك، كما يراه حسام النعيمي، أنه "محاولة من بعض العرب للتخلص من هذا المقطع الطويل المتمثل في فتحة الضاد والألف وتحويله إلى حركتين قصيرتين،"[2] كما أن العرب لما أرادوا التخلص من التقاء الساكنين كان أمامهم الواو والياء والهمزة؛ لأنه يبدل بعضها من بعض، ولجأت إلى الهمزة دون غيرها لأنها لو أبدلتها واوا أو ياء لما اختلف الأمر في إطالة المد، نحو: الضالّين، الضولّين، الضيلّين. فلم يبق أمامهم إلا أن يزاد في مدة الألف وتعتمد وطأة المد كما قال ابن جني، لينتقل الألف بهذا الضغط إلى الهمزة. وهذا خاص باللهجات العربية التي تميل إلى الهمز أما غيرها من اللهجات فأبقت على الألف.[3] إن هذا التعليل الصوتي لا يبدي رفضا لظاهرة التقاء الساكنين، وإنما يحللها صوتيا ويحاول إثبات وقوعها في كلام العرب.

ويرى إبراهيم أنيس أن علماء العربية في بحثهم ظاهرة التقاء الساكنين وقعوا في أمرين مختلفين في طبيعتها الصوتية: فلم يفرقوا بين الحروف المشكلة بالسكون وبين حروف المدّ، فاعتبروا حروف المد ساكنة، وساووا بينها وبين الحروف الساكنة في بناء قواعدهم.[4] إذا فالحالات التي يلتقي فيها ساكنان يكون أحدهما حركة طويلة لا يعتبر من قبيل الالتقاء بالساكنين، استنادا إلى أن الألف الطويلة حركة وليست حرفا ساكنا يصطدم بحرف آخر ساكن أيضا.

فالدرس الصوتي الحديث يعترض على المتقدمين أن تكون "الصوائت الطويلة عناصر مكونة للالتقاء الساكنين، إذ لا يحقق هذه الظاهرة إلا الصوامت المشكلة بالسكون دون فاصل بصائت :(ص ص ص) في السياق الصوتي."[5] وهذا انطلاقا من الحقيقة الصوتية: الصوائت حركات لا يمكن وصفها بالسكون، وقد سبق ذلك. وفي هذا يقول (داود عبده):"الواضح أن ليس هناك التقاء

[1] ابن جني، الخصائص، ج03، ص(126،127).
[2] ينظر: حسام سعيد النعيمي، المرجع السابق، ص103.
[3] ينظر: حسام سعيد النعيمي، المرجع نفسه، ص(102،103).
[4] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص251.
[5] آمال الصيد أبو عجيلة محمد، المرجع السابق، ص(35،36).

ساكنين، إلا إذا كان المقصود بالألف الهمزة."[1] فالتقاء الساكنين عند داود عبده يصح في لغة من يهمز، إذا كانت الهمزة غير متبوعة بحركة، نحو: شَأْبّة، ولكن الملاحظ هو صعوبة النطق بها مهموزة غير متحركة، مما يستبعد جواز التقاء الساكنين إلا إذا فتحت الهمزة، وبهذا ليس التقاء ساكنين أساسا.

ولكننا نعثر على قول لسيبويه يضاهي ما ذهب إليه اللسانيون المحدثون، وإن عدها من التقاء للساكنين على خلاف ما يراه المحدثون من أنها ليست التقاء للساكنين، حيث يقول:"وإن كانت قبل المسكنة ألف لم تغير الألف واحتملت ذلك الألف لأنها حرف مدّ وذلك نحو قولك: رآوا ومآوا والجآدة، فصارت بمنزلة متحركات."[2] فقد جعل هذه الحالة ظاهرة التقاء الساكنين، غير أنه علل جواز ذلك باعتبار المدة حركات، وهذا ما أوضحته الدراسات الصوتية الحديثة.

إلا أن تمام حسان، يرى أنه "من المغتفر كذلك أن يلتقي الساكنان إذا كان ثانيهما أول مثلين مدغمين، وقد يحدث أن يكون الأول منهما في هذه الحالة حرف لين مشكلا بالسكون أو أن يكون حرف مدّ وبعدهما في الحالتين حرف مشدّد، نحو: دويبة، مدهامتان..."[3] والذي يفهم من ذلك أن تمام حسان لا يرى بأسا في التقاء الساكنين على نحو ما يراه المتقدمون، أضف إلى ذلك أنه يعدّ الألف ساكنة، وليست حركة؛ لأن تمام حسان لم يعترض في جملة ما ذكره في هذا الموضع وما تلاه عن ظاهرة التقاء الساكنين مع حرف المد الساكن، فينقلب بذلك تراثيا.

وتفسر الباحثة آمال الصيد ذلك بقولها:" إن اللغويين القدماء يرون أن التقاء الساكنين جائز إن كان أولهما حرف مدّ أو لين والثاني مدغما، ويمثلون لهذا بنحو: الضّالّينوخويّصة تصغير خاصة على الترتيب، إلا أن مثال الضالين لا تصدق عليه ظاهرة التقاء الساكنين لأن التتابع (ضَ لْ) هو عبارة عن المقطع (ص ح ح ص) وليس المقطع (ص ح ص ص) بينما المثال (خويّصة) يصدق عليه المقطع (ص ح ص ص) المتمثل في التتابع: (وَ يْ صْ) مما يدل على تحقق التقاء الساكنين."[4] وما تريد أن تشير إليه الباحثة أن المقطع الصوتي (ص ح ح ص) لا يمكن أن يعالج ضمن ظاهرة

[1] داود عبده، المرجع السابق، ج1،ص126.
[2] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، ص419.
[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص(296،297).
[4] آمال الصيد محمد أبو عجيلة، المرجع السابق، ص179.

التقاء الساكنين، كما في (الضّالّين)، ذلك أن الألف في (ضا) ليس صامتا حتى يوصف بالسكون بل هو حركة طويلة، والحركة عكس السكون إذ السكون معناه قطع ومنع الحركة، وإنما المقاطع من نوع(ص ح ص ص) هي التي تعبر عن التقاء الساكنين المرفوض في اللغة العربية.

وتقّر الباحثة استنادا إلى الحقائق الصوتية بجواز التقاء الساكنين إذا كان أولهما شبه صائت نحو: (ثَوْبٌ) و(بَيْتٌ)؛ لأنهما يحتويان على المقطع (ص ح ص ص)، ذلك أن التقاء الساكنين وإن كان ثقيلا، فإنه مستساغ إذا كان أول الساكنين صوت لين (شبه صائت هنا) لقربه من الصوائت، واتصافه باللين واتساع المخرج مما يجعله سهلا في النطق.[1]

غير أن نعيم علوية يرى أنه " لابد لك من الشعور بتكّرر الساكن أينماُوجد، وإذا أخطأت إدراك مكّرره الخافت المتحّرك، فما عليك إلا الإبطاء في لفظه حتى تتأكد من أن كل حرف ساكن يجمع إليه مكرره المتحرك حتى كأن السكون نفسه لا يخلو من الحركة. وإذا بدا لأعيننا العكس فهذا توّهم."[2] ففي ظنه أن السكون يتكون من جزأين أولها ساكن ظاهر وثانيهما متحرك خافت لا يدرك إلا بعد إمعان وإبطاء في النطق، وفي هذا نفي لما يعرف بالتقاء الساكنين أو الابتداء بساكن والوقوف على متحرك ألبتة، وهذا في ظني توّهم وتخمين يفنده النطق العادي الذي يختلف فيه الحرف الساكن/الصامت عن الحرف المحرك.

ثم يقف على تحديد حركة الجزء المتحرك من السكون بقوله:" أما كسر المتحرك الخافت فيكون بتأثير كسرة تسبق مجزوءه الساكن كما هو الحال في كلمة (فِعْل)، أو كلمة(بِعْتْ). ويكون لفظهما الحساس هكذا (فِعْ لِ لْ هْ) و(بِعْ تِ تْ هْ)، ويكون ضّم مكرر الساكن أحيانا لضمة في حرف قوي سبق مجزوءه الأول، مثل(قُمُمْتْ تْ هْ)، وإذا لم يكن قبل الساكن قويا يميل مجزوءه نحو الكسر مثل (لُمِمْتْ)، ويميل مجزوء الساكن الخافت نحو الكسر كذلك إذا كان ما قبل الساكن حرف مفتوح مثل (نَقَقْعْتْ). لقد ظل المكرر مكسورا على الرغم من فخامة القاف والعين..."[3] وهذا من باب المماثلة بين الحركات، إذ السكون عدم الحركة فتؤثر الحركة التي قبل الساكن في مكرر الساكن الخافت، حسبه، وإن كنت أرى هذا التفسير غريبا وفيه نوع من التعسف في فهم ظاهرة السكون في الصرف

[1] ينظر: آمال الصيد أبو عجيلة محمد، المرجع نفسه، ص (186،187).

[2] نعيم علوية، المرجع السابق، ص190.

[3] نعيم علوية، المرجع السابق، ص189.

العربي، فعلى الرغم من الأجهزة الصوتية توصّل أحد الباحثين في دراسة مخبرية أنه " لا يخفى على من له صلة بالموضوع أن الفصل في ظاهرة السكون أمر شاق يستدعي بحثا مستفيضا يربط بين النتائج المحصّل عليها في حقول الدراسة الصوتية الثلاث فضلا عن استنطاق آراء النحاة كما يمكن أن تدرس في باب المقارنة مع اللغات السامية...ولذا لا بد لهذه الظاهرة أن تدرس دراسة معمقة تتوافق مع عمق تأثيره في النسق اللغوي."[1] غير أن نعيم علوية اعتمد على حدس أقرب إلى الخيال منه إلى الحدس العلمي.

7.التضعيف أو الشدة:

وينتقد المحدثون علماء اللغة العربية في ظاهرة التضعيف أو التشديد ((La gémination)) الذي هو في العربية، كما يشير إلى ذلك هنري فليش "ازدواج صوتين صامتين متماثلين متواليين فهو تكرار سريع، ولكن الاستعمال الذي درجت عليه العربية يدل على أنها لم تكن تميّزه عن الطريقة الكمية في مدّ المصّوتات، ونحن هنا نفّرق بينهما."[2] وهذا ما يشير إليه صلاح حسنين بشيء من الشرح، قائلا:" فالتعارض بين كتب وكتَّب مثلا لا يرجع إلى أن الناطق قد نطق تاءين، ولكنه نطق تاء واحدة والفرق بينهما هو أننا عندما نضع طرف اللسان على مغارز الأسنان لسد مجرى الهواء نظل نتمسك بالاتصال فتطال فترة الإغلاق، ثم بعد ذلك يحدث انفجار واحد، من هنا يوصف هذا الصامت بأنه طويل."[3] فتضعيف الحرف نوع من التطويل الزمني يشبه الحركات الطويلة، ولكن هناك فارق بينهما في تشكيل البنية المقطعيّة، فتطويل الحركات ، نحو: كاتب يتشكل من (ح ح) أما في كتّب فالتشكيل المقطع مغاير لذلك (ص ص) .

ويفسر سيبويه ظاهرة التضعيف، بقوله:" اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد، ...، وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا إليه، فلما صار ذلك تَعبًا عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكونُ مهلة كرهوه وأدغموا لتكون رفعة واحدة، وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك."[4]

---

[1] إبراهيم بوداود، المرجع السابق، ص126.

[2] هنري فليش، العربية الفصحى، ص40 (هامش).

[3] صلاح حسنين، المرجع السابق، ص79.

[4] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، ص417.

ويتبين الفرق بين الصائت الطويل والحرف المضاعف، في أن الحروف المضاعفة يكون العنصر الأول من التضعيف آخر عنصر من المقطع السابق، ويكون العنصر الثاني دائما أول عناصر المقطع التالي، مثل:[1]

أبّد = /ءَ ب بَ د/ = ص ح ص/ ص ح ص.

متّن = /مَ ت تَ ن/ = ص ح ص/ ص ح ص.

في حين أن الحركات الطويلة تبقى دائما في إطار المقطع الواحد، أي أن ما يحدث من تقسيم للعناصر في المقطع المضاعف الواحد لا يحدث هنا أبدا، ومثال ذلك:

كاتب = ص ح ح /ص ح ص.

معلومات = ص ح ص / س ح ح/ ص ح ح ص.

ومنه، فاعتبار الحرف المضاعف يتشكل من حرفين عند المتقدمين لا يؤيده الدرس الصوتي الحديث بل هما حرف واحد تمّ تمديده زمنيا، لكن التمثيل المقطعي السابق وصف التضعيف بأنه حرفان صامتان وليس صامتا واحدا مطّولا، فكيف يمثل للشدة مقطعيا من يقول إنها حرف واحد طويل؟

غير أنّ ريمون طحّان يرى أنه" يجوز لنا أن نتكلم عن صامتات طويلة وصامتات قصيرة عدا أن وجود التشديد في اللغة العربية يؤدي إلى تكرار صوتين يساوي كل منهما في طوله وحدة صوتية تقريبا."[2] فهو وإن أقر في تقدير كلامه بأن التشديد تطويل زمني إلا أنه في العربية عبارة عن صوتين صامتين من جنس واحد، أي أن التطويل الزمني في التشديد عبارة ناتج عن إدغام حرفين لا عن طول صامت واحد، فهو في ذلك يخالف ما ذهب إليه غيره من الوصفيين من تفسير صوتي لظاهرة التشديد في اللغة العربية.

ويرى داود عبده أنه "من الناحية اللفظية قد يكون الصحيح ((المشدد)) صوتا واحدا طويلا، غير أن طريقة لفظ الصوت اللغوي ليس المقياس الأهم لاعتباره صوتا لغويا واحدا أو صوتين. وإنما المقياس

[1] ينظر: سلمان حسن العاني، المرجع السابق، ص120.

[2] ريمون طحان، الألسنية العربية، ج1، ص52.

الأهم هو التحليل الذي يفسر الظواهر اللغوية تفسيرا أفضل. ومن وجهة النظر هذه نجد أنه لا بد من اعتبار الصحيح المضعف في اللغة العربية صحيحين متواليين، لا صحيحا طويلا."[1]

ومن الأسباب التي ذكرها داود عبده مؤيدا من خلالها ما ذكره، ما يأتي:[2]

- تعاقب الصحيح المضعف والصحيحين المثلين ظاهرة لا يمكن تفسيرها، إلا باعتبار الدال المضعفة في (ردّ) صوتيين متواليين وأن إحداهما أصل للأخرى، وهذا ما أدركه اللغويون المتقدمون.
- التركيب المقطعي لـ (جدّل) و(جندل) من النوع : ص ح ص / ص ح، ومنه لا بدّ من اعتبار الدال الطويلة صحيحين متواليين.
- قواعد النبر لا تميز بين (كتبْتَ) و(سكتَّ)، فالنبر الرئيس يقع على المقطع الثاني في كليهما. في حين يفرق بين (سكت) و(سكتَّ)، فالنبر في الأولى على المقطع الأول والثانية على المقطع الثاني.

والذي يفهم من كلامه، أن الدال الأولى في نهاية المقطع الأول، والدال الثانية في بداية المقطع الثاني، ولو كانت صامتا واحدا مطولا لكانت ضمن مقطع صوتي واحد.

وبمثل ذلك يرى برجستراسر، إذ يقول:"وللمد موضع ثان في تركيب الأصوات، غير مد الحركات هو التشديد، فإن الحروف المشددة وخصوصا المتمادة منها من أهم خصائصها أن امتداد نطقها أطول من امتداد نطق الحروف غير المشددة. فالتشديد يمد للحروف الصامتة نظير المد للحروف الصائتة أي الحركات."[3] وهو وإن عدها نوعا من التطويل مشبها إياها بالحركات الطويلة، فإنه يقر أن" الحرف المشدد هو حرفان مثلان متتاليان مدغمان في حرف واحد."[4]

ويذهب الطيب البكوش إلى أن التضعيف صامتان متتاليان، ويفسر ما ذهب إليه المتقدمون من الناحية الصوتية حيث يرجع البكوش سبب حذف حركة العين في ماضي المضاعف إلى سببين، هما:[5]

---

[1] داود عبده، المرجع السابق، ج1، ص (35،36).

[2] ينظر: داود عبده، المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص(36،37،38).

[3] برجستراسر، المرجع السابق، ص53.

[4] برجستراسر، المرجع نفسه، ص34.

[5] ينظر: الطيب البكوش، المرجع السابق، ص100.

- تأثير النبرة: لأن النبرة التي تقع على المقطع الأول من الفعل تُضعف عادة من مدى حركة العين.
- المقطع: ثقل تتابع مقطعين قصيرين متماثلين؛ لذلك لم تحتفظ العربية بحركة العين المضارعة رغم التضعيف إلا في أفعال قليلة على وزن فعُل، مثل: لبُب وشُر.

ويمكن أن نوضح ذلك، كالآتي:

تأثير النبرة: مـَ مقطع قصير منبور (غالبا ما يكون النبر في العربية بداية المقطع).

َد(1)= مقطع قصير غير منبور. َد(2) = مقطع قصير.

ونظرا لقرب المقطع المنبور (مـَ)، فإنه يوثر في صوت (د1)، فيحتاج إلى بيان قوة النبر على المقطع الثاني (د2) فتسقط حركة العين (أي يصير ساكنا)، ثم يلتقي ساكنان مع متحرك من جنسه فيدغمان، وتوضع علامة التضعيف دلالة على قوة الضغط.

أما في المضارع، فإن حركة العين لا تسقط بل يحدث تبادل بين الحركة وعينها، ويعلّل البكوش هذه العملية بتأثير المقطع والنبر،[1] والتي يمكن توضيحها عبر الشكل الآتي:

يشـْ /د/ ـُ د

مقطع منغلق منبور مقطع قصير حركة ضعيفة مقطع قصير

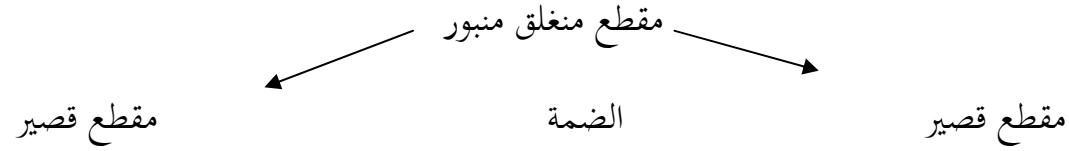
وحتى تتدعم الحركة الضعيفة بالنبر تتقدم فتصير الصيغة:

يـ شـُـدُ د

مقطع قصير مقطع منغلق منبور مقطع قصير

فينتج هيكل مقطعي أكثر انسجاما؛ لأنه هرمي الشكل متوازن الأطراف يمكن تمثيله، كما يأتي:

[1] ينظر: الطيب البكوش، المرجع السابق، ص(103،104).



8.الميزان الصرفي والميزان الصوتي المقطعي:

اعترض اللسانيون الوصفيون على كثير من مكونات الدرس الصرفي التراثي، وبما أنّ لكلّ درس ركائز هي بمثابة نماذج جوهرية تسعى لتمثيل الموضوع ومحاكاته تجريديّا، فلن يتأتّى التّجاوز المعرفي والإبستيمي للنظرية الصّرفيّة ما لم يُعد النظر في هذه النّماذج وكيفية أمثلتها ووصفها للموضوع الصرفي المتمركز في البنية والصّيغة الصّرفية في تحوّلاتها وتغيراتها البنوية المختلفة، و"الوصف المقترح إذا كان موافِقا لتوقّعات الآلة الواصفة ومخالفا لواقع الموضوعات الموصوفة، عُلم أنّ خللا في الآلة يستلزم إعادة بنائها."[1]

واللّور الذي يجب على الوصفيين إخضاع النّموذج الصّرفي للتجريب والّلوز، غير أنّه "لا يمكن أن يُعدّ النموذج الذي لم يتم تجاوزه بعد صائبا بشكل كلّي، كما أنّ النماذج التي تعجز عن تفسير بعض المعطيات ليست خاطئة كلّيّا، فقد يحتاج النموذج إلى إعادة صياغة وصورنة وإلى إدخال بعض العلاقات على مفاهيمه وقواعده لاحتواء تلك المعطيات."[2]

لقد بُني الميزان الصّرفي لتمثيل بنية الكلمة العربية لمعرفة ما يطرأ عليها من أصالة وزيادة وصحّة وإعلال، وغير ذلك. والكلمة العربية اسم وفعل وحرف، إلا أن الصرف العربي اختصّ بدراسة الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصّرفة دون غيرها. والعلّة في ذلك أن ما عدا ذلك قوالب ثابتة لا يعتريها تغيير لا تبديل، ذلك أن الصرف أو التصريف يبحث في التغييرات العارضة للكلمة. كما أن الحروف مجهولة الأصل ولا يعرف لها اشتقاق؛ لأن الميزان الصرفي أساسه البنية الأصل التي تمكننا من معرفة الأصلي من الزائد.

وفي سبيل تجاوز النموذج الصرفي وتعديله، فقد رأى اللسانيون المحدثون أنّ "ممّا يؤخذ على النظرية الصرفية العربية أنها اهتّمت بجزء من اللغة وغضّت الطّرف عن جزء كبير مثل الحروف والأسماء المبنية

[1] محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية ودواعي النشأة، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م، ص230.

[2] حافظ إسماعيلي علوي و أمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009م، ص81.

والأفعال الجامدة، وكذلك اعتمدت على نظرية الأصل بمعنى أنها اهتمت بالبنية العميقة للكلمة دون النظر إلى ما يطفو على السطح من الاستعمال الحقيقي، واعتمدت على أصل مفترض بعيد عن الأصل اللغوي."[1]وهذا ما يتطلّب اعتماد المنهج الوصفي دون الإخلال بالمنهج التاريخي، كما بيّنا سالفا، وكما دعا إلى ذلك كمال بشر لأن الأصل التاريخي يتطلب وصفا لمراحل زمنية متعاقبة ثم المقارنة بينها تاريخيا بدل الأصل الافتراضي.

ما حدا باللسانيين إلى اقتراح نموذج أو ميزان آخر يمثل جميع الكلمات العربية، فيدخل بذلك الحروف والأسماء المبنية والأفعال الجامدة، على أن يكون هذا التمثيل متوافقا والوقائع اللغوية بدل أن ينظر في الأصول الافتراضية، ويجيبنا أحمد حمّو عن سبب هذه الافتراضات والتعليلات التي أرهقت كتب الصرفيين المتقدمين قائلا:" من أين جاء الصرفيون بهذا الأصل المزعوم، ولماذا افترضوه دون سواه؟ الجواب يكمن فيما يسّمى عندهم ((الميزان الصرفي))...، وواضح أنهم أولوا اهتمامهم للصوامت دون المصوتات التي اعتبروها معتلة لا تثبت على حال ولا يصحّ الرّكون إليها...، ولكن عندما وصلوا إلى ما يسّمى بالفعل المعتّل، أي ما كان فيه حرف علّة، لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة، إذ إنّ وزن (قال) لا يمكن أن يكون (فَعل)، لذا لابدّ من الزّعم والافتراض."[2]

ذلك أن الصرفيين يتعاملون مع الأفعال المعتلّة وما يشبهها تعاملهم مع الأفعال الصحيحة السالمة، "وهم يفترضون في ذلك أن تكون لهذه الأفعال بنيتان: بنية منجزة وبنية افتراضية، ولذلك فإن أمثلة من نحو:((قال))، و((رمى))، و((غزا)) على هيئة ((فعل))، وأن أمثلة من نحو((خاف)) و((كاد))، و((مسّ)) على هيئة((فعِل))، وأن أمثلة من نحو: ((طال))، و((سُوَ)) هي على هيئة ((فعُل))، وقس على ذلك."[3]

وإن كان هذا الأصل صائبا فالأولى أن يمثّل الميزان الصرفي حقيقة هذا التّغيير الذي اعترى الفعل المعتّل، "فحين قابل الميزان الصرفي كلمة ((نام)) بزنة ((فعل)) سّوى بين الألف الموجودة في ((نام)) والواو الموجودة في ((نَوم))، وهي الأصل المفترض، وكان معنى ذلك أن الواو هي الأساس. ومادامت عنصرا أساسيا في جذر الكلمة فإن تطورها وصيرورتها إلى حرف الألف لا ينفي أصالتها عند

[1] سعيد شواهنة، الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، مجلة مجمع القاسمي، ع07، 2013م، ص (124،125).
[2] أحمد حمّو، محاولة ألسنية في الإعلال، عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، ع3، ديسمبر1989م، ص170.
[3] عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني العربي، ص203.

الصرفيين، وهنا تأتي الخطأة فليست الواو في ((نَوم)) وهي حرف صحيح بمساوية الألف في ((نام)) وهي حرف مدّ."[1] فالواو في ((نَوم)) "نصف حركة تختلف عن الحركة في الطبقة الإنتاجية، وكذلك في الوظيفة فهي من ناحية الوظيفة تقوم بدور الصامت مع أنه ينقصها بعض الخصائص الفوناتيكية حيث تنتج عن طريق التضييق الذي لا يصل إلى الاحتكاك الذي يقربها من الصوامت، فقد ساوى الميزان الصرفي بين الواو اللينة التي تعتبر حرفا صحيحا وبين الألف التي هي حرف مدّ(أي حركة طويلة)."[2]

وهذا التفسير الصّوتي ليس بجديد في الساحة التراثية، فقد جاء في شرح الشافية لابن الحاجب أن عبد القاهر الجرجاني رأى في المبدل عن الحرف الأصل أنه يجوز أن يعبّر عنه بالبدل، فيقال في قال إنه على وزن فال، ويحمل على هذا أيضا ما كان مبدلا من تاء الافتعال من نحو: اضطرب فنقول وزنها افْطَعل لا افتعل على المشهور من أقول الصرفيين.[3]

ويرى ريمون طحّان أن عملية التقعيد التي قام بها الصرفيون أّدت إلى حصول بعض الخلل في الأوزان العربيّة، فهناك ثنائيات عوملت بوزن (فَعل) وجعلت ثلاثية في لفظها، كما هو الحال في(مدّ) بواسطة التضعيف، أو تكرار ثنائيين، مثل: (زلزل) بوزن فعلل. والأُولى أن توزن مدّ على فّع، وزلزل على فَعْفَع بدل التماس تعليلات مرهقة قد وردت في بابي الإعلال والإدغام."[4]

ويرى فوزي الشايب أن " وزن المعّل مثل ((قال)) على ((فعل)) فيه مخالفة ظاهرة للموزون، من حيث عدد الأصوات، ومن حيث عدد المقاطع ونوعها، وهو في الحقيقة وزن للأصل التاريخي أي البنية العميقة الغابرة لا البنية السطحية الحاضرة. ثم إن الوزن على هذا النحو يوهم أن الفعل المعّل تاّم، وأنه لم يجر على بنيته أي تغيير...، وطريقة القدماء في التعامل مع المعتلات مبنية على أساس معاملة المعتل معاملة الصحيح تمسكا بمبدإ توحد الأنظمة كما قدمنا. هذا علاوة على أن التعامل مع الأصل التاريخي للمعتلات يفقد الوزن قيمته وفائدته الحقيقية، وهي التمييز بين الأصول والزوائد على

[1] أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي(محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي)، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م، ص27.

[2] ينظر:سعيد شواهنة، الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، ص130.

[3] ينظر: الاستراباذي، المرجع السابق، ج1، ص18.

[4] ريمون طحان، المرجع السابق، ج1، ص125.

وجه الاختصار."[1] والواضح أن فوزي الشايب يرى أن الأصل الذي بنوا عليه الميزان الصرفي تاريخي لا افتراضي، وهذا على خلاف ما رآه كثير من المحدثين، غير أن علماء العربية لم يدرسوا اللغة العربية تاريخيا، وإنما افترضوا ذلك لوجود الأصل في تصاريف الكلمة أو في بعض اللغات العربية.

والتفسير في الفرق بين طبيعة الواو في البنية العميقة والألف في الصيغة السطحية يعتمد على معطيات علم الأصوات الحديث، وهذا ما ذكره عبد الصبور شاهين حين بيّن أنّ الواو والياء أو حرفي العلة بلغة المتقدمين "هما من الناحية الصوتية نتيجة تتابع الحركات المختلفة، طويلة أو قصيرة. فإذا تتابعت حركتا الفتحة والكسرة هكذا:

a+i نتج صوت الياء. وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة هكذا: a+u نتج صوت الواو. أي أن الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسّمى بالياء والواو."[2] فالواو والياء حرفا علة، أما "الألف إذا لم تكن عماد الهمزة لا تقوم بدور الحرف أبدا، وإنما تكون علامة طول الفتحة. أما الواو والياء فتقومان فعْلا بدور الحرف حينا فتتحركان، وبدور الحركة حينا آخر فتكونان مدّا."[3] وحتى يتجاوز اللسانيون المحدثون هذا النموذج كان لزاما عليهم أن يستندوا إلى ما قدمته الدراسات الصوتية ليكون الميزان الصوتي ممثلا للوقائع اللغوية لا متفلسفا فيها باعتماده على أصول افتراضية قد تصح وقد لا تصّح.

وهذا ما بيّنه كمال بشر من أن تجاوز الأصل الافتراضي يوجب علينا الاستناد"إلى معونة الدراسات الصوتية، وعن طريق هذه الدراسات سوف نعلم أن (قال) في تركيبها الصوتي تختلف عن (نصر) مثلا. فكل منهما له تركيب مقطعي يختلف عن تركيب الآخر. (فقال) تركيبها الصوتي هو: ص ح ح/ ص ح، أما (نصر) فمقاطعها هي: ص ح/ ص ح/ ص ح. فالأولى مكونة من مقطعين اثنين والثانية مؤلفة من ثلاثة مقاطع، هذا بالإضافة إلى أنَّ هناك فرقا في كمية بعض المقاطع (ص ح ح X ص ح)...، فلو اتبعنا هذا الدليل الصوتي وسرنا على منهج الأوزان، ولكن بالطريق الوصفي وجب أن نقول: إن (قال) وزنها(فال)، و (غزا) وزنها (فعا)، أما (نصر) فوزنها (فعل) ...، فهنا قد اتبعنا

[1] فوزي الشايب، الصرف العربي..ثغرات ونظرات، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ع6، ص(91،92).

[2] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية(رؤية جديدة في الصرف العربي)، ص30.

[3] الطيب البكوش، المرجع السابق، ص21.

مبدأ تعدد الأنظمة في إطار المنهج الوصفي، وهذا شيء تعرضه الحقائق الناطقة."[1] وبهذا تعامل الصيغ حسب طبيعتها الصوتية، ولكل منها ميزان منفرد توصف به دون تأويل ولا افتراض.

فاقترحوا الميزان الصوتي المقطعي بدل الميزان الصّرفي، ولعل في عدم تسميتهم له بالصرفي هو أن كلمة الصرف تدل على التغيير والتحويل لذا أخرج الصرفيون ما لا يتغير ولا يتصرف، أمّا الميزان الصوتي فهو ينطلق من وصف الأصوات كلها كما هي دونما افتراض، فيقابل "بين أصوات الموزون وأصوات الميزان، فأول الكلمة يقابل بالفاء، وثانيها يقابل بالعين، وثالثها يقابل باللام، كما أنه يقابل الحركة بحركة مثلها دون أدنى مخالفة."[2]

وأما المقصود بالمقطعي فهو الذي يأخذ في الحسبان الاعتبار الإيقاعي، فينظر" إلى محاذاة أخرى هي مقابلة المقطع القصير بقصير مثله، والطويل المقفل بمثيله، والمفتوح بنظيره في الميزان دون نظر إلى عناصر المقطع الواحد من الأصول أو الزوائد،...، ومن الأمثلة على ذلك صيغ التصغير فهي للثلاثي المزيد بحرف أو للرباعي على وزن (فعيعل)، فإذا أردنا وزن المصغر من كلمة (أحمد): أفعل – قلنا: أُحْيمد على وزن فعيعل، وهو وزن إيقاعي لا ينظر إلى نسق الأصوات بل إلى نظام المقاطع...، هذا الوزن الإيقاعي هو الذي يشير إليه الصرفيون أحيانا بعبارة مثل: (الجمع على مثال مفاعل)، وينضوي تحت إيقاع مثال(مفاعل) أوزان صوتية عديدة، مثل: فعالل، وفواعل، وفعاول، وفياعل، وفعالى، وفعائل، وأفاعل."[3] وهذا يدل على أن المتقدمين قد تنبهوا إليه، وإن لم يوظفوه في غير الوزن التصغيري، والغاية من ذلك كما يروى الاستراباذي أنهم "قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها، فإن دُرَيْهِما مثلا وأحيمر وجديولا ومطيلقا تشترك في ضم أول الحروف وفتح ثانيها ومجيء ياء ثالثة وكسر ما بعدها، وإن كانت أوزانها في الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها."[4] وليس الحصر والاختصار هو السبب الوحيد بل إنهم اختاروا تكرار أحد الأصول، وهو العين دون الفاء واللام في الوزن التصغيري من قبيل فعيعل وفعيعيل بدل فعيلل مثلا، وإلا "التبس بوزن جعيفر أعني وزن الرباعي

[1] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 244.

[2] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص49.

[3] عبد الصبور شاهين، المرجع نفسه، ص(49،50).

[4] الاستراباذي، المصدر السابق، ج1،ص 15.

المجرد عن الزيادة، وهم قصدوا وزن الثلاثي كما ذكرنا فكرروا العين ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثي خاصة."[1]

ويعتمد الميزان الصوتي المقطعي على تقسيم الكلمة " إلى مقاطع، مسجلين أصوات هذه المقاطع صامتة أو صائتة، ومستخدمين رمز الكتابة الصوتية الدولية أساسا لهذا العرض...، وسنجعل صيغتنا الصّرفية، وهي((فعل)) أساس الموضوع على أن تحّول في المقابل إلى رمز صوتي."[2] وسنمثّل لذلك بالجدول التالي:

الكلمة	الميزان الصرفي	المقطع الصوتي	الميزان الصوتي	الميزان الصوتي المقطعي
نزل	فعل	Na-za-la	فعل	Fa-a-la
قال	فعل	qaa-la	فال	Faa-la
باع	فعل	Baa	فال	Faa-la

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أنّ أهّم الفروق بين الميزان الصرفي وبين الميزان الصوتي الإيقاعي تتمثل في:

أ. الوزن الصرفي يعتمد على فكرة الأصل المفترض، والذي يعدّ الفصل في وزن الصيغة المستعملة الآنية بميزان ما يجب أن يكون، في حين نجد أن الميزان المقطعي الصوتي يصف البنية كما هي في الواقع اللغوي.

ب. الوزن الصوتي أسهل لتعليم الناشئة من الميزان الصرفي.

ت. الميزان المقطعي تقع تحته أوزان صوتية مختلفة.

ث. الميزان الصوتي المقطعي يستعمل الميزان الصرفي التراثي.

ولكن ما يلفت النّظر أن الميزان الصوتي ينطلق من الأصل الافتراضي وإن كان لا يمثله، ذلك أن وزن الفعل الأجوف (قال-باع) على (فال) دون تمثل العين، والتي أصلها (واو) حسب المتقدمين، هذا يوحي بأن المحدثين يؤمنون بأن هناك أصلا افتراضيا كالمتقدمين، والفارق أن المحدثين لم يزنوه في

[1] الاستراباذي، المصدر نفسه، الجزء نفسه،ص 16.

[2] أحمد كشك، المرجع السابق ص29.

حين أن الصرفيين بنوا ميزانهم الصرفي على هذا الأصل، فهم نفوا وجود هذا الأصل الافتراضي فلم يتمثلوه في الميزان إلا أنهم انطلقوا منه.

وقد تنبّه إلى ذلك أحمد حمّو حينما تكلم عن التفسير الصوتي الذي قدمه عبد الصبور شاهين، حيث قال:"إلاّ أنّه وقع مع ذلك في الخطر نفسه الذي وقع فيه الصرفيون القدامى عندما انطلق من أصل مفترض غير موجود، هو(قَول)."[1] وفي سبيل تجاوز هذا الخطإ الذي وقع فيه اللسانيون المحدثون قدّم أحمد حمو محاولة لتفسير ظاهرة الإعلال في الصرف العربي دونما اعتماد على الأصل المفترض.

حيث قام الباحث بتصريف الفعل الأجوف مع ضمائر الرفع في الماضي والمضارع، ثم لاحظ أنّ صيغ الماضي تشترك في الغالب بجذر واحد هو(قُل-qul)، ويشذّ عن هذه القاعدة صيغ الماضي عند إسنادها إلى ضمائر الغياب، فاستنتج أنّ حرف المدّ في جذر المضارع قد نشأ عن إطالة المصّوت الدّاخلي القصير في جذر الماضي على النحو الآتي: قُل- qul يقول. فالواو والياء ليستا أصليتين في الكلمة كما في قواعد الإعلال عند الصرفيين، ثمّ فسّر الألف في (قال-باع) مع ضمائر الغياب أنها دخيلة على جذر الفعل، ولها وظيفة الدلالة على الشخص الغائب لخلّو اللواحق من هذا المدلول على خلاف ضمائر المتكلم والمخاطب حيث تظهر اللواحق الدّالّة على الشّخص، مثل: النون في قلنا، والمختصرة من الضمير (نحن)، والتاء في قلتَ المختصرة من الضمير (أنتَ).[2] فهو يفترض أن النون مختصرة من نحن، والتاء مختصرة من أنت للدلالة على علامة الشخص الغائب، غير أن هناك علامة عدمية تفسر غياب العلامة، فخلو المفرد من علامة تميزه عن المثنى والجمع هو في ذاته علامة، إلا أنه ذهب إلى هذا التفسير الافتراضي الذي لا يستند إلى أي دليل واقعي.

وهذا التفسير الصّوتى ينأى عن عدّ الأصل الصّرفي للكلمة أصلا افتراضيا، بل ينظر في وقائع تصريف الكلمة لينظر في الجذر المتكّرر الذي عدّه أحمد حمّو جذرا أصليا في الكلمة، وهو القاف واللام. ولعّل في هذا الرأي إيمانا من الباحث أن أصل الفعل ثنائي وليس ثلاثيا ممّا يشعرنا بدعوة، وإن لم يصّرح بذلك، إلحاق الكلمات الثنائية وغيرها إلى مجال علم الصرف على عكس علم الصرف التّراثي الذي اشترط ثلاثية الكلمات المنوط بعلم الصرف دراسة تغييرات أبنيتها.

[1] أحمد حمّو، المرجع السابق، ص171.

[2] ينظر:أحمد حمّو، المرجع السابق، ص (172، 173،174).

والناظر في البحث الذي قدمه أحمد حمّو يلاحظ أنه لم يذكر الميزان الصوتي الذي اقترحه لكل من المثالين اللذين ناقشهما (قال، وباع)، ولكن بعد قراءة تفسيره الصّوتي نجد أن أصل الفعلين ثنائيان، وأن الفعل(باع وقال) من مزيدات الثنائي، وإذا كان اللسانيون المحدثون يرون أن كل الكلمات تدخل في علم الصّرف، فإن السؤال الذي يلفت انتباهنا هو: ما ميزان حرف الاستفهام (أ) مثلا؟ وما هو الأصل التجريدي الذي اعتمدوه؟

غير أنه يوجد من اللسانيين المحدثين من يعترض على الميزان الصوتي فهو في نظره مجرد محاكاة آلية للمنطوق لا يمتاز به أصل من أصل، والميزان الصرفي التراثي الذي يعتمد على المكتوب هو الذي يعرف به الأصل والزائد والمحذوف.[1]

وفيما يظهر أن الخلاف بين المحدثين والمتقدمين ينحصر في مسألة الإعلال خاصّة، وهذا ما يؤكّده أحد الباحثين من أنّ " الميزان لا فائدة منه في غير الكلمات التي حصل فيها إعلال وإبدال، فتغيّرت صورتها صوتيا عن مثيلها من الصحيح، وأنّه بالميزان يُعرف ما كانت عليه من قبل وما آلت إليه الآن، فيعرف ما حصل فيها تغيير، فهو إذن آلة الضبط في المعتّل لا غير."[2] وكأنّ علم الصّرف لم يكن إلا علما للإعلال، وهذا الباب أبرز ما انتقد فيه المحدثون الصرفيين.

وهذا ما ذكره صبري متولّي من أنّ الخلاف بين المحدثين والمتقدمين في قوانين التحليل وليس في أصول البناء، والمراد بهذه الأخيرة " الأنواع الاشتقاقية الخاضعة للقاعدة الصرفية في الصياغة والمحتفظة بالميزان الصرفي والميزان الصوتي الإيقاعي، ولم يدخل عليها أيّ تعديل والسر،...، أنها مأخوذة من أفعال صحيحة سالمة."[3] ومثال ذلك الفعل (ضرب)، فعند تطبيق أصول البناء الصيغية حين الاشتقاق لا يحدث تغير، نحو: اسم الفاعل صيغته فاعل، وهنا ضارب. وصيغة اسم المفعول مفعول، وهنا مضروب مما يعني أن هذا النوع من الأفعال لا يحتاج إلى قوانين تحليل، والتي نحتاج إليها عندما "تحدث مشكلة أو عقبة صرفية عند إرادة بنائها وإخضاعها للقاعدة الصرفية وتطويعها للميزان الصرفي والميزان الصوتي الإيقاعي...، والسر لهذا النوع من الأفعال أنها مأخوذة من أفعال مضعفة أو مهموزة،

[1] ينظر: عبد الرحمن حسن عارف، المرجع السابق، ص196.

[2] محمد سعيد ربيع الغامدي، النموذج الصرفي التراثي..هل فهمه الدارسون؟، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية:
http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=11005

[3] متولي صبري، المرجع السابق، ص29.

أو أنها راغبة في التكيف الصوتي عن طريق الإبدال والإعلال."[1] الأمر الذي فرض علينا إيجاد قانون لتحليل مثل هذه الظواهر الصرفية، نحو: بناء اسم الفاعل من الجذر (مَدَ) فهو عند الصرفيين مادٌّ، وعند المحدثين من اللسانيين العرب فالٌ.

والوارد عنديأن نُبقي الميزان الصرفي التراثي على حاله، فلا نزن إلا ما كان متغيرا متصرفا، إذ ما فائدة أن نزن ما كان جامدا؟ أوليس معنى التصريف التبديل والتغيير؟ ونبني على الميزان الثلاثي (فعل) أصلا تجريديا، وأما ما تعلّق بالإعلال وغيره من التغيرات الصوتية، فنتخلى عن وزن الحرف المعّل المتغير بمقابلته بأحد الحروف الأصول كما فعل المتقدمون، ونقابله بالحرف المعّل كما هو مثل: قول فعل، وقال فال.

ويرى محمد أمنزوي الجمع بين الميزانين الصرفي والصوتي، حيث يقول:" أما نحن فقد رأينا أن نحتفظ بالميزان الصرفي للصيغ مع ذكر الميزان الصوتي لكل صيغة وقع فيها تعديل صوتي يستحق إبرازه بواسطة الميزان الصوتي، والفرق بين الميزانيين عندنا هو أن الأول (الصرفي) يمثل الصيغة المقتبسة في الأصل قبل التعديل، أما الثاني (الصوتي) فيمثلها بعد التعديل. فصيغة ((مستقيم)) عندنا لها ميزانان: أحدهما صرفي هو ((مسفتعِ ل))، والثاني صوتي هو ((مستفيل))، وبهذه الطريقة سنتعامل مع الصيغ المعدلة."[2]

[1] متولي صبري، المرجع نفسه، ص30 .

[2] محمد أمنزوي، التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة(محاولة جديدة في التقعيد)، مراكش، د ط، 2012م، ص52.

خـاتمــة

لقد حاولت في هذا البحث أن أجمل الحديث عن واقع الدرس الصرفي العربي الحديث في ضوء ما قدم من لدن الدارسين الوصفيين المحدثين، ما أمكنني إلى ذلك سبيلا، وذلك بالوقوف على أبرز النقاط التي رأى اللسانيون العرب المحدثون ضرورة تمحصيها وبنائها وفق مقتضيات لسانية حديثة، من أجل البحث عن إجابة للإشكالية والأسئلة التي طرحت في مقدمة البحث، وتحقيقا لذلك أورد مجموعة من النتائج المستخلصة من هذه الفصول، وذلك على النحو الآتي:

1. ترتكز القراءة النقدية اللسانية الحديثة للصرف العربي فيما يلي:

– تحديد مجال الدراسة الصرفية، وذلك بتوسيع البحث في كل صيغة لغوية تخدم التركيب أو الجملة، حتى الحروف والأسماء غير المتمكنة والأفعال غير المتصرفة.

– السعي نحو إعادة تقنين أبواب الصرف العربي من خلال الفصل بين ما يدخل في الصرف وما يختص به كل من النحو والصوت والمعجم، من ذلك حذف بعض أبواب الصرف وإلحاقها بعضها بالصوتيات(بعض الصيغ الصرفية كتاء الافتعال) وأخرى بالنحو(ماله علاقة بقواعد المطابقة والعدد والجنس وغيرها) وإلحاق قضايا صرفية أخرى بالمعجم والثروة اللغوية(الاشتقاق، جموع التكسير، أوزان الفعل الثلاثي،...).

– إيجاد وحدة تحليل صرفية عوضا عن الكلمة، بحيث تكون قادرة على تحليل أصغر وحدة صرفية دالة.

– الفصل بين المصطلحات التراثية المترادفة، من قبيل: الصرف والتصريف والصيغة والوزن والبنية.

– إلغاء فكرة الأصل الافتراضي، إذ الوصف يقتضي أن لا تكون صيغة ما أصلا لصيغة أخرى، فكل صيغة هي أصل بذاتها، وإبدالها بالأصل التاريخي الذي يتطلب وصفا لمرحلتين متعاقبتين ثم النظر في التطور التاريخي للصيغ الصرفية عوضا عن افتراضات يمجها المنطق العلمي، وبالتالي الاعتماد على مبدإ تعدد الأنظمة بدل مبدإ توّحد الأنظمة اللغوية.

– تفسير التغييرات الصرفية بمعونة الدراسات الصوتية للوصول إلى وصف صيغي يتماشى والواقع اللغوي ومتطلبات النظام اللغوي، من ذلك حصر حروف العلة في حرفي الواو والياء.

– إعادة تصنيف أجزاء الكلام العربي؛ لأن التقسيم الثلاثي متأثر بالمنطق اليوناني، والتصنيف يجب أن ينطلق من استقراء شامل للغة بتوظيف معايير تعتمد على المتغير والثابت في تلك اللغة،

لاختلاف اللغات فيما بينها في ذلك، بدل اعتماد المنطق أو إسقاط تصنيف لا يتلاءم مع اللغة المعنية.

2. إن الانتقادات التي وجهها اللسانيون المحدثون للصرف العربي يمكن أن تقيم عموما بأنها إما جمع لتصورات وأقوال متناثرة لبعض اللغويين المتقدمين ومحاولة تقديمها في قوالب وقوانين لسانية حديثة، وإما إسقاطات جاهزة لنظريات لسانية غربية دونما غربلة وتمحيص.

3. لا يمكن التسليم بالانتقادات التي وجهها اللسانيون المحدثون للصرف العربي، فمنها ما لا يتوافق والحقائق اللغوية، نحو: إحلال المورفيم/الوحدة الصرفية بدل الكلمة، القول بأن الحروف المفردة هي مادة الاشتقاق، رد أصول الأفعال الرباعية المجردة إلى أفعال ثلاثية، ومنها ما يزال بحاجة إلى إعادة النظر فيها، نحو: الواو والياء حرفا العلة أصلهما انزلاق حركتين، همزة الوصل تنتمي إلى نظام الحركات،...إلخ.

4. اعتمد اللسانيون المحدثون في قراءتهم التجديدية للصرف العربي على جملة من المقولات اللسانية الغربية، نحو: المحور الاستبدالي، وثنائية اللغة والكلام، وثنائية اللفظ والمكتوب، والمقابلة القائمة بين المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، مفهوم النظام والمستوى اللساني.

5. إن الأوصاف والانتقادات التى طرحها الدارسون المحدثون ليس لها القدرة التفسيرية الكافية لوصف وتفسير قضايا الصرف العربي، إذ كثيرا ما يقعون في تعارضات مع ما انتقدوا به الدرس الصرفي، من ذلك – مثلا - إلغاؤهم للأصول الافتراضية في الميزان الصرفي ثم انطلاقهم من هذا الأصل الافتراضي عندما قالوا بأن وزن قال هو فال، وفي هذا إثبات للعين التي حذفت في الميزان الصوتي واعتقاد بأصليتها رغم عدم تمثيلها كما فعل المتقدمون، والتعليلات التي قدمها تمام حسان في تفسير همزة الوصل، ....وغيرها.

6. يخصص مصطلح (الصرف) للنواحي التأصيلية والقواعدية للعلم، أما(التصريف) فيرتبط بما يعرف بمسائل التمرين أو العمليات التمرينية والتدريبية من خلال بناء أوزان على مثال ما لم يسمعه من العرب قياسا على ما سمعه. في حين نجد أن الدارسين المحدثين يختلفون في الفصل بين هذين المصطلحين، فمنهم من يجعلهما مترادفين، ومنهم من يجعل الصرف لدرس الصيغ منعزلة عن التركيب، والتصريف هو البحث في الصيغ الصرفية بما هي مدخل للتركيب، ...إلخ.

7. يعد التمايز بين مصطلحي التصريف والاشتقاق غير واضح نسبيا، ذلك أنهما عمليتان صرفيتان متداخلتان، غير أن التصريف أوسع من الاشتقاق؛ لأن التصريف يتجاوز الاشتقاق إذ يتعامل مع التغييرات الصيغية سواء تغير المعنى أم لم يتغير، أما الاشتقاق فلا بد من وجود علاقات معنوية

للتغيرات الصيغية. أما في الدرس اللساني الحديث فلا يتعلق الاشتقاق إلا بانتقال الكلمة من جنس كلمي إلى آخر، كانتقاله من الأسماء إلى الأفعال، لكن الاشتقاق في الصرف العربي القديم يكون بين الجنس الواحد كالمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين.

8. يفترض اللسانيون المحدثون (المورفيم) وحدة تحليل صرفي عوضا عن (الكلمة)، غير أن هذه الفرضية تصطدم بكثير من الإشكالات الإجرائية (فهي ذات تطبيق جزئي لذا لا يمكن تعميمها)، نحو: طبيعة النظام الاشتقاقي للغة العربية، اللغة العربية لغة صيغية إذ ترتبط مداليلها بالمنوال الصيغي وبالزوائد الصرفية في بعض الأحيان، ...إلخ

9. يرد مصطلح (الصيغة) في الصرف العربي مترادفا مع اصطلاحات أخرى من قبيل: الوزن، الزنة، البناء، الهيئة، غير أن الدرس اللسانيالحديث ميّز بينها، فبعض الدارسين رأى أن الوزن هو القالب التجريدي الذي لا يتغير بتغير الصيغة الصوتية، والصيغة هي القالب الصوتي الذي يصف اللغة كما هي، ورأى آخرون عكس ذلك،...إلخ. والملاحظ أنها تمييزات فردانية تتعلق بآراء واجتهادات بعض اللسانيين؛ لأنهم لم يبينوا الأسس التي انبنى عليها هذا التفريق الاصطلاحي.

10. عمل بعض اللسانين المحدثين على إعادة توصيف للنظام الصرفي، غير أنها محاولات تتسم بأنها:

- أعمال تيسيرية أكثر منها تنظيرية.
- إعادة تصنيف للمادة الصرفية التراثية في قوالب جديدة وعلى نحو مغاير.
- إسقاطات لنماذج صرفية غربية بصورة حرفية.

11. الدرس الصرفي الحديث بقي خاضعا في مجمله للنظرية الصرفية العربية، إلا ماكان من مراجعة لبعض المصطلحات والمفاهيم أو تفسير بعض التعليلات الصرفية بطرق مغايرة وفقا لمقتضيات لسانية حديثة، أي أنه لم يؤسس لدرس صرفي عربي حديث فهم القديم ونظر على أنقاضه درسا قائما بذاته.

12. لا يمكن قبول دعوى أن أصل الاشتقاق المادة المعجمية المفردة؛ للأسباب الآتية:

- القول بأصلية صيغة لأخرى يتجاوز العمل الوصفي أساسا.
- العلاقة بين الأحرف المفردة والكلمة التامة التشكيل علاقة اعتباطية، إذ لا تربطهما علاقة مبررة، فالأحرف المفردة لا تحمل دلالة فكيف تكون أصلا اشتقاق مفردة تحمل معنى.
- يتناقض هذا القول بانتقادهم للمتقدمين أنهم لم يزواجوا بين الحركة والحرف في تحليلاتهم الصرفية، وهذه الحروف الأصلية لا تحمل أية حركة.

13. رأى اللسانيون المحدثون ضرورة إعادة تصنيف أقسام الكلام العربي لأنه متأثر بالمنطق اليوناني ولا يستند إلى وصف واستقراء شامل للغة العربية، كما أن حدود أجناس الكلام العربي ليست تامة ولا مانعة. غير أنهم لم يقدموا بديلا يمكن الاستئناس به، إذ إنهم يختلفون في تصنيفاتهم كثيرا، أضف إلى ذلك أنهم لم يستطيعوا تطبيق الأسس التي انطلقوا منها على كامل أجزاء الكلام.

14. يسعى الوصف اللساني الوصفي إلى تصنيف ووصف يتسم بالاقتصاد والشمولية، وهذا ما يتوافر في التقسيم الثلاثي القديم.

15. إرجاع الأصول الرباعية إلى أصول ثلاثية بدعوى الأصل التاريخي عوض الأصل الافتراضي، لا يمكن قبوله لأنه ليس وصفا لمرحلتين متعاقبتين، بل هو مجرد افتراضات مبدؤها التشابه الدلالي، وهذا دليل غير كاف لكون بعض هذه الأصول لا تتوافق ومبدأ المقاربة الصوتية، وربما يكون هذا التشابه الدلالي نتيجة تحريف أو يكون على سبيل الاشتراك في الدلالة.

16. اللغويون العرب وإن مزجوا بين بعض المصطلحات أحيانا إلا أنهم ذكروا في مواضع كثير الفروقات بينها، نحو: الصوت والحرف، الألف حرف وحركة،...إلخ.

17. القول بأن الصرفيين وقعوا في تحليلات صرفية لاعتمادهم على الخط دون اللفظ، تصور لا يقبله المنطق السليم، فالكتابة وصفت اللغة بحسب اعتقاد علماء العربية، وليست التطورات الخطية هي التي أوهمت اللغويين بتفسيراتهم الصرفية.

18. تدل كثير من النصوص اللغوية أن المتقدمين لم يهملوا الحركات في دراساتهم الصرفية وإن ذكروا أحيانا أنها فرع والحرف أصل.

19. ينبني تصور الإعلال على المقاربة الصوتية بين الحروف الأربعة التي يحدث بينها إبدال، ما جعلهم يخرجون الهمزة والألف، فالواو والياء حرفا علة دون غيرهما.

20. السكون ليس حركة ولاصامتا، وإنما هو رمز كتابي جيء به للتمييز بين الصامت المحرك والصامت غير المحرك لا غير.

21. المقاطع التي من نوع (ص ح ص ص) هي التي يصلح فيها التقاء الساكنيين المرفوض في اللغة العربية، إلا أن ظاهرة التقاء الساكنين لا زالت بحاجة إلى مزيد من التعمق والتحري مثلها في ذلك ظاهرة الوصل والتضعيف.

22. جل المفاهيم الصوتية التي انتقد في ضوئها اللسانيون المحدثون الصرف العربي موجودة في التراث اللغوي العربي، وما كان عملهم إلا جمعا لملاحظات متناثرة عند المتقدمين في قوالب وقوانين صوتية يقتضيها البحث اللساني الحديث.

23. إن التفسيرات الصوتية للتغيرات الصرفية اعتمدت كمنهج عام في الدرس اللساني العربي الحديث، على خلاف المتقدمين الذين وإن فسروا بعض التغييرات الصرفية صوتيا إلا أنهم لم يعتمدوها منهجا عاما في الدرس الصرفي.

24. يتميز التنظير الصرفي العربي بالرتابة في معظم تصوراته، أما الوصف اللساني الصرفي الحديث فيتسم بالتغيرات واختلاف الآراء في كثير من جزئياته.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم، رواية حفص، دار علوم القرآن، سوريا، ط1، 1405هـ.

أولا: الكتب:

1. إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط3، 1983م.
2. إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت(لبنان)، ط3، 1983م.
3. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، د ط، 1984م.
4. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م.
5. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، مصر، د ط، د س ن.
6. إبراهيم بن ناصف اليازجي، كتاب مطالع السعد لمطالع الجوهر انفرد في أصول الصرف والنحو، مطبعة المرسلين اليسوعيين، بيروت، ط2، 1881م.
7. أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تع: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت(لبنان)، ط1، 1997م.
8. أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: شهاب الدين أبو عمر، دار الفكر، بيروت(لبنان)، ط1، 2011م.
9. أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تع: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، د ط، د س ن.
10. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء(المغرب)، ط1، 1985م.
11. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبي)،دار الأمان، الرباط، د ط، د س ن.
12. أحمد المتوكل، قضايا معجمية (المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية)، منشورات ضفاف، بيروت (لبنان)، ط1، 2016م.
13. أحمد دراج، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2009م.
14. أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي(محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي)،دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م.

15. أحمد محمد عبد الراضي، استعمال الصيغة العربية بين الوضع والنقل، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2007م.
16. أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008م.
17. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة(مصر)، ط6، 1988م.
18. أحمد مختار عمر، اللغة واللون، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1997م.
19. أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2006م.
20. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1997م.
21. أحمد مومن، اللسانيات(النشأة والتطور)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، ط2، 2005م.
22. إسماعيل ابن كثير، تفسير القرءان العظيم، تح: مامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض(السعودية)، ط2، د س ن.
23. إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، دار حنين، عمان(الأردن)، ط2، 1996م.
24. آمال الصيد أبو عجيلة محمد، التقاء الساكنين في اللغة العربية (دراسة صوتية)، مجلس الثقافة العام، سرت(ليبيا)، د ط، 2008م.
25. أوزوالد ديكرو، و جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء(المغرب)، ط2، 2007م.
26. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994.
27. تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م.
28. تمام حسّان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو-فقه اللغة – البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 2000م،.
29. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، د ط، 1994م.
30. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة(مصر)،ط4، 2000م.

31. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ط، د س ن.
32. جان كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح قرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية(الجامعة التونسية، د ط، 1966م.
33. جرهارد هلبش، تاريخ علم اللغة الحديث، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2003م.
34. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ج1، 1985م.
35. جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 2010م.
36. جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية لكلام العرب نظريا وتطبيقيا(دراسة بنيوية)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1995م.
37. جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د س ن.
38. جمال الدين ابن هشام، شرح شذور الذهب، دار الفكر، بيروت(لبنان)، ط1، 2005م.
39. جمال الدين ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الفكر، بيروت (لبنان)، ط2، 2008م.
40. جيلالي بن يشو، بحوث في اللسانيات(الدرس الصوتي العربي/المماثلة والمخالفة/ مصطلحات المماثلة والمخالفة وظواهرهما في العربية الفصحى)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2007م.
41. حاتم صالح الضامن، الصرف، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، د ط، 1999م.
42. حاتم صالح الضامن، علم اللغة، بيت الحكمة، بغداد، د ط، د س ن.
43. حافظ إسماعيلي علوي وأمحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009م.
44. حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة(دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي و إشكالاته)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت (لبنان)، ط1، 2009م..
45. حسام سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، العراق، د ط، 1980م.

46. الحسن السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1986م.
47. الحسن بن أحمد الفارسي، التكملة، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان،ط2، 1999م.
48. حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م.
49. الحسين بن سينا، أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسان الطيان ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د ط، د س ن.
50. حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1998م.
51. خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، ط1،2006م.
52. خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م.
53. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.
54. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: محمد المخزومي، إبراهيم السامرائي، د ط، د س ن.
55. خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2010م،.
56. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، دار جرير، ط1، 2010م.
57. ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996م.
58. رضا هادي حسون العقيدي، إحياء الصرف، دار الكتب والوثائق، بغداد، ط1، 2015م.
59. رضي الدين الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1982م.
60. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م

61. رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م.
62. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1994م.
63. رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة (مصر)، ط1، 2000م،
64. رمضان عبد الله، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ط1، 2005م.
65. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (عند الغرب)، تر: أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د ط، 1997م.
66. ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت(لبنان)، ط2، 1981م.
67. زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، بيروت، ط2، 1973م.
68. زيد خليل القرالة، الحركات في اللغة العربية(دراسة في التشكيل الصوتي)، عالم الكتب، أربد (الأردن)، ط1، 2004م.
69. سعد الدين التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزّي في فن الصرف، تح: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط8، 1997م.
70. سعيد مصلوح، دراسة نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 1989م.
71. سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي، القول الحصيف في بعض مسائل التصريف دراسة لبعض القضايا الصرفية في ضوء علم اللغة، دار البخاري، المدينة المنورة، ط1، 1417هـ .
72. سلمان حسن العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية(فونولوجيا العربية)، تر: ياسر الملاح، ومحمود محمد الغالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة(السعودية)، ط1، 1983م.
73. الشريف ميهوبي، دراسة في التطور والتأصيل (تطور الفعل الرباعي في العربية ولهجاتها مقارنة بأخواتها الساميات)، دار هومه، الجزائر، د ط، 2002م.
74. شفيقة العلوي، دروس في المدارس اللسانية الحديثة(التنظير-المنهج والإجراء)، كنوز الحكمة، الأبيار(الجزائر)، د ط، 2013م،.
75. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان)، ط3، 2009م.
76. صبري المتولي، علم الصرف العربي (أصول البناء وقوانين التحليل) ،دار غريب، القاهرة، د ط، 2002م.

77. صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم، الرياض(السعودية)، د ط، 1984م.
78. صلاح حسنين، المدخل في علم الأصوات المقارن، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2006م.
79. طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2 ، د س ن.
80. الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2، 1992م.
81. الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية(دراسة تحليلية إبستمولوجية)، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ط، 2001م.
82. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 1974م.
83. عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين صفاقس، تونس، د ط، 2004م.
84. عبد الحميد عبد الواحد، بنية الفعل قراءة في التصريف العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، د ط، 1996م.
85. عبد الرحمن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د ط، د س ن.
86. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2009م.
87. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2007م.
88. عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر العاصمة، د ط، 2012م.
89. عبد الرحمن الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.
90. عبد الرحمن حسن عارف، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر1932-1985م، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت (لبنان)، ط1، 2013م.

91. عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، مطبعة كوتيب، تونس، د ط، 1997م.
92. عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د س ن.
93. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)، 1980م.
94. عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1985م.
95. عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1981م.
96. عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، الأهرام(مصر)، ط2، 1988م.
97. عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، مقدمة في علم أصوات العربية، ط3، 2004م.
98. عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، منشورات زاوية، الرباط، ط1، 2007م.
99. عبد القادر المهيري، عودة إلى مفهوم الكلمة، آفاق اللسانيات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، ط1، 2001.
100. عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت (لبنان)، ط1، 1993م.
101. عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، أزمنة، د ط، 1998م.
102. عبد القادر مرعي بني بكر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، عالم الكتب، إربد (الأردن)، ط1، 2016 م.
103. عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)، ط1، 1987م.
104. عبد الله ابن الخشاب، المرتجل، تح: علي حيدر، دمشق، د ط، 1972م.
105. عبد الله البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، د ط، د س ن.
106. عبد الله درويش، دراسات في علم الصرف، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط3، 1987م.

107. عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، بيروت(لبنان)، ط1، 2006م.
108. عبد المنعم الناصر، شرح صوتيات سيبويه(دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية من خلال نصوص كتاب سيبويه) دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط1، 2012م.
109. عبده الراجحي، النحو العربي و الدرس اللساني الحديث(بحث في المنهج)، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م.
110. عثمان ابن جني ، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.
111. عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د ط،1952م.
112. عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م.
113. عثمان بن جني، التصريف الملوكي، شركة التمدن الصناعية، القاهرة، مصر، ط1، د س ن.
114. عصام نور الدين، المصطلح الصرفي(مميزات التذكير والتأنيث)، الشركة العالمية للكتاب، ط1، 1988م.
115. عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا، دار الفكر اللبناني، بيروت(لبنان)، ط1، 1992م.
116. علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تر: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، د ط، د س ن.
117. علي ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت(لبنان)،ط1، 1996م.
118. علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ط1، 1986م.
119. علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر، ط3، 2004م.
120. عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تح:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (مصر)، ط3، 1988م.
121. غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية(دراسة في أصوات المد العربية)، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، د ط، 1984م.

122. غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربية الفصحى، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، ط1، 2005م.
123. الفارابي، إحصاء العلوم، دار الهلال، ط1، 1996م.
124. فاضل مصطفى الساق، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، 1977م.
125. فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث(دراسة في النشاط اللساني العربي)، إيتراك، القاهرة(مصر)، ط1، 2004م.
126. فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر: صالح قرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، د ط، 1997م.
127. فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د ط، 1986م.
128. فندريس، اللغة، تر:عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، د ط، 1950م.
129. فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، عالم الكتب الحديث، إربد (الأردن)، ط1، 2011م.
130. فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، أربد(الأردن)، ط1، 2004م.
131. فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي (في اللسان العربي)، عالم الكتب، الحديث، أربد(الأردن)، ط1، 2010م.
132. كرامت حسين الكنتوري، المقدمة من فقه اللسان، مطبع نور لكشور بريس، الهند، د ط، 1915م.
133. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة،د ط، 2005م.
134. كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، د ط، 1999م.
135. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط9، 1986م.
136. كمال محمد بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، د ط، 2000م.
137. ماريوباي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998م.

138. مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت (لبنان)، ط8 ، 2005م.
139. محمد ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)، ط3، 1996م.
140. محمد ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996م.
141. محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية(دواعي النشأة)، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م.
142. محمد الرازي، مختار الصحاح، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سورية، ط1، 1989 م.
143. محمد الشوكاني، نزهة الأحداق في علم الاشتقاق، تح: بن عيسى باطاهر، المكتب الإسلامي لإحياء التراث، ط1، 2004م.
144. محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية(دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التوليد والتجديد)، دار الفكر، ط7، 1981م
145. محمد أمنزوي، التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة(محاولة جديدة في التقعيد)، مراكش، د ط، 2012م.
146. محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د ط، د س ن.
147. محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة،ط3، 1994م.
148. محمد بهجة الأثري، نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة وضوابط اللغة وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1991م.
149. محمد حسن حسن جبل، علم فقه اللغة العربية أصالته ومسائله، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2016م.
150. محمد رجب الوزير، السياق اللغوي ودراسة الزمن في اللغة العربية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2015م.

151. محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، مؤسسة الوراق، عمان(الأردن)، ط1، 2007.

152. محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1958م.

153. محمد شندول، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، مركز النشر الجامعي، تونس، د ط، 2015م.

154. محمد عبد الرحمن الريحاني، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، دار قباء، القاهرة، د ط، د س ن.

155. محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، مصر(القاهرة)، ط1، 2006م.

156. محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزذق التجارية، ط1، 1982م.

157. محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، دار الهدى، عين مليلة(الجزائر)، د ط، 2009م.

158. محمد لمباشري، الخطاب الديداكتيكي بالمدرسة الأساسية بين التصور والممارسة(مقاربة تحليلية نقدية)،دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 2002م.

159. محمد محمد علي يونس، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، ط1، 2004م/

160. محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2، 2017م.

161. محمد محيي الدين عبد الحميد، دروس التصريف(في المقدمات و تصريف الأفعال)، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 1995م.

162. محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ألفية ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل بشرح ابن عقيل، دار الطلائع، القاهرة، د ط، 2009م.

163. محمود السعران، علم اللغة(مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية، بيروت(لبنان)، د ط، د س ن.

164. محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان(الأردن)، ط1، 2004م.
165. محمود جاد الرب، علم اللغة(نشأته وتطوره)، دار المعارف، ط1، 1985م،
166. محمود عبد العالم المنزلي، الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط1، 1322هـ.
167. محمود فهمي حجازي، أسس علم اللغة العربية، دار الثقافة، القاهرة، د ط، 2003م.
168. محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، د ط، د س ن.
169. محيي الدين رمضان، في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، د ط، د س ن.
170. مصطفى حركات، اللسانيات العربية وقضايا العربية، المكتبة العصرية، صيدا (بيروت)، ط1، 1998م.
171. مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت (لبنان)، ط1، 2013م.
172. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، دار ورد، الأردن، ط1، 2013م.
173. مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة(حفريات النشأة والتكوين)، المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006م.
174. ممدوح عبد الرحمن الرمالي، الاتجاهات الحديثة في علم اللغة (اتجاه التحليل الصرفي ووحداته)، د دن، د ط، د س ن.
175. المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية العربية(من السمات إلى المقولات أو لولبية الوسم الموضعي)، مركز النشر الجامعي، تونس، د ط، 2005م.
176. مهدي المخزومي، في النحو العربي (نقد و توجيه)، دار الرائد العربي، بيروت(لبنان)، ط2، 1986م.
177. ميلكا إيفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2000م.
178. ناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقا ودلالة، المطبعة التعاونية، دمشق، د ط، 1989م.

179. نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (عالم المعرفة)، الكويت، د ط، 1978م.
180. نعيم علوية، بحوث لسانية بين نحو الفكر ونحو اللسان، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت(لبنان)، ط2، 1986م.
181. هنري فليش، العربية الفصحى(نحو بناء لغوي جديد)، تح: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، د ط، د س ن.

ثانيا: المقالات:

182. إبراهيم الشمسان، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ع22، 2001-2002م.
183.أحمد حمّو، محاولة ألسنية في الإعلال، عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت،ع3، ديسمبر1989م.
184. أحمد علم الدين الجندي، دراسات في النظام الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج61، 1987.
185. خالد بسندي، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، مجلة جامعة الملك سعود، م20، الآداب 2، 2008م.
186. سعيد شواهنة، الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، مجلة مجمع القاسمي، العدد07، 2013م.
187. عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي (دراسة في المفهوم والمنهج)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ع21، 2001م.
188. عصام أبو سليم، البنية المقطعية في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد33، 1987م.
189. علي حسن مزبان، النبر في اللغة العربية، مجلة علامات، ج30، مج8، 1998م.
190. فوزي الشايب، الصرف العربي..ثغرات ونظرات، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد 6.
191. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته، مجلة التراث العربي، دمشق ، العددان(117-118)، 2009م.

192. محمد عبد الوهاب شحاتة، أنواع المورفيم في العربية، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، مج1، ع2، 1998م.
193. مهدي بوروبة، أصول الدراسة المقطعية في التفكير اللغوي عند العرب، مجلة الأثر(كلية الآداب والعلوم الإنسانية)، ورقلة(الجزائر)، ع ماي، 2003م.
194. هادي نهر، الحروف والأصوات في مباحث القدماء والمحدثين، مجلة آداب المستنصرية، ع8، 1984م.
195. هنري فليش، التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني، تر: عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع23.

ثالثا: الرسائل والأطروحات:

196. إبراهيم بوداود، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدماء وقياسات المحدثين، دكتوراه، جامعة وهران، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية، 2011-2012م.
197. جاسم صادق غالب الموسوي، إبستمولوجيا علم التصريف، دكتوراه، جامعة البصرة، كلية التربية، قسم اللغة العربية، 2012م.
198. الطاهر شارف، أثر الوظيفة التواصلية في البنية الصرفية العربية، ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم الآداب واللغة العربية، 2012-2013م.
199. عبد الرزاق هنداي، آثار الدرس اللساني في تفعيل الدرس اللغوي العربي، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر02، قسم اللغة العربية وآدابها، 2013م.
200. علي بعداش، الميزان الصرفي العربي أصوله وتطبيقاته (الأفعال دراسة أنموذجية في ديوان زهير بن أبي سلمى)، ماجيستر، جامعة فرحات عباس، قسم اللغة العربية وأدابها، سطيف(الجزائر)، 2009م.
201. علي عبد الله علي القرني، أثر الحركات في اللغة العربية (دراسة في البنية والصوت)، ماجيستر، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 2004م.
202. عمر يوسف عكاشة حسن، الفعل الرباعي في لسان العرب(دراسة تأصيلية)، ماجيستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 1995م.
203. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية،دكتوراه، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ، عين الشق.

رابعا: شبكة الأنترنيت:

204. إبراهيم القزويني، ضوابط الأصول، مخطوط محمل من مكتبة المصطفى الإلكترونية:
https://al-mostafa.info

205. محمد سعيد ربيع الغامدي، النموذج الصرفي التراثي..هل فهمه الدارسون؟، مقال مأخوذ من منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية:
http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=11005

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	**أ - ز**
مدخل: اللسانيات الوصفية والدرس اللساني العربّي الحديث	
أولا: مسارات التجدّد العلمي للسانيات الغربية الحديثة:.....	**09**
1.من اللسانيات التاريخية إلى اللسانيات الوصفية.....	09
2.المبادئ اللسانية السوسيرية:.....	14
أ.اللسان، اللغة، الكلام.....	14
ب.المنهج التاريخي والمنهج الوصفي.....	15
ج.التلفظ والكتابة.....	15
د.الدال والمدلول.....	16
هـ.المحو الاستبدالي والمحور التركيبي.....	16
و.مفهوم القيمة.....	17
ثانيا: الدرس اللساني العربي الحديث(واقع التلقي).....	**18**
1.بدايات تلقي الفكر اللساني الغربي.....	18
أ.النهضة الفكرية العربية الحديثة.....	18
ب.المرحلة الاستشراقية	20
ج.إرهاصات تشكل الخطاب اللساني الحديث.....	20
2.جدلية الأصالة والتراث وأثرها في الخطاب اللساني العربي الحديث.....	21
ثالثا: واقع الدرس الصرفي الحديث.....	**27**
الفصل الأول: الصّرف العربّي عند المتقدمين واللّسانيّين المحدثين(مفاهيم ومصطلحات).	
تمهيد:.....	**33**
1)تعريف الصّرف لغة واصطلاحا:.....	**33**
أ.الصرف لغة.....	33
ب.الصرف اصطلاحا:.....	34
عند علماء الصرف.....	34
عند اللسانيين العرب المحدثين.....	35
2)الصرف والتصريف والاشتقاق:.....	**40**
أ.بين الصرف والتصريف.....	**40**
عند علماء الصرف.....	40

عند اللسانيين المحدثين.....**45**
ب.بين الصرف والاشتقاق.....48
عند علماء الصرف.....48
عند اللسانيين المحدثين.....50
3)الوحدة الصرفية: الكلمة-المورفيم:.....53
أ.وحدة التحليل الصرفي عند المتقدمين.....53
ب.وحدة التحليل الصرفي عند اللسانيين المحدثين.....56
مفهوم مصطلح المورفيم.....59
تصنيفات المورفيم وأنواعه.....63
بين المورف والمورفيم.....65
بين الألومورفات والمورفيم.....66
المورفيم العدمي.....67
ج.مفهوم الكلم في النظرية الخليلية الحديثة.....68
1- تحليل الوحدات، المنهج والمفاهيم الأساسية.....68
2- مفهوم الكلمة والمورفيم.....74
3-مفهوم اللفظة والكلمة.....77
4)الميزان الصرفي.....81
5)مصطلح الصيغة، بين الترادف والاستقلال:.....82
6)الصرف العربي، إعادة الوصف والتنظير:.....89
أ.محاولة كمال بشر.....90
ب.محاولة تمام حسان.....100
ج.محاولة عبد العزيز عبد الدايم.....102
الفصل الثاني: قضايا الصرف العربّي في ضوء المنهج الوصفي البنوي.
تمهيد: 105
أولا: الأصل المقدر بين الافتراض والتأريخ.....105
ثانيا: أقسام الكلام العربي عند المحدثين والتقسيم الثلاثي.....113
1.التقسيم الثلاثي عند المتقدمين، المنهج والمعايير.....113

2.التقسيم الثلاثي في تصور اللسانيين المحدثين.....117
أولا:محاولة إبراهيم أنيس:.....120
أ)في نقد التقسيم الثلاثي:.....120
اعتماد المنطق اليوناني دون الاستقراء اللغوي.....120
عدم شمولية الحدود:.....121
*دلالة بعض الأسماء على الزمن.....121
*تخصيص الزمن بصيغة الفعل.....122
*خلو الحرف من المعنى.....125
ب)التقسيم الرباعي، المنهج والتصنيف.....126
ج) مراجعة التقسيم الرباعي.....129
ثانيا:محاولة تمام حسان:.....133
أ)نقده للتقسيم الثلاثي.....133
ب)التقسيم السباعي عند تمام حسان.....135
ج) التقسيم السباعي، مراجعات.....142
ثالثا: ظاهرة الاشتقاق بين مقولة الأصل والفرع:.....145
رابعا: الفعل الرباعي بين التجرد والزيادة:.....153
1)الفعل الرباعي عند المتقدمين.....153
2)الفعل الرباعي عند اللسانيين المحدثين:.....154
أ.منهجهم في دراسة الفعل الرباعي.....154
ب.أصل الفعل الرباعي.....156
ج.وسائل تكوين الفعل الرباعي.....158
الفصل الثالث: الصرف العربي من خلال المنهج الصوتي الوظيفي
تمهيد:.....172

أولا: الصوتيات، طبيعتها واهتماماتها.....172
1.الوحدات الصوتية:.....175
أ.الوحدات الصوتية التركيبية.....175
ب.الوحدات الصوتية فوق التركيبية:.....176
المقطع.....176
النبر.....177
المقطع والنبر في الدرس الصوتي العربي القديم.....179
المماثلة والمخالفة في الدرس اللساني العربي قديما وحديثا.....180
أ.ظاهرة المماثلة.....180
ب.ظاهرة المخالفة.....182
المماثلة والمخالفة في الدرس الصوتي العربي القديم.....184
ثانيا: النقد اللساني الصوتي الحديث للصرف العربي 185
1.عيوب النظام الكتابي.....186
2.الحركات في النظام الصرفي العربي:.....194
أ.عدم الاهتمام بالحركات في تحليل البنية الصرفية.....194
ب.رتبة الصائت من الصامت.....201
ج.التعاملات الصوتية للحركات.....204
د.الطبيعة الصوتية الحركات الطويلة.....207
3.التصور الصوتي لظاهرة الإعلال.....211
4.همزة الوصل.....224
5.السكون والنظام الحركي.....233
6.التقاء الساكنين.....238

7.التضعيف أو الشدة.....242
الميزان الصرفي والميزان الصوتي المقطعي.....246
خاتمة.....255
ثبت المصادر والمراجع.....262
فهرس الموضوعات.....278

الملخص:

إن تطور العلوم والمعارف فعل حتمي ينبع من عجز النماذج والنظريات لتمثيل الموضوع ومحاكاته أو عدم تفسير المعطيات، الأمر الذي يستلزم إعادة صياغة المعطيات أو تعديلها بما يتلاءم والموضوعات الموصوفة و لا يتناقض مع المنطلقات التأسيسية.

من هذا المنطلق يسعى هذا البحث إلى عرض التوصيف اللساني الحديث للدرس الصرفي العربي، وذلك بالنظر إلى ما قدمه اللغويون العرب، لنتبين نقاط التجديد والإبداع في الوصف الصرفي الحديث.

Summary :

The development of science and knowledge is inevitable due to the inability of models and theories to represent the subject and its simulations or lack of interpretation of the data, which necessitates the rephrasing or modification of the data in accordance with the topics described and does not contradict with the founding principles.

From this point of view, this research seeks to present the modern linguistic description of the Arabic morphological study, in view of what the Arabic linguists offered, to show the points of innovation and creativity in modern morphological description.